

مختار
تكملة مختار
٢٠

أربع سنين في فقهية

جرك بينا التمسلا لثالثا

وإقنيات وكتابك في فقهية

جرك بينا

العلماء الفقهاء الجرك الشير في جرك في الفقهية

المكتبة جرك الفقهية

(LITHO. 1982)

والعلماء الفقهاء الجرك على جرك في الفقهية

(LITHO. 1982)

مختار
العلماء الفقهاء الجرك

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اربع رسائل فقہیہ

کاتب:

محمد باقر بن محمد تقی شفتی بیدآبادی

نشرت فی الطباعة:

شب افروز

رقمی الناشر:

مرکز القائمیة باصفهان للتحريات الكمبيوتریة

الفهرس

الفهرس	٥
اربع رسائل فقهيه	١٢
اشاره	١٢
اشاره	١٣
مقدمه التحقيق	١٩
اشاره	١٩
لمحه من حياه حجه الإسلام الشفتى قدس سره	٢٠
اسمه و نسبه	٢٠
ولادته و نشأته	٢١
اطراء العلماء له	٢٥
زهده و عبادته	٢٦
إقامته الحدود الشرعيه	٢٧
مشايخ روايته	٢٧
تلامذته	٢٨
أولاده	٢٩
تأليفه القيمه	٣١
وفاته و مرقدہ	٤٠
نبذه من ترجمه العالم الزاهد	٤٣
اسمه	٤٣
نسبته	٤٣
جدہ: المولى محمد شريف الرويدشتى	٤٥
الشيخه حميده بنت آقا شريف الرويدشتى	٤٦
الشيخه فاطمه بنت الشيخه حميده	٤٨
أقوال العلماء فيه	٤٨

أساتيده	٥٠
تلاميذه	٥٠
مؤلفاته	٥٢
وفاته ومدفنه	٥٨
بين يدي الكتاب	٥٩
فهرست ما في الكتاب	٦١
عملنا في التحقيق	٦٨
النسخ المعتمده:	٦٨
منهجنا في التحقيق:	٦٩
نماذج من صور النسخ الخطيه	٧١
الرساله الأولى: في تعيين السلام الأخير في النوافل للمولى الإجهي رحمه الله	٨٣
اشاره	٨٣
الفصل الأول : في وجوب التسليم و ندبه	٨٦
اشاره	٨٦
أدلّه القائلين بندب التسليم	٩٥
في ردّ الأدله	٩٧
الفصل الثاني : في بيان كون التسليم جزءاً أو خارجاً	١٠١
الفصل الثالث : فيما يتفرع على القولين	١٠٣
الفصل الرابع : في أنّ المخرج أئ الصيغتين	١٠٤
الفصل الخامس : في تعداد المذاهب في التسليم	١١٧
الفصل السادس : في بيان مواضع تعدّد التسليم وكيفيّة أدائه	١١٨
الفصل السابع : في إستحباب قصد الردّ	١٢٢
الفصل الثامن: في بيان أنّ القيدین الاخرين في السلام هل هو واجب أو ندب	١٢٤
الفصل التاسع: في تحقيق وجوب نيّه الخروج وعدم الوجوب	١٢٥
الفصل العاشر : في بيان التسليم في النوافل	١٢٨
الرساله الثانيه: الردّ على رسالهِ تعيين السلام الأخير في النوافل لحجّه الإسلام الشفتى قدس سره	١٣٣

- ١٣٣ اشاره
- ١٣٦ الردّ على ما ذكره من أنّه يجب الإقتصار في تسليم النوافل بصيغته السلام عليكم ولايجوز العدول عنها إلى غيرها
- ١٤٨ الردّ على ما ذكره من أنّه لايجوز الجمع في مقام تسليم النوافل بين السلام عليكم وغيره من صيغتي التسليم
- ١٧٣ الرسالة الثالثة: الردّ على ردّ رسالته تعيين السلام الأخير في التّوافل للمولى الإيجي رحمه الله
- ١٧٣ اشاره
- ١٧٦ الردّ على قوله : قد بلغني عن بعض الأفاضل، إلخ
- ١٧٩ الردّ على قوله : والظاهر أنّ هذا المطلب ممّا لاينبغي التأمل، إلخ
- ١٨٣ الردّ على قوله : وأمّا الجواب عن الإيراد الثاني، إلخ
- ١٨٦ الردّ على قوله : لايقال: إنّ التمشك به فيما نحن فيه غير صحيح، إلخ
- ١٨٨ الردّ على قوله : ومن إطلاقات النصوص المشار إليها، ما رواه، إلخ
- ١٩٣ الردّ على قوله : المطلب الثاني: أنّه لايجوز الجمع في مقام، إلخ
- ٢٠٤ الردّ على قوله : إن قيل: سلّمنا ذلك، لكن نقول : هنا دليل يدلّ، إلخ
- ٢٠٨ الردّ على قوله : ثمّ الظاهر أنّ شيخ الطائفة في هذا الإقتصار، إلخ
- ٢١٠ الردّ على قوله : ثمّ إنّ الفاضل سلّار بن عبدالعزيز، إلخ
- ٢١٢ الردّ على قوله : في ذيل إثبات رجحان ذكر السلم على، إلخ
- ٢١٥ الرسالة الرابعة: الردّ على ردّ المولى علي أكبر الإيجي رحمه الله لحجّه الإسلام الشفتي قدس سره
- ٢١٥ اشاره
- ٢١٨ الردّ على قوله : أتى بعد ما كتبت رساله في بيان التسليم في النافله، إلخ
- ٢٢٠ الردّ على قوله : أقول: في قوله: « أنّه مخالف للواقع »، مراده أنّه الواقع، إلخ
- ٢٢٢ الردّ على قوله : وفي قوله : «المتخلف عمن هو للشريعة حافظ» ركاه، إلخ
- ٢٢٤ الردّ على قوله : ما أدري العامل لهذا الظرف، و ما المقسم عليه، إلخ
- ٢٢٦ الردّ على قوله في قولنا «إلى بقاء أرضه وسمائه»: لا يخلو عن ركاه، إلخ
- ٢٢٩ المقام الأوّل: في التنبيه على ما صدر منه في الرسالة الّذي لا يليق أن يصدر من أدنى الطلبة
- ٢٢٩ اشاره
- ٢٢٩ منها قوله : لايقال هذا الخبر مرسل من طرقكم فلايعمل به، إلخ
- ٢٣٦ ومنها قوله : بل ادّعى الشيخ الصدوق قدس سره أنّ القول بوجوب التسليم، إلخ

- ومنها قوله : وإلى هذا ذهب السيد السند الأجل المرتضى، إلخ ٢٤٤
- ومنها قوله : ونقل الصدوق أنّ وجوب التسليم من دين الإماميته، إلخ ٢٤٧
- غرض المصنّف قدس سره من التعرّض لشنائع ما ذكره ٢٤٨
- المقام الثاني: فيما أورده على ما احتجنا به على المرام و غيره ٢٥١
- اشاره ٢٥١
- منها قوله : أقول: هذه الروايات الثلاث تدلّ على أنّه إذا أتى، إلخ ٢٥١
- ومنها قوله : بعد اعتراف السيد بأنّ المتبادر من التسليم المطلق، إلخ ٢٧١
- ومنها قوله : وأتى مانع فى الحديث النبوى ليمنع حمله، إلخ ٢٧٣
- ومنها قوله : إذ هو يدلّ على أنّ المأخوذ فى تلك العباده، إلخ ٢٧٤
- ومنها قوله : ولا دلالة فيه على وضعه لتلك الصيغه بعد وضعه، إلخ ٢٧٥
- ومنها قوله : نعم يظهر من المستفيضه أنّ الآتى بتلك، إلخ ٢٧٥
- ومنها قوله : مع تسليمه أوّلًا، و حكايته وفاق الأصحاب، إلخ ٢٧٩
- ومنها قوله : فظهر فساد قوله : الإيراد المذكور إجتهدا، إلخ ٢٨٠
- ومنها قوله : وأتى له بالنصّ و ليس بيده إلّا تلك الروايات، إلخ ٢٨٠
- ومنها قوله : وقد عرفت أنّ مجرّد ذلك لا يدلّ على، إلخ ٢٨١
- ومنها قوله بعد أن عنون قولنا : لا يقال : إنّ التمسك به، إلخ ٢٩٠
- ومنها قوله بعد أن عنون قولنا : و من إطلاقات النصوص، إلخ ٣٠٦
- ومنها قوله : وأما الروايه المذكوره فى زيادات التهذيب الّتى، إلخ ٣١٠
- ومنها قوله : وأما الإستشهاد بروايه الحلبيّ، فهو أيضًا فى غايه الضعف، إلخ ٣١٢
- ومنها قوله : وأما قوله دام ظلّه : مع أنّا لم نجد أحدًا فرق بين، إلخ ٣١٦
- ومنها قوله بعد أن عنون كلامنا و هو هذا : المطلب الثانى : أنّه، إلخ ٣٣٠
- ومنها قوله : حبيبى و سيّدى ! قد وصل إلينا من الشارع، إلخ ٣٣١
- ومنها قوله : وبالجمله ليس لنا من الأمر شيء إلّا ما، إلخ ٣٣٤
- ومنها قوله : وهذه القاعده الّتى مهّدها و قرّرها يوفى بما، إلخ ٣٤٤
- ومنها قوله : فإن أراد السيّد دام ظلّه أن يجعل هذه، إلخ ٣٤٩
- ومنها قوله : وإن أراد أنّ هذه الصيغ مأخوذه فى التسليم، إلخ ٣٥٠

ومنها قوله : وإن أراد أنّ ما كان ثابتاً في الفريضة وجب أن، إلخ	٣٥١
ومنها قوله : وأما إذا بَيَّنّه بالإكتفاء بالتسليم وكان معنى، إلخ	٣٥٣
ومنها قوله : إذ لو أَخَذْنَا مولانا جعفر بن محمّد الصادق عليهما السلام ، إلخ	٣٥٧
ومنها قوله : وأما إذا كان الأمر على ما ندّعيه، فنقول، إلخ	٣٦٢
ومنها قوله : فقد ظهر بما قررنا فساد تلك القاعدة الوجيهه، إلخ	٣٦٣
ومنها قوله : وأما الجواب عن حديث حمّاد بن عيسى، فهو، إلخ	٣٦٣
ومنها قوله بعد ما تقدّم نقله عنه: مع أنّه لا يفيد فيما ادّعاه، إلخ	٣٦٨
ومنها قوله بعد أن عنون قولنا: إن قيل : سلّمنا ذلك، إلخ	٣٧٣
ومنها قوله بعد ما حكينا عنه فيما سلف : و قوله، إلخ	٣٨٤
ومنها قوله : وأما قوله: قول الفقيه الواحد لا يصلح أن يجعل، إلخ	٣٨٧
ومنها قوله : وكما أنّ قول الفقيه الواحد لا يصلح للدلالة، إلخ	٣٨٨
ومنها قوله : وأما قول الفقيه الواحد _ سَيِّما إذا كان شيخ، إلخ	٣٨٨
ومنها قوله : وظاهره دعوى إجماع الشيعة، ففيه أنّ ظهور، إلخ	٣٨٩
ومنها قوله بعد أن عنون قولنا: ثمّ الظاهر أنّ شيخ الطائفة، إلخ	٣٩٢
ومنها قوله : وأما إسقاط الوحده في كلام الشيخ، فليس، إلخ	٣٩٢
ومنها قوله : ثمّ في قوله: إنّ الشيخ تابع شيخنا المفيد، إلخ	٤١٥
ومنها قوله بعد أن عنون قولنا : ثمّ إنّ الفاضل سلّار بن، إلخ	٤٢١
ومنها قوله : قال السيّد دام ظلّه في ذيل إثبات رجحان، إلخ	٤٢٣
ومنها قوله : ولنمسك عنان القلم في هذا المضمار ونكتفي، إلخ	٤٢٧
الفهارس العامّة	٤٣١
فهرس الآيات الكریمه	٤٣٣
فهرس الأحاديث الشریفه	٤٣٧
« حرف الألف »	٤٣٧
« حرف التاء »	٤٣٩
« حرف الثاء »	٤٣٩
« حرف الراء »	٤٣٩

٤٣٩	« حرف السين »
٤٤٠	« حرف الشين »
٤٤٠	« حرف الصاد »
٤٤١	« حرف العين »
٤٤١	« حرف الفاء »
٤٤١	« حرف الكاف »
٤٤١	« حرف اللام »
٤٤٢	« حرف الميم »
٤٤٢	« حرف النون »
٤٤٢	« حرف الواو »
٤٤٢	« حرف الياء »
٤٤٣	فهرس مصادر التحقيق
٤٤٣	اشاره
٤٤٣	« آ »
٤٤٣	« أ »
٤٤٤	« ب »
٤٤٤	« ت »
٤٤٥	« ج »
٤٤٦	« ح »
٤٤٦	« خ »
٤٤٦	« د »
٤٤٧	« ذ »
٤٤٧	« ر »
٤٤٨	« س »
٤٤٩	« ش »
٤٤٩	« ص »

٤٥٠	« ط »
٤٥٠	« ع »
٤٥٠	« غ »
٤٥١	« ف »
٤٥١	« ق »
٤٥٢	« ك »
٤٥٢	« ل »
٤٥٣	« م »
٤٥٥	« ن »
٤٥٦	« و »
٤٥٧	فهرس المحتويات
٤٦٦	تعريف مركز

سرشناسه : ایجهی، علی اکبر

عنوان و نام پدیدآور : اربع رسائل فقهیه / علی اکبر الایجهی، سید محمد باقر الشفتی.

مشخصات نشر : تهران: شب افروز: موسسه فرهنگی هنری گنجینه تشیع، ۱۳۹۳.

مشخصات ظاهری : ۴۴۱ ص.

شابک : ۹۷۸-۶۰۰-۹۲۹۰۲-۵-۳

وضعیت فهرست نویسی : فیا

یادداشت : عربی.

یادداشت : کتابنامه به صورت زیر نویس.

یادداشت : نمایه.

مندرجات : از ص. [۶۰] - ۱۲۰. رساله فی تعیین السلام الاخیر فی النوافل / تالیف علی اکبر الایجهی الاصفهانی؛ تحقیق السید مهدی الشفتی. - از ص. [۱۲۱] - ۱۶۰. الرد علی رساله تعیین السلام الاخیر فی النوافل / تالیف السید محمد باقر بن محمد نقی الشفتی؛ تحقیق السید مهدی الشفتی. - از ص. [۱۶۱] - ۲۰۲. الرد علی رد رساله تعیین السلام الاخیر فی النوافل / تالیف علی اکبر الایجهی الاصفهانی؛ تحقیق السید مهدی الشفتی. - از ص. [۲۰۳] - ۴۱۸. الرد علی رد المولی علی اکبر الایجهی رحمه الله / تالیف السید محمد باقر بن محمد نقی الشفتی؛ تحقیق السید مهدی الشفتی.

موضوع : ایجهی، علی اکبر -- دفاعیه ها و ردیه ها

موضوع : فقه جعفری -- قرن ۱۴

شناسه افزوده : شفتی، سید محمد باقر

شناسه افزوده : موسسه فرهنگی هنری گنجینه تشیع

رده بندی کنگره : ۵/۱۸۳BP/الف ۵۸۶ ۱۳۹۳

رده بندی دیویی : ۲۹۷/۳۴۲

شماره کتابشناسی ملی : ۳۴۷۶۶۶۰

ص: ۱

اشاره

منشورات مكتبه مسجد السيد حجه الإسلام الشفّتي (قدّس سرّه)

« ٢٠ »

أَرْبَعُ رَسَائِلَ فَفَهِّهْهُ

حَوْلَ مَسْأَلِهِ سَلَامِ النَّافِلَةِ

مُنَاقَشَاتٌ وَ مَبَاحِثَاتٌ عِلْمِيَّةٌ

جَرَتْ بَيْنَ :

الْعَلَامَةِ الْفَقِيهِ الْحَاجِّ السَّيِّدِ مُحَمَّدٍ بَاقِرِ الشَّفْطِيِّ قَدَسَ سِرُّهُ

الْمُلَقَّبِ بِحُجَّةِ الْإِسْلَامِ (١١٨٠ _ ١٢٦٠ هـ)

وَ

الْعَالِمِ الْمُتَكَلِّمِ الشَّيْخِ عَلِيِّ أَكْبَرَ الْإِيْجِهِيِّ الْأَصْفَهَانِيِّ رَحِمَهُ اللهُ

(المتوفى ١٢٣٢ هـ)

تَحْقِيقُ

السَّيِّدِ مَهْدِيِّ الشَّفْطِيِّ

ص: ٤

دليل الكتاب

مقدمه التحقيق ... ٧

لمحه من حياه حجه الإسلام الشفتى قدس سره ... ٨

نبذه من ترجمه المولى على أكبر الإيجهى قدس سره ... ٣١

بين يدي الكتاب ... ٤٧

عملنا فى التحقيق ... ٥٦

الرساله الأولى / للمولى الإيجهى ... ٧١

الرساله الثانيه / للسيد الشفتى ... ١٢١

الرساله الثالثه / للمولى الإيجهى ... ١٦١

الرساله الرابعه / للسيد الشفتى ... ٢٠٣

الفهارس العامه ... ٤١٩

ص: ٥

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين حمداً أزلياً بأبديته و أبدياً بأزليته، سَرمداً باطلاقه مُتَجَلِّياً في مرايا آفاقه، والصلاة والسلام على سيد أنبيائه
البشير النذير والسراج المُنير، سيدنا أحمد و نبيّنا أبي القاسم محمّد، وعلى آله الطيّبين الطاهرين، واللّعنُ الدائم على أعدائهم
أجمعين من الآن إلى قيام يوم الدين .

أمّا بعد، فكتابنا الحاضر يضمّ بين دفتيه أربع رسائل فقهيّة فيما يتعلّق بمسأله تسليم النوافل، الأولى والثالثة منها للعالم الزاهد الشيخ
على أكبر الإيجهي قدّس الله سرّه القدسي (المتوفى ١٢٣٢ هـ)، والثانية والرابعة من تصنيفات جدّنا العلامة الفقيه الحاج السيّد
محمّد باقر الشفتي المعروف بحجّه الإسلام على الإطلاق أعلى الله مقامه العالي (المتوفى ١٢٦٠ هـ).

وهنا لابدّ لنا قبل التعرّف على عناوين هذه الرسائل وخصوصيّاتها، من بيان نبذه من ترجمه أحوال هذين العلّمين الجليلين .

اسمه و نسبه

هو السيّد محمّد باقر بن السيّد محمّد نقى (بالنون) الموسويّ النسب، الشفّتي الرشتيّ الجيلانيّ الأصل واللقب، الغرويّ الحائريّ الكاظميّ العلم والأدب، العراقيّ، الأصفهانيّ البيدآبادي المنشأ والموطن والمدفن والمآب، الشهير في الآفاق بحجّه الإسلام على الإطلاق، من فحول علماء الإماميه في القرنين الثاني عشر والثالث عشر، ومن كبار زعماء الدين وأعلام الطائفة .

و أمّا نسبه الشريف هكذا : محمّد باقر بن محمّد نقى بن محمّد زكي بن محمّد تقى بن شاه قاسم بن مير أشرف بن شاه قاسم بن شاه هدايت بن الأمير هاشم بن السلطان السيّد على قاضي بن السيّد على بن السيّد محمّد بن السيّد على بن السيّد

ص: ٨

١ - ١. جاء ترجمته في : بيان المفآخر : المجلّد الأوّل والثاني؛ روضات الجنّات : ٢ / ١٠٠ ؛ الفوائد الرضويّه : ٢ / ٤٢٦ ؛ تاريخ اصفهان : ٩٧ ؛ طبقات أعلام الشيعة (ق ١٣) : ٢ / ١٩٣ ؛ قصص العلماء : ١٣٥ ؛ الروضة البهيّه : ١٩ ؛ مستدرّك الوسائل : ٣ / ٣٩٩ ؛ أعيان الشيعة : ٩ / ١٨٨ ؛ ريحانه الأدب : ١ / ٣١٢ ؛ الكنى والألقاب : ٢ / ١٥٥ ؛ لباب الألقاب : ٧٠ ؛ الكرام البرره : ١ / ١٩٢ ؛ معارف الرجال : ٢ / ١٩٦ ؛ مكارم الآثار : ٥ / ١٦١٤ ؛ نجوم السماء : ٦٣ ؛ بغية الراغبين (المطبوع ضمن موسوعه الإمام شرف الدين) : ٧ / ٢٩٤٩ ؛ تكمله أمل الآمل : ٥ / ٢٣٨ ؛ موسوعه طبقات الفقهاء : ١٣ / ٥٣٣ ؛ دانشمندان و بزرگان اصفهان : ١ / ٣٧٣ ؛ تذكره القبور : ١٤٩ ؛ رجال ومشاهير اصفهان : ٢٥٥ ؛ وفيات العلماء : ١٦٢ ؛ غرقاب : ٢١٠ ؛ بغية الطالب : ١٧١ ؛ هديه الأحباب : ١٤٠ ؛ مزارات اصفهان : ١٦٣ ؛ تذكره العلماء : ٢١٣ ؛ أعلام اصفهان : ٢ / ١٤١ .

محمّد بن السيّد موسى بن السيّد جعفر بن السيّد إسماعيل بن السيّد أحمد بن السيّد محمد بن السيّد أحمد بن السيّد محمد بن السيّد أبي القاسم بن السيّد حمزه بن الإمام موسى الكاظم عليه السلام (١).

ولادته و نشأته

ولد على أصحّ القولين في سنة ١١٨٠ أو ١١٨١ هـ (٢) في قرية من قرى: «طارم العُليا»، وانتقل إلى شفت و هو ابن سبع سنين (٣).

ثمّ هاجر إلى العراق لطلب العلوم الدينيّة والكمالات النفسانيّة في حدود سنة ١١٩٧ هـ أو قريّةً من ذلك، و هو ابن ستّ أو سبع عشرة سنة (٤)، فحضر في أوّل أمره على الأستاذ الأكبر آقا محمّد باقر الوحيد البهبهاني قدس سره في كربلاء (٥)، ثمّ على أستاذه العلّامة المير سيّد علي الطباطبائي قدس سره صاحب الرياض، وأجازته الرواية عنه .

ثمّ رحل إلى النجف الأشرف وأقام فيها سبع سنين، وحضر فيها على العلّامة الطباطبائي بحرالعلوم قدس سره ، والشيخ الأكبر صاحب كشف الغطاء رحمه الله ، وله الرواية عنه.

ثمّ سافر إلى الكاظميّة، فحضر فيها على السيّد المحقّق المُحسن البغداديّ

ص: ٩

١- ١. هكذا ذكره صاحب الترجمة في ديباجه كتابه « مطالع الأنوار : ١ / ١ ».

٢- ٢. روضات الجنّات : ٢ / ١٠٢ ؛ تاريخ اصفهان : ٩٧ .

٣- ٣. بيان المفآخر : ١ / ٢٤ و ٢٥ .

٤- ٤. روضات الجنّات : ٢ / ١٠٢ .

٥- ٥. صرّح بذلك صاحب الترجمة قدس سره في بعض إجازاته، حيث قال : ... عن المولى الساطع ... الذي فزنا بالإستفاده من جنابه في أوائل التحصيل في علم الأصول، و قرأنا عليه من مصنّفات ما هو مشهور بالفوائد العتيق ... مولانا آقا محمّد باقر البهبهاني (كتاب الإجازات : مخطوط).

المقدّس الأعرجي رحمه الله قليلاً، فقد قرأ عليه القضاء والشهادات، وأقام عنده مدّة من الزمان.

ولمّا حلّت سنه ١٢٠٥ هـ وقد تمّ بها على المترجم في العراق ثمان سنين بلغ فيها درجه ساميه و مكانه عاليه، رجع إلى ديار العجم (١)، وتوطن في أصفهان (٢) مع الحاج محمّد ابراهيم الكلباسي قدس سره، وكانا صديقين رفيقين شفيقين.

ثمّ اتّفق له في سنه ١٢١٥ هـ الإرتحال من أصفهان إلى قم أيام زعامه المحقّق القمي رحمه الله، فحضر مجلسه بما ينيف على ستّه أشهر (٣)، وكان يقول: «أرى لنفسى الترقّي الكامل في هذه المدّة القليله بقدر تمام ما حصل لي في مدّة مقامي بالعتبات العاليات» (٤)؛ فكتب له الميرزا قدس سره إجازة مبسوطة مضبوطة كان يغتنم بها من ذلك السفر المبارك.

ثمّ سافر بعدها إلى كاشان، فحضر على المولى محمّد مهدي النراقي رحمه الله، وتلمذ عليه مدّة قليله (٥).

ص: ١٠

١ - ١. كما نصّ عليه نفسه قدس سره في حواشي بعض إجازاته، قال: قد حُرِمنا من شرافه مجاوره العتبات العاليات _ على مشرفها آلاف التحية والصلوات _ وانتقلنا منها إلى ديار العجم في سنه خمس ومائتين بعد الألف، وكان مولانا مولى الكلّ آقا محمّد باقر البهبهاني في الحيات، ثمّ انتقل إلى الفردوس الأعلى في سنه ستّ ومائتين بعد الألف قدس الله تعالى روحه السعيد (كتاب الإجازات: مخطوط).

٢ - ٢. قال المترجم له قدس سره في حاشيه بعض إجازاته ما هذا كلامه: انتقل المرحوم المغفور مير عبد الباقي إلى دار الآخرة _ قدس الله تعالى روحه _ في أوائل ورودى في اصفهان في سنه سبع و مائتين بعد الألف من الهجره (كتاب الإجازات: مخطوط).

٣ - ٣. قال سيّدنا المترجم رحمه الله في حاشيه كتابه «مطالع الأنوار: ج ١»: «اعلم أنّه اتّفق لي في سنه مائتين وخمس عشر بعد الألف الإرتحال من اصفهان إلى بلده قم، ومكثت فيها أربعه أشهر أو أكثر، وكنت مشغلاً بكتابه هذا المجلّد من الشرح، إلخ».

٤ - ٤. أنظر روضات الجنّات: ٢ / ١٠٠.

٥ - ٥. الروضه البهيّه: ١٩.

نقل من بعض المشايخ أنّه بعد وروده إلى أصفهان ليس له شيء من الكتب إلاّ مجلّدًا واحدًا من المدارك، و كان مجرّدًا من الأموال، قليل البضاعه، بل عديمها، إلاّ منديلًا لمحلّ الخبز، ويسمّى بالفارسيه : سفره (١).

و سكن في مدرسه السلطان _ المفتوح بابه إلى چهارباغ العباسي _ المعروفه في اصفهان بمدرسه چهارباغ، واجتمع الطلاب والمشتغلون عنده للتحصيل والتعليم، و أخرجه المدرّس من المدرسه و لم يتعرّض له و لم يعارضه، فإذا اطلع على أنّه أمر بالخروج، خرج من غير إظهار للكراهه (٢).

فبعد قليل من الزمان إجتمع عليه أهل العلم والمحضّيون، وانتقلت إليه رياسه الإماميه في أغلب الأقطار بعد ذهاب المشايخ _ رحمهم الله _ فصار مرجعًا للفتوى، و أقبلت له الدنيا بحيث انتهت إليه الرياسه الدينيه والدينيه، وملك أموالًا كثيره من النقود والعروض والعقار والقرى والدور الكثيره في محلّه بيدآباد، و كان له أموال كثيره في التجاره إلى بلده رشت يدور من اصفهان إلى رشت، و يربح كثيرًا .

و كان الباعث على ترويج أمره في أصفهان و في غيره من البلاد، العالم الربّاني والمحقّق الصمداني ميرزا أبوالقاسم الجيلاني القمّي قدس سره ، المقبول قوله عند العوام والخواص، و عند السلطان والرعيه . و أيضا يقدّمه العالم الزعيم الحاج محمّد إبراهيم الكرباسي رحمه الله في المشي والحكم و غيرهما، فكلّ هذه الأمور كانت ترفع شأنه، إلاّ أنّ يده تعالى فوق الأيدي، ترفع و تضع طبق المصالح الربّانيه (٣).

ص: ١١

١- ١. الروضه البهيّه : ١٩ .

٢- ٢. أنظر طرائف المقال : ٢ / ٣٧٧ .

و كانت بينه و بين الحاج محمّد إبراهيم المذكور صله متينه و صداقه تامّه من بدء أمرهما، فقد كانا زميلين كريمين فى النجف، تجمع بينهما معاهد العلم، وشاء الله أن تنمو هذه المودّة شيئاً فشيئاً، و يبلغ كلّ منهما فى الزعامه مبلغاً لم يكن يحدث له فى البال، وأن يسكنّا معاً بلده أصفهان، و يتزعمّا بها فى وقت واحد، ولم تكن الرياسه لتكدر صفو ذلك الودّ الخالص، أو تؤثر مثقال ذرّه، فكلّما زادت سطوه أحدهما زاد اتّصلاً و رغبه بصاحبه، فاعتبروا يا أولى الأبصار .

وحجّ بيت الله الحرام فى سنه ١٢٣١ هـ (١) من طريق البحر، و كان ذلك أيام محمّد على باشا المصرى، و كانت له زياره خاصّه له، فأخذ منه « فذك » و كفل بها سادات المدينه (٢)؛ و كذلك حدّد المطاف على مذهب الشيعة للمسلمين فى مكّه المكرّمه (٣).

وفى سنه ١٢٤٣ (٤) أخذ فى بناء المسجد الأعظم باصفهان (٥) وأنفق عليه ما يقرب من مائه ألف دينار شرعىّ تقريباً من أمواله الخالصه، و مال بقبلته إلى يمين قبله سائر المساجد يسيراً، وجعل له مدارس وحجرات للطلبة، وأسس أساساً لم يعهد مثله من أحد العلماء والمجتهدين، و بنى فيه قبه لمدفن نفسه، و هى الآن بمنزله مشهد من

ص: ١٢

-
- ١-١. الكرام البرره : ١ / ١٩٤ .
 - ٢-٢. صرّح بذلك نفسه قدس سره فى مناسكه (مناسك الحجّ : مخطوط).
 - ٣-٣. قصص العلماء : ١٤٥ ؛ وقد أشار بذلك الميرزا حبيب الله تير رحمه الله ضمن مرثيته للمتّرجم قدس سره بقوله: ميراث أولاد الزهراء استرد لهم من غاصبى فذك فى طوفه الحرما أنظر معادن الجواهر : ١ / ٢٣ .
 - ٤-٤. تاريخ اصفهان : ٩٧ .
 - ٥-٥. صرّح بهذا التاريخ معاصره الأديب الفاضل الميرزا محمّد على الطباطبائى الزوّارى، المتخلّص بوفا (المتوفى سنه ١٢٤٨ هـ) فى تذكّره الموسومه بالماثر الباقرية : ص ٢٣٢، التى جمع فيها بعض من القصائد والمقطّعات التى أنشدّها الشعراء فى مدح حجّه الإسلام قدس سره ووصف مسجده الأعظم .

مشاهد الأنبياء والأئمة عليهم السلام مطاف للخلايق في خمسه أوقات الصلوات.

اطراء العلماء له

١ _ الفقيه المحقق ميرزا أبوالقاسم القمي قدس سره

هو من أساتذته و مشايخه، قال في إجازته الكبيره له :

«... فقد استجازني الولد الأعزّ الأجدد، والخل الأسعد الأرشد العالم العامل الزكي الذكي، والفاضل الكامل الألمعي اللوذعي، بل المحقق المدقق التقى النقي، ابن المرحوم المبرور السيد محمد نقي، محمد باقر الموسوي الجيلاني، أسبل الله عليه نواله، و كثر في الفرقه الناجيه أمثاله » (١).

٢ _ الحكيم المولى علي النوري قدس سره

هو من أساتذته، قد أطرى عليه بقوله :

« علامه العهد، فقيه العصر، حجه الطائفه المحققه، قبله الكرام البرره، الفريد الدهري، والوحيد العصري، مطاع، واجب الإتياع، معظم، مجموعه المناقب والمفاخر، آقا سيد محمد باقر، دامت بركات فضائله الإنسيه وشمائله القدسيه » (٢).

٣ _ العلامة الفقيه الحاج محمد إبراهيم الكرباسي قدس سره

أطرى علي صاحب الترجمة بقوله :

ص: ١٣

١- ١. بيان المفاخر : ٧ / ٢ .

٢- ٢. رساله في أحكام القناه للمترجم له : مخطوط .

« ... لكون السيّد _ ضاعف الله فضله عليه _ من أركان المحقّقين، وأساطين الفقهاء الراسخين، فضلاً عن مجرد كونه من المجتهدين الذين يجب إطاعه أمرهم و امضاء حكمهم، ... والسيّد الباقر _ دام تأييده _ فوق ذلك و من أعلام الطائفة و أركانها » (١).

٤ _ العلامة السيّد محمّد شفيع الجابلقى قدس سره

قد وصفه فى كتابه « الروضه البهيّه » بقوله :

« السيّد السند، والركن المعتمد، الإمام الأجلّ الأعظم، التحرير الذاخر، والسحاب الماطر، الفائق على الأوائل و الأواخر، الحاج السيّد محمّد باقر بن محمّد نقى الرشتى الشفى ...، و كان أزهد أهل زمانه و أعبدهم و أسماهم، فلذا أقبلت له الدنيا بحيث إنتهت الرياسه الدينيه و الدنيويّه إليه » (٢).

زهده و عبادته

قال المحدّث القمى رحمه الله فى الفوائد الرضويّه، نقلاً عن صاحب التكملة :

« حجّه الإسلام السيّد محمّد باقر كان عالماً ربّانياً روحانياً ممّن عرف حلال آل محمّد عليهم السلام و حرامهم، وشيّد أحكامهم، وخالف هواه، و أتبع أمر مولاه، كان دائم المراقبه لرّبّه، لا يشغله شىء عن الحضور والمراقبه. وقال: حدّثنى والدى رحمه الله أنّ آماق عين السيّد كانت مجروحه من كثره

ص: ١٤

١- ١. رساله فى أحكام القناه : مخطوط .

٢- ٢. الروضه البهيّه : ١٩ .

بكائه في تهجده. وحديثي بعض خواصه، قال: خرجت معه إلى بعض قراه، فبتنا في الطريق، فقال لي: ألا تنام؟! فأخذت مضجعي فظن أني نمت، فقام يصلي، فوالله إنني رأيت فرائصه وأعضائه يرتعد بحيث كان يكرر الكلمة مرارًا من شدّة حركه فكّيه وأعضائه، حتّى ينطق بها صحيحه « (١).

إقامته الحدود الشرعيّه

يعتقد السيّد حجّه الإسلام أنّ إقامه الحدود واجبه على الفقيه الجامع لشرائط الفتوى في عصر الغيبه عند التمكن من الإقامه والأمن من مضرّه أهل الفساد، وألّف قدس سره في اثبات هذا الاعتقاد رساله ؛ و بهذا كان يقيم الحدود الشرعيّه ويجريها بيده أو يد من يأمره بلا خشيه ولا خوف .

قال صاحب الروضات رحمه الله :

« يقدم إلى إجرائه بالمباشره أو الأمر بحيث بلغ عدد من قتله رحمه الله في سبيل ربّه تبارك وتعالى من الجناه والجفاه أو الزناه أو المحاربين اللاتين زمن رئاسته ثمانين أو تسعين، وقيل : مائه وعشرين « (٢).

مشايخ روايته

يروى عن عدّه من أعلام الأئمّه، وإليك سرد ما نصّ عليه نفسه قدس سره في بعض

ص: ١٥

١- ١. الفوائد الرضويّه : ٢ / ٤٢٩ .

٢- ٢. روضات الجنّات : ٢ / ١٠١ .

إجازاته أو نبه عليه غيره :

- ١ _ الأمير السيد علي الطباطبائي الحائري قدس سره (المتوفى سنة ١٢٣١ ق)
 - ٢ _ الميرزا أبو القاسم الجيلاني القمي قدس سره (المتوفى سنة ١٢٣١ ق)
 - ٣ _ الشيخ سليمان بن معتوق العاملي قدس سره (المتوفى سنة ١٢٢٧ ق)
 - ٤ _ السيد محسن الأعرجي البغدادي قدس سره (المتوفى سنة ١٢٢٧ ق)
 - ٥ _ الشيخ الأكبر الشيخ جعفر كاشف الغطاء قدس سره (المتوفى سنة ١٢٢٧ ق)
 - ٦ _ الميرزا محمد مهدي الموسوي الشهرستاني قدس سره (المتوفى سنة ١٢١٦ ق)
- وقد صدر له قدس سره من ناحيتهم إجازات كبيره مبسوطه، تدلّ على مرتبته العلميّه ورتبته الساميّه (١).

تلامذته

قد خرج من عالي مجلس تدريسه أكثر من مائه و خمسين مجتهد، من أكابرهم وأعاضمهم :

١ _ السيد آقا بزرك الحسيني القاضي عسكر الأصفهاني.

٢ _ الحاج محمد جعفر بن محمد صفى الآباده اى .

٣ _ الملا أحمد بن على أكبر التريتي.

ص: ١٦

١ - ١. كإجازه المحقق القمي رحمه الله ، فهي إجازة كبيره مبسوطه، تاريخها : ليله عيد الفطر سنة ١٢١٥ ق، أولها بعد البسملة : (الحمد لله والصلوة على رسول الله و على آله أولياء الله). طبعت مصورتها بتمامها في «فهرست كتب خطي كتابخانه هاي اصفهان : ١ / ٤٠١». وانظر: روضات الجنّات : ٢ / ١٠٠ ، و بيان المفاخر : ٢ / ٧.

٤ _ المولى على أكبر بن إبراهيم الخوانسارى.

٥ _ الحاج ملا عبد الباقي الكاشانى.

٦ _ المولى عبد الوهاب الشريف القزوينى.

٧ _ الحاج محمد إبراهيم القزوينى.

٨ _ السيد محمد باقر الموسوى الأصفهاني (صاحب روضات الجنّات).

٩ _ الحاج آقا محمد بن محمد إبراهيم الكرباسى .

١٠ _ المولى محمد بن محمد مهدي المازندراني الشهير بالحاج الأشرفى.

وغيرهم من الأعلام لم نذكرهم رومًا للإختصار، و مَنْ أراد أن تطلع على أسمائهم و ترجمتهم فليراجع الجزء الأوّل من كتاب : « بيان المفآخر » للمحقّق المرحوم السيد مصلح الدّين المهدوى، وغيره من كتب التراجم والسير .

أولاده

له قدس سره أولاد متعدّدون، كلّهم علماء أجلاء، و سادّه فضلاء، إنتهت إليهم الرياسه الدينيه والعلميه بعد أبيهم فى أصفهان، وهم :

١ _ السيد أسد الله (١٢٢٨ _ ١٢٩٠ ق) (١)

ص: ١٧

١- ١. ترجمته فى : روضات الجنّات : ٢ / ١٠٣ (ذيل ترجمه أبيه) ؛ أعيان الشيعة : ١١ / ١٠٩ ؛ بيان المفآخر : ٢ / ٢٤٥ _ ٣٥١ ؛ الكنى والألقاب : ٢ / ١٥٦ ؛ الفوائد الرضويه : ١ / ٤٢ ؛ أحسن الوديعه : ١ / ٧٨ ؛ المآثر والآثار : ١٣٨ ؛ الروضه البهيّه : ٢٢ ؛ ماضى النجف وحاضرها : ١ / ١٣٣ ؛ معارف الرجال : ١ / ٩٤ ؛ مكارم الآثار: ٣ / ٨٣٦ ؛ لباب الألقاب: ٧١ ؛ ريحانه الأدب: ٢ / ٢٦ ؛ قصص العلماء: ١٢٢ ؛ الكرام البرره: ١/١٢٤ ؛ نجوم السماء: ٣٣٢ ؛ بغيه الراغبين (المطبوع ضمن موسوعه الإمام شرف الدين) : ٧ / ٢٩٥٠ ؛ تكمله أمل الآمل : ٢ / ١٦٥ ؛ مرآه الشرق : ١ / ١٤٦ ؛ رجال ومشاهير اصفهان : ١٥٣ ؛ تاريخ اصفهان وري: ٢٦٢ ؛ تاريخ اصفهان : ٣٠٥ ؛ دانشمندان و بزرگان اصفهان : ١ / ٢٥٣ ؛ أعلام اصفهان: ١ / ٥١٩ ؛ منتخب التواريخ: ٧١٨ ؛ ناسخ التواريخ : (تاريخ قاجار) ٣ / ١٠٣ ؛ علمای معاصرین: ٣٣١ ؛ روضه الصفا: ١٠/٤٥٨ .

قال الإمام السيّد عبدالحسين شرف الدين في ترجمه والده قدس سره ما هذا كلامه :

« وَخَلَفَهُ وَلَدُهُ الْأَبْرَارُ الْأَعَزُّ، الْفَقِيه الْأَصُولِي، الْمُحَقِّقُ الْبَحِيْثُ، الْعَلَامَةُ السَّيِّدُ أَسَدُ اللَّهِ . كَانَ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَى شَاكِلِهِ أَبِيهِ فِي الْعِلْمِ وَالْعَمَلِ وَالْجِهَادِ لِنَفْسِهِ وَالمَرَاقِبَةِ عَلَيْهَا آتَاءَ اللَّيْلِ، وَ أَطْرَافِ النَّهَارِ . وَ قَدْ انْتَهَتْ إِلَيْهِ رِئَاسَةُ الدِّينِ فِي إِيْرَانِ، وَانْقَادَتْ لِأَمْرِهِ عَامَّةُ النَّاسِ وَخَاصَّتْهَا حَتَّى السُّلْطَانُ نَاصِرُ الدِّينِ شَاه ... » (١).

٢ _ السيّد محمّد مهدي (٢)

٣ _ السيّد محمّد علي (حدود ١٢٢٧ _ ١٢٨٢ هـ) (٣)

٤ _ السيّد مؤمن (١٢٩٤ هـ) (٤)

٥ _ السيّد محمّد جعفر (المتوفّى عاشوراء ١٣٢٠ هـ) (٥)

ص: ١٨

-
- ١- ١. بغية الراغبين (المطبوع ضمن موسوعه الإمام شرف الدين): ٧ / ٢٩٥٠ .
 - ٢- ٢. ترجمته في : رجال اصفهان : ١٤٦ ؛ تذكره القبور : ٨١ ؛ بيان المفاخر : ٢ / ١٦١ ؛ دانشمندان وبزرگان اصفهان : ١ / ٣٨١ .
 - ٣- ٣. ترجمته في : غرقاب : ص ٢٢٢ ؛ الكرام البره (القسم الثالث): ١١٩ ؛ تذكره القبور : ٨١ ؛ بيان المفاخر : ٢ / ١٥٩ و ١٦٠ ؛ مكارم الآثار : ٧ / ٢٤٩٠ _ ٢٤٨٧ ؛ بزرگان ودانشمندان اصفهان : ١ / ٣٧٩ .
 - ٤- ٤. ترجمته في تذكره القبور : ٨١ ؛ بيان المفاخر : ٢ / ١٦٠ ؛ دانشمندان وبزرگان اصفهان : ١ / ٣٨٠ ؛ رجال اصفهان : ١٤٧ ؛ تكمله أمل الآمل : ٦ / ٩٦ ؛ المآثر والآثار : ١٨٤ ؛ تكمله نجوم السماء : ١ / ٤٠٠ .
 - ٥- ٥ . ترجمته في: بيان المفاخر: ٢ / ١٥٥ _ ١٥٧ ؛ نقباء البشر: ١/٢٧٩ ؛ دانشمندان وبزرگان اصفهان: ١/٣٧٧ تاريخ اصفهان : ٣٢٤ ؛ المآثر والآثار : ١ / ٢٤٩ ؛ معجم رجال الفكر والأدب : ١ / ٣٩٨ ؛ اعلام اصفهان : ٢ / ٢٨٨ .

٦ _ السيد زين العابدين (المتوفى قبل ١٢٩٠ هـ) (١)

٧ _ السيد أبو القاسم (المتوفى ١٢٦٢ هـ) (٢)

٨ _ السيد هاشم (المتوفى قبل ١٢٩٣ هـ) (٣)

تأليفه القيمه

له مؤلفات كثيره، و رسائل متعدده، كلها تفصح عن تضلعه في شتى العلوم المختلفه خصوصاً الفقه والرجال، و تظهر منها جامعته من المعقول والمنقول، وإليك أسماء بعضها :

« الكتب والرسائل الفقهيه »

١ _ مطالع الأنوار المقتبسه من آثار الأئمه الأطهار عليهم السلام ؛

شرح لكتاب شرائع الإسلام، لم يخرج منه غير مقاصد كتاب الصلوه إلى آخر أحكام صلاه الأموات في ستّه مجلّلات، إلا أنّه مشتمل على أغلب قواعد الفقه وضوابطه الكلّيات، بل محتو على معظم المسائل المتفرقة من الطهاره إلى الديات.

طبع سنه ١٤٠٨ هـ بالطبع الأفتست ، و قد قامت بطبعه مكتبه مسجد السيد حجه الإسلام الشفتى قدس سره بأصفهان .

ص: ١٩

١-١ . ترجمته في : بيان المفآخر : ١٥٧ / ٢ و ١٥٨ ؛ الكرام البرره : ٥٨٩ / ٢ ؛ دانشمندان و بزرگان اصفهان : ١ / ٣٧٨ ؛ تكملة نجوم السماء : ١ / ٣٦٨ ؛ المآثر والآثار : ١ / ٢٢١ ؛ تذكره القبور : ١٤٦ ؛ اعلام اصفهان : ٣ / ٢٦١ .

٢-٢ . ترجمته في : دانشمندان و بزرگان اصفهان : ١ / ٣٧٦ ؛ الكرام البرره : ١ / ٥١ ؛ بيان المفآخر : ٢ / ١٥٤ ؛ مكارم الآثار : ٥ / ١٦١٩ .

٣-٣ . ترجمته في : بيان المفآخر : ٢ / ١٦٢ ؛ آثار ملّى اصفهان : ١٩٣ .

٢ _ تحفه الأبرار الملتقط من آثار الأئمة الأطهار لتنوير قلوب الأخيار؛

رساله فارسيه مبسوطه، يتعرّض فيها للأدلة غاليًا، و هي في خصوص الصلوه، مرتّبه على مقدّمه في مسائل الاجتهاد والتقليد، وأبواب ثلاثه ذات مباحث، وخاتمه في الخلل وأحكام الشكوك . والخاتمه رساله كبيره جدًّا، سيأتي الكلام عنها برقم: (١٧).

طبعت دون خاتمتها سنه (١٤٠٩ هـ) في مجلّدين كبيرتين بتحقيق الحجّه الحاج السيّد مهدي الرجائي _ دامت بركاتهُ _ قامت بطبعها مكتبه مسجد السيّد حجّه الإسلام قدس سره باصفهان.

٣ _ المصباح الشارقه؛ قال مؤلّفه في مفتتح المجلّد الأوّل من كتابه : « مطالع الأنوار » بعد نقل حديث في فضل الصلوه، ما لفظه :

« وقد تكلّمنا في هذا الحديث في المصباح الشارقه بما قد بلغ التطويل والإطناب في الغايه وأبرزنا فيه كثيرًا من الإشكالات المتوجّهه إليه وعقبنا كلًّا منها بما يزيله » (١).

٤ _ السؤال والجواب؛ فارسي وعربي، وهو أجوبه مسائله المعروفه في مجلّدين كبيرين، تشتمل على أربعين كتابًا من الكتب الفقهيّه، و رسائل متعدّده في مسائل متبّدده، منها: « رساله في الأوقاف »، و منها : « رساله في إقامه الحدود في زمن الغيبه »، إلى غير ذلك من الرسائل التي نذكر كلًّا منها بعنوان مستقلّ.

٥ _ كتاب القضاء والشهادات؛ قال عنه صاحب الروضات قدس سره :

ص: ٢٠

« و من تصنيفاته الفائقة أيضًا كتاب ألفه في القضاء والشهادات بطريق الاستدلال التام زمن قراءته في تلك المباحث على شيخه السيد محسن المرحوم » (١).

٦ _ مناسك الحج: فارسي، ذكر فيه واجبات الحج ومستحباته، ورتبه على مقدمه، وثلاثة مقاصد، وخاتمه . صرح في أواسطه بأنه ألفه سنة (١٢٣١ هـ) حين توجهه إلى بيت الله الحرام من طريق البحر .

٧ _ رساله في آداب صلاه الليل وفضلها؛

هي مدرجه في : «السؤال والجواب» له قدس سره (٢).

٨ _ رساله في ابراء الولي مدّه المتعه عن المولى عليه؛

قال صاحب الذريعه رحمه الله :

« رساله في هبه الولي مدّه الزوجه المنقطعه للمولى عليه، ثلاثه: إحداها للسيد محمّد باقر بن محمّد نقى الشفتى الاصفهاني، اختار فيها الجواز » (٣).

٩ _ رساله في حرمه محارم الموطوء على الواطى؛

هي رساله متوسطه مدرجه في كتابه : السؤال والجواب ؛ أولها بعد البسملة : « الحمد لمن أبدع السموات والأرضين ».

١٠ _ الردّ على رساله تعيين السلام الأخير في النوافل؛ كتبه في الردّ على

ص: ٢١

١-١. روضات الجنّات : ٢ / ١٠١ .

٢-٢. بيان المفاهيم : ٢ / ١٧ .

٣-٣. الذريعه : ٥٢ / ١٥٩ الرقم ٥٣ _ ٥٥ .

رساله المولى على أكبر الإيجهى الأصفهاني (المتوفى ١٢٣٢ هـ)؛ وسيأتى الكلام عنه مفصلاً.

١١ _ الردّ على ردّ المولى الإيجهى رحمه الله ؛ أيضاً له قدس سره ، كتبه ثانياً بعد ردّ المولى الإيجهى رحمه الله الردّ الأول .
وسيأتى الكلام عنه مفصلاً.

١٢ _ إقامة الحدود فى زمن الغيبة ؛ هى رساله كبيره استدلاليه، مدرّجه فى كتابه الكبير: « السؤال والجواب ». طبعت سنه ١٤٢٥ هـ
بتحقيقى، قامت بطبعها مكتبه مسجد السيد حجه الإسلام قدس سره باصفهان .

١٣ _ رساله فى اشتراط القبض فى الوقف؛

هى رساله استدلاليه مفصّله، مدرّجه فى « السؤال والجواب » له، كتبها فى الردّ على المولى أحمد النراقي قدس سره (١). طبعت
سنه ١٣٧٩ ش بتحقيق الحجه الدكتور السيد أحمد التويسركاني حفظه الله تحت عنوان: « رساله وقف ».

١٤ _ رساله فى أحكام الغساله؛

ذكرها ولده العلامة الحاج السيد أسد الله قدس سره فى شرحه الكبير على شرائع الإسلام حيث قال : « وقد كتب _ روحى فداه
_ رساله فى مسأله الغساله » (٢).

١٥ _ رساله فى تطهير العجين بتبخيره و عدمه؛

ذكرها العلامة السيد محمد صادق الجهارسوقى قدس سره ، وعبر عنها بالقدرية (٣).

ص: ٢٢

-
- ١- ١. وألف الميرزا أبو القاسم بن محمد مهدي النراقي رحمه الله (المتوفى سنه ١٢٥٦) : « ملخص المقال فى دفع القيل والقال
»، فى الردّ على هذه الرساله إجابته لسؤال أخيه المولى أحمد المذكور . والنسخه المخطوطه منه موجوده فى المكتبه المرعشيّه
برقم ٣١٣٦، مذكوره فى فهرسها : ٨ / ٣٦٥ .
 - ٢- ٢. شرح شرائع الإسلام : كتاب الطهاره، مخطوط .
 - ٣- ٣. نقله عنه فى بيان المفاهيم : ٢ / ٥٤ .

١٦ _ رساله فى الأراضى الخراجيّه ؛

هى رساله إستدلاليّه كبيره، كتبها فى جواب مسأله سئل عنها . توجد نسخه خطيّه منها ضمن مجموعه فى المكتبه الخاصّه للدكتور السيّد أحمد التويسركاني _ دامت بركاتّه _ وقد قدّم لنا مصوّره منها مشكورًا .

١٧ _ رساله فى أحكام الشك والسهو فى الصلوه؛

رساله كبيره جدًّا، حسنه الوضع والتفريع، جعلها تتمّه لكتابه : « تحفه الأبرار ». ذكرها صاحب الذريعه، وعبر عنها بالشكيات (١).

١٨ _ رساله فى طهاره عرق الجنب من الحرام؛

نسبها إليه ولده العلّامه السيّد أسدالله قدس سره فى شرحه الكبير على الشرائع (٢).

١٩ _ رساله فى صلوه الجمعة؛

صرّح بها نفسه فى كتابه : « مطالع الأنوار » (٣)؛ اختار فيها وجوبها التخييريّ.

٢٠ _ رساله فى العقد على أخت الزوجه المطلقه؛

كتبها فى جواب سائل سأله عن ذلك، مدرّجه فى كتابه « السؤال والجواب ». قد طبعت هذه الرساله سنه ١٣٨٣ ش بتحقيقى ضمن «ميراث حوزة اصفهان» (٤).

٢١ _ رساله فى حكم صلح حقّ الرجوع فى الطلاق الرجعيّ؛

مدرّجه فى كتابه : « السؤال والجواب »، كتبها فى جواب مسأله سئل عنها، فرغ منها فى مزرعه تندران من مزارع كرون من محالّ أصفهان فى يوم الإثنين السابع

ص: ٢٣

١- ١. الذريعه : ١٤ / ٢١٨ الرقم ٢٢٦٨ .

٢- ٢. شرح شرائع الإسلام : كتاب الطهاره، مخطوط .

٣- ٣. مطالع الأنوار : ٤ / ١٤٨ .

٤- ٤. ميراث حوزة اصفهان : ١ / ٢٩٧ _ ٣٢٢ .

من جمادى الآخرة سنة ١٢٣٥ هـ . قد طبعت هذه الرسالة سنة ١٣٨٣ ش بتحقيقى ضمن «ميراث حوزة اصفهان» (١).

٢٢ _ رساله فى جواز الإتيكال بقول النساء فى انتفاء موانع النكاح فيها؛

صرّح بها المؤلّف قدس سره نفسه فى مطالع أنواره بقوله :

« ... والظاهر وثاقته كما حقّقناه فى رسالتنا الموضوعه فى جواز الإتيكال بقول المراه فى خلّوها عن موانع النكاح » (٢).

وذكرها كلّ من العلّمين الشيخ الطهرانى والسيد الأمين (٣).

٢٣ _ رساله فى حكم الصلوه فى جلد الميتة المدبوغ؛

هى رساله كبيره إستدلاليه كتبها فى جواب السؤال عن حكم الصلوه فى جلد الميتة المدبوغ، مدرّجه فى كتابه الكبير « السؤال والجواب ».

٢٤ _ رساله فى ثبوت الزنا واللواط بالإقرار؛

مدرّجه فى كتابه : « السؤال والجواب »، كتبها فى جواب مسأله سئل عنها.

٢٥ _ رساله فى شرح جواب المحقّق القمى رحمه الله ؛ شرّح فيها جوابه عن مسأله فى الطلاق، فى حياته وحسب أمره؛ يذكر فيها جوابه، ثمّ إيضاح الجواب (٤).

٢٦ _ رساله فى عدم جواز التقليد عن المجتهد الميّت ؛

أوجب فيها العدول إلى المجتهد الحيّ بمجرد موت المجتهد، ولمّا رآها الميرزا

ص: ٢٤

١- ١. ميراث حوزة اصفهان : ١ / ٢٧٩ _ ٢٩٦ .

٢- ٢. مطالع الأنوار: ٦ / ٥١٨ .

٣- ٣. الذريعة : ٥ / ٢٤١ الرقم ١١٥٣ ؛ وأعيان الشيعة : ٤٤ / ١١٢ .

٤- ٤. أنظر الذريعة : ٣١ / ١٧٩ الرقم ٦٠٠ .

عبدالوہاب القزوينی قدس سرہ (۱) کتب فی ردّھا رسالہ : « ہدایہ المسترشدين فی حکم التقليد للعوام » (۲).

۲۷ _ رسالہ فی أحكام القناه ؛ ہی رسالہ فارسیہ کتبھا فی جواب مسائل بعض اہالی یزد، مدرّجہ فی کتابہ الكبير : « السؤال والجواب ».

۲۸ _ رسالہ فی ولائہ الحاکم علی البالغہ غیر الرشیدہ؛ کتبھا فی جواب مَن سألہ عن المسألہ، مدرّجہ فی کتابہ: «السؤال والجواب». قد طبعت هذه الرسالہ سنہ ۱۳۸۶ ش بتحقیقی ضمن « میراث حوزہ اصفہان » (۳).

۲۹ _ رسالہ فی حکم الصلوہ عن المیت؛

کتبھا فی جواب مسألہ سئل عنہا، مدرّجہ فی کتابہ: «السؤال والجواب».

۳۰ _ رسالہ فی تحديد آیہ الكرسي؛

رسالہ فی جواب مَن سأل عن تحديد هذه الآیہ، مدرّجہ فی السؤال والجواب. قد طبعت هذه الرسالہ سنہ ۱۳۸۶ ش بتحقیقی ضمن « میراث حوزہ اصفہان » (۴).

۳۱ _ رسالہ فی زیارہ عاشوراء و کیفیتھا؛ مدرّجہ فی « السؤال والجواب » له قدس سرہ ؛ کتبھا فی جواب مَن سألہ عن کیفیتہ الزیارہ وصلاتها، فأدرج فی الجواب: أنّ صلاتها رکعتان، لا أكثر، تفعلہما بعد الفراغ من اللعن والسلام والدعاء والسجدہ.

ص: ۲۵

۱- ۱. هو الميرزا عبدالوهاب الشريف ابن محمد علی القزوينی، من أكابر تلامذته والمجازين منه بإجازته كبيره مبسوطه، ذكر فی کتابہ : « ہدایہ المسترشدين » أنّه أَلَفَ أوْلاً رسالہ فارسیہ مختصره، وأخرى عربيہ فی مسائل التقليد، ثمّ بعد ما رأى رسالہ حجّہ الإسلام فی التقليد وإيجابہ علی المقلّد العدول إلى المجتهد الحيّ بعد موت من كان يقلّده، كتب هذه الرسالہ ناقلاً لعین عبارات حجّہ الإسلام ثمّ الردّ علیہ (أنظر الذریعہ: ۵۲ / ۱۹۳ الرقم ۲۱۷).

۲- ۲. الذریعہ: ۴ / ۳۸۹؛ والکرام البرره: ۲ / ۸۱۰.

۳- ۳. میراث حوزہ اصفہان: ۳ / ۱۲۵ _ ۱۷۱.

۴- ۴. میراث حوزہ اصفہان: ۳ / ۹۶ _ ۱۲۵.

٣٢ _ رساله في صيغ النكاح؛ هي رساله فارسيه في بيان أنحاء اجراء الصيغه وأنواع تغييراته ؛ ذكر فيها أربع عشره صورته لصيغه النكاح .

« الكتب والرسائل الحديثيه »

٣٣ _ الحاشيه على الكافي؛

هي حواشي قليله على كتاب الفروع من الكافي، من الطهاره إلى الحجّ.

٣٤ _ الحاشيه على الوافي؛

نصّ عليها المؤلّف نفسه قدس سره في كتابه : «مطالع الأنوار» (١).

« الكتب والرسائل الأصوليه »

٣٥ _ الزهره البارقه لمعرفه أحوال المجاز والحقيقه؛

مشمّتل على جمّ غفير من المسائل الأصوليه والعرييه، و مباحث الألفاظ والمبادئ اللغويه، في نحو من ثمانيه آلاف بيت . طبع بعد وفاته بأمر تلميذه وصهره الآقا محمّد مهدي بن محمّد إبراهيم الكرباسي رحمهما الله (٢).

٣٦ _ رساله في الإستصحاب؛ نصّ عليها المؤلّف نفسه قدس سره في مطالع الأنوار (٣).

٣٧ _ الحاشيه على تهذيب الوصول ؛

هي حاشيه علميه مفصّله على كتاب: « تهذيب الوصول إلى علم الأصول » من تأليف آيه الله العلامة الحليّ قدس سره . ذكرها المؤلّف قدس سره في كتابه: الزهره البارقه (٤).

ص: ٢٦

١- ١. مطالع الأنوار : ٥ / ٢٧ .

٢- ٢. الذريعه : ١٢ / ٧٢ الرقم ٥٠٦ .

٣- ٣. مطالع الأنوار : ١ / ١٣٦ .

٤- ٤. الزهره البارقه لمعرفه أحوال المجاز والحقيقه: مخطوط .

هى تعليقات مدوّنه بمنزله شرح مبسوط على كتاب «معالم الدين فى الأصول» للشيخ حسن ابن الشهيد الثانى ؛ ذكرها فى كتابه: «مطالع الأنوار» (١).

«الكتب الرجاليه»

٣٩ _ الرسائل الرجاليه؛ تنيف على اثنتين وعشرين رساله فى أحوال عشرين رجلاً من الرواه (٢). طبعت هذه الرسائل فى مجلد واحد سنه ١٤١٧ هـ بتحقيق الحجة الحاج السيّد مهدي الرجائى _ دامت بركاتهُ _ قامت بطبعها مكتبه مسجد السيّد حجة الإسلام الشفتى قدس سره باصفهان .

٤٠ _ الحاشيه على الرجال؛

هى تعليقات مختصره على كتاب «الرجال» لشيخ الطائفة الطوسى رحمه الله .

٤١ _ الحاشيه على الفهرست؛

أنّها تعليقات مختصره غير مدوّنه على كتاب: «الفهرست» لشيخ الطائفة رحمه الله .

٤٢ _ الحاشيه على خلاصه الأقوال؛

صرّح بها فى حاشيه المجلد الثانى من كتابه «مطالع الأنوار».

«الكتب والرسائل المتفرقه»

٤٣ _ رساله فى أصول الدين: فارسىه، فى عدّه أبواب (٣).

ص: ٢٧

١- ١. مطالع الأنوار : ٥ / ٣٩٣ ؛ وفيه : ... مضافاً إلى الوجوه التى أبرزناها فى مقام ترجيح أقرب المجازات على غيره فيما علّقناه فى أصول المعالم فى مباحث المجلد والمبين .

٢- ٢. الذريعة : ١٠ / ٢٤٦ الرقم ٧٨٩ .

٣- ٣. فهرس مخطوطات مكتبه كليّته الإلهيات فى طهران : ١ / ١١ ش ٣٣٥ .

الفارسی، عن بعض عقائد الشیخیہ، طبع أولاً بعد وفاته سنه ١٢٦١ هـ ، كما ذكره صاحب الذریعه (١) ؛ وقد طبع ثانیاً سنه ١٣٨٨ ش طباعه حروفیہ محققه، قامت بتحقیقه وطبعه مکتبه مسجد السید.

٤٥ _ الحلیه اللامعه للبهجه المرضیه؛

هو تعليقات مدوّنه بمنزله شرح مبسوط على شرح الفاضل السيوطي على ألفیه النحو (٢).

وفاته و مرقدہ

عاش _ قدّس اللہ نفسه الزکیہ _ ثمانین سنه تقریباً، ثم أجاب دعوه الإلهیه فی عصره یوم الأحد، الثانی من شهر ربیع الثانی سنه ١٢٦٠ هـ (٣) _ على أصحّ الأقوال _ و دفن بعد ثلاثه آیام من وفاته فی البقعه الّتی بناها لنفسه فی جانب مسجده الکبیر باصبهان، و هی الآن مشهد معروف و مزار متبرّک .

ص: ٢٨

١- ١. الذریعه : ١٢ / ٢٤٣ الرقم ١٥٩٤ .

٢- ٢. أنظر الذریعه : ٧ / ٨٢ .

٣- ٣. هذا التاريخ مطابق لما كتبه صاحب الروضات رحمه الله في بياضه (أنظر مقدّمه النهريّه : ٢٠) ؛ وكذا مطابق لما كتبه العلامة الشيخ محمد جعفر بن محمد إبراهيم الكرباسي (المتوفى ١٢٩٢ هـ) في ظهر كتابه: منهج الرشاد في شرح إرشاد الأذهان (أنظر فهرس مخطوطات مکتبه مرکز إحياء التراث الإسلامی: ٦ / ٧٩ الرقم ٩٠). وضبطه كذلك العالم الفاضل الشاعر رضا قليخان هما الشيرازي (المتوفى ١٢٩٠ هـ)، فقال في تاريخ وفاته: در اول حمل و دويم ربیع دويم زدماگاه جهان شد بسوی دار سلام بلفظ تازی تاريخ رحلتش گفتم چو بشمری مأتین است و ألف و ستین عام أنظر: دیوان هما : ١٠٤ .

قال المحقق الجهارسوقي قدس سره فى الروضات :

« ولم ير مثل يوم وفاته، يوم عظيم، ملأت زقاق البلد من أفواج الأنعام رجالاً ونساءً، يبكون عليه بكاء الفاقد والده الرحيم و مشفق الكريم، بحيث كان همهمه الخلايق تسمع من وراء البلد، و غسل فى بيته الشريف، ثم أتى به إلى المسجد، فصلّى عليه ولده الأفضل وخلفه الأسعد الأرشد والفقير الأوحى والحبر المؤيد ... مولانا وسيدنا السيد أسد الله

و من العجائب إتفاق فراغه من التحصيل ومراجعته من النجف الأشرف بإصرار والده الجليل فى سنه وفاته، ومسارعه روحه المطهر إلى جنّاته .»

إلى أن قال :

و قد أنشدت قصيده طويله فى مرثيته بالعريّه، و مطلعها كما يمرّ بالنظر الفاتر:

لمن العزاء و هذه الزفرات ما هى فى الزمر تبكى السماء و فى الأرض الفساد به ظهر

و جرت عيون الدمع من صمّ الجبال و حاولت لتزول وانشقت جيوب الصبر واشتمل الضرر

واغبرت الآفاق واختلّ السياق بأسره و تغيّرت شمس المشارق منه وانخسف القمر

ص: ٢٩

ما أكثر الحزن الجديد و أكبر الهول الشديد و أعظم الرزء المفخّم فى الخلائق للبشر
من فقد سيّدنا الإمام الباقر العلم الذى جلّت عن العدّ المحامد منه و الكرامات الكبر
بكاء جوف الليل من خوف الإله و مقتدى طول النهار على نيابته الإمام المنتظر
إلى تمام ثمانين بيتاً تقريباً، و يقول فى آخرها مؤرّخاً لوفاته :

و سألت طبعى القرم عن تأريخ رحلته فجَزّ ذيلًا وقال : «اللّهُ أنزله كريم المستقر» [\(١\)](#)

(١٢٦٠)

ص: ٣٠

الشيخ على أكبر الإيجي الأصفهاني قدس سره (١)

اسمه

هو العالم الكامل الزاهد الشيخ على أكبر بن محمد باقر الإيجي الرويدشتي الأصفهاني، من أحفاد العالم العابد الزاهد الصالح، صاحب مقامات باهره ودرجات رفيعة، الشيخ محمد شريف بن شمس الدين محمد الرويدشتي الأصفهاني، المشهور بآقا شريفا (المتوفى سنة ١٠٨٧ هـ).

نسبته

أما الإيجي: فنسبه إلى إيجه (إِزَة)، قرية كبيرة من قرى ناحيه رويدشت أصفهان؛ قال الباحث الخبير الشيخ آقا بزرك الطهراني رحمه الله في موضع من ذريعته:

« ... للمولى على أكبر بن محمد باقر الأصفهاني الإيجي _ نسبه إلى قريه إيجه ويقال لها: إِزَة » (٢).

ص: ٣١

-
- ١- ١. جاء ترجمته في: نجوم السماء: ٤١٨؛ روضات الجنّات: ٤ / ٤٠٦ برقم ٤٢٣؛ تكمله أمل الآمل: ٤ / ١٤٥؛ أعيان الشيعة: ٨ / ١٧١؛ فوائد الرضويّة: ١ / ٢٧٤؛ هديه العارفين: ١ / ٧٧٣؛ إيضاح المكنون: ١ / ٦١٢؛ معجم المؤلفين: ٧ / ٤٠؛ معجم مؤلّفي الشيعة: ٣٤؛ رجال اصفهان: ٥؛ تذكرة القبور: ٣٦؛ دانشمندان وبزرگان اصفهان: ٢ / ٨٢٠؛ تاريخ اصفهان (مجلّد ابنه وعمارات): ٣٣٩؛ بزم معرفت (مشاهير تخت فولاد تكيه محقق خواجهي): ١٠٠.
- ٢- ٢. الذريعه: ١٣ / ١٠٢ برقم ٣٢٢.

وقال فى موضع آخر :

«... على أكبر الإيجى [كذا] (الإزهى) نسبه إلى إثره من بلوك رویدشت من أصفهان، ابن المولى محمد باقر «(١)».

أقول: وما يوجد فى بعض المواضع من نسبته بالإيجى، تصحيف ؛ لأنه نسبه إلى: «إيج»، وهى من توابع شیراز، ومنها القاضى عضد الدين الإيجى الشافعى (٢).

قال المحدث القمى قدس سره فى « الكنى والألقاب » ذيل ترجمه القاضى عضد الإيجى ما هذا كلامه :

والإيجى نسبه إلى «إيج» بكسر الهمزة وسكون الياء المثناه من تحت ثم الجيم، وهى من غير هاء فى الآخر: بلد بفارس، ومع الهاء [الإيجهى] : قريه كبيره من قرى ناحيه روى دشت أصفهان (٣).

وأما الرویدشتى: فنسبه إلى « رویدشت »، وهى من نواحى أصفهان ؛ قال الحموى فى المعجم : روذشت، ويقال: رویدشت، ويقال: روودشت، كله لقريه من قرى أصفهان (٤).

وقال السمعانى فى الأنساب :

الرَوَيْدَشْتِي : بضمّ الراء وبفتح الواو وسكون الياء المنقوطة باثنتين من تحتها وفتح الدال المهمله وسكون الشين المعجمه وفى آخرها التاء المنقوطة باثنتين من فوقها، هذه النسبه إلى «رویدشت» وهى من قرى

ص: ٣٢

١- ١. الذريعة : ١٢ / ٣٢ .

٢- ٢. أنظر معجم البلدان: ١ / ٢٨٧ ؛ والقاموس المحيط: ١ / ١٧٧ ؛ وتاج العروس: ٣ / ٢٨٨ .

٣- ٣. الكنى والألقاب: ٢ / ٤٧٢ .

٤- ٤. فى معجم البلدان ٣ / ٧٨ .

اصبهان، والمشهور بالإنساب إليها أبو نصر الحسين بن محمد بن الحسين الرويدشتي من أهل اصبهان، كان شاباً مكثراً من الحديث، حريصاً على طلبه، مبالغاً فيه ؛ إلى آخر كلامه (١).

جدّه: المولى محمد شريف الرويدشتي

كان مترجمنا رحمه الله من أحفاد العالم العابد الزاهد الصالح المولى محمد شريف بن شمس الدين محمد الرويدشتي الأصفهاني، المشهور بملاً شريفاً، من أفاضل تلامذه شيخنا البهائي قدس سره ، ومن مشايخ إجازته العلامة المجلسي رحمه الله .

قال خزيت الصنّاعه المولى عبدالله الأصفهاني في ترجمته في الرياض:

الشيخ شريف الدين محمد الرويدشتي، كان فاضلاً عظيم الشأن، جليل القدر، من تلامذه شيخنا البهائي (٢).

وقال في ترجمه بنته العالمه الفاضله حميده، ما هذا كلامه:

وقد كان والدها من تلامذه الشيخ البهائي، وأخذ عنه الأستاذ الإستاذ _ يعني به العلامة المجلسي قدس سره _ الإجازة أيضاً كما صرح قدس سره في اسناد بعض إجازاته .

إلى أن قال :

وقد رأيتُ أنا والدها وكنْتُ صغيراً في حياه والدي، و كان والدها

ص: ٣٣

١- ١. الأنساب : ٣ / ١٠٧ ؛ وانظر لبّ اللباب لجلال الدين السيوطي: ١٢٠ .

٢- ٢. رياض العلماء : ٥ / ١٠٤ .

قد طعن في السنّ، وكان لا يقبل كثره سنّه ويقلّله مزاحاً، وأظنّ أنّه بلغ سنّه مائه سنه (١).

وقال الشيخ حرّ العاملي رحمه الله في أمل الآمل :

الشيخ شريف الدين محمّد الرويدشتي، كان فاضلاً عظيماً الشأن جليل القدر، من تلامذه شيخنا البهائي (٢).

وأطراه الشيخ البهائي قدس سره في اجازته التي كتبها له في العشر الأخير من جمادى الأولى سنة ١٠٢٢ هـ ، بقوله :

قرأ على الأخ الأعمى، زبده الأفاضل، وخلاصه الأماثل، الزكيّ الذكيّ، الألمعيّ اللوذعيّ، حاوي مزايا الكمال (٣)، جامع محامد الخصال، البالغ درجه الاستدلال (٤)، شرفاً للإفاده والإفاضه والتقوى والدين، شريفاً محمّداً _ وفقه الله سبحانه للإرتقاء إلى أرفع الدرجات _ نبذه من المطالب الديتية وقراءه تنبىء عن طبع نقاد و ذهن وقاد (٥).

توفّي _ أعلى الله مقامه _ سنة ١٠٨٧ هـ (٦)، ودفن في بقعه بمزار الإيجه.

الشيخة حميده بنت آقا شريفا الرويدشتي

ولآقا شريفا الرويدشتي الاصفهاني بنت مسمّاه بحميده، كانت عالمه فاضله،

ص: ٣٤

١-١ . رياض العلماء : ٤٠٥ / ٥ .

٢-٢ . أمل الآمل : ٢٧٢ / ٢ .

٣-٣ . في التكملة (٤ / ٣٢٦) : حاوي العلي والكمال .

٤-٤ . في التكملة: الفائز بدرجه الاستدلال .

٥-٥ . بحار الأنوار : ١٠٦ / ١٥٠ .

٦-٦ . أنظر رياض العلماء: ٤٠٥ / ٥ .

« حميده بنت مولانا محمد شريف بن شمس الدين محمد الرويدشتى الأصفهاني، والرويدشت ناحيه من توابع اصفهان، وكانت _ رحمه الله عليها _ فاضله عالمه عارفه، معلمه لنساء عصرها، بصيره بعلم الرجال، نقيه الكلام، بقيه الفضلاء الأعلام، تقيّه من بين الأنام. لها حواشى وتدقيقات على كتب الحديث كالإستبصار للشيخ الطوسى وغيره، تدلّ على غايه فهمها ودقّتها وإطلاّعها، وخاصّه فيما يتعلّق بتحقيق الرجال. وقد رأيت نسخه من الإستبصار وعليها حواشيتها إلى آخر الكتاب، وأظنّ أنّها كانت بخطّها رضى الله عنها .

وكان والدى قدس سره كثيرًا ما ينقل حواشيتها فى هوامش كتب الحديث ويستنسخها ويحسنّها، وكان عندنا نسخه من الإستبصار وعليها حواشى الحميده المذكوره بخطّ والدى إلى أواخر كتاب الصلاه، حسنه الفوائد...

وقد قرأت هي _ قدّس سرّها _ على والدها، وكان أبوها يُثنى عليها ويستظرف ويقول: إنّ لحميده ربطًا بالرجال، يعنى تعتنى بعلم الرجال، وكان يسمّيها للتمزح بعلامته بالتائين ويقول : إنّ إحداهما للتأنيث وأخرى للمبالغه ...

وتوفّيت _ رضى الله عنها _ على ما بالبال بعد أبيها فى سنه سبع وثمانين وألف (١٠٨٧) أو ما يقرب من ذلك، والله يعلم « (١).

ص: ٣٥

ترجمها فى الرياض فى باب النساء قائلاً :

فاطمه بنت حميده بنت المولى محمد شريف بن شمس الدين محمد الرويدشتى الأصفهاني _ رضوان الله عليهما وعلى أبيهما _ وهى أيضاً كانت فاضله عالمه عابده ورعه، ولم أعلم لها تأليفاً، وهى تكون أيضاً معلّمه لنسوان عصرها، وفى الأغلب تكون فى بيت سلسله الوزير المرحوم خليفه سلطان بأصفهان، والآن هى موجوده الحياه، وقد زوّجوها من رجل قروى أسوأ من بدوى، وكان فى الفهمه كالباقل وفى الحماقه كزوج والدتها، وهو غير عاقل (١).

أقوال العلماء فيه

١ _ قال صاحب الروضات رحمه الله فى ترجمته ما هذا نصّه :

العالم العريف والعارف العفيف والعنصر اللطيف مولانا على أكبر ابن محمّد باقر الإيجى [كذا] الأصفهاني، الفقيه المتكلم، الواعظ المتبحر الظريف، والمستغنى بكمال شهرته بين الطائفة عن مؤنه التوصيف والتعريف، قدّس الله تعالى سرّه المنيف وروحه الشريف .

إلى أن قال :

وكان واعظاً حافظاً، جليل القدر، عظيم الشأن، طلق اللسان، حسن

ص: ٣٦

البيان، جميل العرفان، قليل الأكل والراحه، كثير الزهد والعباده، مرتاضاً في الغايه، مراعيًا للقناعه، مواظبًا للجماعه، يصلّي مدّه حياته الجماعه بأصفهان في الجامع المعروف بمسجد علي، الواقع في محلّه عتيق الميدان (١).

٢ _ وقد وصفه تلميذه العالم الفاضل الشيخ محمد مهدي الرازي في كتابه «مشكاه المسائل» بقوله :

فاضل كامل عالم عامل زاهد بارع باذل تقى نقى عادل ألمعى عارف واعظ متكلم مرتاض فقيه وجيه محقق مدقق، حسن الأخلاق، جامع الكمالات الصوريّه والمعنويّه، متّخّذ كثير البكاء، دائم الحزن، قليل النوم، جليل القدر، رفيع الشأن، جامع البحرين العلميّه والعملية، النقلية والعقلية، وله تصانيف و تحقيقات و آداب عجيبة رشيقة، حسن التقرير (٢).

٣ _ وترجمه الحجّه السيّد حسن الصدر قدس سره في التكملة قائلاً :

المحقّق الأصولي، صاحب زبده المعارف و كتاب أحكام حدود الشرعيّه ... و كان سكن يزد وفوّضت إليه إمامه الجمعه والجماعه من قبل السلطان فتح على شاه القاجار . و كان مدّه بأصفهان من أحد أعلام علماء الدين وفقهائه المتبحّرين والمحامين عن حوزته (٣).

٤ _ وأطراه السيّد الأمين قدس سره في « أعيان الشيعة » بقوله :

ص: ٣٧

١-١ . روضات الجنّات : ٤ / ٤٠٦ و ٤٠٧ .

٢-٢ . أنظر معجم أعلام الشيعة : ص ٣٣٧ .

٣-٣ . تكملة أمل الآمل : ٤ / ١٤٦ .

الشيخ على أكبر بن محمد باقر الإيجي [كذا] الأصفهاني . توفي في ١١ شوال سنة ١٢٣٢ في أصفهان، ودفن في تحت فولاذ، عالم، فقيه، متكلم، واعظ، متبحر، عابد، متعبد، مرتاض، كثير الزهاده والعباده، قليل الأكل والراحه (١).

أساتيده

أشار المحقق الجهارسوقي رحمه الله إلى بعض أساتيده ، قال عند ترجمته المبسوطه في الروضات:

تلميذ غالباً عند مشايخ سميّه المتعقب ذكره [يعنى به الحكيم المولى على بن جمشيد النورى قدس سره] فى المعقول، وفى المنقول على كثير من فقهاءنا الفحول (٢).

ثم ذكر فى ترجمه المولى على النورى رحمه الله أنّه تلميذ باصفهان فى فنون الحكمة والكلام عند: ١ _ الحكيم آقا محمد البیدآبادى قدس سره ؛ ٢ _ والميرزا أبى القاسم المدرّس الاصفهاني قدس سره (٣).

تلاميذه

نستعرض جملة من تلامذته ممّا توصلنا إليه بالترتيب التالى :

ص: ٣٨

١-١ . أعيان الشيعة : ٨ / ١٧١ .

٢-٢ . روضات الجنّات : ٤ / ٤٠٧ .

٣-٣ . روضات الجنّات : ٤ / ٤٠٨ .

١ _ العالم المحقق السيّد زين العابدين الموسوي الخوانساري قدس سره

قال ولده صاحب الروضات رحمه الله في كتابه «علماء الأسره» :

وممن أدرك الوالد مجلسه وفاز بالتقاط فرائد مدرسه، هو المولى الاولي العالم العامل العارف المتكلم المتتبع الجامع البارع الزاهد العابد المجاهد، فريد عصره ووحيد دهره في الورع والرياضه والجلاله والجامعيه والوعظ والإرشاد والعرفان، الإمام الهمام، الحكيم العليم الربّاني مولانا علي أكبر (١).

٢ _ العالم الفاضل الشيخ محمّد مهدي الرازي رحمه الله

قال في كتابه « مشكاه المسائل » بعد ذكر جمله من أوصاف أستاذه : «قرأنا عليه نبذا من معالم الأصول، وأصول الكافي» (٢).

٣ _ الميرزا علي أصغر بن السيّد قاسم الزوّاري الطباطبائي

أنّه كتب بخطّه من مصنّفات أستاذه: «زبدہ المعارف» أيام تلمّذه عنده، وقد فرغ من كتابته ضحوه يوم السبت سلخ شهر محرم الحرام سنه ١٢٢٩ هـ (٣).

٤ _ الميرزا أبو تراب بن أبو القاسم الحسيني النطنزي

قد كتب بخطّه من تصنيفات صاحب الترجمة قدس سره : «رساله في أحكام المواريث» في سنه ١٢٢٢ هـ ، و عبّر فيها عنه بأستاذ الأعظم (٤).

ص: ٣٩

١- ١ . علماء الأسره : ١٨٩ .

٢- ٢ . أنظر معجم أعلام الشيعة : ٣٣٧ .

٣- ٣ . أنظر: «فهرست نسخه های خطی کتابخانه مجلس : ١٠ _ ٤ / ٢٠٨٧ ش ٣٩٥٢».

٤- ٤ . أنظر فهرست كتب خطی اصفهان : ١ / ٣٩٤ ش ٣٩٩ ؛ وبزم معرفت: ١١٦ .

قد ترك مترجمنا آثارًا قيَّمةً في مختلف العلوم الإسلاميَّة، تدلُّ على مقامه الرفيع ومكانته السامية، وفي هذه العجالة نذكر ما عثرنا عليه من آثاره.

١ _ آداب صلاة الليل وثوابها ووظائفها وآدابها؛

قال صاحب الروضات قدس سره في ترجمه المؤلف رحمه الله ما هذا نصّه :

وله أيضًا رسالته لطيفة في كيفيته صلاة الليل وثوابها ووظائفها وآدابها، لم يكتب أحد مثلها في هذه المقامات، ويظهر منها أنّه كان قائم الليل، دائم التهجد، كثير البكاء، عظيم الخوف، طريف المناجات، محبوبًا مجذوبًا مستجاب الدعوه، مقضى الحاجات، إنتهى (١).

وعده صاحب الذريعة من تصانيفه وعبر عنه بآداب صلاة الليل وأعمالها (٢).

٢ _ أجوبه المسائل الفقهيّة ؛ نسبه إليه في ترجمته المبسوطه في «روضات الجنّات» حاكيا له عن بعض أهل بيته المطلعين عليه (٣).

٣ _ أحكام الحدود الشرعيّة؛

ذكره معاصره المحقق الجهارسوقي رحمه الله ضمن مؤلفاته، قال في الروضات:

وكتاب مبسوط في خصوص أحكام الحدود الشرعيّة، عندنا منه نسخه بهيّة بخطه الشريف (٤).

ص: ٤٠

١-١ . روضات الجنّات : ٤ / ٤٠٧ .

٢-٢ . الذريعة : ١ / ٢٣ .

٣-٣ . روضات الجنّات : ٤ / ٤٠٨ .

٤-٤ . روضات الجنّات : ٤ / ٤٠٦ ؛ وانظر الذريعة : ١ / ٢٩٧ .

٤ _ ترجمه الصلاة وأسرار الصلاة؛

صرّح به المؤلّف في آخر كتابه: «آداب صلاة الليل».

٥ _ التعليقه على آيات الأحكام للمقدّس الأردبيلي رحمه الله ؛

ذكرها حفيده الشيخ جلال الدين الإزّه ئى (١) في مقدّمته على «رساله آداب صلاة الليل» للمؤلّف (٢).

٦ _ التعليقه على تفسير الصافى (٣).

٧ _ دستور العمل؛

قال فى الذريعه :

دستور العمل: فارسى، لعمل المقلّدين مع مقدّمه فى أصول الدين، للمولى على أكبر الأصفهاني، رأيتّه فى مكتبه السيّد محمّد باقر الحجّه؛ والمظنون أنّ المؤلّف هو المولى على أكبر بن محمّد باقر الإيجهى (الإزّه ئى) (٤).

توجد نسخه المخطوطه فى مؤسسه كاشف الغطاء العامّه (٥).

٨ _ الردّ على الشيخ أحمد الاحسائي: صاحب الطريقه المحدثه الشيخيه.

قال المحقّق الطهرانى قدس سره فى الذريعه :

الردّ على الشيخ أحمد الاحسائي فى بعض كلماته فى رسائله، للمولى

ص: ٤١

١- ١. هو الشيخ جلال الدين بن على محمّد بن محمّد على بن عبد الله بن المولى على أكبر الإيجهى الأصفهاني.

٢- ٢. آداب صلاة الليل (المطبوع مع رسالته فى المعراج): ص ٣، ط محمّدى، ١٣٧٥ هـ .

٣- ٣. بزم معرفت: ١٢٧ .

٤- ٤. الذريعه : ٨ / ١٦٣ برقم ٦٦٤ .

٥- ٥. دليل مخطوطات مؤسسه كاشف الغطاء العامّه : الصفحه ٨٦، رقم المخطوطه (٢٠٤٥).

على أكبر بن محمد باقر الإيجي [كذا] الاصفهاني المتوفى (١٢٣٢)، ذكره في الروضات (١).

٩_ الردّ على الفادري النصراني (٢)؛

ألفه باستدعاء السلطان فتحعلي شاه القاجار. قال في الروضات :

وله أيضًا كتاب الردّ على الفادري النصراني المورد للشبهات الواهيه على دين الإسلام (٣).

١٠_ الردّ على مَنْ جَوّز التسليمات الثلاث في النافله؛

كتبه في الردّ على رساله حجّه الإسلام الشفتى قدس سره ، وسيأتى الكلام عنه مفصلاً.

١١_ الردّ على الميرزا محمد الأخباري؛

قال في الروضات عند عدّ تصنيفات المترجم له قدس سره ما هذا نصّ كلامه :

وكتاب الردّ على طريقه الميرزا محمد الاخباري في انكاره لأساس الاجتهاد في الأحكام ومنعه عن التقليد لغير المعصومين عليهم السلام ، وهو فيما ينيف على عشره آلاف بيت، وفيه من التحقيقات المنيفه كيت وكيت .

وقال الشيخ جلال الدين الإزّه ئي رحمه الله من أحفاد المؤلّف قدس سره في مقدّمته على

ص: ٤٢

١-١. الذريعة : ١٠ / ١٨٢ .

٢-٢. في «مآثر سلطانيه: ١٤٧» أن اسم الفادري هذا يوسف. وفي «الذريعة: ٦ / ٢٥٧» وغيرها أن اسمه: هنري مارتن. ولجمع من العلماء الأعلام ردود على الفادري النصراني الملقّب بپادري، منها: ردّ الحكيم المولى على النوري (ت ١٢٤٦ هـ) الموسوم بـ«حجّه الإسلام»، ومنها: ردّ العلامة مولانا أحمد التراقي قدس سره (ت ١٢٤٥ هـ)، وقد سمّاه بـ«سيف الأمّه» ؛ أنظر روضات الجنّات: ١ / ٩٦؛ والذريعة: ١٠ / ٢١٤ و ٢١٥.

٣-٣. روضات الجنّات : ٤ / ٤٠٧؛ وعنه في الذريعة : ١٠ / ٢١٥ برقم ٦٠٥.

رساله جدّه «آداب صلاه الليل»:

و من جمله مصنفاته أيضًا رساله مبسوطه في الاجتهاد وبطلان الرأي والقياس يسمّى بـ: «إرشاد الواعظين وانجاح الطالبين»، كما صرح قدس سره بذلك في زبده المعارف (١).

١٢ _ رساله في أحكام المواريث؛

قال المحقق الطهراني قدس سره في ذريعته:

الإرث، للمولى على أكبر بن محمّد باقر الإيجي [كذا] الأصفهاني، المتوفى سنة ١٢٣٢، نسبه إليه في ترجمته المبسوطه في «روضات الجنّات» حاكيا له عن بعض أهل بيته المطلعين عليه (٢).

توجد نسخه منها بخط تلميذه السيّد أبي تراب الحسيني النطنزي في مكتبه شيخنا العلامة المحقق آية الله السيّد محمّد علي الروضاتي قدس سره بأصفهان (٣).

١٣ _ رساله في تعيين السلام الأخير في النوافل؛ سيأتى الكلام عنها مفصلاً.

١٤ _ رساله في التيمّم (٤).

١٥ _ رساله في الزكاه والخمس؛

ذكرها في الروضات حاكيا لها عن بعض أهل بيته (٥).

ص: ٤٣

١-١. آداب صلاه الليل : ٤ .

٢-٢ . الذريعه : ١ / ٤٤٧ .

٣-٣ . فهرست كتب خطّي اصفهان : ١ / ٣٩٤ برقم ٣٩٩ ؛ وقال سيّدنا الروضاتي قدس سره في تكملة على الذريعه: (١ / ٧٣) ما هذا كلامه : «ونسخه كتاب الإرث هذا بالفارسيه موجوده عندنا».

٤-٤ . بزم معرفت (مشاهير تخت فولاد _ تكيه محقق خواجهي) : ١٢٨ .

٥-٥ . روضات الجنّات : ٤ / ٤٠٨ ؛ وعنه في الذريعه: ١٢ / ٤٣ برقم ٢٥٦ .

١٦ _ رساله فى الصيد والذباحه؛

صرّح بها المؤلّف فى الزبده (١). ألّفها باستدعاء السلطان فتحعلى شاه القاجار.

١٧ _ رساله فى القضاء والشهادات؛

ذكرها فى الروضات (٢).

١٨ _ رساله فى المعارف الإلهيّه؛

كتبها فى جملة من مباحث المعارف الإلهيّه . طبعت فى مجموعه « نصوص و رسائل: ٤ / ٢١٥ _ ٢٣٨ ».

١٩ _ رساله فى المعراج؛

فرغ منها فى ٢٧ جمادى الأولى سنة ١٢٢٧ هـ . قد طبعت باسم: «سير آسمانى يا معراج پيغمبر اكرم صلى الله عليه و آله » فى أصفهان عام ١٣٧٥ هـ باهتمام حفيد المؤلّف: الشيخ جلال الدين الإژهى رحمه الله .

٢٠ _ زبده المعارف؛

قال الشيخ آقا بزرك الطهرانى رحمه الله فى الذريعه:

زبده المعارف فى أصول الدين والمعارف، للمولى على أكبر الإيجى الإژهى ...، كتبه باسم السلطان فتحعلى شاه، و فرغ منه (٢٨ شعبان ١٢٢٤ هـ)، مطبوع متداول كبير، وقد طبع ١٢٦٧ (٣).

ص: ٤٤

١-١ . زبده المعارف، ط محمّدى، اصفهان، ١٣٣٥ ش .

٢-٢ . روضات الجنّات : ٤ / ٤٠٨ ؛ وعنه فى الذريعه: ١٧ / ١٤٢ برقم ٧٤٤.

٣-٣ . الذريعه : ١٢ / ٣٢ .

٢١ _ شرح الأسفار لصدر المتألهين؛

عده حفيده الشيخ جلال الدين رحمه الله من تصانيفه حيث قال : و منها شرح على المجلد الأول من الأسفار (١).

٢٢ _ شرح إعتقادات عبد العظيم الحسنى؛

قال الشيخ الطهراني قدس سره في ذريعته:

شرح اعتقادات عبد العظيم التي عرضها على الإمام علي الهادي عليه السلام ، فارسي، للمولى علي أكبر بن محمد باقر الأصفهاني الإيجي ... ؛ وقد ذكر في الروضات تصانيفه ما عدا هذا الكتاب، وقد ألفه في عصر السلطان فتح علي شاه بأمر أمين الدوله الحاج محمد حسين خان. أوله: «حمد مر خدای را كه جهان شريعت مصطفى»، إلخ . رأيت في مكتبه الميرزا محمد الطهراني في سامراء، وتأريخ كتابته سنه ١٢٥٤ هـ (٢).

٢٣ _ شرح الكافي لثقه الإسلام الكليني؛

نسبه إليه حفيده عند ترجمه جده (٢).

٢٤ _ شرح قواعد الأحكام للعلامة الحلّي رحمه الله ؛

ذكره حفيده في آخر الزبده.

٢٥ _ شرح اللمعه (كتاب الميراث)؛ ذكره حفيده في آخر الزبده .

٢٦ _ شرح مفاتيح الأحكام للفيض الكاشاني رحمه الله ؛ نسبه إليه حفيده (٣).

ص: ٤٥

١-١. آداب صلاه الليل : ٤.١. الذريعه : ١٣ / ١٠٢ .

٢-٣. آداب صلاه الليل : ٤ .

٣-٤. آداب صلاه الليل : ٤ .

ضبط وفاة المولى الإيجهى قدس سره معاصرهُ المَطَّلَع على أحواله السيّد الجليل والعالم الخبير محمّد باقر الجهارسوقى الأصفهاني رحمه الله ، فقد قال فى روضاته:

توفّى رحمه الله فى حادى عشر شهر شَوّال سنه اثنتين وثلاثين ومائتين بعد الألف (١٢٣٢) بأصفهان، و دفن فى مزارها الكبير المعروف بتخت فولاد، قريبه من بقعه لسان الأرض المشهور، قريبًا لمرقد مولانا إسماعيل الخاجوى المتقدّم ذكره من جهه فوق الرأس _ قدّس الله لهما كريم النفس وطيب منهما حريم الرمس (١).

ص: ٤٦

إعلم: أنه قد وقع النزاع والخلاف في أوائل القرن الثالث عشر الهجري بين الفاضل المتكلم المولى على أكبر الإيجهى الأصفهاني رحمه الله ، والعالم الفقيه الذي انتهت إليه رياسه الإمامية في زمانه الحاج السيد محمد باقر الشفتي المعروف بحجّه الإسلام قدس سره ، في مسأله تسليم النوافل، فجزم الأول بكفايه سلام واحد _ وهو قول: السلام عليكم و رحمه الله و بركاته _ وكون الأكثر من التسليمه بدعه، وجزم الثاني بكون القول بذلك من البدع الواقعه في الشريعة، فانجزّ الكلام بينهما إلى كتابه رسالتين من الطرفين.

قال المحقق الجهارسوقي قدس سره في ترجمه المولى الإيجهى رحمه الله ما هذا لفظه:

«و له أيضًا رساله في تعيين كون التسليم في الصلاه النافله واحده هي التسليمه الأخيره، وعدم جواز الإتيان بغيرها نظرًا إلى ما ورد في نصوص الطائفة من كون كلّ ركعتين منها بتسليمه واحده ؛ وقد خالف فيه اجماعهم الظاهر من إطلاقهم التعدّد في التسليم بالنسبه إلى الفريضه والنافله.

وكتب في الردّ على ما ذكره في تلك الرساله سيّدنا وسميّنا العلامة المتأخّر صاحب « مطالع الأنوار » رساله مبسوطه ؛ ثمّ لما بلغه ذلك الردّ كتب هو في جوابه رساله أخرى، وكتب أيضًا جناب السيّد ردًا آخر على هذه الرساله، فسدّ به عليه أبواب مقاله . وظاهر أنّ الحقّ مع أيّ

الجنابين في هذه المسألة» (١).

وقال شيخ والدي (٢) آية الله الحاج آقا منيرالدين البروجردى قدس سره (المتوفى ١٣٤٢ هـ) من آل بيت المحقق القمي قدس سره ، في رساله له أملاها على بعض تلامذته (٣) ما هذا كلامه :

« قد وقع النزاع في أوائل القرن السابق بين الفاضل المتكلم الحاج الرودشتي الأصفهاني، والسيد النبيه الفقيه الّذى انتهت إليه رياسه الإماميه في زمانه " السيد الشفتي الجيلاني " في مسأله سلام النافله، فجزم الأوّل بكفايه سلام واحد وكون الأكثر من التسليمه _ و هو قول: السلام عليكم و رحمه الله و بركاته _ بدعه ؛ و جزم الثاني بكون القول بذلك من البدع الواقعه في الشريعه، فانجزّ الكلام إلى كتابه رسالتين من الطرفين، فنسأل الله العصمه من الخطأ في البين.

ولا يخفى أنّ هذا القول وإن كان ضعيفاً، إلاّ أنّه ليس ممّا لم يذهب إليه أحد من الإماميه لذهاب شيخ الطائفه و شيخنا المفيد إلى وحده التسليمه، لكن المشهور على خلافه . و لهذه أشهد أنّي كنت مقتصرًا في النافله بتسليمه واحده في أكثر من أربعين سنه، فحصل الفرق بين النافله والفريضه سواء قلنا بالوحده أو التعدّد » (١).

ص: ٤٨

١-١ . روضات الجنّات : ٤ / ٤٠٧ .

٢-٢ . هو المرحوم آية الله السيد محمّد رضا الشفتي المتوفى سنه ١٣٩٦ هـ ، ابن محمّد باقر بن أسد الله بن محمّد باقر حجّه الإسلام الشفتي _ أعلى الله تعالى مقامهم في دار المقام .

٣-٣ . هو صهره الحاج السيد محمّد باقر بن حيدر على الحسيني المير محمّد صادق المتوفى سنه ١٣٦٣ هـ .

وقال آية الله الشيخ عبدالكريم الجزى الأصفهاني قدس سره (المتوفى ١٣٤١ هـ) في كتابه «تذكرة القبور» عند ترجمه المولى الإيجهى رحمه الله ما لفظه بالفارسيه:

«رساله اى در تعيين سلام نافله در: «السلام عليكم»، ومخالفت مرحوم حاجى سيد محمّد باقر وردّ او و جواب گفتن بر رساله ديگر؛ و ظاهر اين است كه حقّ با سيد است و آخوند ظاهراً متفرد است» (١).

وفى أعيان الشيعة للسيد الأمين رحمه الله عند ذكر تأليفات المولى الإيجهى قدس سره :

رساله فى أنّ النافله بسلام واحد وهو السلام الأخير، وأنّه لا يجوز الإتيان بتسليمات آخر، وكتب السيد محمّد باقر ردّاً عليها، فكتب المترجم ردّاً عليه، فكتب السيد ردّاً على الردّ (٢).

فهرست ما فى الكتاب

عزيزى القارئ الكريم: هذا الكتاب المائل بين يديك _ كما قلنا فى بدايه المقدّمه _ يحتوى على أربع رسائل فقهيه حول مسأله سلام النافله، وهى على الترتيب التالى:

١ _ رساله فى تعيين السلام الأخير فى النوافل، للمولى على أكبر الإيجهى رحمه الله

قد وصفها العلامة الشيخ آقا بزرگ الطهرانى قدس سره بقوله:

« رساله فى تعيين السلام الأخير فى النوافل، للمولى على أكبر بن محمّد

ص: ٤٩

١- ١. تذكرة القبور: ٣٦ و ٣٧.

٢- ٢. أعيان الشيعة: ٨ / ١٧١.

باقر الإيجي (١) الأصفهاني _ الرادّ على الفادري المسيحي _ المتوفى (١٢٣٢). وكتب في ردّها السيّد حجّه الإسلام الشفّتي رساله، ثمّ كتب المولى المذكور رساله أخرى في ردّ حجّه الإسلام ذكر في (١٠: ٢٢٧)، ثمّ ردّ رساله حجّه الإسلام أيضًا، وسدّ عليه أبواب مقاله . ذكرها في الروضات في ترجمته، و كذا في تذكره القبور : ص ٣٤ « (٢) .

جاء في أوّلها بعد البسملة :

«سألني رجل عن التسليم في النافله، هل هو مقصور على التسليم الأخير وهو: السلام عليكم ورحمه الله وبركاته، أو هو على منوال الفريضة بتقديم الصلوه على النبي وآله، ثم بقوله : السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، والختم بالسلام عليكم؟

قلت في جوابه : الظاهر بحسب ما وجدته هو الإكتفاء بالسلام الأخير، إذ العبادات توقيفيّة، وما وقفنا في أحاديث آل الرسول _ صلوات الله عليهم _ ولا في فتاوى علمائنا من الأخباريين والفقهاء والأصوليين فتوى صريحًا في ذلك.

ثم بلغ ذلك إلى بعض أمثال السادات (٣) _ زاده الله شرفًا وعزًّا وتوفيقًا _ فتعجب من ذلك وقال : هذا منه غريب .

ص: ٥٠

١- ١. كذا في المصدر، والصواب: الإيجي .

٢- ٢. الذريعة : ١١ / ١٥١ برقم ٩٥٦ .

٣- ٣. جاء في حاشيه الأصل بخطّه : « هو السيّد الجليل الجميل العلّامه النبيل الفهّامه المدقّق المحقّق البارع الكامل سمّي خامس أجداده المعصومين مولينا السيّد محمّد باقر أدام الله ظلّه العالی . [أراد به الحاج السيّد محمّد باقر الشفّتي المعروف بحجّه الإسلام قدس سره المتوفى سنه ١٢٦٠] .

وبعد أن بلغ إلى إستغرابه وتعجبه، راجعت الكتب فما وجدت فيها غير ما وجدته سابقاً، ثم سمعت موافقه بعض إخواني و خلّاني (١) له في ذلك، فأردت أن أذكر في صفحات و أوراق، وأرسله إليه لينظر فيه، فإما أن يمنّ على الضعيف بالقبول، أو يردّ عليّ بيان الخطأ وكشف الإبهام ... » إلخ .

أقول : لم يذكر المؤلف قدس سره تاريخ التأليف، لكن يبدو من تاريخ فراغ السيّد حجّه الإسلام رحمه الله من رسالته التي كتبها في الردّ على هذه الرسالة، أنّه ألفها قبل ٢٥ محرّم الحرام سنة ١٢٢٣ هـ .

٢ _ الردّ على رساله تعيين السلام الأخير في النوافل، لحجّه الإسلام الشفّى قدس سره

قال عنه في الذريعة :

« الردّ على رساله تعيين السلام الثالث في النوافل، التي كتبها المولى على أكبر ابن محمّد باقر الإيجي الأصفهاني المتوفّى (١٢٣٢)، لحجّه الإسلام السيّد محمّد باقر بن محمّد تقى (٢) الموسوى الجيلاني الأصفهاني المتوفّى (١٢٦٠)، ومّر الردّ على ردّ الرسالة لمؤلف أصلها » (٣).

قال المؤلف قدس سره في أوّله بعد خطبه مختصره :

ص: ٥١

١ - ١ . جاء في حاشيه الأصل بخطّه : « هو أخى و خليلى و شقيقى المولى العالم العامل الموقّق الفاضل الكامل سمّى إبراهيم الخليل، زاده الله فضلاً و توفيقاً، و أدام الله تعالى ظلّه العالى » . [أراد به الحاجّ محمّد ابراهيم الكرباسى المتوفّى سنة ١٢٦١، عليه وعليه رحمه] .

٢ - ٢ . كذا في المصدر، والصواب: نقى بالنون .

٣ - ٣ . الذريعة : ١٠ / ١٩٧ برقم ٥٠٦ .

«قد بلغنى عن بعض الأفاضل _ حشره الله مع سادات الأواخر والأوائل _ فى تسليم النوافل ما كان إعتقادى أنه مخالف للواقع، ومنافى للمتخلف ممن هو للشريعة حافظ وصادق، فأبرزت هذه الكلمات فى إبانة الحق فى ذلك وإزهاق الباطل، هنالك أرجو من الله سبحانه أن لا يكون قصدى فيه إلا ابتغاء مرضاته، وإحقاق الحق فى سبيله ودينه وشريعته، بحق كَمَل خليقته محمد سيد رسله وعترته وآله _ صلوات الله وسلامه عليه وعليهم إلى بقاء أرضه وسمائه _ وهو أنه لا يجوز الجمع فى تسليم النوافل بين الصيغ الثلاث المعهودة فى تسليم الفرائض، بل يجب الإقتصار فيه بصيغه السلام عليكم ورحمه الله وبركاته».

فرغ رحمه الله منه فى ٢٥ محرم الحرام سنة ١٢٢٣ هـ .

٣ _ الرد على رد رساله تعيين السلام الأخير فى النوافل، للمولى الإيجى رحمه الله

قال المحقق الطهرانى رحمه الله فى موضع من ذريعتيه :

«الرد على رد رساله تعيين السلام الثالث فى النوافل؛ الراد على رساله التعيين هو الحاج السيد محمد باقر كما يأتى، والرد على الرد لصاحب رساله التعيين وهو المولى على أكبر الإيجى الأصفهانى المتوفى (١٢٣٢)، ذكره فى الروضات « (١).

وقال فى موضع آخر :

«الرد على من جوز التسليمات الثلاث فى النافله، للمولى على أكبر بن

ص: ٥٢

محمّد باقر الإيجي الأصفهاني المتوفى (١٢٣٢)، واختار تعيين السلام الأخير. ذكره في التكملة، ومّر بعنوان "ردّ الردّ" في ص ١٩٦، لأنّه بعد ما كتب "رساله في تعيين السلام الأخير في النافله" ردّه حجّه الإسلام السيّد محمّد باقر الأصفهاني، فألف هذا الكتاب ردّاً على حجّه الإسلام» (١).

جاء في أوّله بعد الخطبه :

«إنّي بعد ما كتبت رساله في بيان التسليم وأحوالها، وفي النافله وآدابها، وجعلتها مفصوله بفصول عشره، وأودعت في كلّ فصل بيان حكم من أحكام تلك المسئله، و أودعت في عاشرها أنّ التسليم في النافله بمقتضى الروايات وملاحظه فتاوى الأصحاب هو التسليم الآخر، وصل (٢) إلى من السيّد السند الجليل، شمس سماء المحامد والفضائل، بدر سماء الأماجد والأفاضل، سمّي خامس آل الرسول وباقر العلوم مولانا السيّد محمّد باقر _ زاده الله عزّاً وإكراماً _ رساله في هذا الباب على خلاف ما أدّى إليه نظرى و بلغ إليه فهمى».

إلى أن قال:

« فأردت أن أذكر ما أفاده في تلك الرساله بعباراته الوافيه وألفاظه الشافيه، وأضمّ إليه ما خلج بخاطرى من الردّ والإيراد، أو النقض والإبرام، ولكن بعين الإنصاف، لا اللجج والإعتساف، والله على ما أقول

ص: ٥٣

١- ١. الذريعة : ١٠ / ٢٢٧ .

٢- ٢ . كذا بخطّه، والصواب : وصلت .

شهيد، و هو حسبي و نعم الوكيل».

فرغ منه المؤلف قدس سره فى نيف و عشرين من ربيع الأول سنة ١٢٢٣ هـ .

٤ _ الردّ على ردّ المولى الإيجيى رحمه الله ، لحجّه الإسلام الشفتى قدس سره

قال فى الذريعة :

«الردّ على رساله تعيين السلام الثالث، أيضًا للسيد حجّه الإسلام، كتبها ثانيًا بعد ردّ المولى الإيجيى الردّ الأول الذى مرّ بعنوان " الردّ على ردّ الرساله ... "» (١).

يقول المصنّف _ أعلى الله مقامه _ فى أوّله :

« أنّه لما ورد عن سيّد البشر صلى الله عليه و آله ما هذا لفظه : « إذا ظهرت البدع فى الدين، فليُظهِرِ العالم علمه، فَمَنْ لم يفعل فعليه لعنة الله »، وأفشى فى الناس بعض العلماء المعاصرين ما كان اعتقادى أنّه من البدع فى الدين، عزمت أن أصرف بعض أوقاتي لرفع هذه البدعه، فسلكت فيه مسلكًا يضاهى مسالك الأمر بالمعروف، فكتبت إلى بعض أجلة العلماء العظام وأعزّه الفضلاء الكرام (٢) _ أدام الله تعالى ظلاله على رؤس الأنام _ أنّ تلك المسئلة اشتهرت من بعض الأجلّة واعتقادى أنّها من البدع التى يجب السعى فى إبطالها، فليكفّ نفسه عنها، فإنّه على خلافها إتّفاق علماء الشيعة .

ص: ٥٤

١- ١. الذريعة: ١٠ / ١٩٨ برقم ٥٠٧ .

٢- ٢. هو العلامة الحاجّ محمّد إبراهيم الكرباسى قدس سره المتوفّى سنة ١٢٦١ هـ .

و هو _ دام ظلّه العالی _ أرسل رقعتی إلیه، لكن لم يظهر منه أثر و لم یبرز منه ثمر، بل زاد إصراره فی اعتقاده، و بلغ إلیّ أنّه أخذ أن یكتب فی ترویجه رساله، فکتبت فی إبطاله رساله و أبرزت الحال فی ذلك بحيث یصل من لاحظته بعین الإنصاف والبصیره إلی حقیقه الحال من غیر شکّ و ریه، فأرسلتها إلیه بعد إرساله رسالته إلیّ، فرأيتها مشتمله علی ما ستقف علیه فی المباحث الآتیة، و کففت نفسی عن إبرازها احترازًا عن إشاعه الفاحشه، لكنّه أخذ فی الردّ علی رسالتي .

ثمّ بعد أن وصل ردّه إلیّ رأیته أوهن من بیت العنكبوت و أنّه لأوهن البيوت، ثمّ کففت نفسی أيضًا إلی أن انقضى سنه و ثلثه أشهر، ثمّ أخذت فی الردّ علیه وإظهار الشنايع التي صدرت منه للباعث الذي ستقف علیه .»

قد فرغ المصنّف قدس سره منه فی سنه ١٢٢٤ هـ .

— — — —

اعتمدت في تحقيق الرسائل الأربع على هذه النسخ :

١ _ رساله في تعيين السلام الأخير في النوافل، للمولى على أكبر الإيجهى رحمه الله ؛ توجد نسخته الأصلية بخط المؤلف في مكتبه شيخنا العلامة المحقق آية الله الحاج السيد محمد علي الروضاتى (المتوفى ١٤٣٣ هـ) من أحفاد صاحب الروضات أعلى الله مقامهما .

٢ _ الردّ على رساله تعيين السلام الأخير فيالنوافل، لحجّه الإسلام الشفّتى قدس سره ، توجد منه نسختان مخطوطتان :

أ _ النسخه الموجوده في مكتبه ملك في طهران، ضمن المجموعه المرقمه : ٣٥٥٧ ؛ وقد رمزنا لها بـ (م).

ب _ النسخه المحفوظه في مؤسّسه كاشف الغطاء العامه في النجف الأشرف برقم ٣٤٩، مذكوره في فهرسها: ص ١٠٠، و هى ناقصه من آخرها ؛ وقد رمزنا لها بـ (ك).

٣ _ الردّ على ردّ رساله تعيين السلام الأخير في النوافل، للمولى الإيجهى رحمه الله ؛ توجد نسخته الأصلية بخط المؤلف في مكتبه المحقق المرحوم آية الله السيد محمد علي الروضاتى.

إعلم: اننى بعد أن اطلعتُ في عام (١٤٢٨ هـ) عندما زرت سيّدنا الروضاتى في

بيته الشريف بأصفهان، على أنّه اقتنى هاتين الرسالتين للمولى الإيجهى رحمه الله ، فاستدعيت منه بأن تفضّل علىّ بتقديم مصوّره
منهما للتحقيق والنشر، فقد لبّى قدس سره طلبى هذا كما هو سجّيته الكريمة حول التراث والكتب المخطوطة، وقام بنفسه
بتصحيحهما مع كلّ تدقيق وعناية، وكتب عليهما بعض الحواشى، فجزاه الله عن الإسلام وأهله أفضل الجزاء وأوفاه، وأجزل
له أهنأ ثوابه وأرضاه، وحشره فى حضيره قدسه مع أجداده الطاهرين سلام الله عليهم أجمعين.

٤ _ الردّ على ردّ المولى الإيجهى رحمه الله ، أيضًا لحجّه الإسلام الشفّتى قدس سره ؛ توجد منه نسختان مخطوطتان :

أ _ النسخه الموجوده فى مكتبه ملك، ضمن المجموعه المرقّمه ٣٥٥٧ ؛ قد رمزنا لها ب _ (م).

ب _ النسخه الموجوده فى مكتبه ملى (المكتبه الوطنيه) بطهران، ضمن المجموعه المرقّمه: ٢٩٥٣، المذكوره فى فهرس المكتبه
١٤ / ٥٧، رمزنا لها ب _ (ل).

منهجنا فى التحقيق:

وكان منهج التحقيق وفق المراحل التاليه :

١ _ صفّ الحروف ومقابله النسخ الخطيه بعضها مع بعض، و تثبيت موارد الاختلاف فى الهامش .

٢ _ تقويم النصوص على المنهج المتّفق عليه عند المحقّقين، والإشاره إلى موارد الاختلاف بين النسخ فى الهامش .

ص: ٥٧

٣ _ إستخراج الأقوال وكلمات الفقهاء من مصادرها التي وصلت إلينا، وإلا فمن مصادر أخرى .

٤ _ تقطيع النصوص إلى فقرات ومقاطع مع اضافته بعض العناوين المناسبه بين معقوفين [] .

ولقد بذلت قصارى جهدى فى تحقيق هذه الرسائل وإخراجها إلى عالم النور، فما وجد فيها من خلل أو خطأ فهو عن قصور لا تقصير، وأسأل الله تعالى أن يتقبل منى هذا القليل بقبول حسن، وأسأله _ سبحانه _ أن يوفقنى لإحياء سائر آثار جدنا حجّه الإسلام _ زاد الله فى علوّ درجته فى دار السلام _ جزاءً لجزيل خدماته المباركه فى إحياء الشريعة الغراء .

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين، والسلام عليكم ورحمه الله وبركاته .

أصفهان

السيد مهدي الشفتى

٢٦ رمضان المبارك ١٤٣٤ هـ

ص: ٥٨

بسم الله الرحمن الرحيم والاعصار المالحيد

سألني رجل عن التسليم وأنا فله هل هو مستوعود على التسليم لاخر وهو السلام عليكم ورحمة الله وبركاته
 او هو على نوال الدريضة فتدبر التسليم على النبي واليه ثم تسلموا السلام على علي وعلينا الله الصالحين
 وانتم السلام عليكم ثلث في جواب الظاهر يجب ما وجدته هو لاكتفاء بالسلام لا بآخره العبادات
 ونبيه وما دونها في ما دلت الال الرسول صلوات الله عليهم ولا في ما دلت على ما سألنا من اخبارنا
 لا بأس بغيره فمضى جوابي فقلت قد علمت ذلك اني سمعت ابا الحسن ع في حديثه قال الله عز وجل
 وقال هذا منه غريب وبعد ان بلغ الى استغرابه ونجته واجتاحت الكتب فاصبحت فيها غير واحدة منها
 ثم تمت وما فعلت غير احدى وظلاني في ذلك فادركت ان اذكر في صفحاته واوراقه وارسلته اليه ليعرفه
 فلما انزلني على الصغيف بالنبول اورد علي بيان الظاهر وكشف الجواهر ورفع الشبه بها والحق بالحق
 او العوض من عسره الله وفوق كل ذي علم عليم ولما كانت تسلم التسليم في الصلاة بطرح السلام في ركعة
 الاداء وكنت الخي ووقع الحجاب عن وجهه وسلمت على كرا الروايات وقيل فيها ودي وعباد الله
 وكان التسليم مراحل اختلاف الروايات من الفرائض وسجلات المسائل المتقدمة رأت ان اذكر على علم
 بالكون تلك الرسالة بعد انام ما يقع به مكان طابا ودرجته في برم الجود والماء فتعول في آية التوبة
 فقلت صامحا بالي التسليم الرابع اخر الصلاة هل هو واجب او مستحب وهل هو من مراحل الصلوة او خارج عنها
 وعلى كل تقدير هل يتبين التخرج او تجزئ الصلوة وهل فيه رتب او لا وهل يصحاح اليه ارجح او لا وهل يستند
 الاوامر والماسم والتمهه اولا ويحيى كرسيد ذلك في فصول الصلوة الاولى في وجبه وندبه فتعول بال
 السبب الجليل الذي علم الله في ذلك الله ودم في آياته والحمد لله الموعود وراست في ذلك انما الاتصال
 من عبد الله الذي علم الله في ذلك الله ودم في آياته والحمد لله الموعود وراست في ذلك انما الاتصال
 في السرايع وانما والمسرح المحقق المقام على عبد الله في سبب الشهد الثاني وحدثنا في السرايع
 وحدثنا في السبب محمد بن الحسن في السبب الجليل او هو الموعود في بعض كنهه والعلامة في غير السرايع وانما

صورة الصفحة الأولى من الرسالة الأولى

نعميك بمنزلنا عطفنا رادنا ونسبحك يا من لم يكن لادراكنا وشيئنا ولا وفتيحنا على من قرر النوافل التكبير الغفران في
 دغلاب وعترته والرهانين هم كما نوا نلش ريقه كننا وقواما دانه يقول العبد الملتجئ اليه الله رب الغفران من غير يقين المودون
 محرمنا فبرقه لمعنى عن بعض الافاضل عشره الله مع سادات لا نرد الا دائل في التسلية كما ان غفران الله من اننا
 المواقف ومنافخر للتحلف من نوا لشيرة حانظ وصانع فلان رت هذه الكلمات في ابانته في ذلك وازمان
 الباطل منا كنت ارجو من الله سبي انه ان لا يكون قصدي فيه الا ابتغاء مرضاته وبعثان حق في سيرة صغيره ودره
 دشر ريقه بحق كل خلقته من سبيل رسله وعترته والله معلوات الله وسلامه غير مخلصهم الى اقباله ورضاه
 تسبيلهم ليعطى دمه انه لا يجوز الجمع في تسليم النوافل بين الصبيغ الثالث المعجزة في تسليم الغفران من كل سبيل
 فيه بصفته السلام عليكم ورحمة الله وبركاته فنقول ان هذا المطلب يحمل ابي مطلبين احدهما انه يجب ان قدس ربي
 تسليم النوافل بصفته السلام عليكم ولا يجوز العدول عنها الى غيرها ولو السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين
 والظاهر ان هذا المطلب مما لا ينعى التامل في ردده كلف على التحقيق ان حكم النوافل في ذلك حكم الغفران
 لا يجب الاقصر في تسليم الغفران بصفته المذكورة بل يجوز العدول عنها الى صفته السلام عليكم وعلى
 عباد الله الصالحين للنصوص بها المعقولة المستفظة فكذلك الحال في النوافل والاتفاقات بينها في ذلك
 اصلا وظاهرا من شيخ الطائفة نور الله تعالى ضريحه في موضع من التهذيب دعوى اجماع الشيعة عليه السلام
 على عبارته بتوفيق الله ومداسته واعانته والله ليل على هذا الغرام الطامات النصوص الواردة عن سادات
 الانام عليهم الاف التحية والسلام من النعم الغياص الوهاب العلم منها ما هو المشهور بين العامة وخامس
 قوله صلى الله عليه وآله في تسليمها التسليم بناء على ان التسليم فيه كالتسليم على السلام علينا فكذلك ان مقتضى ان
 الاول محتمل ومخرج عن التسليم كذا الثاني وبعبارة اخرى فكذلك ان مقتضى جواز الاتفاقات في مقام التسليم

صورة الصفحة الأولى من الرسالة الثانية « نسخة ك »

واحدة الى اخره مع ان جواز الجمع بين نسخ التسم في فريضة الظهور سلاما لا ريب في ذلك وفي النوازل ايضا كذلك مما يوجب ان
لم يسل الا قضا صيغة السلام عليكم ما ذكرناه في المغنعة والراسم في تسليم الفرائض اليومية حيث ذكر بعد الفرائض من التشهد
ستجاء السلام عليكم يا بني وجزاهم بركاته ويؤى بوجهه الى القبله يقول السلام على الامم الراشدين السلام

صورة الصفحة الأخيرة من الرسالة الثانية « نسخة ك »

عكس شماره ٦

ص: ٦٤

ورسالت عنان السلام وهذا التمام وكذا بعد العدد من السلام ولست قد مررت من شعوب الدنيا
 في تلك الزمانات من شعوب الدنيا والارام ولست قد مررت من شعوب الدنيا في تلك
 حركات في اناء السلام فضاوا في اناء السلام ثم لم يبق من شعوب الدنيا في اناء السلام
 والاسف في اناء السلام والاسف في اناء السلام والاسف في اناء السلام والاسف في اناء السلام
 ان موفته لخطيئتي في اناء السلام والاسف في اناء السلام والاسف في اناء السلام
 اللهم المحفة والاسف في اناء السلام والاسف في اناء السلام والاسف في اناء السلام
 السلام في اناء السلام والاسف في اناء السلام والاسف في اناء السلام والاسف في اناء السلام
 والاسف في اناء السلام والاسف في اناء السلام والاسف في اناء السلام والاسف في اناء السلام
 المصطفى والاسف في اناء السلام والاسف في اناء السلام والاسف في اناء السلام
 الدائم في اناء السلام والاسف في اناء السلام والاسف في اناء السلام

في اناء السلام والاسف في اناء السلام والاسف في اناء السلام
 في اناء السلام والاسف في اناء السلام والاسف في اناء السلام
 في اناء السلام والاسف في اناء السلام والاسف في اناء السلام
 في اناء السلام والاسف في اناء السلام والاسف في اناء السلام
 في اناء السلام والاسف في اناء السلام والاسف في اناء السلام
 في اناء السلام والاسف في اناء السلام والاسف في اناء السلام
 في اناء السلام والاسف في اناء السلام والاسف في اناء السلام
 في اناء السلام والاسف في اناء السلام والاسف في اناء السلام

صورة الصفحة الأخيرة من الرسالة الثالثة

بسم الله الرحمن الرحيم وتبين

يقول العبد الضعيف فوالله ان الكليل واليد القصار ان بعدا كنت رسالة في بيان التسليم
واحو لها في النافلة وادارها محليتها مفصلة بمقبولة عشره وادعت في كل فصل يا تحكم
منها حكما في المسئلة وادعت عشرها ان التسليم في النافلة بمقبولة الروايات وادعت خلاصة
فيما هي الاصحاب هو التسليم الاخر وصلات من السيد السند الجليل سر ساء المحامد لعقنا انك
مدبساء الا ما جند ولا فاضل سمي في سوال اليرى في العلم موعلا ان السيد محمدا قرأه الله
وكذا ما دسالت في هذا الباب خلافا ما ادى المير فطرب وبلغ اليه وهي وقد بلغ في ذلك سكر
منه سعيه واجلعتون به بالبلغ وسو وبلغ سعيه سلف لا ميعلا لم يرايدى انك ما البشرا روت
ان اذ كره ما افاده في تلك الرسالة بعدا لانه الوافية وانما طرا في اذنة واهل نير واجلعتون
من الرد والاريد او النقص في الارلام لكن تعين انضاض الحجج والاعتداف والله على الاقوال
شديد وهو حسي فيهم الوكيل انتى

بسم الله الرحمن الرحيم وتبين

الحمد لله الذي نادى المصلح الحق وادعى في اطفاله المتكرونة طائفة ما هي الصدق وان
عشرتها بتقصيرهم انما الذين في الصلوة والاعلام على العباد على العظام الفخام الذين هم قاض
السموات والارضون وادعى يقول العبد الملقى ارباب سبيده العلى الى محمد باقر بن محمد تقى
الموسوى خشم الله رقم مع احباده ايدوم في جنة النواصي لندما وادعى عن سيد البشر عليه وآله
صلوات الله الملك الاكبر ما هذا العظمة اظهر في البيع والدين في حفظ العلم عند قزمان في علمه
لعتنا الله واقضى في الناس بعض العلماء المعاصرين ما كان اعتقادى ان من البيع والدين عزمت
اناسهم من بعض اعتقاف لوضع هذه البعثة فذكرت فيه مسددا ايضا هي سالنا الامم المرفوف

صورة الصفحة الاولى من الرسالة الرابعة « نسخة م »

عكس شماره ٩

ص: ٩٧

احد يقتضيه عند ان لا لباب ويخط قد من عند العلماء الا علام فلهذا يستحب التكلم
فيه اذا تكلم بالكلمات الواهية يوجب انفعال التكلم والمجمل لا يمكن ان يكون المراد هو الاول
لوجوه منها اعتراذه مران في محلي المباحثة وخصه بجمع من التفتات والاحدية بعدم ملا
فيما بعد ذلك فانما اوود ما عليه عند قوله وكذا بل انديس ليس عندي والاستصحاب هكذا
الى اخره ان ايراد ما في الاستصحاب ان كان يكون ذلك الكلام ليس فيه فلا وجبه له لا تا
بهنا عليه في اخر الرسالة ايراد على انفعال المحدث القاسان فاعتذر بعدم ملاحظة
وهكذا عند التكلم في رواية في كجمن المتقدمة كما بهنا عليه فكيف يمكن لعاقلي ان يحكم بقب
شئ مع عدم اطلاعه عليه ومنها حصول القطع لكل من اطلع على مقالته السابقة انه لو لم يكن له
التكلم في ابطال ما ذكره من تكلم سيما اذا كان العاقل فيه اظهر فدا لا مريين ان يقي ان كلامه
صحي على الكذب والخروج عن جادة الاضاف او محمول على ايات ولا شبهة في اولوية الشا
وان اوصاحبه عند على الاول ومنها ان المذكور في الباب ليس الا ادعاء اعدم التفرقة
في ذلك بين الفريضة والنافلة والتبعية على استفاضة هذا المام منهم في مقامات واستفا
منها لا يقبل الا نكالا لا يفي على من تأملها وكان مراد اول الا بصاد والابرار على انفعال
المحدث القاسان في فاعله الى الاستصحاب فتعني ان يكون المراد هو انشأ وهو من فطانتها
وهنا احتمال اخر لئلا يكون مراد له وهو ان يكون الاستصحاب من صيرته بارة على ان لم يكن
الصادق منه في اول الرسالة انها الا اصرار في مخالفة الواقع والتكلم بما يوجب العقاب الذي
ليس لعنقه واقع بتبديك في المقام وعلم انه لو لم يكلف نفسه عن الكلام كان تكلم فيما بعد مما
اوجب بزيادة سخط الرحمن ترك الكلام استحياء ومنه نعم باليتان يكون هذا مراد الذي يكون

قد تم ما صدر عنه من مقالات واهية ليكونا التوبة رجيا

للخلاص من مواحدة الشايع المذكورة في اليوم الذي

لا يقع فيه ولد ولا خلة تمت الرسالة

في يد اول الخليفة تقي القلوب

العطية في سنة ١٠٢٢

والف من الحق

البنوب

صورة الصفحة الأخيرة من الرسالة الرابعة « نسخة م »

عكس شماره ١٠

ص: ٦٨

منهم في مقامات واستفادته منها ما لا يقبله الإنكار كما لا يخفى على من تأملها
وكان من أولى الأبصار والأبرار على تفاضل المحدث القاسا في هذا غيره
إلى الاستبصار فتعين أن يكون المراد هو الثاني وهو من خطا ايضا فدلهم
وهنا احتمال آخر لئلا يكون مراد الله وهو أن يكون الاستحسان من الله بناء على
لما لم يكن الصادق من في أول الرسالة إلى هنا إلا الأصر في مخالفة الواقع
والتكلم بما يوجب غضب الله ليس لغضبه دافع تنبيه لذلك في القيام وعلم أنه
لوم كيف نفسه عن الكلام كان تكلمه في بعدهما أو جبر زيادة سخط الرحمن ترك
التكلم استحسانهم بالبيان يكون هذا مراد الله فيكون قد قدم ما صدر منه من
مفالات وأهنية لكونه تنبيه موجبة للخلاص عن مؤاخذة الشنايع المذكورة في

صورة الصفحة الأخيرة من الرسالة الرابعة « نسخة ل »

عكس شماره ١٢

ص: ٧٠

الرساله الأولى: فِي تَعْيِينِ السَّلَامِ الْأَخِيرِ فِي النِّوَافِلِ لِلْمَوْلَى الْإِيْجَهِي رَحِمَهُ اللهُ

اشاره

١ _ رسالته

فِي تَعْيِينِ السَّلَامِ الْأَخِيرِ فِي النِّوَافِلِ

تأليف

العالم المتكلم الزاهد

المولى على أكبر الإيجهي الأصفهاني قدس سره

(المتوفى ١٢٣٢ هـ)

تحقيق

السيد مهدي الشفتي

ص: ٧١

بسم الله الرحمن الرحيم والاعتصام بالمنان الحميد

سألني رجل عن التسليم في النافله، هل هو مقصور على التسليم الأخير وهو: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، أو هو على منوال الفريضة بتقديم الصلوه على النبي وآله، ثم بقوله: السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، والختم بالسلام عليكم؟ قلت في جوابه: الظاهر بحسب ما وجدته هو الإكتفاء بالسلام الأخير، إذ العبادات توقيفيه، وما وقفنا في أحاديث آل الرسول _ صلوات الله عليهم _ ولا في فتاوى علمائنا من الأخباريين والفقهاء والأصوليين فتوى صريحاً في ذلك.

ثم بلغ ذلك إلى بعض أمثال السادات (١) _ زاده الله شرفاً وعزاً وتوفيقاً _ فتعجب من ذلك وقال: هذا منه غريب .

و بعد أن بلغ إلى إستغرابه و تعجبه ، راجعت الكتب فما وجدت فيها غير ما وجدته سابقاً ، ثم سمعت موافقه بعض إخواني و خلّاني (٢) له في ذلك ، فأردت

ص: ٧٣

١- ١ . جاء في حاشيه الأصل بخطّه : « هو السيد الجليل الجميل العلّامه النبيل الفهّامه المدقّق المحقّق البارِع الكامل سمّي خامس أجداده المعصومين مولينا السيد محمّد باقر أدام الله ظلّه العالی » . [أراد به الحاجّ السيد محمّد باقر الشفتي المعروف بحجّه الإسلام قدس سره المتوفّي سنه ١٢٦٠] .

٢- ٢ . جاء في حاشيه الأصل بخطّه : « هو أخى و خليلي و شقيقى المولى العالم العامل الموقّق الفاضل الكامل سمّي إبراهيم الخليل ، زاده الله فضلاً و توفيقاً ، و أدام الله تعالى ظلّه العالی » . [أراد به الحاجّ محمّد ابراهيم الكرباسي المتوفّي سنه ١٢٦١ ، عليه و عليه رحمه] .

أن أذكر في صفحات و أوراق، وأرسله إليه لينظر فيه، فإمّا أن يَمَنَّ على الضعيف بالقبول، أو يردّ عليّ بيان الخطاء وكشف الإبهام، و رفع الشبهة بإظهار الحق والصواب، إذ المعصوم من عصمه الله « وفوق كلّ ذي علم عليم » (١).

ولما كانت مسئلة التسليم في الصلوة مطرح الأنظار، و معركة الآراء، وكشف الحقّ و رفع الحجاب عن وجه المسئلة موقوف على ذكر الروايات و نقل الفتاوى وعبارات الأصحاب، وكان التسليم من أجل إختلاف الروايات من الغوامض ومشكلات المسائل الفقهيّة، رأيت أن أذكره على وجه التمام ليكون تلك الرسالة بعد الإتمام ممّا ينتفع به من كان طالباً، و ذخيره لى يوم الحشر والمعاد، فنقول وبالله التوفيق :

إختلف أصحابنا في التسليم الواقع آخر الصلوة هل هو واجب أو مستحبّ ؟ و هل هو جزء من الصلوة أو خارج عنها ؟ و على كلّ تقدير هل يتعيّن المخرج، أو يتخير المصلّى ؟ و هل فيه ترتيب، أو لا ؟ و هل يحتاج إلى نية الخروج، أو لا ؟ و هل يتعدّد للإمام والمأموم والمنفرد ، أو لا ؟ و نحن نذكر تفصيل ذلك في فصول.

الفصل الأوّل : في وجوب التسليم و ندبه

إشارة

الفصل الأوّل : في وجوبه و ندبه ، فنقول : قال السيّد الجليل المرتضى علم الهدى _ قدّس الله روحه _ في الناصريّة (٢) والمحمّديّة (٣) بالوجوب، و وافقه في ذلك أبو الصلاح (٤)، و سلّار بن عبد العزيز الديلمي (٥)، وابن أبي عقيل (٦)

ص: ٧٤

- ١- ١ . يوسف : ٧٦ .
- ٢- ٢ . الناصريات : ٢٣١ ، المسأله ٨٢ .
- ٣- ٣ . نقله عنه في ذخيره المعاد : ٢٨٩ .
- ٤- ٤ . الكافي لأبي الصلاح : ١١٩ .
- ٥- ٥ . المراسم : ٦٩ .
- ٦- ٦ . حكااه المحقّق عنه في المعتبر : ٢ / ٢٣٣ .

وابن زهره (١)، والقطب الراوندي (٢)، و صاحب البشري (٣)، والمحقق السعيد أبو القاسم في الشرائع و النافع و المعتبر (٤)، و الشيخ المحقق القمقام علي بن عبد العالي (٥)، وسبط الشهيد الثاني (٦)، و جملة من متأخري المتأخرين (٧).

و ذهب الشيخ المفيد محمد بن محمد بن النعمان (٨)، و الشيخ الجليل أبو جعفر الطوسي في بعض كتبه (٩)، و العلامة في غير المنتهى (١٠)، و ابن البراج (١١)،

ص: ٧٥

١- ١. الغنية (المطبوع ضمن الجوامع الفقهية) : ٤٩٦ .

٢- ٢. نقله عنه في الذكرى : ٣ / ٤٢١ .

٣- ٣. يعنى السيد جمال الدين بن طوس، حكاه عنه في الذكرى : ٣ / ٤٣١ .

٤- ٤. شرائع الإسلام : ١ / ٧٩ ؛ المختصر النافع : ٣٣ ؛ المعتبر : ٢ / ٢٣٣ .

٥- ٥. الرسالة الجعفرية (المطبوع ضمن حياه المحقق الكركي و آثاره) : ٤ / ٥٩ .

٦- ٦. قال المحقق البارع الشيخ محمد بن الشيخ حسن صاحب المعالم «عليهما الرحمة» المتوفى (١٠٣٠) في كتابه «استقصاء الاعتبار، في شرح الاستبصار، ج ٥، باب أنّ التسليم ليس بفرض، ص ٣٤٨» ما لفظه : «والحق أنّ الخبر لو عمل به كان له دلالة على الوجوب في الجملة، لكنّ المعارض اقتضى ما ذكره الشيخ ...» إلخ. وبمناسبة الكلام حول السلام ننقل ما قاله خلفه الصالح جدنا من قبل بعض أمّهات الأجداد، الفقيه الأواحد الشيخ عليّ ابن الشيخ محمد السبط المتوفى (١١٠٣)، في كتابه «الزهرات الذويّة في الروضة البهيّة» تعليقاً على قول جدّه الشهيد «أعلى الله مقامهما» : «على أجود القولين عنده وأحوطهما عندنا»، وهذا نصّه: «اختار _ رحمه الله _ كونه أحوط، لتعارض الأدلّة و ذهاب جماعه من الأعيان إلى الوجوب غير الاحتياطي، ولما كان دليل الاستحباب أرجح في الجملة واجباً على سبيل الاحتياط لذلك، ودليل الاستحباب لا يخلو من قوّه، و توضيح القول فيه يخرج إلى التطويل». انتهى. نقله العبد محمد عليّ بن محمد هاشم الموسويّ الروضاتيّ _ عفى عنه _ من نسخه ثمينه أشرف الشيخ المصنّف بنفسه على مقابلتها وتصحيحها سنه ١٠٨٨، والسلام.

٧- ٧. الحقائق الناضرة : ٨ / ٤٧١ ؛ مفاتيح الشرائع : ١ / ١٥٢ .

٨- ٨. المقنعه : ١٧ .

٩- ٩. التهذيب : ٢ / ١٥٩ ؛ الإستبصار : ١ / ٣٤٥ .

١٠- ١٠. تذكره الفقهاء : ١ / ١٢٧ ؛ مختلف الشيعة : ٢ / ١٩١ ؛ تحرير الأحكام : ١ / ٤١ ؛ و ذهب في المنتهى إلى الوجوب، أنظر منتهى المطلب : ١ / ٢٩٥ .

١١- ١١. المهذب البارع : ١ / ٩٩ .

وابن إدريس (١) إلى الإستحباب، و وافقهم فى ذلك مولانا الفاضل البارع الورع المقدّس الأردبيلّي (٢)، و نسج على منواله السيّد السند فى المدارك (٣)، وتبعه الفاضل الخراسانى فى الكفايه (٤).

والراجح عندى هو الأوّل، و استدلّ عليه فى المنتهى (٥) بوجه، الأوّل : قوله تعالى: « و سلّموا تسليمًا » (٦). وجه الدلاله : إنّ الأمر للوجوب، و لا يجب فى غير الصلوه بالإجماع، فيجب فيها قطعًا .

الثانى : قول النبىّ صلى الله عليه و آله : « مفتاح الصلوه الطهور، و تحريمها التكبير، و تحليلها التسليم » (٧)، و المصدر المضاف يفيد العموم، و يلزم منه انحصار التحليل فى التسليم، ولأنّ التسليم وقع خبرًا عن التحليل، فيكون مساويًا أو أعمّ منه لاستحاله الإخبار بالأخصّ عن الأعمّ، و لأنّ التحويين اتّفقوا على أنّ الخبر إذا كان مفردًا كان هو المبتدء على معنى أنّ ما صدق عليه أنّه تحليل صدق عليه أنّه تسليم.

الثالث : مواظبه النبىّ صلى الله عليه و آله على الخروج به من الصلوه، بحيث لم ينقل إلينا خروجه بغيره أصلاً . روى سهل بن سعد الساعدي أنّ النبىّ صلى الله عليه و آله كان يسلم فى الصلوه عن يمينه و يساره، و قد قال صلى الله عليه و آله : صلّوا كما رأيتمونى أصلى (٨). و روى عبد الله بن مسعود، قال : ما نسيت من الأشياء فلم أنس تسليم رسول الله صلى الله عليه و آله عن

ص: ٧٦

١-١ . السرائر : ١ / ٢٤١ .

٢-٢ . مجمع الفائدة والبرهان : ٢ / ٢٧٨ .

٣-٣ . مدارك الأحكام : ٣ / ٤٣٠ .

٤-٤ . كفايه الأحكام : ٩ .

٥-٥ . منتهى المطلب : ١ / ٢٩٥ .

٦-٦ . الأحزاب : ٥٦ .

٧-٧ . الكافى : ٣ / ٦٩ ح ٢؛ التهذيب : ٢ / ٩٣ ح ٣٤٩؛ الإستبصار : ١ / ٣٤٧ ح ١٣٠٧ ؛ الفقيه : ١ / ٢٣ ح ٦٨.

٨-٨ . صحيح البخارى : ١ / ١٦٢ و ١٦٣ ؛ سنن البيهقى : ٢ / ٣٤٥ .

يمينه و شماله (١). و روت عائشه أنّ النبي صلى الله عليه و آله كان يسلم في الصلوه تسليمه واحده تلقاء وجهه (٢).

و كذا مواظبه ساداتنا و أئمتنا المعصومين _ سلام الله عليهم أجمعين _ على التسليم، و قد صلى تعليمًا لحَمَاد، و قال بعد الإتيان به : يا حَمَاد هكذا صلّ (٣)، خرج ما علم إستحبابه، وبقى الباقي تحت الأمر المفيد للوجوب .

و كذا مواظبه السلف إلى الخلف، حتّى ادّعى بعضهم أنّ التسليم في آخر الصلوه من ضروريات الدين .

لا يقال : هذا الخبر مرسل من طرقكم فلا يعمل به، لأننا نقول : لا نسلم أنّه مرسل، فإنّ الأمّه تلقّته بالقبول، و نقله العامّه و الخاصّه، و مثل هذا الحديث البالغ في شهره غايتها قد يحذف روايتها (٤) إعتماذًا على شهرتها (٥)، على أنّ الشيخ الرئيس عروه الإسلام أبا جعفر محمّد بن يعقوب الكليني، والشيخ الصدوق ثقه الإسلام محمّد بن عليّ بن بابويه القمّي، [و السيّد الأجلّ المرتضى] (٦) _ قدس الله أرواحهم _ رووا هذا الحديث مسندًا عن عليّ بن محمّد بن عبد الله، عن سهل بن

ص: ٧٧

١-١ . مسند أحمد : ١ / ٣٩٠ ؛ السنن الكبرى : ٢ / ١٧٧ ؛ سنن الدارقطني : ١ / ٣٥٧ .

٢-٢ . سنن ابن ماجه : ١ / ٢٩٧ ح ٩١٩ ؛ الجامع الصحيح : ٢ / ٩١ ح ٢٩٦ .

٣-٣ . الكافي : ٣ / ٣١١ ح ٨ ؛ التهذيب : ٢ / ٨١ ح ٦٩ ؛ الفقيه : ١ / ٣٠٠ ح ٩١٥ .

٤-٤ . كذا بخطّه، والصواب : رواته، لكون المرجع لفظ الحديث .

٥-٥ . كذا بخطّه، والصواب : شهرته، لكون المرجع لفظ الحديث .

٦-٦ . ما بين المعقوفين أثبتناه من رساله الثانيه لحجّه الإسلام الشفّتي قدس سره ، حيث نقل هناك هذه العبارة عن المصنّف، و قال بعد ذكر وجوه الإيراد فيها ما هذا لفظه : ثمّ بعد أكثر من سنه رأيت أنّه حكّ اسم السيّد المرتضى في نسخته، و أبقى الباقي على حاله، و لا يخطر في البال إلّا أن يقال إنّ الحاكَ أئما عمد علاج الفاسد بالأفسد.

زياد، عن جعفر بن محمد الأشعري، عن القداح، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : مفتاح الصلوه الطهور، و تحريمها التكبير، و تحليلها التسليم (١).

و لو سلم، فهؤلاء الرؤساء العظام و الفقهاء الفخام هم العمده فى ضبط الأحاديث، و لو لا علم هؤلاء الثلاثة _ قدس الله روحهم _ بصحته لما أرسلوه، ولما حكموا بأنه من قوله عليه السلام .

و أقول : إنّ السيد الأجل المرتضى لا يعمل بأخبار الآحاد، و مذهبه مشهور، وإنكاره معروف، فلو لم يكن إشتهار هذا الحديث فى زمانه و بلوغه حدّاً يخرجّه عن الآحاد، لم يحسن منه تعويله عليه و جعله دليلاً على الوجوب، فظهر أنّ الحديث كان من المتواترات، أو من المحفوفه بالقرائن المفيده للعلم .

أقول : و لنا على الوجوب _ مضافاً إلى الإجماع المنقول من كلّ من جعل التكبير جزءاً من الصلوه _ روايات، منها : روايه على بن جعفر قال : رأيت إختي موسى و إسحاق و محمداً بنى جعفر عليه السلام يسلمون فى الصلوه على اليمين والشمال: السلام عليكم و رحمه الله، السلم عليكم و رحمه الله (٢).

والعبادات توقيفيّة، و إشتغال الذمّه يحتاج إلى البرائه اليقينيّه، و أصاله العدم يسقط إعتباره لأجل الإشتغال اليقينيّ، و النقض برفع اليدين فى التكبير بأنّهم واطبوا على ذلك مع عدم وجوبه مدفوع بخروجه بالإجماع، و لو لا الإجماع على عدم الوجوب لقلنا بوجوبه، و ليس الإجماع هنا كما كان هناك، نعم يرد عليه أنّ فى الروايه أنّهم قالوا : و رحمه الله، و الأكثر على عدم وجوبها .

ص: ٧٨

١- ١. الكافى : ٣ / ٦٩ ؛ الفقيه : ١ / ٢٣ ؛ الأمالى : ٣٣٧ ح ١٣ .

٢- ٢. التهذيب : ٢ / ٣١٧ ح ١٢٩٧ ؛ وسائل الشيعة : ٦ / ٤١٩ .

ومنها : ما روى زراره بن أعين، و محمد بن مسلم، قالا : قلنا لأبي جعفر عليه السلام : رجل صلى في السفر أربعاً، أيعيد [أم لا] (١) ؟ قال : إن كان قرئت عليه آية التقصير و فسرت له، فصلّى أربعاً أعاد، و إن لم يكن قرئت عليه ولم يعلمها، فلا إعادته (٢).

وجه الدلالة : إنّ الحكم بإعادة الصلوة إذا صلى أربعاً، لأجل الزيادة في الصلوة، فلو كان التسليم أمراً زائداً خارجاً عن الصلوة، لما كان للحكم بالإعادة وجه، إذ قد تمّ صلوته بتمام التشهد و الزائد خارج عنها .

و لعلمك تقول : البطالان في تلك الصورة لأجل نيّة الأربيع، فالفساد سابق، ولذا حكم ببطلانه وإعادتها، و ليس لأجل عروض المبطل . قلت : هذا مخالف لإطلاق الحديث، نعم له أن يقول : لعلّ الحكم بالإعادة لأجل بقاء الأجزاء المندوبة، وهذا القدر يكفي لصحّته الحكم بالإعادة، لكن يظهر ضعفه بما ورد في الرواية، وسيأتي من وقوع الحدث قبل التسليم و الحكم بالصحّ و عدم الإعادة .

منها : ما روى عبدالله بن عليّ الحلبيّ، عن أبي عبدالله عليه السلام أنّه قال : إذا لم تدر أربعاً صلّيت أو خمساً، أم نقصت أم زدت، فتشّهد و سلّم و اسجد سجدة السهو بغير ركوع و لا قرائة، يتشّهد فيهما تشّهداً خفيفاً (٣).

والأمر للوجوب و لا- فرق بين الشاكّ و غيره، إذ لا قائل بالفصل، فإنّ كلّ من يقول بوجوب التسليم على من شكّ بين الأربع و الخمس، قال بوجوب التسليم

ص: ٧٩

١-١ . ما بين المعقوفين من المصدر .

٢-٢ . التهذيب : ٣ / ٢٢٥ ح ٥٧١ ؛ الفقيه : ١ / ٢٧٨ ح ١٢٦٦ .

٣-٣ . التهذيب : ٢ / ١٩٦ ح ٧٧٢ ؛ الفقيه : ١ / ٣٥٠ ح ١٠١٩ .

مطلقاً، فالقول بالفرق خرق للإجماع .

و روايه سليمان بن خالد، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل نسي أن يجلس في الركعتين الأولتين، فقال : إن ذكر قبل أن يركع فليجلس، وإن لم يذكر حتى يركع فليتم الصلوه حتى إذا فرغ، فليسلم و ليسجد سجدة السهو (١).

منها : روايه ابن أبي يعفور، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل صَلَّى الركعتين من المكتوبه، فلا يجلس فيها (٢) حتى يركع . فقال : يتم صلواته، ثم يسلم ويسجد سجدة السهو و هو جالس قبل أن يتكلم (٣).

منها : روايه محمد بن مسلم، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل صَلَّى ركعتين، فلا يدري ركعتان هي أو أربع، قال : قال : يسلم ثم يقوم، إلخ (٤).

منها : روايه زراره و فضيل و محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام : إذا كان صلوه المغرب في الخوف فرّقهم فرقتين، فيصلّي بفرقه ركعتين، ثم جلس [بهم] (٥) وأشار إليهم بيده، فقام كلّ إنسان منهم فيصلّي ركعه، ثم سلّموا و قاموا مقام أصحابهم، و جاءت الطائفة الأخرى فكبروا و دخلوا في الصلوه و قام الإمام فصلّي بهم ركعه [ثم سلّم، ثم قام كلّ رجل منهم فصلّي ركعه فشفعها بالتي صَلَّى مع الإمام ثم قام فصلّي ركعه] (٦) ليس فيها قرائه، فتّمّت للإمام ثلاث ركعات، وللأولين ركعتان في جماعه و للآخرين وحدائاً، فصار للأولين التكبير وافتتاح

ص: ٨٠

١-١ . التهذيب : ٢ / ١٥٨ ح ٦١٨ .

٢-٢ . في المصدر : فيهما .

٣-٣ . التهذيب : ٢ / ١٥٨ ح ٦٢٠ .

٤-٤ . التهذيب : ٢ / ١٨٥ ح ٧٣٧ ؛ الإستبصار : ١ / ٣٧٢ ح ١٣١٤ .

٥-٥ . ما بين المعقوفين من المصدر .

٦-٦ . ما بين المعقوفين من المصدر .

الصلوة، و للآخرين التسليم (١).

فلو لا التسليم من الواجبات، لما بقى لهم من أجزاء الصلوة شيء .

منها : روايه عبدالله بن عليّ الحلبي، عن أبي عبدالله عليه السلام في الرجل يكون خلف الإمام، فيطيل الإمام التشهد، فقال: يسلم من خلفه و يمضى في حاجته (٢).

منها : روايه عبدالحميد بن عواض، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : إن كنت تؤمّ قومًا أجزاءك تسليمه واحده عن يمينك، و إن كنت مع إمام فتسليمتين، و إن كنت وحدك فواحده، مستقبل القبلة (٣).

و هذه الأخبار كلّها صحيحة السند، صريحه الدلالة، إذ الجمل الخبرية فيها بمعنى الإنشاء، وروايه زراره في حكاية إمام القوم و تفريق المأمومين فرقتين، أبلغ في الدلالة على وجوب التسليم، لاقتضاء المقام الإيجاز .

و في حسنه ابن أبي عمير عن بعض أصحابه، عن أبي عبدالله عليه السلام قال في رجل صلى فلم يدر إثنين صلى أم ثلثًا أم أربعًا ؟ قال : يقوم فيصلّي ركعتين من قيام، ثمّ يصلّي ركعتين من جلوس و يسلم، فإن [كانت أربع ركعات] (٤) كانت الركعتان نافله، و إلّا تمّت الأربع (٥).

و في حسنه زراره، عن أبي جعفر عليه السلام في حديث طويل، قال : إن كنت ذكرت أنّك لم تصلّ العصر حتّى دخل وقت المغرب ولم تخف فوتها، فصلّ العصر، ثمّ صلّ

ص: ٨١

١- ١ . التهذيب : ٣ / ٣٠١ ح ٩١٧ ؛ الإستبصار : ١ / ٤٥٦ ح ٧٦٧ .

٢- ٢ . التهذيب : ٢ / ٣١٧ ح ١٢٩٩ و ٣٤٩ ح ١٤٤٥ ؛ وسائل الشيعة : ٦ / ٤١٦ ح ٨٣١٥ .

٣- ٣ . التهذيب : ٢ / ٩٣ ح ٣٤٥ ؛ الإستبصار : ١ / ٣٤٦ ح ١٣٠٣ .

٤- ٤ . ما بين المعقوفين من المصدر .

٥- ٥ . الكافي : ٣ / ٣٥٣ ح ٦ .

المغرب وإن كنت [قد] (١) صليت من المغرب ركعتين، ثم ذكرت العصر فانوها العصر، ثم سلم، ثم صل المغرب، إلخ (٢).

و حسنه الحلبي (٣)، و موثقه عمّار بن موسى الساباطي، و موثقه غالب بن عثمان (٤)، وغيرها، و لو لا مخافه الإطناب لذكرتها بمتونها و طرقها .

و قد استدلل بعض فقهاءنا على وجوب التسليم، فقال : شيء من التسليم واجب، و لا شيء من التسليم في غير الصلوه بواجب، فشيء من التسليم واجب في الصلوه (٥).

أمّا الصغرى فلقوله تعالى : « و سلّموا تسليماً » (٦)، و أمّا الكبرى فبالإجماع، وهذا قياس مختل النظام، أو ليس على وتيره الأشكال الأربعة .

اللهم إلّا- أن يقال: خروجه عن وتيره الأشكال الأربعة لا يوجب الخلل، إلّا إذا لم يستلزم النتيجة، والاستلزام هنا ظاهر، فإنّه إذا ثبت وجوب التسليم و ثبت عدم وجوبه في حال من الأحوال في غير الصلوه، لزم وجوبه فيها ألّبتّه، و كم من قياس ليس على وتيره الأشكال الأربعة و مع هذا ينتج، نحو قولنا : زيد مقتول بالسيف ؛ والسيف آله حديدية، فإنّه ينتج أنّ زيداً مقتول بآله حديدية، فلا يرد عليه أنّ القياس المذكور مختل النظام لاختلال الحد الأوسط .

ص: ٨٢

١-١ . ما بين المعقوفين من المصدر .

٢-٢ . التهذيب : ٣ / ١٥٨ ح ٣٤٠ .

٣-٣ . الكافي : ٣ / ٣٦٥ ح ١٠ ؛ التهذيب : ٢ / ٣٢٣ ح ١٣٢٢ ؛ الإستبصار : ١ / ٤٥ ح ١٥٤٧ .

٤-٤ . التهذيب : ٣ / ٣١٩ ح ١٣٠٤ .

٥-٥ . الحبل المتين : ٢٥٦ ؛ مختلف الشيعة : ٢ / ١٧٨ ؛ كنز العرفان : ١٤١ و ١٤٢ .

٦-٦ . الأحزاب : ٥٦ .

أما القائلون بالنذب، فاحتجوا بوجوه، الأول : أنّ الوجوب زياده فى التكليف، والأصل عدمه .

الثانى : ما رواه العامّة عن عبد الله بن مسعود، عن النبىّ صلى الله عليه وآله لما علّمه التشهد، قال : إذا قلت هذا فقد مضت صلوتك (١).

الثالث : ما رواه الشيخ عن زراره، عن أبى جعفر عليه السلام قال : سألت عن الرجل يصلّى، ثمّ يجلس، ثمّ يحدث قبل أن يسلم، قال : [قد] (٢) تمت صلوته (٣). ولو كان التسليم واجباً لوجب عليه الإعادة .

الرابع : ما رواه الفضيل، و زراره، و محمّد بن مسلم، عن أبى جعفر عليه السلام قال: إذا فرغ من الشهادتين فقد مضت صلوته، فإن كان مستعجلاً فى أمر يخاف فوته (٤) فسلم وانصرف أجزأ (٥).

وجه الدلالة : أنّ هذا الخبر يدلّ على إنقضاء الصلوة بالفراغ من الشهادتين، ولو كان واجباً لم ينقض الصلوة إلاّ بالفراغ منه .

ص: ٨٣

١-١ . رواه أحمد عن النبىّ صلى الله عليه وآله فى «مسنده : ١ / ٤٢٢» هكذا : حدّثنا عبد الله، حدّثنى أبى، حدّثنا يحيى بن آدم، حدّثنا زهير، حدّثنا الحسن بن الحر قال : حدّثنى القاسم بن مخيمره قال : أخذ علقمه بيدي و حدّثنى أنّ عبد الله بن مسعود أخذ بيده و أنّ رسول الله _ صلى الله عليه و سلم _ أخذ بيد عبد الله، فعلمه التشهد فى الصلاه، قال : قل : « التحيات لله والصلوات والطيبات، السلام عليك أيّها النبىّ و رحمه الله و بركاته، السلام علينا وعلى عباد الصالحين ». قال زهير : حفظت عنه إن شاء الله أشهد أن لا إله إلاّ الله و أشهد أنّ محمّداً عبده ورسوله . قال: فإذا قضيت هذا، أو قال : فإذا فعلت هذا، فقد قضيت صلاتك، إن شئت أن تقوم فقم، وإن شئت أن تقعد فاقعد.

٢-٢ . ما بين المعقوفين من المصدر .

٣-٣ . التهذيب : ٢ / ٣٢٠ ح ١٣٠٦ .

٤-٤ . فى المصدر : أن يفوته .

٥-٥ . التهذيب : ٢ / ٣١٧ ح ١٢٩٨ .

الخامس : ما رواه زراره عن أبي جعفر عليه السلام قال : سألته عن رجل صلى خمسا؟ قال: إن كان جلس في الرابعه قدر التشهد، فقد تمت صلوته (١).

وجه الدلالة: أنه لو كان التسليم واجبا لكان الزيادة في أثناء الصلوه، فتبطل .

السادس : ما رواه علي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام قال : سألته عن الرجل يكون خلف الإمام فيطول التشهد فيأخذ الرجل البول، أو يتخوف على شيء [يفوت] (٢) أو يعرض له وجع، كيف يصنع ؟ قال : يتشهد [هو] (٣) و ينصرف ويدع الإمام (٤).

السابع : ما رواه محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا استويت جالسا فقل: أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، و أشهد أن محمدا عبده و رسوله، ثم تنصرف (٥).

الثامن: ما نقل من قوله صلى الله عليه و آله : إنما صلوتنا هذه تكبير وقرائه وركوع وسجود (٦).

التاسع : رواه يونس بن يعقوب، قال: قلت لأبي الحسن عليه السلام [قال: قلت] (٧): صليت بقوم صلوه، فقعدت للتشهد، ثم قمت و نسيت أن أسلم عليهم، فقالوا: ما سلمت علينا ؟ فقال : ألم تسلم و أنت جالس ؟ قلت : بلى، قال : لا بأس عليك، ولو

ص: ٨٤

١-١ . التهذيب : ٢ / ١٩٤ ح ٧٦٦ ؛ الإستبصار : ١ / ٣٧٧ ح ١٤٣١ .

٢-٢ . ما بين المعقوفين من التهذيب، و في الفقيه : أن يفوت .

٣-٣ . ما بين المعقوفين من التهذيب .

٤-٤ . التهذيب : ٢ / ٣٤٩ ح ١٤٤٦ ؛ الفقيه : ١ / ٤٠١ ح ١١٩٢ .

٥-٥ . التهذيب : ٢ / ١٠١ ح ٣٧٩ .

٦-٦ . أنظر عوالي اللآلئ الحديثية : ١ / ٤٢١ ح ٩٧ ؛ ومستدرک الوسائل : ٤ / ٩١ .

٧-٧ . ما بين المعقوفين ليس في المصدر .

نسيت حتى (١) قالوا لك ذلك إستقبلهم (٢) بوجهك، فقلت : السلام عليكم (٣).

العاشر : روى الجمهور عن رسول الله صلى الله عليه وآله : أنَّ رجلاً دخل المسجد ورسول الله صلى الله عليه وآله جالس في ناحية المسجد، فصلّى، ثم جاء فسلم عليه صلى الله عليه وآله ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله : إرجع فصلّ، فإنّك لم تصلّ، فرجع فصلّى، [ثم جاء] (٤) فقال له مثل ذلك، فقال له الرجل في الثالثة : علّمني يا رسول الله، فقال صلى الله عليه وآله : إذا قمت إلى الصلوة فأسبغ الوضوء، ثم استقبل القبلة فكبر، ثم اقرأ بما تيسّر لك من القرآن، ثم اركع حتى تطمئنّ راکعاً، ثم ارفع رأسك حتى تعتدل قائماً، ثم اسجد حتى تطمئنّ ساجداً، ثم ارفع حتى تستوى قائماً، ثم إفعل ذلك في صلوتك كلّها (٥).

وجه الدلالة : إنّّه لو كان التسليم واجباً، لكان الواجب ذكره و تعليمه، لئلا يلزم تأخير البيان عن وقت الحاجة .

في ردّ الأدلّة

و هذه عشرة كامله عددًا، قاصره دلالةً، ضعيفه حجّةً، و وجه الضعف أمّا في الأوّل: فلأنّ أصله العدم لا تجرى في العبادات، لوجوب التأسي، وإستصحاب تحريم ما يحرم فعله في الصلوة، و بقاء إشتغال الذمّة اليقينيّ إلى أن يحصل البرائة، و حصر التحليل في التسليم، و وجوب الخروج من الصلوة، و مع هذه كيف يصحّ التمسك بأصله العدم ؟

ص: ٨٥

١-١ . في المصدر : حين .

٢-٢ . في المصدر : استقبلتهم .

٣-٣ . التهذيب : ٢ / ٣٤٨ ح ١٤٤٢ .

٤-٤ . ما بين المعقوفين من المصدر .

٥-٥ . مسند أحمد : ٢ / ٤٢٧ ؛ صحيح البخارى : ١ / ١٩٢ ؛ صحيح مسلم : ١ / ٢٩٨ ح ٣٩٧ .

و عن الثاني : بعدم حجّيته سندًا، و عدم صراحته دلالةً، إذ لم يتعرّض فيه للتسليم أصلاً، و لو كان عدم التعرّض دليلاً على عدم الوجوب لكان دليلاً على عدم النذب أيضاً، و هو لا يقول به .

و أمّا في الثالث : فبأنّه إنّما يدلّ على أنّ التسليم ليس جزءاً من الصلوة، و هو لا يستلزم عدم الوجوب، فإنّ كونه واجباً خارجاً عنها _ كما ذكره بعض الأصحاب، و دلّت عليه بعض الأخبار _ محتمل .

وأمّا في الرابع : فهو أظهر كما يستفاد من تعليقه عليه السلام الإجزاء على قوله: فسلم.

و أمّا في الخامس : فإنّ مجرّد السكوت عن ذكر التسليم لا يدلّ على عدم وجوبه، مع أنّ الإنصراف قد يطلق و يراد منه التسليم، و في الحديث : إن قلت: السلام علينا و على عباد الله الصالحين، فقد انصرفت (١). و بالجملة إطلاق الإنصراف و إرادته التسليم شائع ذابح .

و في الحديث سأله عليه السلام عن السلام عليك أيّها النبيّ و رحمه الله و بركاته إنصراف هو ؟ قال : لا، ولكن إذا قلت : السلام علينا و على عباد الله الصالحين، فهو إنصراف (٢). و منه يظهر ضعف الدليل السادس .

و أمّا سابع أدلّته، فهو أنّ تلك الرواية شاهده لنا لا علينا، فإنّ قولَ يونس: « بلى » في جواب قول الإمام عليه السلام : « ألم تسلم و أنت جالس ؟ » صريحٌ في وقوع التسليم منه، فإنّ لفظ (٣): « بلى » في جواب الإستفهام عن النفي يفيد (٤) الإثبات،

ص: ٨٦

١- ١. الكافي : ٣ / ٣٣٧ ح ٦ ؛ التهذيب : ٢ / ٣١٦ ح ١٢٩٣ .

٢- ٢. التهذيب : ٢ / ٣١٦ ح ١٢٩٢ ؛ الفقيه : ١ / ٣٤٨ ح ١٠١٤ .

٣- ٣. كذا بخطّه، والصواب : لفظه .

٤- ٤. كذا بخطّه، والصواب : تفيد .

وبهذا يمتاز (١) عن « نعم »، فإنَّها تفيد تقرير النفي، و لهذا قالوا في قوله تعالى « أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ » (٢) قالوا إنَّهم لو قالوا : « نعم » لكفروا، وكذا قول إبراهيم في جواب: « أَوَلَمْ تُؤْمِنْ » (٣). وقوله عليه السلام بعد ذلك : « فلا بأس عليك » بالفاء يعطى أنَّه إذا كان لم يسلم لكان عليه بأس، و الذي يظهر من هذا الحديث أنَّ يونس كان قد أتى بصيغه السلام علينا و على عباد الله الصالحين، و لكن لما لم يسلم عليهم بالعباره التي جرت العاده بسلام بعضهم على بعض، قالوا له : ما سلَّمت علينا.

و وجه ضعف ثامن أدلَّتها : أنَّ سند الحديث غير سليم، و لو أغمضنا النظر عن السند قلنا : إن تقول : الحصر إضافي لا حقيقي، و عدم التعرُّض غير منحصر في التسليم، بل كما لم يتعرَّض له لم يتعرَّض للشهادتين، فما هو جوابكم عن هذا، فهو جواب لنا عن ذلك .

و أمَّا الجواب عن الحديث المنقول عن العامَّة، فهو أنَّ ذلك الرجل لعلَّه لم يسئ في التسليم كما هو الظاهر، فإنَّ عبارته التسليم متعارفه شايعه بخلاف سائر الأركان و الواجبات، و كراما وقع الخلل في صلوه العامي باعتبار القرائه والركوع والسجود و الطمأنينه، فلذا قال صلى الله عليه و آله : ثم اركع حتَّى تطمئنَّ راکعًا، ثم ارفع رأسك حتَّى تعتدل قائمًا، إلخ .

و أجاب بعض المتأخِّرين (٤) من الفقهاء بأنَّ تلك الحكايه يحتمل أن يكون قبل فرض التسليم (٥). وهذا بعيد جدًّا، لأنَّ خبر المعراج مشتمل على التسليم، كما نقلنا،

ص: ٨٧

١- ١ . كذا بخطه، والصواب : تمتاز .

٢- ٢ . الأعراف : ١٧٢ .

٣- ٣ . البقره : ٢٦٠ .

٤- ٤ . هو الشيخ البهائي قدس سره .

٥- ٥ . الحبل المتين : ٢٥٨ .

و سنذكر في موضعه إن شاء الله أنه صلى الله عليه وآله بعد أن أمره الله بالصلوة على نفسه الزكية القدسيه، رأى في ذلك المقام قبال وجهه صفوفاً من المقرّبين، فأمره الله بالتسليم عليهم، فقال: السلم عليكم و رحمه الله و بركاته، فقال الله : أنا السلم، وأنت وذريّتك و أهل بيتك الرحمه و البركه (١).

و يمكن أن يقال : أنه صلى الله عليه وآله لم يتعرّض للشهادتين أيضاً، فما هو جوابكم عن هذا فهو جواب لنا عن ذلك .

فقد ظهر ضعف هذه الوجوه وعدم معارضتها لتلك الأدلّه الصريحه، مضافاً إلى ما نقل من الإجماع، بل ادّعى الشيخ الصدوق _ قدس الله سرّه _ أن القول بوجوب التسليم من ضروريات المذهب، و قد عدّ في الأمالي من المذهب بهذه العبارة بعد أن اجتمع المشايخ و سألوا عن مذهب الإماميه بأن يملى عليهم وصف دين الإماميه على الإيجاز والاختصار، فقال :

دين الإماميه هو الإقرار بالتوحيد .

إلى قوله :

و يجرى في التشهد الشهادتان، فما زاد تعبّد، و التسليم في الصلوه يجرى مرّه واحده، مستقبل القبله، ويميل بعينه عن (٢) يمينه، و من كان في جمع من أهل الخلاف سلّم تسليمتين، عن يمينه تسليمه، و عن يساره تسليمه _ كما يفعلون _ للتقيه (٣).

ص: ٨٨

١- ١. علل الشرائع : ٣١٦ / ٢ .

٢- ٢. في المصدر : إلى .

٣- ٣. الأمالي للصدوق : ٧٤١ .

الفصل الثانی : فی بیان کون التسليم جزءًا أو خارجًا

الفصل الثانی : فی أنّ التسليم هل هو جزء من الصلوه أو خارج عنها ؟

إعلم : أنّ الروایات التي يمكن أن يستنبط منها ذلك متخالفه، ولأجل إختلاف الروایات إختلف الفقهاء، فقال السيد المرتضى رضی الله عنه فی الناصريّه _ لمّا قال الناصر: تكبيره الإفتتاح من الصلوه، و التسليم ليس منها _ :

لم أجد إلى هذه الغايه لأصحابنا نصًّا فی هاتين المسئلتين، ويقوى فی نفسی أنّ تكبيره الإفتتاح من الصلوه، و أنّ التسليم أيضًا من جمله الصلوه، و هو ركن من أركانها، و هي (١) مذهب الشافعي (٢).

و يدلّ على الجزئيّه موثقه أبي بصير، قال : سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول فی رجل صلّى الصبح : فلما جلس فی الركعتين قبل أن يتشهد رعف، قال : فليخرج وليغسل أنفه، ثم ليرجع وليتمّ صلوته، فإنّ آخر الصلوه التسليم (٣).

وصحيحه زراره و فضيل و محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام : إذا كان صلوه المغرب فی الخوف فرّقهم فرقتين، فيصلّي بفرقه ركعتين، ثمّ جلس بهم، ثمّ أشار إليهم بيده، فقام كلّ إنسان منهم فيصلّي ركعه، ثمّ سلّموا و قاموا مقام أصحابهم، وجاءت الطائفة الأخرى فكبروا و دخلوا فی الصلوه و قام الإمام فيصلّي بهم ركعه [ثمّ سلّم ثمّ قام كلّ رجل منهم فصلّي ركعه فشفعها بالتّى صلّى مع الإمام ثمّ قام

ص: ٨٩

١-١ . كذا بخطّه، والصواب كما فی المصدر : و هو .

٢-٢ . الناصريّات : ٢٣١، المسأله ٨٢ .

٣-٣ . التهذيب : ٢ / ٣٢٠ ح ١٣٠٧ ؛ الإستبصار : ١ / ٣٤٥ ح ١٣٠٢ .

فصلّى ركعته [(١) ليس فيها قرائه، فتّمت للإمام ثلاث ركعات و للأوليين ركعتان في جماعه وللآخرين وحدائاً، فصار للأوليين التكبير وإفتتاح الصلوه، وللآخرين التسليم (٢).

و يدلّ على كونه خارجاً عنها، صحيحه سليمان بن خالد، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل نسي أن يجلس في الركعتين الأوليين؟ فقال: إن ذكر قبل أن يركع فليجلس، وإن لم يذكر حتّى ركع فليتمّ الصلوه حتّى إذا فرغ فليسلّم وليسجد سجدة السهو (٣).

و صحيحه ابن أبي يعفور، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل صلّى الركعتين من المكتوبه، فلا يجلس فيها (٤) حتّى يركع؟ فقال: يتمّ صلوته، ثمّ يسلّم ويسجد سجدة السهو وهو جالس قبل أن يتكلّم (٥).

و موثّقه غالب بن عثمان، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن الرجل يصلّى المكتوبه فينقضى صلوته و يشهد، و (٦) ينام قبل أن يسلّم، قال: [قد (٧) تمّت صلوته، وإن كان رعاًفاً فاغسله ثمّ ارجع فسلّم (٨).

و قد يخطر بالبال أنّه لا طائل في البحث عن ذلك، لرجوع هذا البحث في

ص: ٩٠

١-١. ما بين المعقوفين من المصدر.

٢-٢. التهذيب: ٣ / ٣٠١ ح ٩١٧؛ الإستبصار: ١ / ٤٥٦ ح ١٧٦٧.

٣-٣. التهذيب: ٢ / ١٥٩ ح ٦١٨؛ الإستبصار: ١ / ٣٦٢ ح ١٣٧٤.

٤-٤. في المصدر: فيهما.

٥-٥. التهذيب: ٢ / ١٥٧ ح ٦٠٦؛ الإستبصار: ١ / ٣٦٣ ح ١٣٧٥.

٦-٦. في المصدر: ثمّ.

٧-٧. ما بين المعقوفين من المصدر.

٨-٨. التهذيب: ٢ / ٣١٩ ح ١٣٠٤؛ الوسائل: ٦ / ٤٢٥ ح ٨٣٤٥.

الحقيقه إلى البحث عن وجوب التسليم و ندبه، فعلى القول بوجوبه لا- معنى لخروجه، و على القول بندبه لا- معنى لدخوله ؛ و ليس بشيء، إذ على القول بندبه يمكن أن يكون التسليم من الأجزاء المندوبه كبعض التكبيرات السبع، وكالصلوه على النبى و آله _ على القول بندبها فى التشهد كالصلوه على الملائكه والأنبياء والمرسلين _ و كالقنوت، بل يمكن على القول بالوجوب منع إستلزامه الدخول باحتمال كونه من الأمور الواجبه الخارجه عن حقيقتها، بل جَوَزَ صاحب البشرى جمال الدين بن طائوس العلوى الفاطمى _ قدس الله روحه، وعطّر مرقده _ أن يكون الخروج من الصلوه بالسلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، و يكون قوله: السلام عليكم و رحمه الله وبركاته بعد ذلك واجباً أيضاً و إن كان قد خرج من الصلوه بالأولى (١).

الفصل الثالث : فيما يتفرّع على القولين

الفصل الثالث : فيما يتفرّع على القولين المذكورين، أى : كون التسليم داخلاً فى الصلوه أو خارجاً عنها، و هو أمور:

الأول : ما لو ظنّ دخول الوقت فصلّى، ثم تبين فى أثناء التسليم، فإن قلنا بجزئيتها، صحّت صلوته عند من يكتفى بدخول الوقت فى أثناء الصلوه، كالشيخ والمحقق وأتباعهما، عملاً بروايه إسماعيل بن رباح (٢)، عن أبى عبد الله عليه السلام قال: إذا

ص: ٩١

١- ١ . نقله عنه فى الذكرى : ٣ / ٤٣١ .

٢- ٢ . قال العلامة السيّد على أصغر الجابلقى قدس سره : إسماعيل بن رباح الكوفى « ق » و فى « تعق » بالباء الموحده، و قد يوجد بالمشياه، عنه ابن أبى عمير فى الصحيح، و فيه اشعار بوثاقته، و عمل بخبره الأصحاب فى باب دخول الوقت فى أثناء الصلاه (طرائف المقال : ١ / ٤٠٧).

صليت و زعمت أنك في وقت ولم يدخل الوقت، فدخل الوقت وأنت في الصلوه، فقد أجزأت عنك (١). وإن قلنا بخروجه، بطلت، لوقوع الصلوه بأجمعها خارج الوقت.

الثاني : إحتياجه إلى تيه مستقله، فإن قلنا بخروجه، إفتقر إلى تيه مستقله، إذ هو على تقدير كونه خارجاً عن الحقيقه عباده أخرى خارجه، و العباده يتوقف على تيه التقرب . و إن قلنا بدخوله، فلا، لإندراجته تحت تيه الصلوه كساير أجزائها الواجبه و المندوبه .

الثالث : إذا نذر لمن كان متلبساً بالصلوه في الوقت الفلاني، فصادف إشتغاله في ذلك الوقت بالتسليم، فإن كان جزءاً إستحق المندور، و إلا فلا .

الرابع : لو تذكر في أثناء التسليم صلوه سابقه فائته، فإن قلنا بأن التسليم جزء من الصلوه، وجب العدول و صرف التيه إلى السابقه، و إن كان خارجاً عنها، فلا يصح العدول .

الفصل الرابع : في أن المخرج أي الصيغتين

الفصل الرابع : في أن العبارة المخرجه هل هي السلام علينا و على عباد الله الصالحين، أو هي السلام عليكم ؟ إختلف أصحابنا في ذلك، فذهب الأكثر إلى تعيين الصيغه الثانيه للخروج .

ص: ٩٢

قال شيخنا الشهيد في الدروس :

و عليه كلّ من قال بوجوب التسليم (١).

و ذكر في البيان :

إنّ الصيغه الأولى لم يوجبها أحد من العلماء المتقدّمين، وأنّ القائلين بوجوب التسليم جعلوا الأولى مستحبّه كالتسليم على الأنبياء والمرسلين والملئكة المقرّبين غير مخرجه من الصلوه، ومن قال بنسب التسليم قال : يكون الصيغه الأولى مخرجه (٢).

والمحقّق رحمه الله في الشرائع (٣) و المعتبر (٤) والنافع (٥) ذهب إلى أنّ المصلّي بالخيار، إن شاء جعل الأولى مخرجه، وإن شاء جعل الثانيه مخرجه .

و شيخنا الشهيد بالغ في إنكار ذلك القول وقال :

إنّه قول محدث في زمان المحقّق أو قبله بزمان يسير (٦).

و ربما ظهر من كلام الفاضل يحيى بن سعيد في الجامع وجوب السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين وتعيينها للخروج (٧). قال الشهيد _ قدّس الله روحه _ :

في هذا القول خروج عن الإجماع من حيث لا يشعر قائله (٨).

و تحقيق حقّ المقام لكشف نقاب الإبهام بذكر روايات وردت عن سادات

ص: ٩٣

١-١ . الدروس : ١ / ١٨٣ .

٢-٢ . البيان : ٩٤ .

٣-٣ . شرائع الإسلام : ١ / ٨١ .

٤-٤ . المعتبر : ٢ / ٢٣٥ .

٥-٥ . المختصر النافع : ٣٣ .

٦-٦ . الذكري : ٣ / ٤٢٧ ؛ عبارته فيه هكذا : و هذا قول حدث في زمانه فيما أظنّه أو قبله بيسير .

٧-٧ . الجامع للشرائع : ٨٤ .

٨-٨ . الذكري : ٣ / ٤٣٢ .

الأنام، فمنها : ما رواه الشيخ في التهذيب (١) بسنده عن سماعه بن مهران (٢)، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا جلست في الرابعة قلت : بسم الله و بالله و الحمد لله و خير الأسماء لله، أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، و أشهد أن محمداً عبده ورسوله، أرسله بالحق بشيراً و نذيراً بين يدي الساعة بالهدى و دين الحق ليظهره على الدين كله و لو كره المشركون، و أشهد أن ربّي نعم الرب (٣)، و أن محمداً نعم الرسول، التحيات لله، و الصلوات الطاهرات الطيبات الزاكيات الغايات الرائحات السابغات الناعمات لله، ما طاب و طهر و زكى و خلص و صفى فله، و أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، و أشهد أن محمداً عبده ورسوله أرسله بالحق بشيراً و نذيراً بين يدي الساعة، و أشهد أن ربّي نعم الرب، و أن محمداً نعم الرسول، اللهم صل على محمد و آل محمد .

إلى أن قال : السلام عليك أيها النبي و رحمه الله و بركاته، السلام على أنبياء الله ورسله، السلام على جبرئيل و ميكائيل و الملكة المقرّبين، السلام على محمد بن عبد الله خاتم النبيين لا نبي بعده، السلم علينا و على عباد الله الصالحين، ثم تسلّم، وأدنى ما يجزى من التشهد الشهادتان (٤).

ص: ٩٤

-
- ١-١ . التهذيب : ٢ / ٩٩ ح ٣٧٣ .
- ٢-٢ . سنده فيه هكذا : الحسين بن سعيد، عن النضر بن سويد، عن زرعه، عن أبي بصير .
- ٣-٣ . في المصدر هكذا : و أشهد أنك نعم الرب .
- ٤-٤ . جاء في حاشيه الأصل بخطه : « روى الصدوق في الفقيه هذا التشهد الكامل بأدنى تفاوت في بعض الفقرات، إلى أن قال : السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، و يجزيك في التشهد الشهادتان، وهذا أفضل، لأنها العبادة، ثم تسلّم وأنت مستقبل القبله وتميل بعينك إلى يمينك إن كنت إماماً، و إن صليت وحدك قلت: السلام عليكم مرّه واحده و أنت مستقبل القبله، إلخ . قال مولينا الفاضل ملا مراد في حاشيته على الفقيه: قوله: « ثم تسلّم » دلّ ذلك على أنّ جميع صيغ السلام المذكوره قبل عن تمه التشهد، و ليس شيء منها مُخرجاً عن الصلوه، منه .»

و على هذا المنوال ذهب الشيخ فى كتاب المصباح (١) الذى ألفه لعباده الناس وآداب نوافلهم وفرائضهم و تهجدهم أيام السنه ممّا لا مزيد عليه .

وفى التهذيب: عن ابن محبوب، عن محمّد بن أحمد، عن العمركى، عن على بن جعفر قال: رأيت إختى موسى وإسحاق ومحمّدًا بنى جعفر عليه السلام يسلمون فى الصلوه عن اليمين و الشمال : السلام عليكم و رحمه الله، السلام عليكم و رحمه الله (٢).

و عن عبد الحميد بن عوّاض، عن أبى عبد الله عليه السلام قال : إن كنت تؤمّ قومًا أجزاءك تسليمه واحده عن يمينك، و إن كنت مع إمام فتسليمتين، و إن كنت وحدك فواحده، مستقبل القبلة (٣).

و عن صفوان، عن منصور قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : الإمام يسلم واحده، و من ورائه يسلم إثنين، فإن لم يكن على شماله أحد سلّم واحده (٤).

وفى التهذيب : عن محمّد بن سنان، عن ابن مسكان، عن أبى بصير، عن أبى عبد الله عليه السلام قال: إذا كنت إمامًا فإنما التسليم أن يسلم (٥) على النبى [وآله عليهم السلام] (٦)، و تقول : السلم علينا وعلى عباد الله الصالحين، فإذا قلت ذلك فقد انقطعت الصلوه، ثم تؤذن القوم فتقول و أنت مستقبل القبلة : السلم عليكم و رحمه الله، و كذلك إذا كنت وحدك تقول : السلم علينا و على عباد الله الصالحين مثل ما سلّمت و أنت

ص: ٩٥

-
- ١-١ . مصباح المتهجد : ٤٤ .
 - ٢-٢ . التهذيب : ٣١٧ / ٢ ح ١٢٩٧ .
 - ٣-٣ . التهذيب : ٩٢ / ٢ ح ٣٤٥ .
 - ٤-٤ . التهذيب : ٩٣ / ٢ ح ٣٤٦ .
 - ٥-٥ . فى المصدر : أن تسلم .
 - ٦-٦ . ما بين المعقوفين ليس فى المصدر .

إمام، فإذا كنت في جماعه فقل مثل ما قلت و سلم على من على يمينك وشمالك، فإن لم يكن على (١) شمالك أحد فسلم على الذين عن (٢) يمينك، و لا تدع التسليم على يمينك و إن لم يكن على شمالك أحد (٣).

قال صاحب الوافي :

تؤذن القوم، من الإيدان، أى : تشعرهم و تشير إليهم بقلبك وتقصدهم وتتوجه إليهم بباطنك و تخاطبهم .

ثم قال :

ويستفاد من هذه الأحاديث أن آخر أجزاء الصلوة قول المصلي : السلم علينا و على عباد الله الصالحين، و به ينصرف عن الصلوة، وبعد الإنصراف عنها بذلك يأتي بالتسليم الذي هو إذن وإيدان بالإنصراف وتحليل للصلوة، بقوله (٤): السلم عليكم [ورحمه الله] (٥) ولما اشبه هذا المعنى على أكثر المتأخرين من الأصحاب (٦)، اختلفوا في صيغه التسليم المحلل (٧).

أقول : توضيح ما أفاده رحمه الله إن المذى يستفاد من تلك الروايات أن الصيغتين الأوليين من أجزاء الصلوة، سواء كان من الأجزاء المندوبة، أو من الأجزاء الواجبة، و إن كان الأولى منهما من المندوبة بغير خلاف ؛ و بالجملة : التسليم

ص: ٩٦

١-١ . فى المصدر : عن .

٢-٢ . فى المصدر : على .

٣-٣ . التهذيب : ٢ / ٩٣ ح ٣٤٩ .

٤-٤ . فى المصدر : و هو قوله .

٥-٥ . ما بين المعقوفين ليس فى المصدر .

٦-٦ . فى المصدر هكذا : أكثر متأخرى أصحابنا .

٧-٧ . الوافى : ٨ / ٧٨٠ .

المحلّل هو التسليم الأخير، إذ الإذن والإيدان والإشعار بالتحليل (١) المحرّم فى الصلوه وقع بتلك الصيغه الأخيره، و هى ليست داخله فى الصلوه، بل هى كلام الآدميين، بخلاف الأوليين .

و فى الكافى فى حديث معراج سيّدنا رسول الله صلى الله عليه وآله : ثم أوحى الله إليه : يا محمّد ! صلّ على نفسك و على أهل بيتك، فقال : صلى الله علىّ و على أهل بيتى [و قد فعل] (٢)، ثم التفت فإذا بصفوف من الملائكه و المرسلين و النبيين، فقيل : يا محمّد سلّم عليهم، فقال : السلم عليكم و رحمه الله وبركاته، فأوحى الله إليه : أنا السلم، و التحيّه و الرحمه و البركات أنت و ذريّتك . إلى أن قال : فمن أجل ذلك كان السلم واحده تجاه القبلة (٣).

أقول : يستفاد من هذا الحديث الطويل الذيل، المشتمل على غوامض الأسرار ودقائق الربوبيّه، الشاهد متنه على صدوره من خزنه الأسرار و حملة التنزيل و أهل بيت العصمه والطهاره و التأويل، أنّ التسليم المحلّل هو السلم عليكم، والصيغتان الأوليان ليستا داخلتين فى التسليم، و لا من أجزاء الصلوه فى أوّل الأمر و بدو تأسيس أساس هذه العباده، و غايه ما يستفاد من بعض الأخبار فى صيغه السلم علينا و على عباد الله الصالحين به يتحقّق الإنقطاع، وأمّا أنّه هو المحلّل و مصداق قول الرسول : « تحليلها التسليم »، فلا، و لما يتحقّق به الإنقطاع، إشتبه على بعض الأصحاب بجواز الإكتفاء به فى التحليل .

قال شيخنا الصدوق _ عطر الله مرقدَه _ :

ص: ٩٧

١- ١ . كذا بخطّه، والصواب : بتحليل .

٢- ٢ . ما بين المعقوفين من المصدر .

٣- ٣ . الكافى : ٣ / ٤٨٦ ح ١ .

و إذا صَلَّيت الركعه الرابعه، فتشَّهَد وقل في تشَّهَدك : بسم الله و بالله، إلى آخر ما رواه الشيخ في التهذيب، إلى قوله : السلم علينا وعلى عباد الله الصالحين، و يجزيك في التشَّهَد [الشهادتان] (١) وهذا أفضل، لأنها العباده، ثم تسلم و أنت مستقبل القبله، و تميل بعينك إلى يمينك [إن كنت إمامًا] (٢)، و إن كنت خلف إمام يؤتم به (٣)، فسلم تجاه القبله واحده ردًا على الإمام، و تسلم على يمينك واحده، وعلى يسارك واحده (٤).

و يستفاد من كلام الصدوق ما استفدناه من روايه التهذيب بوجه أوضح، إذ الشيخ الصدوق _ عطر الله مرقده _ بعد أن ذكر التشَّهَد الكامل و ذكر صيغتي السلام في ذيل أذكار التشَّهَد، قال :

و يجزيه أن يكتفى في التشَّهَد بالشهادتين بدون ذكر شيء من ذلك، ثم قال بعد الفراغ من التشَّهَد الكامل، و بعد الإفتاء بجواز الإكتفاء بالأقل، ثم تسلم، إلى آخره (٥).

و هذا أيضًا يشهد بأنَّ المحلَّ هو الصيغه الأخيره، إذ فتاوى الصدوق مطابق لمتون الروايات، و كيف يجوز للصدوق أن يدخل في الصلوه كلمه أو حرفًا من غير إذن من أئمتنا، مع أنك عرفت الطباق و الوفاق بذكر الروايات، و إلى هذا ذهب السيد السند الأجلَّ المرتضى .

ص: ٩٨

١-١ . ما بين المعقوفين من المصدر .

٢-٢ . ما بين المعقوفين من المصدر .

٣-٣ . في المصدر : تأتم به .

٤-٤ . الفقيه : ١ / ٣١٩ .

٥-٥ . الفقيه : ١ / ٣١٩ .

و قال أبو الصلاح (١) :

و الذى نراه نحن أنّه لا يخرج من الصلوه إلّا بأحد التسليمتين (٢)، إمّا السلام علينا، و إمّا السلام عليكم، و بأيّهما بدء كان خارجاً من الصلوه، لقوله صلى الله عليه و آله : « وتحليلها التسليم »، و هو صادق عليهما .

ثمّ أئيد فتواه بروايه أبى بصير عن الصادق عليه السلام : إذا كنت إماماً فإنّما التسليم أن يسلم على النّبى و آله، و تقول : السلام علينا و على عباد الله الصالحين، فإذا قلت ذلك فقد انقطعت الصلوه، ثمّ تؤذن القوم و أنت مستقبل القبلة، فتقول : السلام عليكم (٣). ثمّ قال :

لا يقال : إن اعتبر مسمّى التسليم خرج بالتسليم على النّبى و آله، لأنّنا نقول: التسليم على النّبى صلى الله عليه و آله من جملة أذكار الصلوه، جار مجرى الدعاء والثناء على الله تعالى، لروايه أبى كهمش عن الصادق عليه السلام : سأله عن السلم عليك أيّها النّبى و رحمه الله و بركاته، هل إنصراف هو ؟ قال: لا، ولكن إذا قال : السلم علينا وعلى عباد الله الصالحين، فهو إنصراف (٤)، و لروايه الحلبي عنه عليه السلام : فإن قلت: السلم علينا وعلى عباد الله الصالحين، فقد إنصرفت من الصلوه، قال : و أمّا أنّه لو قال : السلم عليكم، فقد خرج به (٥). فعليه علماء الإسلام كافّه، ولا يختلفون فيه،

ص: ٩٩

١- ١. هذا الكلام الذى حكاه عن أبى الصلاح، هو كلام المحقّق فى المعتبر (٢ / ٢٣٤).

٢- ٢. فى المصدر : التسليمين، و هو الصواب .

٣- ٣. التهذيب : ٢ / ٩٣ ح ٣٤٩ ؛ الإستبصار : ١ / ٣٤٧ ح ١٣٠٧ .

٤- ٤. التهذيب : ٢ / ٣١٦ ح ١٢٩٢ ؛ الفقيه : ١ / ٢٢٩ ح ١٠١٤ .

٥- ٥. الكافى : ٣ / ٣٣٧ ح ٦ ؛ التهذيب : ٢ / ٣١٦ ح ١٢٩٣ .

وإنما الخلاف في أنه هل يتعين هذه الصيغة للخروج ولا يصح من الصيغة الأخرى، أو يقع الخروج بكل منهما؟

لا- يقال : الإجماع منعقد على أنّ الخروج من الصلوة لابد أن يكون إمّا بالسلام عليكم، أو فعل المنافى، و صيغه السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ليس شيئاً من ذلك، لأننا نقول : لنا أن نمنع ذلك، كيف ! والمنقول عن أهل البيت عليهم السلام أنّ الخروج يتحقق بتلك الصيغة، فانهصار الخروج بالصيغة أو الفعل المنافى بعد ورود الروايات الصريحة الدلالة على الخروج بصيغة السلام علينا في محلّ المنع .

ثم قال :

لا- يقال : إحتجتم بفعل النبي صلى الله عليه وآله وهو لم يخرج من الصلوة إلا- بقوله: السلام عليكم، فيجب الإقتصار عليه، فنقول : دلّ على الجواز قول النبي صلى الله عليه وآله : « و تحليها التسليم »، وهو صادق على كلّ ما يسمّى تسليمًا، عدا ما يقصد به الدعاء للنبي والأئمة عليه و عليهم السلم (١).

وأقول : إنك قد عرفت أنّ التسليم لغه و عرفاً و شرعاً إنّما هو السلام عليكم، دون السلام علينا، وسيأتي زياده توضيح لذلك، مضافاً إلى ما ذكرنا من الروايات.

و قال أبو الصلاح : الفرض أن يقول : السلام عليكم و رحمه الله [و بركاته] (٢). وبه قال ابن بابويه (٣)، وابن أبي عقيل وابن الجنيد (٤)، قال : يقول : السلام عليكم،

ص: ١٠٠

١-١ .المعتبر : ٢ / ٢٣٦ .

٢-٢ .الكافي لأبي الصلاح : ١١٩ .

٣-٣ .الفقيه : ١ / ٢١٠ .

٤-٤ . نقله عنهما في المعتبر : ٢ / ٢٣٦ ؛ و كذا نقله عنهما في المنتهى : ١ / ٢٩٦ .

فإن قال : السلم عليكم ورحمه الله و بركاته، كان حسنًا .

لنا ما رواه أنّ عليًا عليه السلام كان يسلم عن يمينه و شماله : السلام عليكم (١). ومن طريق الخاصه ما رواه البنظي عن ابن أبي يعفور، عن الصادق عليه السلام في تسليم الإمام و هو مستقبل القبلة، قال : يقول : السلم عليكم (٢). و ما رواه أبو بصير عن الصادق عليه السلام أنّه قال : فيقول: السلم عليكم (٣).

قال السيّد _ صاحب المدارك _ :

الواجب _ على القول بوجوب التسليم _ هو السلام عليكم، لأنّ الأخبار المتضمّنه للسلام علينا أنّما يدلّ على كونها قاطعه للصلوه خاصه، وهو لا يستلزم الوجوب، والأخبار السابقه الدالّه على حصول الإنصراف من الصلوه، أو إنقطاع الصلوه، أو إفساد الصلوه بذلك، غير دالّه على الوجوب، و ما تضمّن الأمر بها فضعيف السند، قاصر الدلاله، فاحتجاج المحقّق على وجوب إحدى الصيغتين تخيرًا لصدق التسليم عليها، فيتناولها عموم قوله : « و تحليلها التسليم » ضعيف، لأنّ التعريف للعهد، والمعهود المعروف منه بين الخاصه والعامه السلام عليكم، كما يعلم من تتبع الأحاديث، حيث يذكر فيها ألفاظ التسليم المستحبّه والسلم علينا وعلى عباد الله الصالحين، ثمّ يقال : و يسلم (٤).

ص: ١٠١

١- ١ . سنن البيهقي : ٢ / ١٧٨ .

٢- ٢ . الوسائل : ٤ ، الباب الثاني من أبواب التسليم ، ح ١١ .

٣- ٣ . الوسائل : ٤ ، الباب الثاني من أبواب التسليم ، ح ٨ .

٤- ٤ . مدارك الأحكام : ٣ / ٤٣٦ .

أقول : وهذا كلام جيّد، ولا يرد عليه أنّ الأخبار المستفيضه مصرّحه بحصول الإنصراف و التحليل الواجب بالسلام علينا، فكما يعلم من الأخبار التي ذكرها معهوديّة السلام عليكم، فكذا يعلم من المستفيضه شمول التسليم الواجب للسلام علينا.

و وجه عدم الورود أنّ غايه ما يستفاد من تلك الأخبار _ مع الإغماض عن سندها _ وقوع الإنصراف بتلك الصيغه، وأمّا وقوع التسليم المحلّ فلا وقد عرفت خبر المعراج و خلوّها من تلك الصيغه، وعرفت الأخبار الكثيره المشتمله على ذكر التشهد الكامل، وأنّ تلك الصيغه من أجزاء التشهد الكامل، وأنّه يكفي في التشهد الشهادتان، والتسليم وقع منهم عليهم السلام بعد ذلك محللاً، ولو وقع التحليل والإنصراف بالصيغه المذكوره فما فائده ذكر التسليم بعد حصول التحليل من الأولى ؟

قال الشهيد رحمه الله في البيان :

لم يوجب الصيغه الأولى أحد من القدماء، وإنّ القائل بوجوب التسليم يجعل تلك الصيغه من المستحبات، كالتسليم على الأنبياء والمرسلين والملئكه المقرّبين، غير مخرجه من الصلوه (1).

و القول بالتخيير بين الصيغتين، وإن ذهب إليه أكثر المتأخّرين كالمحقّق في الشرائع و النافع و المعتبر، و العلّامه في المنتهى و الإرشاد و القواعد، إلّا أنّه قال الشهيد: إنّ لا قائل به من القدماء ؛ و القول بوجوب صيغه السلام علينا خروج عن

ص: ١٠٢

الإجماع من حيث لا يشعر به قائله ؛ والقول بأنّه بأيّهما بدء كان الآخر مستحبّاً، يلزم منه إستحباب صيغته السلام علينا بعد أن بدء بالسلام عليكم أوّلاً، و لم نعرف هذا الترتيب من السلف إلى الخلف قولاً و فعلاً، و لذا أنكره الشهيد و قال:

إنّه قول محدث فى زمان المحقّق أو قبله ييسر (١). إذ : لم يأت به خبر منقول و لا مصنّف مشهور (٢).

ثمّ ذكر الشهيد :

أنّ الإحتياط للدين الإتيان بالصيغتين بادئاً بالسلام علينا، خروجاً عن خلاف المتأخّرين، و إحترازاً عن مخالفه تلك الروايات (٣).

أقول : بقى هنا سؤال، و هو أنّ القائلين باستحباب الصيغتين يذهبون إلى أنّ آخر أجزاء الصلوة الصلوة على النبى و آله، كما صرح به الشيخ فى الإستبصار، و هو ظاهر الباقيين، و به خبر صحيح رواه زراره و محمّد بن مسلم عن مولينا الباقر عليه السلام : إذا فرغ من الشهادتين فقد مضت الصلوة (٤)، و إن كان مستعجلاً فى أمر يخاف فوته فسلمّ و انصرف أجزاء (٥). فما معنى إنقطاع الصلوة بصيغته السلام علينا و على عباد الله الصالحين و قد انقطعت الصلوة قبل ذلك بانتهاء الصلوة؟! فلا يحتاج إلى قاطع، و قد دلّت الأخبار الآخر بأنّ صيغته السلام علينا قاطعه . وفى بعضها : أمران يفسدان الناس صلواتهم، أحدهما : تبارك اسمك و تعالى جدّك، فإنّها قول الجنّ، ذكرها تعالى حكاية، والآخر قول الرجل : السلام علينا وعلى

ص: ١٠٣

١- ١. الذكرى : ٣ / ٤٢٧ .

٢- ٢. الذكرى : ٣ / ٤٣٣ .

٣- ٣. نفس المصدر السابق .

٤- ٤. فى المصدر : صلوته .

٥- ٥. التهذيب : ٢ / ٣١٧ ح ١٢٩٨ .

عباد الله الصالحين (١). فإنّ هذا الخبر يدلّ على أنّ تلك الصيغه مفسد وقاطع (٢) للصلوه، و الحال أنّ الصلوه قد إنتهت بالصلوه على النبي و آله .

و في التهذيب : عن أبي بصير، عن الصادق عليه السلام قال : إذا نسي الرجل أن يسلم، فإذا ولى وجهه عن القبلة و قال : السلم علينا و على عباد الله الصالحين فقد فرغ من صلوته (٣).

و بهذا الخبر استدللّ في التهذيب على قول المفيد رحمه الله (٤) : السلام في الصلوه سنّه، وليس بفرض يفسد الصلوه بتركه (٥). و فيه تصريح بأنّ السلام المتنازع فيه وجوباً وإستحباً هو السلام عليكم، ويدلّ أيضاً على أنّ التسليم إذا أطلق فالمراد هو السلام عليكم، فتذكر ما ذكر سابقاً، وليكن على ذكر منك لما سيأتي.

والجواب لرفع ذلك الإشكال هو إلّزام أنّ المصلّي قبل هذه الصيغه يكون في مستحبات الصلوه و إن كانت الواجبات قد انتهت، و بعد هذه الصيغه لا يبقى للصلوه أثر، و يبقى ما بعدها تعقيماً لا صلوه، و قد أشعر به روايه الحلبي عن الصادق عليه السلام : كلّما ذكرت الله و رسوله، فهو من الصلوه، فإذا قلت : السلام علينا، فقد انصرفت (٦).

ص: ١٠٤

١-١ . رواه في التهذيب عن أحمد بن محمد، عن ابن أبي نصر، عن ثعلبه بن ميمون، عن ميسر، عن أبي جعفر عليه السلام قال: شيئان يفسدان الناس بهما صلاتهم : قول الرجل : تبارك اسمك و تعالى جدك ولا إله غيرك، و إنّما هو شيء قالته الجنّ بجهاله، فحكى الله عزّوجلّ عنهم ؛ و قول الرجل : السلام علينا و على عباد الله الصالحين (تهذيب الأحكام : ٢ / ٣١٦ ح ١٢٩٠).

٢-٢ . كذا بخطّه، والصواب : مُفسده و قاطعه .

٣-٣ . التهذيب : ٢ / ١٥٩ ح ٦٢٦ .

٤-٤ . المقنعه : ١٣٩ .

٥-٥ . نقله عنه في التهذيب : ٢ / ١٥٩ ؛ و فيه هكذا : يفسد بتركه الصلوه .

٦-٦ . الكافي : ٣ / ٣٣٧ ح ٦ ؛ التهذيب : ٢ / ٣١٦ ح ١٢٩٣ .

و بهذا يظهر أنّه لا منافات بين القول بنديّته السلام و كونه مُخرَجًا، إلّا أنّه يلزم منه بقاؤه في الصلوه بدون الصيغتين و إن طال، و لا إستبعاد فيه حتّى يخرج عن كونه مصلّيًا، أو يأتي بمناف .

و لعلّك تقول : البقاء في الصلوه يلزمه تحريم ما يجب تركه و وجوب ما يجب فعله، و الأمران منفيان هنا، فينتفى ملزومهما، لأنّ إنتفاء اللازم يستلزم ذلك.

والجواب عن ذلك : منع إنحصار البقاء في الصلوه بلزوم ترك المحرّم، وفعل الواجب على الإطلاق إنّما ذلك قبل الفراغ من الواجبات، و أمّا مع الفراغ فينتفى هذان اللزمان و يبقى ما في اللوازم من المحافظه على الشروط، و ثواب المصلّي، وإستجابته الدعاء .

الفصل الخامس : في تعداد المذاهب في التسليم

الفصل الخامس : في حصر المذاهب و تلخيص الأقوال تسهيلًا للإطلاع، فنقول : أقوال الفقهاء في باب التسليم ستّة، الأوّل : القول بنديّته التسليم بكلّتي الصيغتين، كما هو مذهب أكثر القدماء، و قد عرفت ضعفها بما ألقينا إليك من تواتر النقل عن سيّدنا رسول الله و عترته الطاهرين و الأخبار الصحيحه والإجماع المنقول و نقل الصدوق أنّ وجوب التسليم من دين الإماميّة .

الثاني : وجوب التسليم بكلّتي الصيغتين، أمّا السلام عليكم فإجماع الأئمّه، و أمّا وجوب الأخرى فبالأخبار المذكوره سابقًا، و قد عرفت ما فيها سندًا و دلالة .

الثالث : وجوب السلام علينا خاصه، و قد عرفت قائله، و أنّه خرج من الإجماع من حيث لا يشعر به .

الرابع : وجوب السلام عليكم عيناً، لإجماع الأئمة و ورود الأخبار، وينافيه بأول النظر ما دلّ على الإنقطاع بالصيغه الأخرى، ولكن قد عرفت بدقيق النظر حقيقه الحال و إرتفاع المنافات، و نقلنا من المحدث الكاشاني _ صاحب الوافي _ و وافقه الشيخ البحراني (١) _ قدّس الله روحهما .

الخامس : وجوب الصيغتين تخييرًا، جمعًا بين ما دلّ عليه الأخبار، و ما أجمع عليه الأصحاب .

السادس : وجوب السلام عليكم أو المنافى تخييرًا، و هو قول شنيع، و أشنع منه وجوب إحدى الصيغتين أو المنافى تخييرًا، و قد عرفت نقلًا من الشهيد أنّ الإحتياط يقتضى أن يأتى بالصيغتين بادئًا بالسلام علينا، لا بالعكس، لأنّه لم يأت به خبر و لا تصنيف، مع إعتقاد ندب السلام علينا، و وجوب السلام عليكم، و قد عرفت من تضاعيف تلك الأخبار و الروايات و فتاوى الفقهاء أنّ ذلك ورد في الصلوه الفريضة، و سيأتي ما يزيد ذلك إيضاحًا .

الفصل السادس : فى بيان مواضع تعدّد التسليم و كيفيّة أدائه

الفصل السادس : فى بيان مواضع تعدّد التسليم و كيفيّة أدائه .

إعلم : أنّ المصلّى فى حال التسليم إمّا منفرد، أو إمام، أو مأموم، أمّا المنفرد

ص: ١٠٦

فيسلم تسليمًا واحدًا تجاه القبلة، و هذا الإتجاه ليس بواجب إتفاقًا، بل على الإستحباب، و الإمام يسلم تسليمه واحده عن يمينه، و المأموم يسلم تسليمتين يمينًا و شمالًا.

و يدلّ على هذا التفصيل صحيحه عبد الحميد بن عواض، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: إن كنت تؤمّ قومًا أجزاءك تسليمه واحده عن يمينك، وإن كنت مع إمام فتسليمتين، و إن كنت وحدك فواحدة مستقبل القبلة (١).

وفى روايه أبي بصير السابقيه ما يدلّ على أنّ الإمام يسلم إلى القبلة لقوله عليه السلام: ثم تؤذن القوم، فتقول و أنت مستقبل القبلة: السلام عليكم (٢). و كذا فى موثقه أخرى له أيضًا، و فيها: فإذا كنت إمامًا فسلم تسليمه واحده و أنت مستقبل القبلة (٣). ويمكن الجمع بينهما بالتخير .

و أمّا المنفرد، فظاهر الأصحاب الإتفاق على أنّه يسلم تسليمه واحده إلى القبلة، و أكثر الأخبار تدلّ على ذلك، و لكن روى المحقق فى المعبر عن جامع البرنطى، عن عبد الكريم، عن أبي بصير قال: قال الصادق عليه السلام: إذا كنت وحدك فسلم تسليمه واحده عن يمينك (٤). و لعلّ الترجيح فى الأوّل، لكثرة الروايه.

و أمّا المأموم، فظاهرهم الإتفاق على أنّه يسلم مرّتين، و الأخبار مصرّحه به، إلّا أنّهم صرّحوا بأنّ المنفرد مع تسليمه إلى القبلة يؤمى بمؤخّر عينه إلى يمينه،

ص: ١٠٧

١-١. التهذيب: ٩٢ / ٢ ح ٣٤٥؛ الإستبصار: ١ / ٣٤٦ ح ١٣٠٣.

٢-٢. التهذيب: ٩٣ / ٢ ح ٣٤٩؛ الإستبصار: ١ / ٣٤٧ ح ١٣٠٧.

٣-٣. الكافى: ٣٣٨ / ٣ ح ٧؛ الوسائل: ٦ / ٤١٩ ح ١.

٤-٤. المعبر: ٢ / ٢٣٧.

ولم أقف على نص يدل عليه . وذكروا أيضًا : أنَّ المأموم يؤمى بصفحه وجهه إلى يمينه و يساره حال التسليم، و ليس فى الأخبار أزيد من قولهم عليهم السلام : « وسلّم على من على يمينك و شمالك (١) »، و هذا لا يستلزم ما ذكروه . و فيه تأمل، إذ الظاهر من أمثال ذلك أنّه يتحقّق بالإشارة لا بمحض توجّه القلب والقصد القلبى، كما يظهر بالتأمل .

واكتفى الصدوقان باستحباب التسليم من المأموم على اليسار بالحائط، إن لم يكن على يساره أحد من المأمومين (٢)، و الشهيد بعد نقل هذه الحكاية قال: ولا بأس باتّباعهما، لأنّهما جليان لا يعولان إلّا عن ثبت (٣).

أقول : رواه على بن جعفر أنّه رأى إخوته موسى و إسحاق و محمّدًا بنى جعفر، أنّهم يسلمون عن الجانبين السلام عليكم و رحمه الله، السلام عليكم و رحمه الله، خاليه عن التقييد، و يشمل بإطلاقه الإمام و المأموم و المنفرد، و فيه دلالة على إستحباب التسليم مرّتين للإمام و المنفرد أيضًا، إلّا أنّ الأشهر بين فقهاءنا _ رضوان الله عليهم _ الواحده فيهما .

و ممّا يناسب هذا المقام إirاده، ذكر حديث رواه الصدوق عروه الإسلام _ قدّس الله روحه _ فى العلل بسنده إلى مفضّل بن عمر، أنّه سأله عليه السلام : لأىّ علّه يسلم على اليمين و لا- يسلم على الشمال ؟ قال : لأنّ الملك الموكّل باليمين يكتب الحسنات (٤)، و الذى على الشمال يكتب السيئات، و الصلوه حسنات ليس فيها

ص: ١٠٨

١- ١ . التهذيب : ٢ / ٩٣ ح ٣٤٩ .

٢- ٢ . الفقيه : ١ / ٢١٠ ؛ المقنع : ٢٩ .

٣- ٣ . الذكرى : ٣ / ٤٣٤ .

٤- ٤ . فى المصدر هكذا : لأنّ الملك الموكّل يكتب الحسنات على اليمين .

سيئات، فلهذا يسلم على اليمين و لا يسلم على اليسار (١).

قال : فلم لا يقال: السلم عليك و [الملك] (٢) على اليمين واحد، ولكن يقال: السلم عليكم ؟ قال: ليكون قد سلم على الملك باليمين و على من فى اليسار، وفصل صاحب اليمين عليه بالإيماء إليه .

قال (٣) : فلم لا يكون الإيماء فى التسليم بالوجه كله، ولكن يكون بالأنف لمن يصلى وحده و بالعين لمن يصلى بقوم ؟ قال : لأن مقعد الملكين من ابن آدم الشدقين، وصاحب اليمين على الشدق الأيمن، و يسلم المصلى عليه ليثبت له صلوته فى صحيفته .

قال : فلم يسلم المأموم ثلاثاً ؟ قال : يكون واحده ردًا على الإمام وعلى الملكين الموكلين به (٤)، ويكون الثانية على [من على] (٥) يمينه والملكين الموكلين [به] (٦)، ويكون الثالثة على [من على] (٧) يساره والملكين الموكلين به (٨).

و من هذا الحديث يظهر صحه ما ذكرنا من الإحتمال من أن التسليم على من على يمينه فيه إشعار بالإيماء، و كنت غافلاً عن هذا الحديث حين كتابتى ذلك التوجيه، و الحمد لله على ظهور الحق، و فى الحديث فوائد كثيره يظهر بامعان النظر، والله الموفق .

ص: ١٠٩

١-١ . فى المصدر : دون اليسار .

٢-٢ . ما بين المعقوفين من المصدر .

٣-٣ . فى المصدر : قلت .

٤-٤ . فى المصدر : و تكون عليه و على ملكيه .

٥-٥ . ما بين المعقوفين من المصدر .

٦-٦ . ما بين المعقوفين من المصدر .

٧-٧ . ما بين المعقوفين من المصدر .

٨-٨ . علل الشرائع : ٢ / ٣٥٩ .

الفصل السابع : ذكر الشهيد (١) أنّه يستحبّ أن يقصد الإمام التسليم على الأنبياء والحفظة والأئمّة _ سلام الله عليهم _ والمؤمنين بصيغه الخطاب، وقد ذكر المصلى فى مستحبات تشهّد الأنبياء والمرسلين والأئمّة المعصومين والحفظة والملئكة المقرّبين، فالمناسب أن يقصد أولئك المذكورين وهؤلاء الحاضرين، وخطاب الجمع يعمّهم .

و أمّا المؤمنون فيقصدون بأولى التسليمتين الردّ على الإمام، ويحتمل وجوب هذا القصد لعموم : « وَإِذَا حُيِّتُمْ بِتَحِيَّهِ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوها » (٢)، فلمّا وقع التحيّة من الإمام عليهم فردّ التحيّة واجب، ولا يتحقّق الواجب إلّا بالقصد من المؤمن، ويحتمل الإستحباب، لأنّ الإمام لم يكن تسليمه لقصد التحيّة، بل غرضه الإيذان والإعلام بالإنصراف والتحليل، كما مرّ فى خبر أبى بصير، وفى خبر عمّار بن موسى الساباطى قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن التسليم ما هو ؟ فقال : هو إذن (٣).

أقول : تذكّر ما ذكرنا سابقاً وليكن على ذكر منك، أنّ التسليم إذا أطلق يراد منه السلام المتعارف، وبالجمله ليس التسليم من الإمام محض التحيّة للمؤمنين، والوجهان ينسحبان فى المؤمن أيضاً، يعنى أنّ احتمال الوجوب والندب كما يأتى فى الإمام، كذلك يجرى تلك فى المؤمن، لجريان ذينك الإحتمالين فى

ص: ١١٠

١- ١. الذكرى : ٣ / ٤٣٥ .

٢- ٢. النساء : ٨٦ .

٣- ٣. التهذيب : ٢ / ٣١٧ ح ١٢٩٦ .

المأمومين أيضًا بالنسبة إلى مأموم آخر، وإذا وقع التسليم من الإمام والمأموم على الإقتران من غير تقدّم من أحدهما على الآخر، أجزأ، ولا ردّ لتكافؤهم في التحيّة .

و أما التسليم الثانى من المأموم، فقصد به الأنبياء والحفظة والمأمومين . وأما المنفرد، فيقصد بتسليمه الأنبياء والحفظة والأئمّة عليهم السلام و سائر المؤمنين من الجنّ والإنس، فقال شيخنا الصدوق : المأموم يسلم تسليمه واحده ردّا على الإمام، ويسلم تسليمين على من على يمينه و على من على يساره (١).

و ذكر الشهيد (٢) أنّه كان فى نظر الصدوق أنّ التسليمين من المأموم ليس لأجل الردّ، بل أنّهما عباده محضه، وردت من الشارع متعلّقه بالصلوه، و قد سلّم على المأمومين، فالردّ منهم واجب عليهم، و التسليمتان عبادتان، فبقى الجواب عليهم، فلا بدّ لهم من تسليم الردّ على الإمام، و لما كان الردّ واجبًا فى غير الصلوه لم يكف عنه تسليم الصلوه، وإنّما قدّم الردّ لأنّه واجب مضيّق، إذ هو حقّ آدمى، و أما أصحابنا فيقولون : إنّ التسليمه تؤدّى وظيفتى الردّ والتعبد به فى الصلوه، كما فى إجتزاء العاطس فى حال رفع رأسه من الركوع بالتحميد عن تحميد العاطس وعن تحميد الصلوه .

و هذا يتمّ حسنًا على القول باستحباب التسليم، و أما على القول بوجوبه، فظاهر الأصحاب أنّ الأولى من المأموم للردّ على الإمام، والثانية لإخراج المصلّى من الصلوه، و لهذا إحتاج إلى تسليمين، وهذا لا يتمّ إذا لم يكن على يساره أحد، أو حينئذ يكتفى بتسليمه واحده على من على يمينه بعد تسليم الردّ،

ص: ١١١

١- ١ . المقنع: ٩٦ .

٢- ٢ . أنظر الذكرى : ٣ / ٤٣٦ .

وكانت التسليمه محصّله للردّ على يمينه و للإخراج من الصلوه، وإنّما شرعيه الثانيه ليعمّ على مَنْ على يمينه و يساره، لأنّه بصيغه الخطاب، فإذا وجهه إلى أحد الجانبين اختصّ به، و بقى الجانب الآخر بغير تسليم .

الفصل الثامن: فى بيان أنّ القيدىن الاخرىن فى السلام هل هو واجب أو ندب

الفصل الثامن : هل يجب فى التسليم _ على تقدير الوجوب _ و رحمه الله ؟ الأظهر عدم الوجوب، و كأنّه لا خلاف فى عدم وجوب : و بركاته .

والمشهور بين القائلين بوجوب التسليم هو السلم عليكم، و عليه يدلّ جملة من الأخبار، لصحيحه أبى بكر الحضرمي عن الصادق عليه السلام أنّه قال : إنّى أصلى بقوم، فقال: سلّم واحده، و لا تلتفت، و قل : السلم عليك أيّها النبى و رحمه الله وبركاته، السلم عليكم (١).

و موثقه يونس بن يعقوب، و ما رواه المحقق عن جامع البزنطى (٢)، ورواه المفضّل المرويه فى العلل، و بذلك صرح ابن بابويه فى الفقيه والمقنع (٣)، وهو الذى إليه الإطلاق من الأخبار الكثيره الوارده فى المسئله .

و ذهب الشيخ أبو الصلاح بزياده و رحمه الله (٤)، و لعلّ مستنده صحيحه على بن جعفر، أنّه رأى إخوته موسى و إسحاق و محمداً بنى جعفر أنّهم يسلمون فى

ص: ١١٢

١-١ . التهذيب : ٣ / ٤٨ ح ١٦٨ .

٢-٢ . المعتمر : ٢ / ٢٣٧ .

٣-٣ . الفقيه : ١ / ٢١٠ ؛ المقنع : ٢٩ .

٤-٤ . الكافى لأبى الصلاح : ١١٩ .

الصلوة يميناً و شمالاً السلام عليكم و رحمه الله، السلام عليكم ورحمه الله (١)، والظاهر حملها على الإستحباب، و الإحتياط يقتضى المحافظه على ذكرها، بل مع ذكر و بركاته، لأجل خبر المعراج المروى فى الكافى المشتمله على الأمر بالسلام، و قوله : السلام عليكم و رحمه الله و بركاته .

الفصل التاسع: فى تحقيق وجوب نية الخروج وعدم الوجوب

الفصل التاسع : هل يجب نية الخروج فى التسليم على تقدير وجوبه ؟ قال الشيخ فى المبسوط : ينبغى أن ينوى بها ذلك (٢)، و ليس بصريح فى الوجوب.

و الوجه فى الحكم بوجوب نية الخروج أن نظم السلام يناقض الصلوة فى وضعه من حيث هو خطاب للآدميين، و من ثم تبطل الصلوة بفعله فى أثنائها عامداً، وإذا لم يقترن به نية تصير به إلى التحليل كان مناقضاً للصلوة مبطلاً لها.

و هذا الوجه ضعيف جداً، لأن الصلوة قد انتهت بواجباتها و مندوباتها، وهذه الصيغ إيدان وإعلام بالتحليل، فكيف يسرى عدم النية للخروج فى بطلان عبادته قد انقضت جامعته للأركان، والواجبات مشتمله على الأذكار والقرائه والحركات، مع عدم نص صريح أو غير صريح فى هذا الباب ؟

كيف و يلوح من الخبر السالف فى تضاعيف ما تلونا عليك أنه إذا كان قد نسي التسليم و قد قال : السلام علينا و على عباد الله الصالحين، أن صلوته صحيحه، ولا شك أنه لم يقصد به الخروج . وأيضاً قد مرّ سابقاً أنه إن وقع منه حدث قبل

ص: ١١٣

١-١ . التهذيب : ٣١٧ / ٢ ح ١٢٩٧ .

٢-٢ . المبسوط : ١١٦ / ١ .

التسليم لم تبطل صلوته، فكيف بمجرد عدم التيه تبطل و الحال أنه لم يكن فى الصلوه، فكيف تبطله ؟

فظهر أنّ القول بعدم الوجوب قوى جداً، مضافاً إلى أصله عدم الوجوب وأنّ تيه الصلوه فى مفتتح التكبير مشتمله على ذلك و إن كان ذلك مخرجاً، ولأنّ جميع العبادات كانت خاليه من تيه الخروج، فيكون هنا كذلك، ولأنّ مناط التيه الإقدام على الأفعال، لا الإقدام على ترك الفعل، و لعلّ بناء القائل بعدم الوجوب على أنّ التسليم جزء من الصلوه _ كما اختاره السيد الجليل المرتضى (١) _ و بناء القائل بوجوب التيه كون التسليم أو خارجاً عنها، إذ على الأوّل يتوجّه عدم الوجوب لاشتغال تيه الصلوه عليه، و على الثانى يتوجّه الوجوب لأنّه عباده خارجة مستقله، و لا يتحقّق عباده صحيحه إلا بالتيه، و لأنّ الأصحاب خصوصاً المتأخرين يوجبون على المعتمر و الحاجّ تيه التحليل لجميع المحلّلات، فليكن التسليم كذلك، لأنّه محلّل من الصلوه بالنصّ .

ثمّ على تقدير الوجوب، فهى بسيطه، ليست مثل تيه الصلوه من تعيّن الوجه والنوع و الغايه والأداء و القضاء، بل إذا بلغ المصلّى إلى الغايه يقصد بقلبه أنّ هذا أوان الخروج، فيقول : السلم عليكم، و إذا قصد المصلّى فى هذا الخروج من صلوه ليس متلبساً بها، مثل أن يقصد أخرج من صلوه الصبح و الحال أنّه متلبس بالظهر، ويقول مقارناً لذلك : السلام عليكم، فهل يصحّ صلوته أو يبطل ؟ قال الشهيد قدس سره :

إذا وقع منه ذلك عمداً بطلت صلوته، و إن كان غلطاً ففيه إشكال، منشاؤه النظر إلى قصده فى الحال فتبطل، وإلى أنّه فى حكم الساهى.

ص: ١١٤

والأقرب صحّحه الصلوه إن قلنا بعدم وجوب نيّة الخروج، لأنّها على ما افتتحت عليه، وإن قلنا بوجوب نيّة الخروج احتتمل ذلك أيضاً صرفاً للنيّة إلى الممكن، وأنّ الغلط كالقاصد إلى ما هو بصدده، وإن كان صرفاً للنيّة سهوًا، فالأقرب أنّه كالتسليم ناسيًا في أثناء الصلوه، فيجب له سجدة السهو، ثمّ يجب التسليم ثانيًا بنيّة الخروج، ولو قلنا: لا يجب نيّة الخروج، لم يضرّ الخطأ في التعيين نسيانًا كالغلط، أمّا العمد فيبطل على تقديرى القول بالوجوب و عدمه، وكذا لو سلّم بنيّة عدم الخروج، فإنّه يبطل على القولين (١).

و لى فى حكمه رحمه الله بطلان الصلوه بمجرد نيّة صلوه ليس متلبسًا بها، نظر يظهر بالتأمل فيما ذكرناه سابقًا .

قال الشهيد قدس سره :

إنّ وقت نيّة الخروج _ على القول بالوجوب _ عند التسليم مقارنه له، فلو نوى الخروج قبل التسليم بطلت الصلوه، لوجوب إستمرار حكم النيّة . ولو نوى قبل التسليم الخروج عند التسليم لم يبطل، إلّا أنّه لا يكتفى بتلك النيّة، بل يجب عليه النيّة مقارنه لأوّله (٢).

و هذا منه قدس سره لا يخلوا عن المناقشه، إذ قد ثبت فى محلّه أنّ نيّة المنافى قبل صدوره من المصلّى هل يبطل الصلوه، أو لا يبطل، بل إذا صدر منه المنافى للصلوه والحال أنّه فى أثناء الصلوه، فكيف يبطل بمجرد نيّة الخروج و لم يصدر منه ما ينافى الصلوه مثل التكلم و إستدبار القبلة و غيره ؟

ص: ١١٥

١-١ . الذكرى : ٣ / ٤٣٩ .

٢-٢ . الذكرى : ٣ / ٤٣٩ .

و ليعلم أنه وقع الخلاف بين الأصحاب في أنّ المصلّى لو قال في موضع التسليم : سلام عليكم، و نوى الخروج به، فهل يجزيه، أو لا، بل لا بدّ من الإتيان بما هو المقرّر في الشرع ؟ فقال بعضهم (١) بالجواز، لأنّ قوله : سلام عليكم تسليم في العرف، و قد ورد في القرآن بصورتها .

وفيه بُعد، لأنّه مخالف للمنقول عن صاحب الشرع، ولانسلم وقوع إسم التسليم الشرعى عليه، و لا يلزم من وروده في القرآن التعبد به في الصلوه (٢)، سيّما بعد ورود الروايات، و خبر حمّاد، والأوامر الواردة في هذا الباب، ومواظبه النّبى وآله الأبرار، وتوقيفيه العبادات، ولو قال: عليكم السلام، فلا يجزيه إتفاقاً بلا خلاف.

الفصل العاشر : في بيان التسليم في النوافل

الفصل العاشر: في بيان تسليم النوافل ؛ هل التسليم في الصلوات المندوبه والنوافل المرتبه مثل التسليم في الفريضة كمّا و كيفاً ؟ والخلاف الواقع من الفقهاء كما وقع في الفريضة، فهل يكون الخلاف منهم في النافله أيضاً، أو لا، بل التسليم في النافله هو التسليم الأخير في الفريضة، و هو السلام عليكم و رحمه الله وبركاته، على التفصيل الذى سبق ذكره في القيدتين الأخيرين .

وقد ذكرنا في مفتتح رساله أنّ هذه المسئله صارت منشأً لتحرير رساله وتنميق هذه الأوراق، فنقول وبالله التوفيق : نحن قد استوفينا في هذه الأوراق ذكر الروايات المنقوله عن ساداتنا و موالينا الأبرار، ليحصل للناظر بصيره في مسئله التسليم في الصلوه، و ليظهر له بعد اطلاعه على الروايات حقّيه ما ادّعيناه.

ص: ١١٦

١- ١ . هو المحقّق الحلى رحمه الله في المعتبر : ٢ / ٢٣٦ .

٢- ٢ . الذكرى : ٣ / ٤٤٠ .

و أقول : ما أدى إليه فهمي، و بلغ إليه نظري، والله لا يؤاخذني بفهمي، أن النافله لا يكون كالفريضة، بل يكتفى فيه بالتسليم الواحد، إذ قد عرفت دلالة تلك الروايات على أنها في بيان الفريضة، و في النافله لم يصل إلينا خبر زائدًا على اشتماله على التسليمه في كل ركعتين، وعرفت من تضعيف ما ألقينا عليك أن التسليم لغه و عرفًا و شرعًا هو ما يتبادر عند الإطلاق، والمتبادر هو التسليم الشائع، و إن كان قد ورد أن صيغه السلام علينا مخرجه، و لم يرد في باب النافله إلا الأمر بالتسليمه، مثل قولهم : « سلم تسليمه » (١)، و قولهم : « ثم تسلم تسليمه واحده » (٢).

و أنا لا أقول و لا أدعى أزيد من ذلك، فإن كان لإخواننا المعاصرين و شركائنا في طلب الحق واليقين، روايه صريحه في بيان التسليم في النافله، أو فتوى من علمائنا السابقين و سلفنا الصالحين، فليأتوا في ذلك بشيء مبين، فأنا لم نر في مصنفاتهم و كتبهم في بيان الصلوات المندوبه سوى التسليمه في كل ركعتين.

و شيخنا أبو جعفر الطوسي ذكر في مصباحه المتهجد آداب نوافل الفرائض اليوميه، من التكبير المفتوح به إلى التسليم المختتم به مما لا مزيد عليه، ولم يذكر إلا قوله: « ثم تسلم، فيقول : السلام عليكم و رحمه الله و بركاته»، و لا يتوهم أنه لعله اكتفى بأقل ما يجزى من التسليم، إذ الشيخ ذكر في النافله التكبيرات السبع في الافتتاح، و ذكر الأدعيه المأثوره بين كل تكبيرتين، و ذكر دعاء التوجه، و ذكر التسيحات في الركوع و السجود، سبعا أو خمسا، وهكذا الأدعيه قبل ذكر الركوع، و قبل ذكر التسيح في السجود، ثم قال :

ص: ١١٧

١- ١ . كنز العمال : ٨ / ١٥٩ .

٢- ٢ . أنظر جمل العلم والعمل : ٦٢ .

و يجلس للتشهد فيقول : بسم الله و بالله، و الأسماء الحسنى كلها لله، أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، و أشهد أن محمداً عبده ورسوله، اللهم صل على محمد و آل محمد، و تقبل شفاعته في أمته، و ارفع درجته .

إلى أن قال :

ثم تسلم تجاه القبلة بمؤخر عينه إلى يمينه، فيقول : السلام عليكم ورحمه الله وبركاته. وأما في الفريضة، فقال في تشهدها : بسم الله وبالله، والأسماء الحسنى كلها لله، أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له.

إلى أن قال :

السلام عليك أيها النبي ورحمه الله وبركاته، السلام على جميع أنبياء الله ورسله وملائكته، السلام على الأئمة الهادين المهديين، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، ثم تسلم فتقول : السلام عليكم ورحمه الله وبركاته (١).

إلى آخر ما ذكر في المصباح، من أراد الإطلاع فعليه بمطالعة .

وبالجملة : لم يورد في النافله إلا التسليمه الواحد، و التسليمه في العرف والشرع هو السلام الشائع بين الناس الوارد عنهم عليهم السلام بقولهم : السلام عليكم، والوجه في أن تلك التسليمه محلله للصلوه كما أن التكبيره محرّمه أن هذا التسليم كلام الآدميين و خطاب مع الآدميين، فيصرف المصلّي من التوجه إلى الله إلى التوجه إلى الخلق، فكما أن أول التكبير يجعل كلام الآدميين على المصلّي حراماً،

ص: ١١٨

كذلك جعل آخر الصلوه كلام الآدميين حالاً .

فظهر معنى قوله صلى الله عليه وآله : « تحريمها التكبير وتحليلها التسليم » (١)، فالتكبير جعل التكلم حراماً، فكذلك جعل تحليلها بكلام الآدميين، فمادام المصلّى متوجّهاً إلى الله و لم يتكلم بكلام الآدميين، فهو فى الصلوه وكان متكلماً معه و مناجياً ذاكرًا لربه، مشتغلاً بصلوته و عبادته، ولذا قال عليه السلام : السلام عليك أيها النبى و رحمه الله لم يتحقق به الإنصراف .

و لو لا ورود تلك الأخبار فى تحقق الإنصراف بالسلام علينا، لقلنا بمثل ما قلنا فى السلام عليك أيها النبى و رحمه الله و بركاته من عدم الإنصراف، ولذا احتاجوا فى دعوى الإنصراف بالتمسك بالروايات، بخلاف التحليل الحاصل من التسليم الشائع، فإنّ مستندهم إجماع الأئمّه قاطبه، وليس إلّا- لأجل أنّ السلم الشائع كلام الآدميين، وإذا حضر بعد الغيبه فأول كلامه هو : السلم عليكم، ولتّى كانت الصلوه معراج المؤمن و كان مسافراً إلى الله، مهاجراً عن الخلق، وبعد رجعتّه عن الله إلى الخلق، كان فى حكم الغايب إذا حضر، فأول لقائه وتكلمه بعد حضوره هذا التسليم، فجعل الشارع لأول غيبته عن الناس علامه، فجعل التكبير علامه لغيبته و مهاجراً عن الناس، مسافراً إلى الله، مناجياً ربه بأنواع الكلام، وجعل لآخر سفره و رجوعه إلى وطنه وحضوره مع أهله و ولده و أخواته علامه، وتلك هى الكلام الذى يبتدئ الناس فى لقائهم .

و ليت شعرى ما الباعث لإخواننا و خلائنا _ سلمهم الله عن الآفات، و وفقهم لتحصيل الخيرات و السعادات _ على دعوى ذلك، و الحال أنّ العبادات توقيفيّة،

ص: ١١٩

١- ١ . الكافى : ٣ / ٦٩ ح ٢؛ التهذيب : ٢ / ٩٣ ح ٣٤٩؛ الإستبصار : ١ / ٣٤٧ ح ١٣٠٧؛ الفقيه : ١ / ٢٣ ح ٦٨.

والروايات خاليه، وكتب الدعوات والعبادات بالتسليمه الواحده مشحونه، وفتاويهم على ذلك متطابقه، فالحكم بانسحاب التسليمه مع الصيغتين الواردتين فى الفرائض فى النافله، غير مسموعه، إلّا- مع البرهان، فإن كان مستندهم القياس، فكلاً وحاشا عنهم والقياس، ولو لم يكن بأيدينا إلّا كلام الشيخ فى المصباح لكفى، لأنّه لا يقول إلّا عن ثبت، كما قال شيخنا الشهيد (١) متابعه الصدوق ووالده: لا- بأس به، لأنّهما جليلا- لا- يعولان إلّا عن ثبت، لأنّه الشيخ الجليل، ذو الشأن الرفيع، رئيس الفرقه، عروه الإسلام، عماد الطائفه الإماميه _ شكر الله سعيه، وأجزل مثوبته، و رفع درجته _ لا يقول إلّا لأجل حجه .

وفقنا الله تعالى لإلهام الحقّ و الصواب، و جنبنا عن التعسف، و أرشدنا لطريق النجاه، و حيث وصل الكلام إلى هذا المقام، وانتهى جريان القلم بما حظّه من هذا البيان، فلنمسك عنان القلم فى هذا المضممار خوفاً لملال الأصحاب، ولنختم بالحمد لله ربّ العالمين، والصلوه على سيّد المرسلين وآله و عترته الطاهرين.

والمرجوّ من الإخوان و الملتمس من جنابهم أن ينظروا فيه بعين الرأفه والإنصاف، فإن وجدوا خطأ فيه، فإنّ الخطأ و السهو من الإنسان كالطبيع الثانيه، والمعصوم من عصمه الله، وعليهم بإصلاحه، و إن وجدوا ما يخالف رأيهم وطريقتهم، فليظهروه، لينظر فيه إمّا بالقبول أو القيام بالجواب .

و كتب بيمنه الدائره أقلّ الخليفه على أكبر _ عفى الله عن جرائمه .

ص: ١٢٠

الرساله الثانيه: الردُّ على رسالهِ تعيينِ السلامِ الأخيرِ في النوافِلِ لحجّه الإسلامِ الشفّتي قدس سره

اشاره

٢ _ الردُّ على

رسالهِ تعيينِ السلامِ الأخيرِ في النوافِلِ

تأليفُ

العلامةِ الفقيهِ المُحقِّقِ

السَّيِّدِ مُحَمَّدٍ بَاقِرِ بْنِ مُحَمَّدٍ نَقِيِّ الشَّفْطِيِّ قدس سره

المُشتهرِ بِحُجَّهِ الإسلامِ

(١١٨٠ _ ١٢٦٠ هـ)

تحقيقُ

السَّيِّدِ مَهْدِيِّ الشَّفْطِيِّ

ص: ١٢١

بسم الله الرحمن الرحيم و به نستعين

نحمدك يا من لم يزل بنا عطوفاً رؤفاً (١)، و نسبحك يا من لم يكن له أحد كفواً وشيهاً، ونصلي على من قرّر النوافل لتكميل الفرائض جبراً و علاجاً، وعترته وآله الذين هم كانوا للشريعة ركناً وقواماً .

و بعد يقول العبد الملتجئ إلى رأفه ربّه الغافر ابن محمّد نقى الموسويّ محمّد باقر: قد بلغني عن بعض الأفاضل _ حشره الله مع سادات الأواخر والأوائل _ في تسليم النوافل ما كان إعتقادي أنّه مخالف للواقع، و منافر للمتخلّف ممّن هو للشريعة حافظ و صاعد، فأبرزت هذه الكلمات في إبانة الحقّ في ذلك وإزهاق الباطل، هنالك أرجو من الله سبحانه أن لا يكون قصدي فيه إلّا ابتغاء مرضاته، وإحقاق الحقّ في سبيله و دينه و شريعته، بحقّ كُمل خليقته محمّد سيّد رسله وعترته و آله _ صلوات الله و سلامه عليه و عليهم إلى بقاء أرضه و سمائه _ وهو أنّه لا يجوز الجمع في تسليم النوافل بين الصيغ الثلاث المعهودة في تسليم الفرائض، بل يجب الإقتصار فيه بصيغه السلام عليكم و رحمه الله و بركاته ؛ فنقول : إنّ هذا المطلب ينحلّ إلى مطلبين :

ص: ١٢٣

١- ١ . في « ك » : رأوفا .

الردّ على ما ذكره من أنّه يجب الإقتصار في تسليم النوافل بصيغه السلام عليكم ولايجوز العدول عنها إلى غيرها

[المطلب الأوّل]

أحدهما : أنّه يجب الإقتصار في تسليم النوافل بصيغه السلام عليكم، ولايجوز العدول عنها إلى غيرها و لو كان السلام علينا و على عباد الله الصالحين.

والظاهر أنّ هذا المطلب ممّا لاينبغي التأمل في فساد، بل التحقيق أنّ حكم النوافل في ذلك حكم الفرائض، فكما أنّه لا يجب الإقتصار في تسليم الفرائض بالصيغه المذكوره، بل يجوز فيها (١) العدول عنها إلى صيغه السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين للنصوص المعتبره المستفيضه، فكذلك الحال في النوافل، ولا تفاوت بينهما في ذلك أصلاً .

والظاهر من شيخ الطائفه (نور الله تعالى ضريحه) (٢) في موضع من التهذيب (٣) دعوى إجماع الشيعة عليه، كما ستقف على عبارته بتوفيق الله وهدايته وإعانتة.

والدليل على هذا المرام إطلاقات النصوص الوارده عن سادات الأنام _ عليهم آلاف التحية والسلام من المنعم الفيّاض الوهاب العلّام _ منها : ما هو المشهور بين العامّة والخاصّه من قوله صلى الله عليه وآله : « تحليلها التسليم » (٤)، بناء على أنّ التسليم فيه كما يشمل السلام عليكم، يشمل السلام علينا أيضاً، فكما أنّ مقتضاه أنّ الأوّل محلّ ومخرج من الصلوه، فكذا الثاني .

ص: ١٢٤

١-١ . « فيها » لم يرد في « م » .

٢-٢ . ما بين القوسين لم يرد في « م » .

٣-٣ . التهذيب : ٢ / ١٢٩ .

٤-٤ . الكافي : ٣ / ٦٩ ح ٢ ؛ التهذيب : ٢ / ٩٣ ح ٣٤٩ ؛ مسند أحمد : ١ / ١٢٣ ؛ سنن الترمذى : ١ / ٥ .

و بعبارة أخرى : فكما أنّ مقتضاه جواز الإقتصار في مقام التسليم بالأوّل، فكذلك الحال في الثاني . فنقول : إنّ الصلوه فيه أعمّ من الفرائض والنوافل، فمقتضاه ثبوت الحكم المذكور في القسمين، وهو المطلوب .

إن قلت : يمكن الإيراد عليه من وجهين، أحدهما : أنّ الحديث المذكور مروى عن طرق العامّة، ولم يوجد مسنداً في طرقنا، فما كان على هذه المثابه لا يصحّ التعويل عليه في إثبات الأحكام الشرعيّة .

والثاني : أنّ لفظ التسليم فيه وإن كان مطلقاً، لكن التمسك بالمطلقات في أفرادها مشروط بتواطئها، و هو مفقود فيما نحن فيه، لشيوع هذا اللفظ في صيغه السلام عليكم، كما اعترف به جماعه من المحقّقين، و يشهد له تتبع النصوص الصادره من الأئمّه الطاهرين _ عليهم الصلوات من فاطر السموات والأرضين _ فينصرف لفظ التسليم في الحديث إليه، فلا يصحّ التمسك به فيما أنتم بصدد بيانه.

قلنا : أمّا الجواب عن الأوّل، فهو أنّ ذلك الإيراد و إن صدر عن جماعه من الأوتاد _ كالعلامة و شيخنا الشهيد و غيرهما ؛ قال في المختلف بعد أن حكى إستدلال القائلين بوجوب التسليم بالروايه المذكوره :

المنع من الروايه، فإنّها لم تنقل (١) إلينا متّصله الرجال، و إن كانت من المشاهير، إلّا أنّ المراسيل ليست حجّه (٢).

و قال في الذكري بعد أن حكى عن المحقّق في المعتبر (٣) الإستدلال بالروايه وغيرها ما هذا لفظه :

ص: ١٢٥

١-١ . كذا في المصدر و « ك »، و في « م » : لم ينقل .

٢-٢ . مختلف الشيعة : ٢ / ١٩٤ .

٣-٣ . أنظر المعتبر : ٢ / ٢٣٣ .

فيه مناقشات، منها : المطالبه بصحّحه حديث : « وتحليلها التسليم »، فإنّنا لم نره مسندًا في أخبار الأصحاب، وإنّما هو من طريق العاقله (١).

لكنّها ممّا لا وقع لها (٢)، لأنّنا وجدناها في طرقنا بأسانيد متعدّده، منها : ما في باب النوادر من طهاره الكافي، عن عليّ بن محمّد، عن سهل بن زياد، عن جعفر بن محمّد الأشعريّ، عن القدّاح، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه و آله : إفتتاح الصلوه الوضوء، وتحريمها التكبير، وتحليلها التسليم (٣).

وهو مروى في أوائل الفقيه، في باب إفتتاح الصلوه و تحريمها وتحليلها، مرسلًا عن مولانا أمير المؤمنين عليه السلام (٤).

ومنها : ما في العيون، في باب ما كتبه مولانا الرضا عليه السلام للمأمون من محض الإسلام، عن عبد الواحد بن عبدوس النيسابوريّ، عن عليّ بن محمّد بن قتيبه، عن الفضل بن شاذان، عن مولانا الرضا عليه السلام : لا يجوز أن يقول في التشهد الأوّل: السلام علينا و على عباد الله الصالحين، لأنّ تحليل الصلوه التسليم، فإذا قلت هذا فقد سلّمت (٥).

و منها : ما رواه فيه أيضًا في الباب المتقدّم على الباب المذكور، بذلك السند، عن مولانا الرضا عليه السلام : إن قيل : فلم جعل التسليم تحليلًا للصلاه (٦) و لم يجعل بدله تكبيرًا أو تسييحًا أو ضربًا آخر ؟ قيل : لأنّه لمّا كان في الدخول في الصلوه تحريم الكلام للمخلوقين والتوجّه إلى الخالق، كان تحليلها كلام المخلوقين والانتقال

ص: ١٢٦

١- ١. الذكرى : ٣ / ٤٢٦ .

٢- ٢. في « ك » : لكنّه ممّا لا وقع له .

٣- ٣. الكافي : ٣ / ٦٩ ح ٢ .

٤- ٤. الفقيه : ١ / ٣٣ ح ٦٨ .

٥- ٥. عيون أخبار الرضا عليه السلام : ١ / ١٣١ ح ١ .

٦- ٦. في المصدر : تحليل الصلوه .

عنها، و ابتداء المخلوقين في الكلام إنما هو التسليم (١).

و هو مروى في العلل، في باب علل الشرائع و أصول الإسلام، بذلك السند أيضًا (٢).

فنقول : إن جلاله قدر الفضل بن شاذان مما لا يفتقر إلى البيان، و أمّا عبدالواحد بن عبدوس فإنه و إن لم يذكر في غالب كتب الرجال، لكن كثرة ذكره الصدوق _ قدس الله تعالى (٣) روحه _ مترضيًا أو مترحمًا، تدلّ على جلاله قدره و وثاقته.

و في العلل بعد أن أورد الحديث الطويل المشتمل على ما ذكر و غيره : حدّثنا عبدالواحد بن محمّد بن عبدوس النيسابوري العطار رضى الله عنه (٤).

(و في العيون (٥) بعد إirاده الحديث الطويل أيضًا : حدّثنا عبدالواحد بن محمّد بن عبدوس النيسابوري العطار رحمه الله) (٦).

و فيه : الباب الرابع والثلاثون (٧) ما كتبه الرضا عليه السلام للمأمون من محض الإسلام و شرائع الدين، عن عبدالواحد المذكور، عن ابن قتيبه، عن الفضل قال : سأل المأمون عليّ بن موسى الرضا عليهما السلام أن يكتب له محض الإسلام على الإيجاز والإختصار، فكتب عليه السلام : إن محض الإسلام شهادته أن لا إله إلا الله .

إلى أن أورد الحديث بطوله ثم قال : حدّثني بذلك حمزه بن محمّد بن أحمد بن أبي جعفر بن محمّد بن (٨) زيد بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب عليهم السلام قال :

ص: ١٢٧

١-١ . عيون أخبار الرضا عليه السلام : ٢ / ١١٥ .

٢-٢ . علل الشرائع : ١ / ٣٠٥ .

٣-٣ . « تعالى » لم يرد في « م » .

٤-٤ . علل الشرائع : ١ / ٣١٨ .

٥-٥ . عيون أخبار الرضا عليه السلام : ٢ / ١٢٧ .

٦-٦ . ما بين القوسين لم يرد في « ك » .

٧-٧ . في المصدر : الباب الخامس والثلاثون .

٨-٨ . « بن » لم يرد في « م » .

حدّثنى أبو نصر قنبر بن عليّ بن شاذان، عن أبيه، عن الفضل بن شاذان، عن الرضا عليه السلام ؛ و ذكر أشياء تخالف (١) حديث ابن عبدوس، ثم قال : حديث عبدالواحد بن محمّد بن عبدوس رضى الله عنه عندى أصحّ (٢).

وفيه دلالة على كمال الوثوق والإعتماد (٣) بعبد الواحد المذكور .

و قال فى مشيخه الفقيه :

وما كان فيه عن الفضل بن شاذان من العلل التى ذكرها عن الرضا عليه السلام ، فقد رويته عن عبدالواحد بن عبدوس النيسابورى العطار رضى الله عنه (٤).

و قال الفاضل السيّد المصطفى فى رجاله :

أنّ عبدالواحد المذكور من مشايخ الصدوق (٥).

و قال السيّد السند صاحب المدارك فى كتاب الصوم من المدارك :

أنّ عبدالواحد بن عبدوس [وإن لم يوثّق صريحاً لكنّه] (٦) من مشايخ الصدوق المعتبرين، الذين أخذ (٧) عنهم الحديث (٨).

مضافاً إلى ما ستقف عليه من تصحيح العلّامة و شيخنا الشهيد الثانى _ قدّس الله تعالى روحهما _ الحديث الآتى نعته، وهو فى سنده، فالظاهر أنّ حديثه معدود من

ص: ١٢٨

١-١ . كذا فى المصدر و نسخه « ك »، و فى نسخه « م » : يخالف .

٢-٢ . عيون أخبار الرضا عليه السلام : ٢ / ١٢٩ _ ١٣٥ .

٣-٣ . كذا فى « م »، و فى « ك » : والإعتبار ؛ والصحيح ما أثبتناه .

٤-٤ . الفقيه : ٤ / ٤٧٥ .

٥-٥ . نقد الرجال : ٢١٣، و فيه : عبدالواحد بن عبدوس النيسابورى من مشايخ الصدوق .

٦-٦ . ما بين المعقوفين أثبتناه من بعض نسخ المصدر .

٧-٧ . كذا فى المصدر و « ك »، و فى « م » : يأخذ .

٨-٨ . مدارك الأحكام : ٦ / ٨٤ .

الصحيح لو لم يكن في سنده مانع عنه .

و أما علي بن محمد بن قتيبة، ففي رجال النجاشي :

عليه اعتمد أبو عمرو الكشي في كتاب الرجال، أبو الحسن، صاحب الفضل بن شاذان و راويه كتبه، له كتب، إلى آخره (١).

و هذا الكلام منه يدل على مدحه من وجوه : لدلالته على أنه معتمد الكشي، و كونه مصاحباً للفضل بن شاذان الذي لا يخفى جلاله قدره، و كونه راويه كتبه لاسيما بالتاء الدالة على المبالغة، و كونه صاحب كتب ومصنفها .

وقال شيخ الطائفة في رجاله :

علي بن محمد بن القتيبي، تلميذ الفضل بن شاذان، فاضل (٢).

و قال العلامة في الخلاصة :

أنه تلميذ الفضل بن شاذان، فاضل، عليه اعتمد أبو عمرو الكشي في كتاب الرجال (٣).

و بالجملة : أن دلاله كلمات هؤلاء الأماجد العظام على مدح هذا الرجل مما لا يخفى على أولى الأبصار و الأفهام، مضافاً إلى أن العلامة في كتاب الكفارات من التحرير (٤)، و شيخنا الشهيد الثاني في كتاب الصوم من الروضة (٥)، صححا الحديث الدال على من أفطر في نهار رمضان بالمحرم و جب عليه الكفارات الثلاث، و في سنده هذان الرجلان (٦).

ص: ١٢٩

١-١ . رجال النجاشي : ٢٥٩ الرقم ٦٧٨ .

٢-٢ . رجال الطوسي : ٤٢٩ الرقم ٦١٥٩ .

٣-٣ . خلاصه الأقوال : ١٧٧ الرقم ٥٢٧ .

٤-٤ . التحرير : ٣٧٣ / ٤ .

٥-٥ . الروضة البهيّة : ١٢٠ / ٢ .

٦-٦ . أنظر الفقيه : ٣ / ٣٧٨ ح ٦٣٣١ .

و مما يدلّ على جلاله قدر هذا الرجل و غايه احتياطه، ما ذكره شيخنا الصدوق في العلل والعيون بعد أن أورد الحديث الطويل المشتمل على كثير من العلل للأحكام الشرعيّة، حيث قال :

حدّثنا عبدالواحد بن محمّد بن عبدوس النيسابوريّ العطار رحمه الله قال: حدّثني عليّ بن محمّد بن قتيبه النيسابوريّ، قال : قلت للفضل بن شاذان لمّا سمعت منه هذه العلل : أخبرني عن هذه العلل التي ذكرتها من الإستنباط و الإستخراج، و هي من نتائج العقل، أو هي ممّا سمعته ورويته ؟ فقال [لى] (١) : ما كنت لأعلم مراد الله عزّوجلّ بما فرض، ولا مراد رسوله صلى الله عليه و آله (٢) بما شرع و سنّ، و لا أعلّل ذلك من ذات نفسي، بل سمعتها من مولاى أبى الحسن عليّ بن موسى الرضا عليهما السلام المرّه بعد المرّه، و الشىء بعد الشىء، فجمعتها، فقلت له: فأحدّث بها عنك عن الرضا عليه السلام ، قال : نعم (٣).

و دلّالته على ما ذكر غير خفيّه، فحديثه لو لم يحكم بصحّته، فلا شبهه في كونه حسنًا قريبًا منه، فالحديثان المذكوران في أعلى مراتب الحسان .

و منها : ما رواه في الخصال في ضمن الحديث المشتمل على شرائع الدين عن الأعمش، عن جعفر بن محمّد عليهما السلام : لا يقال في التشهد الأوّل: السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، لأنّ تحليل الصلوه هو التسليم، وإذا قلت هذا فقد سلّمت (٤).

ص: ١٣٠

١-١ . ما بين المعقوفين من المصدر .

٢-٢ . في المصدر : رسول الله صلى الله عليه و آله .

٣-٣ . علل الشرائع : ١ / ٣١٨ و ٣١٩ ؛ و عيون أخبار الرضا عليه السلام : ٢ / ١٢٧ .

٤-٤ . الخصال : ٦٠٤ .

لا- يقال : إنّ متعلّق الإِيراد إنّما هو حديث : « تحريمها التكبير، وتحليلها التسليم »، والمذكور في النصوص المذكوره أنّما هو الجزء الثاني .

لأنّا نقول: الإستدلال أنّما هو بالجزء الثاني فقط، وقد وجد في أخبارنا بأسانيد متعدّده، وهو يكفي فيما نحن فيه، فعدم ذكر الجزء الأول غير مضرّ، مضافاً إلى أنّ الحديث المروى في باب النوادر من طهاره الكافي، مشتمل عليهما كما عرفت .

و أمّا الجواب عن الإِيراد الثاني _ أي كون المتبادر من التسليم هو السلام عليكم، فلا يمكن التمسك به في الإقتصار بالسلام علينا _ فهو أنّ ذلك وإن كان مسلّمًا في كلمات جماعه من الأصحاب (١)، بل في موثقه أبي بصير المشتمله على التشهد الطويل المرويّه في التهذيب دلالة عليه، لأنّه عليه السلام قال : ثمّ قل : السلام عليك أيّها النبيّ و رحمه الله و بركاته، السلام على أنبياء الله و رسله، السلام على جبرئيل وميكائيل والملائكه المقربين، السلام على محمّد بن عبد الله خاتم النبيين لا نبي بعده، السلام علينا و على عباد الله الصالحين، ثمّ تسلّم (٢).

و قوله عليه السلام : « ثمّ تسلّم » بعد الإتيان بصيغه السلام علينا و غيرها، دليل على أنّ التسليم المطلق لا ينصرف إلّا إلى السلام عليكم _ لكنّه في النبويّ المذكور ونحوه (٣) غير مسلّم، و كيف ! مع أنّك قد عرفت ممّا ذكرناه نصّاً صريحاً على خلاف ذلك، و أنّه في قوله عليه السلام : « تحليلها التسليم » شامل لقول السلام علينا و على عباد الله الصالحين، لقوله عليه السلام في الحسن المتقدم القريب من الصحيح: « لا يجوز أن تقول في التشهد الأوّل : السلام علينا و على عباد الله الصالحين، لأنّ

ص: ١٣١

١-١ . في « م » : في كلمات الأصحاب .

٢-٢ . التهذيب : ٢ / ١٠٠ ح ٣٧٣ .

٣-٣ . « و نحوه » لم يرد في « م » .

تحليل الصلوة التسليم، فإذا قلت هذا فقد سلّمت « (١). و مثله ما تقدّم من الخصال (٢). فالإيراد المذكور حينئذ إجتهد في مقابله النصّ، فلا يعتنى به .

لا- يقال : إنّ التمسّك به فيما نحن فيه غير صحيح، لكون المتبادر من الصلوة الفريضة، فلا يصحّ التمسّك به في إثبات الحكم بالإضافة إلى النافلة ؛ لوضوح تطرّق المنع إلى ذلك، بل الظاهر منها أنّ الشيئين المذكورين من الإفتتاح والتحريم بالتكبير، و التحليل بالتسليم، بالإضافة إلى مهية الصلوة كائنه ما كانت .

ويؤيّده ما ذكر في صدره _ على ما في باب النوادر من الكافي _ وهو هذا: إفتتاح الصلوة الوضوء، و تحريمها التكبير (٣)، إلى آخره ؛ إذ الضمير في: « تحريمها وتحليلها » يعود إلى الصلوة المذكورة في أوّل الحديث، و هي التي تفتتح بالوضوء، ومعلوم أنّها أعّم من الفريضة والنافلة، و هو مسلّم بالإضافة إلى تحريمها التكبير، فيكون كذلك بالنسبة إلى التحليل بالتسليم أيضًا، كما لا يخفى .

و من إطلاقات النصوص المشار إليها : ما رواه في أواخر السرائر _ ويمكن جعله صحيحًا _ نقلًا عن كتاب حريز، عن أبي بصير، عن مولانا الباقر عليه السلام أنّه قال: إفتصل بين كلّ ركعتين من نوافلك بالتسليم (٤). فإنّ التسليم فيه يشمل : السلام علينا و على عباد الله الصالحين أيضًا، كما عرفت من الحديثين المذكورين.

و يشهد لذلك أيضًا الموثّق _ كالصحيح _ المروى في باب أحكام السهو من زيادات التهذيب، عن يونس بن يعقوب قال : قلت لأبي الحسن عليه السلام : صلّيت بقوم

ص: ١٣٢

١-١ . عيون أخبار الرضا عليه السلام : ٢ / ١٣١ .

٢-٢ . الخصال : ٦٠٤ .

٣-٣ . الكافي : ٣ / ٦٩ ح ٢ ؛ الفقيه : ١ / ٢٣ ح ٦٨ .

٤-٤ . السرائر : ٣ / ٥٨٥ .

صلوه، فقعدت للتشهد ثم قمت و نسيت أن أسلم عليهم، فقالوا : ما سلمت علينا، فقال : ألم تسلم و أنت جالس؟ قلت : بلى، فقال : لا بأس عليك، و لو نسيت حين قالوا لك ذلك استقبلتهم بوجهك فقلت : السلام عليكم (١).

إذ الظاهر من صدر الحديث و ذيله أن المنسَى هو السلام عليكم، و مع ذلك قال عليه السلام : « ألم تسلم وأنت جالس ؟ »، فيكون المراد من السؤال غير السلام عليكم، والظاهر أنه السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ؛ و كذا قوله : « قلت: بلى »، إذ الظاهر أن المراد منه أنه سلم حال الجلوس، لما قرّر في محله أن (٢) «بلى» إنما هي لنقض النفي المتقدم، و دلالة على ثبوت المنفى، سواء كان ذلك النفي مجردًا كقولك : ما أكلت اليوم، قال : بلى، أى أكلت ؛ أو مقرونًا بالإستفهام، فهى حينئذ لنقض النفي الذى بعد الإستفهام، و دلالة على تقرير المنفى و ثبوته، كما فى قوله تعالى : « أَيْحَسِبُ الْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ * (بلى (٣)، أى: بلى نجمع عظامه (٤).

و هذا هو الفرق بين « بلى » و « نَعَمْ »، فإنّ « نعم » إنما (٥) هو لتقرير ما سبق وإثباته، سواء كان نفيًا أم إثباتًا، فمقتضى « نعم » بعد قولك : ما قام زيد، إنتفاء القيام من زيد، كما أنّ مقتضاه بعد قولك : قام زيد، ثبوته، و لهذا فى الجواب عن قوله تعالى : « أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ » قالوا : « بلى » (٦). ومنه يظهر الوجه فى قول بعضهم: أنّهم لو قالوا : نعم، لكفروا جميعًا .

ص: ١٣٣

١-١ . التهذيب : ٢ / ٣٤٨ ح ١٤٤٢ ؛ الوسائل : ٦ / ٤٢٥ الباب الثالث من التسليم ، ح ٥ .

٢-٢ . « انّ » لم يرد فى « ك » .

٣-٣ . القيامة : ٣ و ٤ .

٤-٤ . ما بين القوسين ساقط من « ك » .

٥-٥ . « انّما » لم يرد فى « م » .

٦-٦ . الأعراف : ١٧٢ .

فعلى هذا مقتضى قوله فى الحديث : « قلت : بلى »، بعد قوله عليه السلام : « أَلَمْ تَسَلِّمْ وَأَنْتَ جَالِسٌ ؟ » وقوع السلام منه فى تلك الحالة، وقد عرفت أنَّه غير السلام عليكم، والظاهر أنَّه السلام علينا و على عباد الله الصالحين .

فقد دلَّ الحديث على إطلاق التسليم عليه أيضاً، فيكون لفظ التسليم فيما استدللنا لإثبات المرام أعمَّ من السلام عليكم و السلام علينا، فتأمل.

تنبيه

إعلم : أنَّ ذيل الحديث، و هو قوله : « و لو نسيت حين قالوا لك ذلك استقبلتهم بوجهك فقلت : السلام عليكم »، كذا وجد فى نسخ التهذيب . و لا يخفى ما فى قوله : « و لو نسيت حين قالوا » إلى آخره، و لا يبعد أن يكون ذلك من تصرّف النسخ، و كان فى الأصل : « و لو شئت حين قالوا لك ذلك استقبلتهم بوجهك فقلت : السلام عليكم »، و معنى الحديث على هذا أنَّه بعد قولك السلام علينا و على عباد الله الصالحين، يتحقّق [\(١\)](#) الخروج من الصلوة، فلا يضرك حينئذ نسيان السلام عليكم، لكن حين قالوا لك : ما سلّمت علينا، إن شئت استقبلتهم بوجهك فقلت : السلام عليكم .

والدليل على هذا التغير هو أنَّ هذا الحديث مروى فى قرب الإسناد فى الباب الذى ذكر فيه الأحاديث المروية عن مولانا موسى بن جعفر عليهما السلام ، عن محمّد بن عبد الحميد، عن يونس بن يعقوب قال : قلت لأبى الحسن الأوّل عليه السلام : صلّيت

ص: ١٣٤

١- ١ . كذا فى « م »، و فى « ك » : تيقّن .

بقومى صلوه، فقامت و لم أسلم عليهم، نسيت، فقالوا : ما سلمت علينا . فقال : أما لم تسلم و أنت جالس ؟ قلت : بلى، قال : فلا شىء عليك، فلو شئت حين قالوا لك استقبلتهم بوجهك فقلت : السلام عليكم (١).

و من إطلاقات المشار إليها: الصحيح المروى فى باب التشهد فى الركعتين الأوليين و الرابعه و التسليم من الكافى، و باب كيفيه الصلوه من زيادات التهذيب، عن الحلبي قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : فإن قلت : السلام علينا و على عباد الله الصالحين، فقد انصرفت (٢).

و معلوم أنّ المراد : فإن قلت ذلك فى الصلوه فهو أعمّ من المفروضه والمسئونه، كما لا يخفى على من له درك و فطانه (٣)، على أنّا لم نجد أحداً من العلماء من فرق (٤) بين المقامين، كما لا يخفى على من تصفّح كلماتهم فى البين.

و أمّا توهم (٥) استفاده ذلك من كلام شيخ الطائفة _ نور الله مضجعه _ فى المصباح، حيث أنّه اقتصر فى تسليم نافله الزوال بصيغه : السلام عليكم (٦)، فغير جيّد، لجواز أن يكون ذلك من باب الإكتفاء بأحد الأمرين المخيرين، بل هو المتعين، لما ستقف من عبارته الدالّه عليه .

ص: ١٣٥

١-١ . قرب الإسناد : ٣٠٩ ح ١٢٠٦ .

٢-٢ . الكافى : ٣ / ٣٣٧ و ٣٣٨ ح ٦ ؛ التهذيب : ٢ / ٣١٦ ح ١٢٩٣ .

٣-٣ . « و فطانه » لم يرد فى « ك » .

٤-٤ . كذا فى « م »، و فى « ك » : فرق الجمع، والصحيح ما أثبتناه فى المتن .

٥-٥ . « توهم » ساقط من « ك » .

٦-٦ . أنظر مصباح المتهجد : ٤٧ .

الردّ على ما ذكره من أنّه لا يجوز الجمع في مقام تسليم النوافل بين السلام عليكم وغيره من صيغتي التسليم

والمطلب الثاني : هو أنّه لا- يجوز الجمع في مقام تسليم النوافل بين السلام عليكم وغيره من صيغتي التسليم، و أنّ ذلك من خواصّ الفرائض . و هو أيضًا غير صحيح، بل نقول (١) : كما يجوز ذلك في الفرائض يجوز في النوافل أيضًا، بل يمكن أن يقال بعنوان القاعدة : كلّ ما ثبت (٢) في الفرائض، يمكن الحكم بثبوته في النوافل بمجرد ذلك، إلّا إذا قام الدليل على خلافه، فلا نفتقر في الحكم بثبوت الأمور الثابتة (٣) في الفرائض في النوافل إلى دليل على حده، فما لم يقدّم دليل على الاختصاص (٤)، يحكم بالإشتراك (٥).

و إن شئت أن يتّضح لك حقيقة الحال، فاستمع لما أتلو عليك، فنقول : إنّ المناسب تصوير المرام بمثال يناسب المقام، فنقول : مثال ما نحن فيه معجون ركبّه سلطان حكيم من أجزاء متعدّده بعضها ممّا يتوقّف عليه تأثيره، فعدمه يستلزم انتفاؤه، و بعضها ممّا لم يكن كذلك، فهو ممّا لم يتوقّف عليه تأثيره، لكنّه ممّا توقّف عليه كماله، فانتفاؤه لم يكن مستلزمًا لانتفاء أصل الثمره، لكنّه ممّا توقّف عليه كمال تلك الثمره، فله مدخليّه في كمالها لا (٦) في أصلها .

ثمّ يعيّن ذلك السلطان اسمًا مخصوصًا لذلك المعجون، ثمّ يطلبه من عبيده في

ص: ١٣٦

١-١ . « نقول » لم يرد في « ك » .

٢-٢ . في « ك » : كلّ ما يثبت بقول .

٣-٣ . « الثابتة » ساقط من « ك » .

٤-٤ . كذا في « ك »، و في « م » : « على خلافه الاختصاص » ؛ والصواب ما أثبتناه .

٥-٥ . كذا في « م »، و في « ك » : « يحكم بالإشتراك الثانيه » ؛ والصواب ما أثبتناه .

٦-٦ . « لا » ساقط من « م » .

ضمن ذلك الاسم تاره (١) بعنوان الحتم و الإلزام، و أخرى من باب النذب والرجحان، فإذا بيّن ذلك المعجون بأجزائه المقوّمه و المكّمّله فيما إذا كان متعلّقًا للطلب الحتميّ، يغنى ذلك عن بيانه فيما إذا كان متعلّقًا للطلب النذبّي، فلا يفتقر حينئذ إلى بيان مجدّد.

فإذا عثرنا على طلبه (٢) النذبّي المتعلّق بإتيان ذلك المعجون في ضمن ذلك الاسم، يحكم (٣) بأنّه لا تفاوت بين المطلوب حينئذ وبينه إذا كان متعلّقًا للطلب الحتميّ إلّا- من حيث جواز الإخلال وعدمه، فكما يحكم بحصول أصل الإمتثال في الطلب الحتميّ فيما إذا راعى الأجزاء المقوّمه، لكن الإمتثال (٤) على وجه الكمال متوقّف على مراعاة الأجزاء بأسرها ولو كانت مكّمّله، فكذا في الطلب النذبّي، (و ذلك ممّا لا شبهه فيه و لا شكّ يعتريه) (٥).

إذا تحقّق ذلك نقول : إنّ مهّيّه الصلوه مثل ذلك المعجون، فإنّ لها أجزاء واجبه و أجزاء مندوبه، والأجزاء الواجبه ممّا توقّف عليه أصل (٦) الثمره المطلوبه في الصلوه، فلا- يحصل الإمتثال حال الإخلال بها، و الأجزاء المندوبه ممّا توقّف عليه كمالها لا أصلها، فانتفاؤها لا- يوجب انتفاء أصل الإمتثال، واللفظ (٧) العذّي عيّن لها الشارع هو لفظ الصلوه، فطلبها (٨) تاره في ضمن ذلك الاسم بعنوان الحتم والإيجاب، و أخرى في ضمنه أيضًا بعنوان الرجحان والاستحباب.

ص: ١٣٧

١-١. في « ك » : مرّه .

٢-٢. في « م » : بطله .

٣-٣. في « ك » : نحكم .

٤-٤. في « ك » : ممكن الإمتثال، وهو غلط .

٥-٥. ما بين القوسين ساقط من « م » .

٦-٦. « أصل » ساقط من « ك » .

٧-٧. كذا في « م » ، و في « ك » : اللفظه ؛ والصواب ما أثبتناه .

٨-٨. « فطلبها » ساقط من « ك » .

والمفروض أنها بينت (١) بأجزائها الواجبه والمندوبه فيما إذا كانت متعلّقه للطلب الحتميّ، فمعلوميّتها في هذه الحاله تكفى في العلم بالمطلوب في حاله أخرى (٢)، أى : فيما إذا كانت متعلّقه للطلب الندبيّ، إذ المفروض أنّ المطلوب في ضمن ذلك الاسم صار متعلّق طلب الأمر، فإذا لم يقترن بالقرينه الدالّه على المغايره، يظهر أنّ المراد تلك المهيه بجميع أجزائها كما لا يخفى، ففي صورته كونها متعلّقه للطلب الندبيّ لا يفتقر في الحكم ببقاء أجزائها إلى دليل مجدّد، فجميع أجزائها _ واجبه كانت أو مستحبّه _ التي علمت في الصورة الأولى، محكوم به بالبقاء في الصورة الثانيه، إلّا إذا دلّ الدليل على خلافه .

(و هكذا الحال في جميع الهيئات الجعليه كالوضوء والغسل و نحوهما، فلانفتقر في الحكم باستحباب المضمضه والاستنشاق مثلاً في الوضوء المستحبّ إلى دليل، وكذا الحال في الأشباه والأمثال) (٣).

إذا عرفت ذلك نقول : إنّ المفروض أنّ الجمع بين صيغ التسليم الثلاث راجح في الفرائض، فيكون كذلك في النوافل، نظرًا إلى انتفاء الدليل الدالّ على انتفائه فيها، وهذه قاعده وجيهه، ومن هنا (٤) نحكم باستحباب : بسم الله و بالله إلى آخره، في تشهد النافله، مع أنّ الحديث المشتمل عليه مورده الفريضة، و هكذا الحال في قوله: « و تقبل شفاعته في أمّته » فيه .

و لهذا لا يمكن لأحد أن يدعى أنّ الإتيان بهما في النوافل غير جازن نظرًا إلى

ص: ١٣٨

١-١ . « بينت » ساقط من « ك » .

٢-٢ . في « ك » : الأخرى .

٣-٣ . ما بين القوسين ساقط من « ك » .

٤-٤ . في « ك » : ههنا .

عدم ثبوتهما (١) فيها، لكون النصوص المشتمله عليهما موردها الفريضة، و هكذا الحال في كثير من الأمور المندوبه في الصلوه.

والحاصل : أنَّ كلَّ ما دلَّ الدليل على ثبوته في الفرائض، يحكم بثبوته في النوافل، إلّا- إذا دلَّ الدليل على عدمه ؛ فنحكم باستحباب « بحول الله و قوّته » عند الأخذ بالقيام (٢) من السجود فيها، و التحميد بعد الإنتصاب من الركوع وبعده السمعله، و الدعاء في كلِّ من الركوع و السجود، و غيرها من الآداب والأقوال الراجحه المتكثّره، و إن لم يظهر لنا دليل مختصّ بالنوافل، بل لو كان إطلاق في بعض ما ذكر لم نكن مفتقرين في الحكم بالثبوت إليه في الحقيقة .

إن قلت : إنّ هذه القاعده و إن كانت وجيهه، لكنّها مبنيّه على تسليم اتّحاد المهيه، و هو ممنوع، فالتمسك بها فيما أنتم بصدده مصادره .

قلنا : _ مع ظهور الأمر وعدم الإفتقار إلى الإستدلال _ نقول : يمكن الإستدلال عليه من نصوص متعدّده :

منها : الصحيح المعروف الّذى أطبقت المشايخ الثلاثه _ نور الله تعالى ضرائحهم _ على روايته عن حمّاد بن عيسى قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : يا حمّاد ! تحسن أن تصلّي ؟ قال : فقلت : يا سيّدي أنا أحفظ كتاب حريز في الصلوه، قال : لا عليك يا حمّاد ! قم فصلّ .

قال : فقمّت بين يديه متوجّهًا إلى القبلة، فاستفتحت الصلوه فركعت وسجدت، فقال: يا حمّاد ! لا تحسن أن تصلّي، ما أقبح بالرجل منكم يأتي عليه ستون سنه أو

ص: ١٣٩

١-١ . في « ك » : « ثبوتها »، وهو غلط .

٢-٢ . كذا في « م »، و في « ك » : عند القيام .

سبعون سنه، فلا يقيم صلوه واحده بحدودها تامه .

قال حماد : فأصابني في نفسي الذلّ، فقلت : جعلت فداك، فعلمني الصلوه، فقام أبو عبد الله عليه السلام مستقبل القبله منتصبًا، فأرسل يديه جميعًا على فخذه قد ضمّ أصابعه و قرب بين قدميه حتّى كان بينهما قدر ثلث أصابع منفرجات، واستقبل بأصابع رجليه جميعًا القبله لم يحزّفهما عن القبله، و قال بخشوع : الله أكبر .

ثمّ قرأ الحمد بترتيل و قل هو الله أحد، ثمّ صبر هنيئًا بقدر ما يتنفس و هو قائم، ثمّ رفع يديه حيال وجهه و قال : الله أكبر و هو قائم، ثمّ ركع وملاً كفّيه من ركبتيه منفرجات، و ردّ ركبتيه إلى خلفه حتّى استوى ظهره، حتّى لو صبّ عليه قطره من ماء أو دهن لم تزل لاستواء ظهره، و مدّ عنقه و غمض عينيه، ثمّ سبح ثلاثًا بترتيل، فقال: سبحان ربّي العظيم و بحمده، ثمّ استوى قائمًا، فلمّا استمكن من القيام قال: سمع الله لمن حمده، ثمّ كبر و هو قائم، و رفع يديه حيال وجهه .

ثمّ سجد وبسط كفّيه مضمومتى الأصابع بين يدي ركبتيه حيال وجهه، فقال: سبحان ربّي الأعلى وبحمده، ثلث مرّات، و لم يضع شيئًا من جسده على شيء منه، و سجد على ثمانيه أعظم : الكفّين، و الركبتين، و أنامل إبهامي الرجلين، والجبهه و الأنف، وقال: سبعة منها فرض يسجد عليها، و هى الّتي ذكرها الله _ عزّوجلّ _ فى كتابه، فقال: « وَأَنَّ الْمَسْجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا » (١)، وهى الجبهه، والكفّان، والإبهامان، والركبتان ؛ و وضع الأنف على الأرض سنّه .

ثمّ رفع رأسه من السجود، فلمّا استوى جالسًا قال : الله أكبر، ثمّ قعد على فخذه

ص: ١٤٠

الأيسر وقد وضع ظاهر قدمه الأيمن على بطن قدمه الأيسر وقال : أستغفر الله ربّي و أتوب إليه، ثمّ كبر و هو جالس و سجد السجده الثانيه، و قال كما قال في الأولى، ولم يضع شيئاً من بدنه على شيء منه في ركوع و لا سجود كان مجنّحاً، و لم يضع ذراعيه على الأرض، فصلّى ركعتين على هذا و يده مضمومتا الأصابع و هو جالس في التشهد، فلما فرغ من التشهد سلّم، فقال : يا حمّاد هكذا صلّ (١).

وجه الدلالة على المرام هو أنّ الظاهر أنّ ما صدر منه عليه السلام هو النافله، ومقتضى قوله عليه السلام : « هكذا صلّ » إتيان الصلوه _ واجبه كانت أو مستحبّه _ على النحو الصادر منه عليه السلام ، و هو إنّما يكون عند اتّحاد المهّيّه، و هو المدّعى .

و بعبارة أخرى و هي أنّ الصلوه الصادره منه عليه السلام هي النافله، و الصلوه في قوله عليه السلام : « هكذا صلّ » إمّا الفريضة فقط كما (٢) يلائمه قوله عليه السلام : « ما أقبح بالرجل منكم يأتي عليه ستون سنه، أو سبعون سنه، فلا يقيم صلوه واحده بحدودها تامّه » ؛ أو أعمّ من الفريضة و النافله ؛ و أمّا احتمال إرادته النافله فقط، فلا يذهب إليه وهم، كما لا يخفى . و على أيّ (٣) من الإحتمالين المذكورين يثبت المرام، كما لا يخفى على أولى التأمل و الأفهام .

ويدلّ عليه أيضاً صدر الحديث ، و هو قوله عليه السلام : « يا حمّاد لا تحسن أن تصلّي » بناء على أنّ الصلوه في قوله عليه السلام : « تحسن أن تصلّي » يأتي فيها التردد الذي

ص: ١٤١

١- ١ . التهذيب : ٨١ / ٢ و ٨٢ ح ٣٠١ ؛ الكافي : ٣١١ / ٣ و ٣١٢ ح ٨ ؛ الفقيه : ١ / ٣٠٠ _ ٣٠٢ ح ٩١٥ ؛ الوسائل : ٥ / ٤٥٩ و ٤٦٠ ح ١ .

٢- ٢ . كذا في « ك »، و في « م » : لا، والصواب ما أثبتناه .

٣- ٣ . كذا في « م »، و في « ك » : على ان .

ذكرناه، و الظاهر أنّ الصلوه التي أخذ بها حمّاد في حضوره عليه السلام هي النافله، و ذلك لا يكون إلّا لأجل اتّحاد المهية في النوعين .

و منها : الصحيح المروى في باب التفويض إلى رسول الله صلى الله عليه و آله من أصول الكافي، عن فضيل بن يسار قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول لبعض أصحاب قيس الماصر: إنّ الله _ عزّوجلّ _ أدب نبيه فأحسن أدبه .

إلى أن قال عليه السلام : ثمّ إنّ الله _ عزّوجلّ _ فرض الصلوه ركعتين ركعتين، عشر ركعات، فأضاف رسول الله صلى الله عليه و آله إلى الركعتين ركعتين، و إلى المغرب ركعه، فصارت عديله الفريضة، لا يجوز تركهنّ إلّا في سفر، و أفرد الركعه في المغرب، فتركها قائمه في السفر والحضر، فأجاز الله _ عزّوجلّ _ له ذلك كلّ، فصارت الفريضة سبع عشره ركعه .

ثمّ سنّ (١) رسول الله صلى الله عليه و آله النوافل أربعاً و ثلاثين ركعه مثلى الفريضة، فأجاز الله _ عزّوجلّ _ له ذلك، والفريضة و النافله إحدى و خمسون ركعه، منها ركعتان بعد العتمه جالساً، تعدّ بركعه مكان الوتر، و فرض الله في السنه صوم شهر رمضان، و سنّ رسول الله صلى الله عليه و آله صوم شعبان و ثلثه أيّام في كلّ شهر مثلى الفريضة، فأجاز الله _ عزّوجلّ _ له ذلك، الحديث (٢).

و استفاده المرام في مواضع منه ممّا لا يخفى على أولى التأمل والأفهام، والنصوص على هذا المضمون كثيره، و فيما ذكرناه كفايه .

إن قيل : سلّمنا ذلك، لكن نقول : هنا دليل يدلّ على لزوم الإقتصار في النوافل

ص: ١٤٢

١- ١. في « م » : فسّن .

٢- ٢. الكافي : ١ / ٢٦٦ ح ٤ .

بصيغه السلام عليكم، و عدم جواز الجمع بينها و بين غيرها، و ذلك لأنَّ شيخ الطائفه اقتصر فى المصباح (١) فى نافله الزوال بالصيغه المذكوره و لم يجمع بينها و بين غيرها، و منه يظهر عدم جواز الجمع، إذ لو جاز ذلك لما اقتصر بها، لا سيَّما (٢) أنَّه لم يقتصر فى ذلك التشهّد على القدر الواجب، بل ذكر فيه بعض الأمور المندوبه مثل : بسم الله و بالله إلى آخره، و كذا : و تقبّل شفاعته فى أمّته و ارفع درجته، و خصوصاً أنَّه لم يقتصر فى تشهّد صلوه الظهر بالواحد، بل جمع بين الصيغ الثلاث، فلو كان الجمع ثابتاً فى النوافل لفعل كما فى فريضه الظهر .

قلنا : لا شبهه فى ضعف هذا الكلام ، أمّا أولاً : فلاّ قول الفقيه الواحد لا يصلح أن يكون دليلاً على حكم شرعى حتّى يعدل به عن مقتضى القاعده التى أبرزناها.

و أمّا ثانياً : فلاّنه صرّح فى التهذيب بجواز الجمع بين الصيغتين فى تشهّد النوافل، حيث قال بعد أن أورد جملة من النصوص الدالّه على (٣) التخيير بين التسليم فى ركعتى الشفع و عدمه _ التى منها صحيحه معاويه بن عمّار، قال : قلت لأبى عبد الله عليه السلام : أسلم فى ركعتى الوتر ؟ فقال : إن شئت سلّمت وإن شئت لم تسلم (٤) _ ما هذا محصّله : و هو أنّ التسليم المخير فيه هنا محمول على التسليم المخصوص، لأنّ عندنا أنّ من قال : السلام علينا و على عباد الله الصالحين فى التشهّد فقد انقطعت صلوته ، فإن قال بعد ذلك : السلام عليكم و رحمه الله و بركاته، جاز، وإن لم يقل جاز أيضاً، فكان التخيير إنّما تناول هذا الضرب من

ص: ١٤٣

١-١ . أنظر مصباح المتهجد : ٤٧ .

٢-٢ . فى « م » : سيّما .

٣-٣ . « على » ساقط من « ك » .

٤-٤ . التهذيب : ٢ / ١٢٩ ح ٤٩٥ .

و هذا الكلام منه _ قدّس الله روحه _ تصريح بجواز الجمع بين السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، و بين السلام عليكم فى تشهّد الشفع، بل فى تشهّد مطلق النوافل، بل مطلق التشهّد، و ظاهره دعوى إجماع الشيعة عليه، و مع ذلك لا وجه للتعويل على ما يوهمه كلامه فى المصباح، فالحمد لله الموفق للرشاد و الفلاح .

ثمّ الظاهر أنّ شيخ الطائفة فى هذا الإقتصار تابع شيخنا المفيد فى المقنعه، فإنّه اقتصر فى تسليم نافله الزوال بتلك الصيغه، بل عبارته فى هذا التوهم أقوى، لأنّه قال _ بعد أن ذكر الآداب المعتره فى الجلوس للتشّهّد _ ما هذا لفظه :

و يتشّهّد فيقول : بسم الله و بالله، و الحمد لله، و الأسماء الحسنى كلّها لله، أشهد أن لا إله إلاّ الله وحده لا شريك له، و أشهد أنّ محمداً عبده ورسوله، أرسله بالحقّ بشيراً و نذيراً بين يدي الساعة صلّى الله عليه وآله الطاهرين، و يسلمّ تجاه القبلة تسليمه واحده يقول : السلام عليكم ورحمه الله و بركاته، و يميل مع التسليمه بعينه إلى يمينه (٢)؛ إنتهى كلامه أعلى الله مقامه .

ولمّا كان قوله : « تسليمه واحده »، يوهم عدم جواز الإثنين، أسقطه شيخ الطائفة فى المصباح فقال :

ثمّ يسلمّ تجاه القبلة، يؤمى بمؤخّر عينه (٣) إلى يمينه، فيقول : السلام

ص: ١٤٤

١-١ . التهذيب : ٢ / ١٢٩ .

٢-٢ . المقنعه : ١٠٨ .

٣-٣ . فى المصدر : عينه .

عليكم ورحمه الله وبركاته (١).

ويظهر من ملاحظه كلامه ظنّ قوى أنّ مقصوده من هذا الإسقاط لئلا يذهب الوهم إلى ما يستدعيه ذلك القيد من عدم جواز الجمع بينها وبين غيرها، فكيف يجعل كلامه دليلاً على ذلك؟!

ثمّ إنّ الفاضل سلّار بن عبد العزيز لم يراع الوجه الذي ذكرناه، فأتى بمثل عبارته المقنعه، قال في المراسم في نافله الزوال :
ثمّ يجلس فيتشّهّد بأن يقول : بسم الله و بالله .

إلى أن قال :

و (٢) يسلمّ تجاه القبلة تسليمه واحده و يقول : السلام عليكم ورحمه الله وبركاته، و ينحرف بوجهه يميناً، و يتمّ ثمانى ركعات كلّ ركعتين بتسليمه [واحده] (٣) على كيفيته ما رسم .

لكن ذكر في كلامه ما يرشد إلى أنّ ما يستدعيه القيد المذكور لم يكن مراداً له، حيث قال بعده من غير فصل :

ثمّ يؤذّن ويقيم، و يصلّى الظهر أربع ركعات (٤) بتسليمه واحده ؛ إلى آخره (٥).

مع أنّ جواز الجمع بين صيغ التسليم في فريضه الظهر مثلاً ممّا لا ريب فيه، وإن كان الأمر في النوافل أيضاً كذلك .

ص: ١٤٥

١-١ . مصباح المتهجّد : ٤٧ .

٢-٢ . فى المصدر : ثمّ .

٣-٣ . ما بين المعقوفين من المصدر .

٤-٤ . فى المصدر : أربعا .

٥-٥ . المراسم العلويّه : ٧١ و ٧٢ .

وَمِمَّا يُؤَيِّدُ أَنَّ مَرَادَهُمَا لَيْسَ الْإِقْتِصَارُ بِصِيغَةِ السَّلَامِ عَلَيْكُمْ، مَا ذَكَرَاهُ فِي الْمَقْنَعَةِ وَالْمَرَاسِمِ فِي تَسْلِيمِ الْفَرَائِضِ الْيَوْمِيَّةِ، حَيْثُ ذَكَرَا بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنَ التَّشْهَدِ وَمُسْتَحْبَّاتِهِ : السَّلَامَ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحِمَهُ اللَّهُ وَبَرَكَاتِهِ، وَ يُؤْمَى بِوَجْهِهِ إِلَى الْقَبْلَةِ وَيَقُولُ (١) : السَّلَامَ عَلَى الْأَتَمِّهِ الرَّاشِدِينَ، السَّلَامَ عَلَيْنَا (٢) وَ عَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ (٣). وَلَمْ يَذْكُرَا السَّلَامَ عَلَيْكُمْ، مَعَ أَنَّهُمَا بِالْغَا فِي ذِكْرِ الْمُسْتَحْبَّاتِ فِي التَّشْهَدِ وَالتَّسْلِيمِ، فَيَتَوَهَّمُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُمَا لَمْ يَقُولَا بِاسْتِحْبَابِ السَّلَامِ عَلَيْكُمْ بَعْدَ السَّلَامِ عَلَيْنَا، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ، وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ مِنْ كَلَامِ الْمَقْنَعَةِ هُوَ أَنَّهُ ذَكَرَ فِي هَذَا الْمَقَامِ بَعْدَ السَّلَامِ عَلَيْنَا وَ عَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ مَا هَذَا لَفْظُهُ :

فَإِذَا فَعَلَ ذَلِكَ، فَقَدْ فَرَّغَ مِنْ صَلَوَتِهِ، وَ خَرَجَ مِنْهَا بِهَذَا التَّسْلِيمِ (٤).

وَمِنْهُ يَظْهَرُ أَنَّهُ يَقُولُ بِوَجُوبِ التَّسْلِيمِ كَمَا لَا يَخْفَى، وَ ذَكَرَ فِيمَا بَعْدَ ذَلِكَ :

أَنَّ السَّلَامَ فِي الصَّلَاةِ سُنَّةٌ، لَيْسَ بِفَرَضٍ يَفْسُدُ (٥) بِتَرْكِهِ الصَّلَاةُ (٦).

وَبَيْنَ الْكَلَامَيْنِ مَنَافَاتٌ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمَرَادَ بِالسَّلَامِ هُنَا هُوَ السَّلَامُ عَلَيْكُمْ، وَالْحُكْمُ بِاسْتِحْبَابِهِ لَا يَنَافِي الْحُكْمَ بِوَجُوبِ السَّلَامِ عَلَيْنَا كَمَا لَا يَخْفَى .

وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَرَادَ ذَلِكَ، مَا ذَكَرَهُ شَيْخُ الطَّائِفَةِ فِي التَّهْذِيبِ، حَيْثُ قَالَ بَعْدَ أَنْ عَنَوْنَ الْعِبَارَةَ الْمَذْكُورَةَ مِنَ الْمَقْنَعَةِ _ وَ هُوَ قَوْلُهُ : وَالسَّلَامُ فِي الصَّلَاةِ سُنَّةٌ، لَيْسَ بِفَرَضٍ يَفْسُدُ بِتَرْكِهِ الصَّلَاةُ _ مَا هَذَا لَفْظُهُ :

يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ فَضَالِهِ، عَنْ حُسَيْنِ بْنِ

ص: ١٤٦

١-١ . كَذَا فِي الْمَقْنَعَةِ، وَ فِي الْمَرَاسِمِ : فَيَقُولُ .

٢-٢ . إِلَى هُنَا آخِرُ الْمَوْجُودِ فِي نَسْخِهِ « ك » .

٣-٣ . الْمَقْنَعَةُ : ١١٤ ؛ الْمَرَاسِمُ الْعُلُويَّةُ : ٧٣ .

٤-٤ . الْمَقْنَعَةُ : ١١٤ .

٥-٥ . فِي الْمَصْدَرِ : تَفْسُدُ .

٦-٦ . الْمَقْنَعَةُ : ١٣٩ .

عثمان، عن سماعه، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا نسي الرجل أن يسلم فإذا ولى وجهه عن القبلة و قال : السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، فقد فرغ من صلوته (١).

لوضوح أنّ التمسك به فى استحباب السلام _ مع أنّ مقتضاه توقّف الفراغ من الصلوة بقول السلام علينا إلى آخره _ إنّما يصحّ إذا حمل السلام فى عبارته المقنعه على السلام عليكم، إذ بعد تحقّق الفراغ من الصلوة بالسلام علينا يتّجه القول باستحباب السلام عليكم، فيتّضح أمر الاستدلال كما لا يخفى على أولى التأمل والأفضال.

و من هذا المقال يظهر الإلتيام بين جملة من الكلمات المتنافرة فى المقام الصادره من جماعه من فحول الأعلام ؛ قال شيخ الطائفة فى المبسوط :

و السادس : التسليم ، ففى أصحابنا من جعله فرضاً، و منهم من جعله ندباً .

إلى أن قال :

و من قال من أصحابنا : أنّ التسليم سنّه، يقول : إذا قال : السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، فقد خرج من الصلوة، و من قال : أنّه فرض، فبتسليمه واحده يخرج من الصلوة (٢) ؛ إنتهى كلامه رفع الله مقامه.

و المراد بالتسليم فى قوله : « و السادس التسليم » هو السلام عليكم، لأنّه الشائع فى كلمات قدماء الأصحاب، فمعنى قوله : « و من قال من أصحابنا » إلى

ص: ١٤٧

١- ١ . التهذيب : ٢ / ١٥٩ ح ٦٢٦ .

٢- ٢ . المبسوط : ١ / ١١٥ و ١١٦ .

آخره، انّ من يقول باستحباب السلام عليكم يقول بتحَقُّق الخروج من الصلوه بقول: السلام علينا و على عباد الله الصالحين و يكون السلام علينا واجِبًا، ومن يقول بوجوب السلام عليكم يقول بتحَقُّق الخروج بقوله دفعه واحده، ويكون الدفعه الأخرى مستحبّه .

و قال ابن ادريس فى موضع من السرائر :

والتسليم الأظهر أنّه مستحبّ .

وقال فيما بعد ذلك أيضًا :

و التسليم سنّه و ليس بفرض، فمن تركه متعمّدًا لا تبطل صلوته .

و قال فيما بعد ذلك _ فى من شكّ بين الإثنين و الثلث، بعد الحكم بوجوب اتیان ركعه _ ما هذا كلامه :

فإذا أتى به (١) فالواجب عليه السلام، والإتيان بعد السلام بركعه إحتياطًا.

وقال أيضًا فيما بعد جميع ذلك :

فمن (٢) أحدث بعد سلامه و قبل الإتيان بالتشهد المنسىّ و قبل سجدة السهو، فلا تبطل صلوته بحدّثه الناقض لطهارته، بعد سلامه منها، لأنّه بسلامه انفصل منها، فلم يكن حدّثه فى صلوته، بل بعد خروجه منها بالتسليم الواجب عليه .

و قال أيضًا :

ص: ١٤٨

١-١ . فى المصدر : بها .

٢-٢ . فى المصدر : فإن .

فإذا كان المنسّى هو التشّهّد الأخير، وأحدث ما ينقض طهارته قبل الإتيان به، فالواجب عليه إعادته صلوته من أولها، مستأنفاً لها، لأنه بعد في قيد صلوته لم يخرج منها، ولا فرغ بسلام يجب عليه (١)؛ إنتهى كلامه أعلى الله مقامه .

فنقول : إنّ المراد بالتسليم الذى صرّح باستحبابه مرّتين هو السلام عليكم، لما عرفت من أنّ الشائع استعماله فيه، و المراد من السلام فى قوله : « فالواجب عليه السلام » هو السلام علينا، وهكذا الحال فى قوله : « لأنه بسلامه انفصل منها »، وكذا فى قوله : « ولا فرغ بسلام يجب عليه »، بل هو المراد بالتسليم فى قوله : « بالتسليم الواجب عليه » ؛ فعلى هذا يرتفع المنافاة بين هذه الكلمات .

فعلى هذا ما صدر من جماعه من الأصحاب كالعلامة، و صاحب المدارك، وغيرهم _ نور الله تعالى مراقدهم _ من النسبه إلى ابن ادريس القول باستحباب التسليم على وجه الإطلاق _ وإن كان مأخوذاً من العبارتين المذكورتين أولاً _ لكنّه ليس على ما ينبغى، لما عرفت من أنّ الجمع بين كلماته هو القول بوجوب السلام علينا، واستحباب السلام عليكم، و لا يمكن حمل التسليم فى كلام الذين نسبوا إلى ابن ادريس القول باستحبابه على ذلك، لما يظهر بعد الرجوع إلى كلماتهم.

ثمّ نقول : يمكن أن يكون قيد الوحده فى كلام شيخنا المفيد و تلميذه المذكور للإحتراز عن الإتيان بتلك الصيغه _ أى السلام عليكم _ مرّتين، كما فى الفرائض بالنسبه إلى المأموم فقط على المشهور بين الأصحاب، أو إلى الإمام أيضاً فيما إذا

ص: ١٤٩

لم يقف قدام الصفّ على قول ابن الجنيد، والتقييد بقيد الوحده للتنبيه على هذا المرام معروف فيما بينهم .

قال السيد المرتضى فى جمل العلم والعمل :

ثمّ فى تسليم الفرائض، ثمّ يسلم تسليمه واحده مستقبل القبله، وإن كان مأموماً سلم تسليمتين (١).

و فى الإنتصار :

و ممّا انفردت به الإماميه : القول بأنّ المنفرد والإمام (٢) يسلم تسليمه واحده مستقبل القبله، و إن كان مأموماً يسلم تسليمتين (٣).

إلى غير ذلك من عباراتهم التى لا يفتقر إلى الذكر، و ليس مقصودهم أن لا يأتى من صيغ التسليم إلّا واحده منهما كما لا يخفى، بل المراد أن لا يأتى بالسلام عليكم إلّا مرّه واحده، و لا يبعد أن يكون المراد من عبارته المقنعه و المراسم هذا المعنى، فعلى هذا لا دخل لها فيما نحن بصدد بيانه كما لا يخفى .

إذا عرفت ذلك، فلنعد إلى المطلوب فنقول : إنّ الكلام المذكور من شيخ الطائفة فى التهذيب صريح فى جواز الجمع فى تسليم النوافل بين السلام علينا والسلام عليكم، بل ظاهره على ما عرفت دعوى إجماع علماء الشيعة عليه، فلا وجه للجمود على ما يوهمه كلامه فى المصباح، مضافاً إلى أنّك بعد الإحاطه بما أسلفناه يختل أمر الإيهام أيضاً .

ص: ١٥٠

١-١ . جمل العلم والعمل : ٦٢ .

٢-٢ . فى المصدر : أو الإمام .

٣-٣ . الإنتصار : ١٥٤، المسأله ٥٢ .

و الحاصل : أنّه لا- ينبغي التأمّل في جواز الجمع بينهما في النوافل لثبوت ذلك في الفريضة، فيحكم بثبوته في النافله بناءً على القاعده المذكوره، ولأنّ ظاهر شيخ الطائفة دعوى إجماع علماء الشيعة عليه .

هذا في الجمع بين السلام عليكم، و السلام علينا، و أمّا بينه و بين السلام عليك أيها النبي ورحمه الله و بركاته، و يمكن الإستدلال عليه _ مضافاً إلى كونه ممّا اقتضته القاعده المذكوره _ بالصحيح المروى في باب التشهد في الركعتين الأوليين و الرابعه و التسليم من الكافي، و باب كيفيّة الصلوه من زيادات التهذيب، عن الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : كلّما ذكرت الله [عزّوجلّ] (١) به و النبي صلى الله عليه و آله فهو من الصلوه (٢).

وجه الدلاله : أنّ السلام المذكور ذكر للنبي صلى الله عليه و آله ، فمقتضى الصحيح المذكور أن يكون من أجزاء الصلوه، و لمّا انتفى احتمال الوجوب للأدلة الدالة عليه، يحمل على الرجحان، و معلوم أنّ الصلوه فيه أعمّ من النوافل والفرائض .

و يمكن الإستدلال أيضاً بما رواه شيخنا الصدوق في باب أحكام السهو في الصلوه من الفقيه، و شيخ الطائفة في باب كيفيّة الصلوه من زيادات التهذيب، عن أبي كهمش (٣)، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألت عن الركعتين الأوليين (٤) إذا (٥)

ص: ١٥١

١- ١. ما بين المعقوفين من التهذيب .

٢- ٢. الكافي : ٣ / ٣٣٧ ح ٦ ؛ التهذيب : ٢ / ٣١٦ ح ١٢٩٣ .

٣- ٣. في المصدرين : أبي كهمس . قال الشيخ الطوسي قدس سره : قال في جامع الأصول : كهمس بفتح الكاف وسكون الهاء و ضمّ الميم وبالسین المهمله . و أبو كهمس بن عبد الله، قال شيخنا أبو العباس النجاشي رحمه الله في كتابه : هيثم بن عبد الله أبو كهمس كوفى، عربى، له كتاب، ذكره سعد بن عبد الله في الطبقات (إختيار معرفه الرجال : ١ / ٣٨٧) . و قال السيد على أصغر الجابلق رحمه الله في طرائف المقال : أبو كهمش أو أبو كهمس، له كتاب ... اسمه هيثم بن عبد الله أو ابن عبيد (طرائف المقال : ١ / ٦٤٤) .

٤- ٤. في التهذيب : الأولتين .

٥- ٥. في الفقيه : فإذا .

جلست فيها (١) للتشهد، فقلت [و أنا جالس] (٢) : السلام عليك أيها النبي ورحمه الله و بركاته إنصرف هو ؟ قال : لا، و لكن إذا قلت: السلام علينا و على عباد الله الصالحين، فهو الإنصراف (٣).

وجه الدلالة هو أنّ الركعتين الأوليين اللّتين يكون الإنصراف من الصلوه فيهما مطلوبًا، لم توجدا في الفرائض اليوميّة إلّا فريضه الصبح، وذكر الأوليين غير ملائم لها، بخلافه إذا كان المراد منهما النوافل، لإمكان أن يكون المقصود الأوليين من نوافل الزوال و نوافل العصر أو المغرب أو صلوه الليل، فنقول : الظاهر من السؤال أنّ السائل يعتقد جواز السلام عليك أيها النبي في تشهدهما، لكن لم يعلم أنّه يحصل منه الإنصراف من الصلوه أو لا-؟! فسأله عليه السلام عنه، و قرّره عليه السلام على هذا الاعتقاد، وأجاب بأنّه لا يحصل منه الإنصراف، بل الإنصراف يتحقّق بقول : السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين .

فقد دلّ الحديث على جواز الجمع بينهما في النافله، على أنّنا لا- نفتقر في اثبات المرام إلى دعوى الظهور، لكفايه الإطلاق في ذلك، لأنّه عليه السلام لم يفرّق بين النافله والفريضه، و انتفاء التفرقه منه عليه السلام مع قيام الاحتمال في موارد السؤال دليل على انتفائها في نفس الأمر .

و يمكن المناقشه في ذلك لاحتمال أن يكون المراد من الحديث التنبيه على

ص: ١٥٢

١-١ . في المصدرين : فيهما، و هو الصحيح .

٢-٢ . ما بين المعقوفين من المصدرين .

٣-٣ . الفقيه : ١ / ٢٢٩ ح ١٠١٤ ؛ التهذيب : ٢ / ٣١٦ ح ١٢٩٢ ؛ الوسائل : ٦ / ٤٢٦ ح ٨٣٤٧ .

فساد ما عليه العاقبة، حيث أنّهم يوردون في التشهد الأوّل أيضًا السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، كما يوردون السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته فيه، ولما علم السائل أنّ التسليم إنّما هو في التشهد الآخر، سأل أنّه لو أتى به في التشهد الأوّل هل ينقطع به الصلوة أو لا؟ أجاب عليه السلام بالإنقطاع بقول: السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، وبعده في السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، كما يقتضيه الصحيح المتقدّم.

فعلى هذا يكون مضمون الحديث من هذه الجهة موافقًا للحسن المروى في باب كيفيّة الصلوة من زيادات التهذيب، عن ميسر، عن أبي جعفر عليه السلام قال: شيئان يفسد الناس بهما صلواتهم: قول الرجل: «تبارك اسمك وتعالى جدّك ولا إله غيرك»، وإنّما هو شيء قالته الجنّ بجهالة، فحكى الله عزّ وجلّ عنهم؛ وقول الرجل: «السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين» (١).

فإنّ الظاهر أنّ المراد إذا كان ذلك في التشهد الأوّل، كما يؤمى إليه ما في أواخر الخصال في حديث شرائع الدين، عن الأعمش، عن جعفر بن محمّد عليهما السلام حيث قال: ويقال في افتتاح الصلوة: تعالى عرشك، ولا يقال: تعالى جدّك، ولا يقال في التشهد الأوّل: السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، الحديث (٢).

لكن هذا المعنى وإن كان ملائمًا للأولين في السؤال، لكن لا يلائمه الإنصراف في السؤال والجواب، كما لا يخفى على أولى البصيرة والألباب.

ثمّ الظاهر أنّ أحدًا من الأصحاب لم يفرّق بين النوافل والفرائض في التسليم،

ص: ١٥٣

١-١. التهذيب: ٣١٦/٢ ح ١٢٩٠.

٢-٢. الخصال: ٥٠.

واستفاده المرام من كلامهم يمكن من جهات متعدده :

منها : أنهم صرّحوا في مباحث إعداد الفرائض والنوافل بأنّ غير الثنائيه من الفرائض بتشهدين و تسليم، و الثنائيه منها كالنوافل بتشهد و تسليم . ثمّ بينوا في مباحث التشهد والتسليم كيفيتهما من دون تتبّه على التفرقه بين ما كان في النوافل والفرائض .

والظاهر من هذين الكلامين في المقامين انتفاء التفرقه بينهما فيهما، كما لا يخفى على أولى التأمل والنهي ؛ فكما لا يمكن لأحد أن يقول : إنّ التشهد الذي ذكره في مبحثه هو من خواصّ الفرائض، فكذا في التسليم، لانتفاء التفرقه بينهما في ذلك أصلاً .

و منها : ما عرفته من أنّ ظاهر شيخ الطائفه في التهذيب (1) في مقام حمل النصوص المشار إليها، دعوى الإجماع على أنّه إذا قال المصلّي في تشهد النوافل: السلام علينا و على عباد الله الصالحين، يتحقّق الإنصراف من الصلوه، ثمّ هو يخيّر في الإتيان بالسلام عليكم و عدمه ؛ و هو بعينه حكم الفرائض .

وقد حكى جماعه من فحول الأصحاب هذا الحمل عنه على نحو يظهر منهم الإذعان بأصل المرام، وإن حكم بعض منهم ببعد حمل النصوص عليه، و ها أنا أتلو كلماتهم عليك ليتبيّن لك حقيقه الحال .

قال شيخنا الشهيد _ قدّس الله روحه السعيد _ في الذكرى :

الشفع مفصول عن الوتر بالتسليم في أشهر الروايات، كما رواه سعد بن

ص: ١٥٤

سعد، عن الرضا عليه السلام قال : سألته عن الوتر أفصل هو (١) أم وصل؟ قال: فصل (٢) ؛ و غيرها من الروايات . وقد روى يعقوب بن شبيب و معاوية بن عمّار عن أبي عبد الله عليه السلام : التخيير بين التسليم و تركه (٣) . و روى كردويه الهمداني قال : سألت العبد الصالح عن الوتر، فقال : صله (٤) . وأشار في المعتبر إلى ترك هذه الروايات عندنا (٥) . والشيخ أجاب عنها تارة بالحمل على التقيّه، و تارة بأنّ التسليم المختير فيه هو السلام عليكم الأخيره، ولا تنفى (٦) السلام علينا (٧)، إنتهى كلامه أعلى الله مقامه (٨).

و مراده أنّ الشيخ حمل قوله عليه السلام في الجواب عن التسليم في ركعتي الشفع: « إن شئت سلّمت و إن شئت لم تسلّم »، على أنّ التسليم المختير فيه هو السلام عليكم، ولا يلزم منه الدلالة على جواز ترك السلام علينا، حتّى يستفاد منه جواز الوصل بين ركعتي الشفع و ركعه الوتر، والأحاديث الدالّة على التخيير محمولة على ما إذا صدر منه السلام علينا و على عباد الله الصالحين، فهو حينئذ مختير بين الإتيان بقول : السلام عليكم و عدمه، و معلوم أنّه ليس المراد الإباحه المحضه، بل الحكم بالتخيير هنا من حيث جواز الترك .

ص: ١٥٥

١-١ . «هو» لم يرد في المصدر .

٢-٢ . أنظر التهذيب : ٢ / ١٢٨ ح ٤٩٢ ؛ والإستبصار : ١ / ٣٤٨ ح ١٣١٤ .

٣-٣ . أنظر التهذيب : ٢ / ١٢٩ ح ٤٩٤ ؛ والإستبصار : ١ / ٣٤٨ ح ١٣١٥ .

٤-٤ . أنظر التهذيب : ٢ / ١٢٩ ح ٤٩٦ ؛ والإستبصار : ١ / ٣٤٩ ح ١٣١٧ .

٥-٥ . أنظر المعتبر : ٢ / ١٥ .

٦-٦ . في المصدر : ولا ينفى .

٧-٧ . التهذيب : ٢ / ١٢٩ .

٨-٨ . الذكرى : ٢ / ٣٠٤ .

و لا يخفى أنّ شيخنا الشهيد لو لم يكن معتقداً لجواز الجمع بين الصيغتين وكان ذلك من خواصّ الفرائض، لتبّه عليه قطعاً، وتبّه على فساد الحمل جزماً.

و قال في المدارك :

المعروف من مذهب الأصحاب أنّ الركعة الثالثة مفصولة عن الأوليين بالتسليم، و المستند فيه ما رواه الشيخ في الصحيح عن أبيبصير، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : والوتر ثلث ركعات مفصولة (١).

إلى أن قال :

و قد ورد في عدّه أخبار التخيير بين الفصل وعدمه، كصحيحه يعقوب بن شعيب، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن التسليم في ركعتي الوتر، فقال: إن شئت سلّمت و إن شئت لم تسلم (٢). وصحيحه معاوية بن عمّار، قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : في ركعتي الوتر ؟ فقال : إن شئت سلّمت و إن شئت لم تسلم (٣). وأجاب عنها الشيخ في التهذيب تارةً بالحمل على التقية، و تارةً بأن السلام المخير فيه هو السلام عليكم ورحمه الله وبركاته الواقعة بعد السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، لأنّ بالسلام علينا يتحقّق الخروج من الصلوة، فإن شاء أتى بالصيغة الأخرى، و إن شاء تركها .

إلى أن قال :

ص: ١٥٦

١- ١. التهذيب : ٢ / ٦ ح ١١ ؛ الإستبصار : ١ / ٢١٩ ح ٧٧٧ .

٢- ٢. التهذيب : ٢ / ١٢٩ ح ٤٩٤ .

٣- ٣. أنظر التهذيب : ٢ / ١٢٩ ح ٤٩٥ ؛ والإستبصار : ١ / ٣٤٩ ح ١٣١٦ .

و كل ذلك خروج عن الظاهر من غير ضروره، إلى آخره (١).

و من هذا الكلام يظهر أنه اعتقد بمشروعيه السلام عليكم بعد السلام علينا في النافله أيضًا، لكن أجاب بأن حمل النص الدال على التخيير على ذلك خروج من الظاهر، فلو لم يكن الإتيان بقول السلام عليكم بعد السلام علينا مشروعًا، لكان الجواب به أولى كما لا يخفى .

و قال في البحار :

الفصل بالتسليم بين ركعتي الشفع و الوتر هو المعروف من مذهب الأصحاب، و قد ورد في عدّه أخبار التخيير بين الفصل و الوصل، و أجاب عنها الشيخ تارةً بالحمل على التقية، و تارةً بأن السلام المختير فيه السلام عليكم ورحمه الله و بركاته الواقع بعد السلام علينا و على عباد الله الصالحين، و (٢) أن المراد بالتسليم ما يستباح به من الكلام [أو غيره] (٣)، و كل ذلك بعيد (٤).
والأمر فيه كما سلف، و حكى في الوسائل و كشف اللثام هذا الحمل أيضًا (٥).

والحاصل : أنّ الظاهر من هؤلاء الأماجد العظام الإذعان بأصل المرام، وإن تأمل بعضهم في حمل التسليم في النص على ذلك كما هو كذلك، و يظهر من ذلك أنّ استحباب الجمع بين الصيغتين إتفاقي عندهم .

ص: ١٥٧

١-١ . مدارك الأحكام : ١٧ / ٣ .

٢-٢ . في المصدر : أو .

٣-٣ . ما بين المعقوفين من المصدر .

٤-٤ . بحار الأنوار : ٨٤ / ٢١٠ .

٥-٥ . الوسائل : ٤ / ٦٦ ؛ كشف اللثام : ٣ / ١٥ .

و من عجيب ما وقع فى هذا المقام ما صدر عن الفاضل المحدث القاسانى فى وافيهِ، حيث قال بعد ذكر النصوص المذكوره ما هذا لفظه :

هذه الأخبار حملها فى التهذيبين تارةً على أنّ المراد بالتسليم فيها قوله: السلام علينا و على عباد الله الصالحين، دون قوله : السلام عليكم ورحمه الله و بركاته (١) ؛ إلى آخر ما ذكره .

والمؤاخذة فيه من وجهين، أحدهما : أنّ ما حكاه عنه خلاف ما حملها عليه، لأنّه حملها على السلام عليكم دون السلام علينا، كما عرفت .

و الثانى : أنّه حكى ذلك عن التهذيبين، مع أنّ فى الإستبصار لم يذكر الحمل المذكور ؛ واحتمال أن يكون المراد المجموع من حيث المجموع لا كلّ واحد _ وإن كان قائماً _ لكنّه بعيد جدّاً، مضافاً إلى أنّه لا يكفى فى دفع الإيراد الأول، لكنّ الإنسان محلّ النسيان، ومن الله التأييد و عليه التكلان .

و منها : كلماتهم فى التنبيه على الأمور الّتى يختصّ بالفرائض، فلا- تحقّق لها فى النوافل وبالعكس، منها : الأذان و الإقامة، لتصريحهم بأنّهما من خواصّ الفرائض اليوميّة، و منه يظهر عدم مشروعيّتهما فى النوافل .

و منها : وجوب الجهر أو الإخفات فى الفرائض اليوميّة فى موضعهما، وقد صرّحوا بعدم وجوبهما فى النافله .

و منها : وجوب القراءة عن ظهر القلب فى الفرائض مع الإمكان، وصرّحوا

ص: ١٥٨

بعدم وجوبه فى النوافل .

و منها : عدم جواز القرآن فى المكتوبه على المشهور بين الأصحاب، وقد صرحوا بجوازه فى النافله .

و منها : عدم جواز قراءة العزائم الأربع فى الفريضة، وقد صرحوا بجوازه فى النافله.

و منها : استحباب إتيان الفرائض جماعة، وقد صرحوا بعدم جوازه فى النوافل، إلا صلوه الإستسقاء وما أصله فرض كالإعادة و العيدين و صلوه الغدير على قول، و غير ذلك من الأمور المتكثرة .

فنقول : لو كان الإقتصار بقول : السلام عليكم فى النوافل واجبا، ولم يكن الجمع بينه و بين غيره من صيغتي التسليم جازيا، لتبها عليه قطعيا، بل هو أولى بالتبته من أكثر الأمور المذكوره، لوضوح أنّ مدخلية صيغ التسليم فى الصلوه أقوى من الإتيان جماعة مثلا كما لا يخفى، فمن الحكم باستحباب إتيان الفرائض جماعة، لا يتوهم جوازها فى النوافل، بخلاف الحكم باستحباب الجمع بين صيغ التسليم فى الصلوه، فهو أولى بالتنبيه، و عدم التنبه دليل قوى على أنّ ذلك مميا لا يتفاوت فيه الحال بين الفرائض والنوافل، فالحمد لله العلى الماجد الكامل.

بل الإنصاف أنّ المسئله ليست مميا يفتقر إلى تطويل القول و التعرض للإستدلال، ولذلك لا ترى الأصحاب متعرضين لها بخصوصها، لكن ربما كان الشىء من فرط الظهور قد يشته فيه الحال، و يخفى فيه طريق السداد والرشاد، فيذهب الوهم إلى خلاف ما عليه، و لو من أهل الفضل والكمال .

أَللّهُمَّ اهدنا لما تحبّه و ترضى فى الأفعال و الأقوال، و عَجِّل فرج وليّك الغائب عن معاينه الأبصار الحاضر فى قلوب الأخيار، و اكحل عيوننا بتراب نعاله، فإنّ من طول غيبته يختفى الأحكام و يختلّ مبانى الحلال و الحرام، و صلوتك عليه و على آبائه و أجداده الكرام العظام .

و قد فرغت من تسويده فى منتصف الساعه التاسعه، من الليله الخامسه، من السبعه الرابعه من العشر الثالث، من الشهر الأوّل، من السنه الثالثه، من العشر الثالث، من المائه الثالثه، من الألف الثانى بعد الهجره النبويّه _ عليه و على آله آلاف السلام و الثناء و التحيّه _ ثمّ أسألك يا إلهى بربوبيتك و ألوهيتك أن تعجّل فرج وليّك الحافظ .

—————

الرساله الثالثه: الردُّ على ردِّ رسالهِ تعيينِ السلامِ الأخيرِ في النوافلِ للمولى الإيجهى رحمه الله

أشاره

٣ _ الردُّ على

ردِّ رسالهِ تعيينِ السلامِ الأخيرِ في النوافلِ

تأليفُ

العالمِ المتكلمِ الزاهدِ

المولى على أكبر الإيجهى الأصفهاني قدس سره

(المتوفى ١٢٣٢ هـ)

تحقيقُ

السيد مهدي الشفتي

ص: ١٦١

بعد التّحميد و التّسبيح و التعظيم و التقديس للعلّيّ العلّام و المهيمّن المّنّان، ذى الجلال والإكرام، و التّصليه و التّسليم على مبلّغ الوحى و التّنزيل، حامل الرّسالات، سيّد الكائنات، معدن البركات، الّذى ابتعثه بشيرًا و نذيرًا و داعيًا إلى الله بإذنه و سراجًا منيرًا، ليهلك من هلك عن بينه و يحيى من حيّ عن بينه، وعلى آله نجوم سماء القدس، و حمله الوحى و التّنزيل، و خزنه السرّ و التأويل، أمّناء المعبود، و أسرار اللاّهوت، و ينايع العلوم عن الحىّ القيّوم ؛ يقول العبد الضعيف، ذو اللّسان الكليل و اليد القصير (١) :

إنّى بعد ما كتبت رساله فى بيان التّسليم و أحوالها، وفى النافله و آدابها، وجعلتها مفصوله بفصول عشره، و أودعت فى كلّ فصل بيان حكم من أحكام تلك المسئله، و أودعت فى عاشرها أنّ التّسليم فى النافله بمقتضى الروايات و ملاحظه فتاوى الأصحاب هو التّسليم الآخر، وصل (٢) إلى من السيّد السند الجليل، شمس سماء المحامد و الفضائل، بدر سماء الأماجد و الأفاضل، سمىّ خامس آل الرسول

ص: ١٦٣

١- ١ . كذا بخطّه، و الصواب : القصيره .

٢- ٢ . كذا بخطّه، و الصواب : وصلت .

وبإقرار العلوم مولانا السيد محمّد باقر _ زاده الله عزّاً وإكرامياً _ رساله فى هذا الباب على خلاف ما أذى إليه نظرى وبلغ إليه فهمى .

و قد بلغ فى ذلك _ شكر الله سعيه و أجزل مثوبته _ ما بلغ و سعى، و بلغ سعيه مبلغاً لا يصل (١) إليه أيدي أفكار البشر، فأردت أن أذكر ما أفاده فى تلك الرسالة بعباراته الوافيه و ألفاظه الشافيه، و أضّم إليه ما خلج بخاطرى من الردّ والإيراد، أو النقض و الإبرام، ولكن بعين الإنصاف، لا اللجج و الإعتساف، والله على ما أقول شهيد، و هو حسبي و نعم الوكيل .

الردّ على قوله : قد بلغنى عن بعض الأفاضل، إلخ

قال السيد دام ظلّه : [قد] (٢) بلغنى عن بعض الأفاضل _ حشره الله مع سادات الأواخر والأوائل _ فى تسليم النوافل ما كان اعتقادي أنّه مخالف للواقع ومنافر للمتخلف عَمَّن (٣) هو للشريعة حافظ و صادق، فأبرزت هذه الكلمات فى إبانة الحقّ فى ذلك، و إزهاق الباطل . هنالك أرجو من الله سبحانه أن لا يكون قصدى فيه إلّا ابتغاء مرضاته، وإحقاق الحقّ فى سبيله و دينه و شريعته، بحقّ كُمل خليقته محمّد سيّد رسله وعترته وآله _ صلوات الله و سلامه عليه و عليهم إلى بقاء أرضه وسمائه _ وهو أنّه لا يجوز الجمع فى تسليم النوافل بين الصيغ الثلاث المعهودة فى تسليم الفرائض، بل يجب الإقتصار فيه بصيغته : السلم عليكم ورحمه الله وبركاته .

ص: ١٦٤

١- ١ . كذا بخطّه، والصواب : لا تصل .

٢- ٢ . ما بين المعقوفين أثبتناه من المصدر المنقول عنه .

٣- ٣ . فى المصدر المنقول عنه : مَمَّن .

أقول : فى قوله : « أنه مخالف للواقع »، مراده أنه الواقع بحسب ما أدى إليه فهمه واجتهاده، لا الواقع الواقعى، لأنه لا يمكنه ولا غيره ذلك إلا من عصمه الله وأودعه الأسرار والأحكام، نعم، على مذهب المصوّبه القائلين بأن حكم الله تعالى هو ما أدى إليه رأى المجتهد وليس لله حكم، يصحّ، وذلك مذهب قبيح .

و فى قوله : « المتخلف عمّن هو للشريعة حافظ » ركاكه و بشاعه يظهر لمن تتبع موارد التخلف، فهل سمعت أحدا يقول : الشريعة تخلف (١) عن الشارع، أو الشارع تخلف عن الشريعة ؛ قال رسول الله صلى الله عليه وآله : « مثل أهل بيتى كمثل سفينه نوح، من ركبها نجى، و من تخلف عنها غرق » (٢). وقوله صلى الله عليه وآله : « لعن الله من تخلف عن جيش أسامه » (٣).

و فى قوله : « أرجو من الله أن لا يكون قصدى إلا ابتغاء مرضاته »، أقول : قال الله تعالى : « بَلِ الْإِنْسَانُ عَلَى نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ » (٤)، و إلا فكيف يصحّ التكليف بالإخلاص و تصفيه السرّ عن شوب ما سواه ؟! نعم، « المخلصون على خطر عظيم (٥) » (٦).

ص: ١٦٥

١- ١. كذا بخطه، والصواب : تخلفت .

٢- ٢. المستدرک للحاكم : ٣ / ١٥١ ؛ حليه الأولياء : ٤ / ٣٠٦ ؛ الصواعق المحرقة : ١٨٤ .

٣- ٣. قد أخرج هذا الحديث مسنداً أبو بكر أحمد بن عبدالعزيز الجوهري فى كتاب السقيفه و فدك (: ٧٧)، قال: حدّثنا أحمد بن إسحاق بن صال، عن أحمد بن سيار، عن سعيد بن كثير الأنصارى، عن رجاله، عن عبد الله بن عبد الرحمن أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله فى مرض موته أمر أسامه . إلى أن قال : فلما أفاق رسول الله (صلى الله عليه وآله) سأل عن أسامه والبعث، فأخبر أنهم يتجهزون، فجعل يقول : أنفذوا بعث أسامه، لعن الله من تخلف عنه، الحديث. ورواه عنه ابن أبى الحديد فى شرحه (: ٥٢ / ٦).

٤- ٤. القيامة : ١٤ .

٥- ٥. قطعه من حديث تمامه هكذا : « الناس كلّهم هلكى إلا العالمون، والعالمون كلّهم هلكى إلا العاملون، والعالمون كلّهم هلكى إلا المخلصون، والمخلصون على خطر عظيم » ؛ جاء نصّ هذه العبارة فى مجموعه الشيخ ورام: ص ٣٢٠، عن النبى صلى الله عليه وآله مرسلأ، وكذلك جاء فى مصباح الشريعة المنسوب إلى الصادق عليه السلام فى الباب ٧٧ ما يقرب من هذا النصّ .

٦- ٦. جاء فى حاشيه الأصل بخطه : « أقول : مرادى أنّ القصد القائم بالقلب الصادر عن الفاعل القاصد كيف يصحّ تعلّق الرجاء به من الله والرجاء أنّما يصحّ ممّا يكون المرجو من فعل الله والقصد ليس من فعل الله، بل من العبد، فقلوه : أرجو من الله أن يكون قصدى كذا، لا معنى له إلا على مذهب الجبريّة من الأشاعره. والمناسب أن يجعل ذلك تحت التوفيق المرجو من الله أن يوفقه التّيه وجعله خالصاً لوجهه، والله يعلم، منه ».

قوله : « بِحَقِّ كَمَلِ خَلِيقَتِهِ »، أقول : ما أدري العامل لهذا الظرف، و ما المقسم عليه، أيقول السيد : أرجو بحق كَمَلِ خَلِيقَتِهِ، فالقسم فى هذا الموضوع لأى فائده ؟ هل يكون له منكر لرجائه وهو يدّعيه ولأجل الإنكار أتى بالقسم لينزّل إنكاره مثل : « رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ » (١) ؟

والظاهر أنّ مراده أن يجعل الله تلك الرسالة فى صحيفه حسناته خالصه لوجه الله و مرضاته، و جعل كَمَلِ خَلْقِ الله واسطه لقبول دعوته فى عدّ تلك الرسالة من الحسنات، ولكن ليس فى عبارته منه عين و لا- أثر، و لعلّ مراده غير ذلك وفوق ما أدّى إليه النظر، و هو أعلم بمراده .

قوله : « إِلَى بَقَاءِ أَرْضِهِ وَ سَمَائِهِ »، لا- يخلو عن ركائه، و لعلّ سقط من قلم الناسخ شىء، والمناسب فى أمثال هذه المقامات الإتيان بلفظ : « مادام » ليفيد الدوام بدوام ذلك الأمر، كما ترى فى الخطب و التحيات و الأدعية والصلوات، كما قال الله تعالى : « خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَ الْأَرْضُ » (٢)، ولا يقال: إلى بقاء السموات والأرض .

ص: ١٦٦

١-١ . يسآ : ١٦ .

٢-٢ . هود : ١٠٧ .

الردّ على قوله : والظاهر أنّ هذا المطلب ممّا لا ينبغي التأمل، إلخ

قال السيّد دام ظلّه : والظاهر أنّ هذا المطلب ممّا لا ينبغي التأمل في فساد، بل التحقيق أنّ حكم النوافل في ذلك حكم الفرائض، فكما أنّه لا يجب الإقتصار في تسليم الفرائض بالصيغه المذكوره، بل يجوز [فيها] (١) العدول عنها إلى صيغه السلم علينا وعلى عباد الله الصالحين، للنصوص المعتمده المستفيضه، فكذا (٢) الحال في النوافل، ولا تفاوت بينهما في ذلك أصلاً .

والظاهر من شيخ الطائفه _ نور الله ضريحه _ في موضع من التهذيب (٣) دعوى إجماع الشيعة عليه، كما ستقف عليه (٤) بتوفيق الله، والدليل على هذا المرام إطلاقات النصوص الواردة عن سادات الأنام، عليهم آلائف التحية والسلم ؛ منها : ما هو المشهور بين العامّة والخاصّه من قوله صلى الله عليه وآله : « تحليلها التسليم » (٥)، بناء على أنّ التسليم فيه كما يشمل : السلم عليكم، يشمل السلم علينا أيضاً، فكما أنّ مقتضاه أنّ الأوّل محلّ ومُخرج من الصلوه، فكذا الثاني .

و بعبارة أخرى : فكما أنّ مقتضاه جواز الإقتصار في مقام التسليم بالأوّل، فكذا الحال بالثاني (٦)، فنقول: إنّ الصلوه فيه أعمّ من الفرائض

ص: ١٦٧

١-١ . ما بين المعقوفين أثبتناه من المصدر المنقول عنه .

٢-٢ . في المصدر المنقول عنه : فكذلك .

٣-٣ . التهذيب : ٢ / ١٢٩ .

٤-٤ . في المصدر المنقول عنه : ستقف على عبارته .

٥-٥ . الكافي : ٣ / ٦٩ ح ٢ ؛ التهذيب : ٢ / ٩٣ ح ٣٤٩ ؛ مسند أحمد : ١ / ١٢٣ ؛ سنن الترمذى : ١ / ٥ .

٦-٦ . في المصدر المنقول عنه : فكذلك الحال في الثاني .

والنوافل، فمقتضاه ثبوت الحكم المذكور في القسمين، و هو المطلوب .

إن قلت : يمكن الإيراد عليه من وجهين، أحدهما : أنَّ الحديث المذكور مروي عن طرق العامه و لم يوجد مسندًا في طرقنا، فما كان على هذه المشابه لا- يصحّ التعويل عليه في إثبات الأحكام الشرعيّه . والثاني : إنّ لفظ التسليم فيه و إن كان مطلقًا، لكن التمسّك في المطلقات (١) في أفرادها مشروط بتواطئها، و هو مفقود فيما نحن فيه لشيوع هذه اللفظه في صيغه السلم عليكم، كما اعترف به جماعه من المحقّقين، و يشهد له تتبّع النصوص الصادره من الأئمّه الطاهرين عليهم السلام ، فينصرف لفظ التسليم في الحديث إليه، فلا يصحّ التمسّك به فيما أنتم بصدد بيانه .

قلنا : أمّا الجواب عن الأوّل، فهو أنّ ذلك الإيراد و إن صدر عن جماعه من الأوتاد، كالعلامه و شيخنا الشهيد و غيرهما، قال في المختلف بعد أن حكى إستدلال القائلين بوجوب التسليم بالروايه المذكوره : المنع (٢) من الروايه، فإنّها لم تنقل إلينا متّصله الرجال و إن كانت من المشاهير، إلّا أنّ المراسيل ليس (٣) حجّه (٤).

و قال في الذكرى بعد أن حكى عن المحقّق في المعتبر الإستدلال بالروايه وغيرها، ما هذا لفظه : فيه مناقشات، منها : المطالبه بصحّه

ص: ١٦٨

١- ١ . في المصدر المنقول عنه : بالمطلقات .

٢- ٢ . جاء في هامش الأصل بخط المصنّف : « كأنّه سقط من قلم الناسخ شيء، لأنّ المنع لا يصحّ أن يجعل مقول القول ». و هو كلام صحيح، لأنّ عبارته المصدر هكذا : بالمنع من الروايه .

٣- ٣ . في المصدر : ليست، و هو الصواب .

٤- ٤ . مختلف الشيعة : ٢ / ١٧٨ .

حديث: « وتحليلها التسليم »، فإننا لم نره مسندًا في أخبار الأخيار (١)، وإنما هو من طريق العامه (٢). لكنها ممّا لا وقع لها، لأننا وجدناها في طرقنا بأسانيد متعدّده، منها: في باب النوادر من طهاره الكافي بسنده عن القداح، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: إفتتاح الصلوه الوضوء، و تحريمها التكبير، و تحليلها التسليم (٣). و هو مروي في أوائل الفقيه في باب إفتتاح الصلوه و تحريمها و تحليلها، مرسلًا عن مولانا أمير المؤمنين عليه السلام (٤).

ومنها: ما في العيون في باب ما كتبه مولانا الرضا عليه السلام للمأمون، من محض الإسلام، عن عبد الواحد بن عبدوس النيسابوري، عن علي بن محمد بن قتيبه، عن الفضل بن شاذان، عن مولانا الرضا عليه السلام: لا يجوز أن يقول في التشهد الأوّل: السّلم علينا و على عباد الله الصّالحين، لأنّ تحليل الصلوه التسليم، فإذا قلت هذا فقد سلّمت (٥).

و منها: ما رواه فيه أيضًا في الباب المتقدّم على الباب المذكور بذلك السند، عن مولانا الرضا عليه السلام، إن قيل (٦): فلم جعل التسليم تحليلًا للصلوه (٧) ولم يجعل بدله تكبيرًا أو تسييحًا أو ضربًا آخر؟ قيل: لأنّه لمّا كان في الدخول في الصلوه تحريم الكلام للمخلوقين والتوجّه إلى الخالق، كان تحليلها كلام المخلوقين و الإنتقال عنها، وابتداء المخلوقين

ص: ١٦٩

١-١. في المصدر: أخبار الأصحاب .

٢-٢. الذكرى: ٣ / ٤٢٦ .

٣-٣. الكافي: ٣ / ٦٩ ح ٢ .

٤-٤. الفقيه: ١ / ١٣١ .

٥-٥. عيون أخبار الرضا عليه السلام: ١ / ١٣١ ح ١ .

٦-٦. في العيون: إن قال .

٧-٧. في العيون: تحليل الصلوه .

فى الكلام هو التسليم (١). وهو مروي في العلل في باب : علل الشرايع وأصول الإسلام، بذلك السند أيضًا (٢). فنقول : إنَّ جلاله قدر الفضل ممَّا لا يفتقر إلى البيان، وأمَّا ابن عبدوس

ثمَّ شرع فى تعديله و تعديل ابن قتيبه، و أطال الكلام باستشهاد علماء الرجال لتصحيح سند الخبرين و جعلهما من الصحاح، أو من أعلى درجات الحسان، وسيظهر لك قصور الخبرين عن الدلالة على المدعى، ثمَّ قال :

ومنها ما رواه فى الخصال، عن الأعمش، عن جعفر بن محمد عليهما السلام أنَّه قال: لا يقال فى التشهد الأوّل : السلم علينا و على عباد الله الصالحين، لأنَّ تحليل الصلوة هو التسليم، وإذا قلت هذا فقد سلّمت (٣).

أقول : هذه الروايات الثلاث تدلّ على أنَّه إذا أتى المصلّى بتلك الصيغة، فقد خرج من الصلوة و أتى بالتسليم، ولكن لا يلزم من هذا أن يكون تلك الصيغة مندرجًا (٤) تحت إطلاق التسليم بحيث إذا أطلق التسليم يتبادر منه ذلك .

أليس قد ورد من ساداتنا و موالينا : « إنَّ الفقّاع خمر مجهول، و الفقّاع خمر إستصغره الناس » (٥)، و مع ذلك لا يلزم إندرج الفقّاع تحت إطلاق الخمر، ونحن نعلم قطعًا إذا قيل : « حرّمت عليكم الخمر »، لا يتبادر تناول الفقّاع .

ص: ١٧٠

١- ١ . فى المصدر : أمّا هو بالتسليم ؛ عيون أخبار الرضا : ١ / ١١٥ .

٢- ٢ . علل الشرايع : ١ / ٢٦٢ .

٣- ٣ . الخصال : ٦٠٤ .

٤- ٤ . كذا بخطّه، والصواب : مندرجه .

٥- ٥ . الكافى : ٦ / ٤٢٣ ح ٩ ؛ التهذيب : ٩ / ١٢٥ ح ٢٧٥ ؛ الوسائل : ١٧ / ٢٩٢ الباب ٢٨ من أبواب الأطعمة والأشربة ح ١ .

وكذا قد ورد عنهم عليهم السلام : « مَنْ أدرك ركعته في الوقت فقد أدرك الصلوه » (١)، ولا يتبادر تلك الصلوه الخارجه عن الوقت عند الإطلاق، وكذا قولهم : « مَنْ أدرك المشعر فقد أدرك الحج » (٢)، وكذا قولهم : « التراب أحد الطهورين » (٣). وكذا ورد عنهم : « مَنْ صام شهرًا و يومًا فقد صام شهرين متتابعين » (٤)، والحال أنّه لا يتبادر ذلك عند الإطلاق، فلا يلزم من حكمهم عليهم السلام بأنّ من أتى بتلك الصيغه فقد سلّم أن يكون التسليم إذا أطلق يتبادر منه ذلك، و لم يرد عنهم عليهم السلام في النافله إلاّ الإتيان بالتسليمه أو تسليمه واحده، و تلك عند الإطلاق لا يتبادر منه إلاّ التسليم الشايع الذايع المتبادر، و هو السلم الواقع بين الناس، و كان إبتداء كلامهم .

و نحن لا ننازع في أنّه لو أتى بالصيغه الأخرى فقد انصرف عن الصلوه، لأنّ تلك الصيغه مفسده للعباده، كما هو صريح الروايه الآتيه، والسيد _ دام ظلّه _ معترف بأنّ التسليم يتبادر منه السلم الشايع بين المخلوقين، فالحديث النبويّ الذي استدلّ به لا يضرنا، و تلك الأحاديث التي استشهد بها لإدراج تلك الصيغه تحت إطلاق التسليم لا ينفعه، فقد ظهر ضعف الأساس و انهدام السقف والبنيان.

الردّ على قوله : وأما الجواب عن الإيراد الثاني، إلخ

قال السيد دام ظلّه : و أمّا الجواب عن الإيراد الثاني، أي كون المتبادر من التسليم هو السلم عليكم، فهو أنّ ذلك و إن كان مسلّمًا في

ص: ١٧١

-
- ١-١ . الوسائل : ٢١٨ / ٤ و ٣٩٤ / ٨ ؛ و فيه : من أدرك ركعته من الصلوه .
 - ٢-٢ . الوسائل : ١٤ / ٤٠ ؛ الإستبصار : ٣٠٤ / ٢ ؛ التهذيب : ٢٩١ / ٥ ح ٩٨٨ .
 - ٣-٣ . لم نعثر عليه بهذا اللفظ في الجوامع الحديثيه، نعم ورد بلفظ : التيمّم أحد الطهورين (الكافي : ٣ / ٦٣ ح ٤ ؛ التهذيب : ١ / ٢٠٠ ح ٥٨٠ ؛ الإستبصار : ١ / ٢٦١ ح ٢٥٥٧) .
 - ٤-٤ . لم أعثر عليه في الجوامع الحديثيه للعامّه والخاصّه .

كلمات الأصحاب، بل [فى] (١) موثقه أبى بصير المشتمله على التشهد الطويل المرويّه فى التهذيب دلالة عليه، لأنّه عليه السلام قال : ثمّ قل : السلم عليك أيّها النبىّ و رحمه الله و بركاته، السلم على أنبياء الله و رسله، السلم على جبرئيل وميكائيل و الملائكة المقربين، السلم على محمّد بن عبد الله خاتم النبيين لا نبىّ بعده، السلم علينا و على عباد الله الصالحين، ثمّ تسلّم (٢).

و قوله : « ثمّ تسلّم » بعد الإتيان بصيغته : السلم علينا و على عباد الله الصالحين و غيرها دليل على أنّ التسليم المطلق لا ينصرف إلّا إلى : السلم عليكم، لكنّه فى النبوى المذكور غير مسلّم، كيف مع أنّك قد عرفت ممّا ذكرناه نصّاً صريحاً على خلاف ذلك، و أنّه فى قوله عليه السلام : « تحليلها التسليم » شامل لقول : السلم علينا و على عباد الله الصالحين، لقوله عليه السلام فى الحسن المقدم القريب من الصحيح : لا- يجوز أن تقول فى التشهد الأوّل : السلم علينا و على عباد الله الصالحين، لأنّ تحليل الصلوة التسليم، فإذا قلت هذا فقد سلّمت (٣). و مثله ما تقدّم فى الخصال (٤)؛ فالإيراد المذكور حينئذ إجتهد فى مقابل (٥) النصّ، فلا يعتنى به .

ص: ١٧٢

١-١ . ما بين المعقوفين أثبتناه من المصدر المنقول عنه .

٢-٢ . التهذيب : ٢ / ٩٩ ح ٣٧٣ .

٣-٣ . الخصال : ٦٠٤ .

٤-٤ . فى المصدر المنقول عنه : من الخصال .

٥-٥ . فى المصدر المنقول عنه : مقابله .

أقول : بعد إعراف السيد بأن المتبادر من التسليم المطلق هو السلم الشائع بين المخلوقين، وإطباق الأصحاب، و موافقه كلماتهم و عباراتهم، و صراحه موثقه أبى بصير على أنّ التسليم المطلق هو هذا، كيف يصحّ للسيد بعد الإعراف المذكور أن يتميّك بالحديث النبويّ في قوله صلى الله عليه و آله : « وتحليلها التسليم » على اندارج تلك الصيغه تحت قوله : « وتحليلها التسليم »؟!

و أيّ مانع في الحديث النبويّ ليمنع حمله على المتبادر ؟ بل الحديث النبويّ حجّه لنا لا علينا، إذ هو يدلّ على أنّ المأخوذ في تلك العباده، و المعتبر في مهيتها وجوهرها، فتحة و ختمًا، تحريمًا و تحليلًا، أمران : إفتتاحها التكبير، إختتامها التسليم، و كما أنّ التكبير لا يدلّ على أزيد من الله اكبر، فالتسليم للإختتام لا يدلّ على أزيد ممّا يتبادر منه، و هو السلم عليكم، فهذا الحديث يدلّ على وجوب التسليم في الصلوه تحليلًا، شرطًا كان أو شرطًا، و لذا تمسّك به القائلون بالوجوب، ولا دلالة فيه على وضعه لتلك الصيغه بعد وضعه للسلم الشائع، لا لغه، ولا عرفًا عامًا، ولا حقيقه شرعيه، ولا عرفًا خاصًا، ولا مطابقه ولا تضمّنًا ولا إلتزامًا .

نعم، يظهر من المستفيضه أنّ الآتي بتلك الصيغه أتى بالتسليم الموجب للإنصراف، و لعلّ منزلتها منزله فعل مبطل للصلوه كالحدث بعد الفراغ، ولا يلزم منه أن يكون التسليم كلّما أطلق يتبادر منه تلك الصيغه ليلزم أن يكون الحديث النبويّ باطلاقه حجّه للسيد _ دام ظلّه _ وقد ذكرنا في الحاشيه السابقه وجه القصور.

بل إنني لفي تعجّب من السيد، مع كونه علّميًا في التحقيق و التدقيق، ذا فطانه و كياسه، و سبق جواده في ميدان الفقاهه، كيف يخفى عليه ذلك و زعم أنّ الحديث شامل لكلتي الصيغتين باطلاقه؟! مع تسليمه أولاً، و حكايته وفاق الأصحاب

ثانيًا، و ذكر الموثقة الصريحه فى البيان ثالثًا، فالمنع بعد تلك التسليمات لعمر الحبيب كمنع النتيجة بعد تسليم المقدماتين .

فظهر فساد قوله : « الإيراد المذكور إجتهااد فى مقابله النص »، و أتى له بالنص وليس بيده إلا تلك الروايات المصرحة بأن الآتى بتلك الصيغه أتى بالتسليم الموجب للإنصراف، و لذا منعوا من الإتيان بها فى التشهد الأول لحصول الإنصراف به، و ليس فى التشهد الأول إنصراف .

و قد عرفت أن مجرد ذلك لا يدل على المدعى، كما أن الفقاع يطلق عليه الخمر فى الروايات، و لا يستلزم الإستعمال أن يكون حقيقه، إذ الإستعمال أعم من الحقيقه _ كما حقق فى محله _ و قد كان فى خاطرى أن المحقق المبرور مولانا آقا محمد باقر، قد صرح بذلك فى فوائده العتيق (١)، و ليس عندى لأنظر فيه وأنقل كلامه، فلعل إطلاق التسليم على تلك الصيغه لأجل ملاحظه علاقته و مناسبة .

الرد على قوله : لا يقال: إن التمسك به فيما نحن فيه غير صحيح، إلخ

قال السيد : لا - يقال : إن التمسك به فيما نحن فيه غير صحيح، لكون المتبادر من الصلوه الفريضه، فلا يصح التمسك به فى إثبات الحكم بالإضافة إلى النافله، لوضوح تطرق المنع إلى ذلك، بل الظاهر منها أن الشيئين المذكورين من التحريم (٢) بالتكبير، و التحليل بالتسليم، بالإضافة إلى مهية الصلوه كائنه ما كانت.

ص: ١٧٤

١ - ١ . الفوائد الحائريه، للعلامة آقا محمد باقر الوحيد البهبهاني قدس سره : ص ١١٥، الفائده الخامسه ؛ والفوائد الجديده (

المطبوع فى آخر الفوائد الحائريه) : ص ٤٦٤، الفائده السابعه والعشرون .

٢ - ٢ . فى المصدر المنقول عنه : من الإفتتاح والتحريم .

و يؤيده ما ذكره (١) في صدره، على ما في باب النوادر من الكافي، وهو هذا: إفتتاح الصلوه الوضوء، و تحريمها التكبير، و تحليلها التسليم (٢). إذ الضمير في هذه راجع إلى الصلوه المذكوره في أول الحديث، و هي التي تفتتح بالوضوء، و معلوم أنهما (٣) أعم من الفريضة والنافله، و هو مسلم بالإضافه إلى تحريمها، فكذا بالإضافه إلى تحليلها .

أقول : إننا لا ندعى و لا أحد من أهل الحلّ و العقد من المسلمين خلاف ذلك، سواء كان المتبادر منها الفريضة، أو أعم، إذ الوضوء شرط لصحة الصلوه مطلقاً، ولاحاجه إلى إستثناء صلاه الميت، إذ هي في الحقيقه دعاء، فكما أنّ الوضوء شرط لمطلقها، فكذلك التحريم والتحليل مأخوذان فيها مطلقاً، فريضه كانت أو نافله، و هل رأيت أحداً يقول بأنّ النافله لا تسليم فيها، بل الكلام في أنّ التسليم ليس أمراً زائداً على السلم الشايخ، فالصلاه _ أي صلاه كانت _ محتاجه إلى محلل يحصل التحليل به، كما أنّ الصلوه مطلقاً لها مبدأ به يتحقق التحريم، و لا يدلّ تلك الأخبار و الآثار على أمر زائد، بل مدلول تلك الأخبار هو أنّ التحليل يحصل بالتسليم.

و أنا أقول : المتبادر من التسليم هو الكلام الشايخ بين المخلوقين المعبر عنه بالسلام عليكم، و لا ينكر ذلك أحد، حتّى أنّ السيد _ سلمه الله، لتقدّس نفسه الزكيه، مع كونه منازعياً _ لم يخرج عن الإنصاف و قال : « التبادر المذكور إتفاقي، و كلمات الأصحاب متّفقه على التبادر، بل النصوص مصرّحه بذلك » .

ص: ١٧٥

١- ١ . في المصدر المنقول عنه : ما ذكر .

٢- ٢ . الكافي : ٣ / ٦٩ ح ٢ .

٣- ٣ . كذا بخطّه، والصواب كما في المصدر المنقول عنه : أنّها .

و ليس بيد السيد إلا تلك الأخبار الدالة على أنّ المصلّي إذا أتى بالصيغة الأخرى فقد أتى بالتسليم، وهذا القدر لا يكفي، لأنّي لا أنكر أنّ المصلّي نافله إذا أتى بتلك الصيغة منفردة أو مع إنضمام السلم الشايع أتى بالمحلّ، لأنّ بتلك الصيغة يتحقّق الإنصراف، ولكنّ الكلام في أنّ الوارد علينا من العترة الطاهرة روايه ليس إلا الأمر بالتسليم بقولهم : « سلّم تسليمه » (١)، وقولهم : « وتسلم تسليمًا » (٢)، وقولهم : « في كلّ ركعتين تسليمه واحده » (٣).

و بعد الإعراف بالتبادر و بلوغ الأخبار عنهم بالتسليمه، أو التسليمه الواحده، فلا مجال للسيد _ دام ظلّه واجتهاده _ بأنّ النافله لابدّ أن يكون تحليلها كتحليل الفريضة، والإتيان بالصيغ الثلاث أو الإثنين (٤) لأجل إتّحاد المهية، ولأنّ بالصيغة المذكوره يحصل الإنصراف، مع أنّ الوارد في الأخبار الأمر بالتسليمه وبيان التشهد في الفريضة و عدّ الصيغ فيها، و بيان التشهد في النافله و عدم التعرّض لتلك الصيغ، والمبيّن مثل شيخ الفرقه و رئيس الطائفه كما سيذكر السيد منه ومن جماعه من المشايخ العظام، أي باعث و داع له على الإبرام في ذلك، والحمد لله .

الردّ على قوله : ومن إطلاقات النصوص المشار إليها، ما رواه، إلخ

قال السيد دام ظلّه : و من إطلاقات النصوص المشار إليها، ما رواه

ص: ١٧٦

١-١ . لم أعرّ عليه بهذا اللفظ، بل الموجود في الكافي روايه أبي بصير قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : إذا كنت في صفّ فسلم تسليمه عن يمينك، و تسليمه عن يسارك، لأنّ عن يسارك من يسلم عليك، و إذا كنت إمامًا فسلم تسليمه وأنت مستقبل القبلة (الكافي : ٣ / ٣٣٨ ح ٧).

٢-٢ . لم أعرّ عليه بهذا اللفظ في النصوص المرويّه عن الأئمّه عليهم السلام .

٣-٣ . لم أعرّ عليه بهذا اللفظ في النصوص المرويّه عن الأئمّه عليهم السلام .

٤-٤ . كذا بخطّه، والصواب : إثنين .

فى أواخر السرائر، و يمكن جعله صحيحًا، نقلًا عن كتاب حريز، عن أبى بصير، عن مولانا الباقر عليه السلام أنه قال : إفضل بين كل ركعتين من نوافلك بالتسليم (١)، فإن التسليم فيه يشمل : السلم علينا و على عباد الله الصالحين أيضًا، كما عرفت من الحديثين المذكورين .

و يشهد لذلك أيضًا الموثق _ كالصحيح _ المروى فى باب أحكام السهو من زيادات التهذيب، عن يونس بن يعقوب قال : قلت لأبى الحسن عليه السلام : صليت بقوم صلاه فقعدت للتشهد، ثم قمت و نسيت أن أسلم عليهم، فقالوا: ما سلمت علينا . فقال : ألم تسلم و أنت جالس ؟ قلت : بلى، فقال: لا بأس عليك، و لو نسيت حين قالوا لك ذلك إستقبلتهم بوجهك، فقلت: السلم عليكم (٢).

إذ الظاهر من صدر الحديث و ذيله أن المنسى هو : السلم عليكم، ومع ذلك قال عليه السلام : ألم تسلم و أنت جالس ؟ [قلت : بلى، فقال : لا بأس] (٣)، فيكون المراد من السؤال غير السلم عليكم، و الظاهر أنه السلم علينا وعلى عباد الله الصالحين .

و كذا قوله : « قلت : بلى »، إذ الظاهر أن المراد منه أنه سلم حال الجلوس، لما قرّر فى محله أن « بلى » لنقض النفى المتقدم، ودلالته على ثبوت المنفى، سواء فى (٤) ذلك النفى مجزئًا، كقولك : « ما أكلت اليوم،

ص: ١٧٧

١- ١ . السرائر : ٣ / ٥٨٥ .

٢- ٢ . التهذيب : ٢ / ٣٤٨ ح ١٤٤٢ .

٣- ٣ . ما بين المعقوفين ليس فى المصدر المنقول عنه .

٤- ٤ . فى المصدر المنقول عنه « كان » بدل « فى » .

قال : بلى «، أى : أكلت، أو مقرونًا بالإستفهام، فهي حينئذ لنقض النفي الذى بعد الإستفهام، و دلالة على تقرير المنفى و ثبوته، كما فى قوله تعالى: « أَيْحَسِبُ الْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ * بَلَى » (١)، أى: بلى نجمع عظامه ؛ وهذا هو الفرق بين : « بلى » و « نعم ».

ثم قال السيد _ دام ظلّه _ بعد كلام طويل فى تحقيق الفرق بين اللفظين، وفى اختلاف متن الحديث و سهو النسخ :

و من إطلاقات المشار إليها الصحيح المروى فى [باب (٢)] التشهد فى الركعتين الأوليين والرابعة والتسليم من الكافى، وباب كيفيّة الصلوة فى (٣) زيادات التهذيب، عن الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام : فإذا قلت: السلم علينا وعلى عباد الله الصالحين، فقد انصرفت (٤). و معلوم أنّ المراد بقول ذلك فى الصلوة أعمّ من الفريضة و النافلة (٥)، كما لا يخفى على من له درك و فطانه، على أنّا لم نجد أحدًا من العلماء من فرّق بين المقامين، كما لا يخفى على من تصفّح كلماتهم فى البين .

و أمّا توهم إستفاده ذلك من كلام الشيخ _ نور الله مضجعه _ فى المصباح، حيث اقتصر فى تسليم النافلة فى الزوال بصيغته : السلم عليكم، فغير جيّد، لجواز أن يكون ذلك من باب الإكتفاء بأحد الأمرين المخيرين، بل هو المتعيّن لما ستقف من عبارته الدالّة عليه .

ص: ١٧٨

١-١ . القيامة : ٣ و ٤ .

٢-٢ . ما بين المعقوفين أثبتناه من المصدر .

٣-٣ . فى المصدر المنقول عنه : من .

٤-٤ . الكافى : ٣ / ٣٣٧ ح ٦ ؛ التهذيب : ٢ / ٣١٦ ح ١٢٩٣ .

٥-٥ . فى المصدر المنقول عنه هكذا : أنّ المراد : فإن قلت ذلك فى الصلوة، فهو أعمّ من المفروضه والمسئونه.

أقول : الرواية المذكورة فى أواخر السرائر لا يدلّ (١) على مرامه، إلّا إذا ثبت أنّ التسليم والتسليمه فى كلام الشارع إسم لتينك الصيغتين، بحيث إذا أطلق يتبادر منه كلاهما (٢) أو إحديهما، وقد عرفت أنّه ليس كذلك، وشهد بذلك إعتراف السيّد بإطباق كلمات الفقهاء قاطبه أنّ المتبادر من ذلك هو : السلم عليكم .

و الإستشهاد بكلام الإمام عليه السلام بأنّك إذا قلت : السلم علينا و على عباد الله الصالحين، فقد سلّمت، قد عرفت ما فيه و فى نظائره من أنّ الإستعمال أعمّ من الحقيقة، فيحتمل أن يكون مجازاً كإطلاق الخمر على الفقّاع، فظهر ضعف دلالة ما استدلّ به فى النافله، إذ ليس فى الرواية إلّا الأمر بالفصل بين كلّ ركعتين من النافله بالتسليم، و لا نزاع فيه، بل هو شاهد لنا لا علينا بعد أن عرفت أنّ المتبادر من التسليم هو السلم الشائع .

و أمّا الرواية المذكورة فى زيادات التهذيب الّتى استشهاد بها على مرامه، فهى مع كون موردها الفريضة الخارجة عن محلّ النزاع لا دلالة فيها على أنّ التسليم يتبادر منه : السلم علينا و على عباد الله الصالحين، بل تلك الرواية يشعر (٣) بظاهرها عدم وجوب السلم عليكم بعد أن أتى بما يتحقّق به الإنصراف، ولكن هذا فى حال السهو والنسيان وبعد التذكّر أو تذكير المأمومين الإمام يجب عليه الإتيان به كما فى آخر الرواية، فلا دلالة فيها على عدم الوجوب أيضاً كما لا يخفى.

و أمّا الإستشهاد برواية الحلبي، فهو أيضاً فى غايه الضعف، إذ موردها الفريضة، كما صرّح به بقوله : « الصحيح المروى فى التشهد فى الركعتين الأوليين

ص: ١٧٩

١-١ . كذا بخطّه، والصواب : لا تدلّ .

٢-٢ . كذا بخطّه، والصواب : كلّهما .

٣-٣ . كذا بخطّه، والصواب : تشعر .

والرابعة»، ولا شك أنّ التشهد في الأوليين والرابعة ليس إلّا في الفريضة المشتملة على أربع ركعات المتضمّنه على تشهدين الأولى والثانية (١)، وقد قال عليه السلام: إذا قلت: السلم علينا وعلى عباد الله الصالحين، فقد انصرفت، ونحن نسلم ذلك بلا نزاع ولا تأمل، وأين المدعى من هذا، وهذا واضح بحمد الله لمن تجنّب عن اللجاج وكان طالباً للرشد والسداد.

وأما قوله دام ظلّه: «مع أنّا لم نجد أحداً فرّق بين المقامين»، ففيه أنّا لم نجد من كلمات القوم وفتاويهم وروايات سادات القوم ومواليهم إلّا الإكتفاء في النافله بالتسليم، وجدناهم مع إعراف السيّد - زيد عمره - مصرّحين بأنّ التسليم إسم للسّلام عليكم، فبعد اللّتيّ والتّي لعمر الحبيب هل يليق ممّن لا غرض له إلّا ابتغاء وجه الله ورضوانه أن يصرّ ويرم في خلاف ذلك وليس له خبر أصلاً - ولو كان ضعيف السند - يشمل على مرّاه، مع أنّ المذكور في المصباح (٢) الذي ألفه لتعليم الشيعة آداب العبادة على وجه الإكمال، ذكر التسليم في النافله، وصرح بقوله بعد ذكر تمام المندوبات والمكملات: السلم عليكم ورحمه الله وبركاته.

وما الباعث له - دام ظلّه - أن يحمل ما ذكره الشيخ على التخيير بين الأمرين، والحال أنّه لو كان كذلك لكان الجمع بين الصيغتين أكمل وأفضل، والذى يذكر ويأمر بذكر الركوع سبع مرّات مع الأدعية السابقة واللاحقه، وكذا السجود والتشهد المشتمل على الأدعية المندوبه، كيف ترك الجمع المشتمل على الأفضليّ والأكمليّ، بل يحتمل الوجوب الشرطيّ لأجل إتحاد الفريضة والنافله بحسب النوع والمهيّ، أغفل عن ذلك أو تسامح؟! لعمر الحبيب لم يغفل ولم يتسامح، بل

ص: ١٨٠

١- ١. كذا بخطّه، والصواب: الأوّل والثاني.

٢- ٢. مصباح المتهجّد: ٤٧.

لم يصل إليه من مواليه فى النافله إلا الأمر بالتسليم، أو التسليمه الواحده المتبادره منها: السلم عليكم و رحمه الله و بركاته .

الردّ على قوله : المطلب الثانى: أنه لايجوز الجمع فى مقام، إلخ

قال السيّد دام ظلّه : المطلب الثانى : أنّه لا- يجوز الجمع فى مقام التسليم فى النوافل بين السلم عليكم، و بين غيره من صيغتي التسليم، وأنّ ذلك من خواص الفرائض، و هو أيضًا غير صحيح، بل نقول : كما يجوز ذلك فى الفرائض يجوز فى النوافل أيضًا .

بل يمكن أن يكون (١) بعنوان القاعده : كلّما ثبت فى الفريضة يمكن الحكم بثبوته فى النافله بمجرد ذلك، إلا إذا قام الدليل على خلافه، فلا يفتقر فى الحكم بثبوت الأمور الثابته فى الفريضة فى النافله إلى دليل عليّ حده، فما لم يقدّم دليل على الاختصاص يحكم بالإشتراك .

و إن شئت أن يتّضح لك حقيقه الحال، فاستمع لما أتلو عليك، [فنقول: إنّ المناسب تصوير المرام بمثال يناسب المقام] (٢)، فنقول : مثال ما نحن فيه معجون ركه سلطان [حكيم] (٣) من أجزاء متعدّده بعضها ممّا يتوقّف عليه تأثيره، فعدمه يستلزم انتفاؤه، وبعضها ممّا لم يكن كذلك، فهو ممّا لم يتوقّف عليه تأثيره، لكنّه ممّا توقّف عليه كماله، فانتفاؤه لم يكن مستلزمًا لانتفاء أصل الثمره، لكنّه ممّا يتوقّف (٤) عليه كمال تلك

ص: ١٨١

١-١ . فى المصدر المنقول عنه : أن يقال .

٢-٢ . ما بين المعقوفين أثبتناه من المصدر المنقول عنه .

٣-٣ . ما بين المعقوفين أثبتناه من المصدر المنقول عنه .

٤-٤ . فى المصدر المنقول عنه : توقّف .

الثمره، فله مدخلية في كمالها لا في أصلها .

ثمّ تعين (١) ذلك السلطان إسمًا مخصوصًا لذلك المعجون، ثمّ يطلبه من عبيده في ضمن ذلك الإسم تارةً بعنوان الحتم والإلزام، والأخرى (٢) من باب الندب والرجحان، فإذا بين ذلك المعجون بأجزائها (٣) المقومّه والمكملّه فيما إذا كان متعلّقًا بالطلب الحتميّ، يغنى ذلك عن بيانه فيما إذا كان متعلّقًا للطلب الندبيّ، فلا يفتقر حينئذٍ إلى بيان مجدّد، فإذا اعتبرنا (٤) بطلبه الندبيّ المتعلّق باتيان ذلك المعجون في ضمن ذلك الإسم، نحكم بأنّه لا-تفاوت بين المطلوب حينئذٍ وبينه إذا كان متعلّقًا بالطلب الحتميّ، لا (٥) من حيث جواز الإخلال و عدمه، فكما نحكم بحصول أصل الإمتثال في الطلب الحتميّ فيما إذا راعى الأجزاء المقومّه، لكن الإمتثال على وجه الكمال يتوقّف على مراعاة الأجزاء بأسرها و لو كانت بكمله (٦)، فكذلك في الطلب الندبيّ، و ذلك ممّا لا شبهه فيه، و لا شكّ يعترية .

إذا تحقّق ذلك نقول : إنّ [مهية] (٧) الصلوه مثل ذلك المعجون، فإنّ لها أجزاء مندوبه و أجزاء واجبه ممّا توقّف عليه أصل الثمره المطلوبه في الصلوه، فلا يحصل الإمتثال حال الإخلال بها، والأجزاء المندوبه ممّا توقّف عليه كمالها لا أصلها، فانتفاؤها لا يوجب إنتفاء أصل الإمتثال،

ص: ١٨٢

-
- ١-١ . في المصدر المنقول عنه : يعين .
 - ٢-٢ . في المصدر المنقول عنه : و أخرى .
 - ٣-٣ . كذا بخطّه في الأصل، و في المصدر المنقول عنه : بأجزائه، و هو الصواب .
 - ٤-٤ . في المصدر المنقول عنه : عثرنا .
 - ٥-٥ . في المصدر المنقول عنه : إلّا .
 - ٦-٦ . في المصدر المنقول عنه : مكمله .
 - ٧-٧ . ما بين المعقوفين أثبتناه من المصدر المنقول عنه .

واللفظ الذى عین لها الشارع هو لفظ الصلوه، فطلبها تارةً فى ضمن ذلك الإسم بعنوان الحتم والإيجاب، و الأخرى (١) فى ضمنه [أيضًا ١] (٢) بعنوان الرجحان و الإستحباب، و المفروض تبيّنت معلومه (٣) بأجزائها الواجبه والمندوبه فيما إذا كانت متعلّقه بالطلب الحتمى، فمعلوميّتها فى هذه الحاله تكفى فى العلم بالمطلوب فى حاله أخرى، أى : فيما إذا كانت متعلّقه بالطلب الندبى، إذ المفروض أنّ المطلوب فى ضمن ذلك الإسم صار متعلّق طلب الأمر، فإذا لم يقترن بالقرينه الدالّه على المغايره يظهر أنّ المراد تلك المهيه بجميع أجزائها كما لا يخفى، ففى صورته كونها متعلّقه للطلب الندبى لا يفتقر فى الحكم ببقاء أجزائها إلى دليل مجدّد، فجميع أجزائها _ واجبه كانت أو مستحبّه _ التى علمت فى الصورة الأولى محكومته بالبقاء فى الصورة الثانيه، إلّا إذا دلّ الدليل على خلافه .

و هكذا الحكم فى جميع المهيات الجعليه كالوضوء و الغسل ونحوهما، فلا نفتقر فى الحكم باستحباب المضمضه و الإستنشاق مثلاً فى الوضوء المستحبّ إلى دليل، و كذا الحال فى الأشباه والأمثال .

إذا عرفت ذلك نقول : إنّ المفروض أنّ الجمع بين الصيغ الوارده فى التسليم راجح فى الفرائض، فيكون كذلك فى النوافل، نظرًا إلى إنتفاء الدليل الدالّ على انتفائه فيها، و هذه قاعده وجيهه، و من ههنا نحكم

ص: ١٨٣

١- ١ . فى المصدر المنقول عنه : و أخرى .

٢- ٢ . ما بين المعقوفين أثبتناه من المصدر .

٣- ٣ . فى المصدر المنقول عنه : والمفروض أنّها يبيّن .

باستحباب (بسم الله و بالله والحمد لله) إلى آخره، في تشهد النافله، مع أنّ الحديث المشتمل عليه مورده الفريضة ؛ و هكذا الحال في قوله: (وَتَقَبَّلَ شَفَاعَتَهُ فِي أُمَّتِهِ) (إلى آخره، فيه . ولهذا لا يمكن لأحد أن يدعى أنّ الإتيان بهما [في النوافل] (١) غير جائز نظرًا إلى عدم ثبوتها فيها، لكون النصوص المشتملة عليهما موردها الفريضة، و هكذا الحال في كثير من الأمور المندوبة في الصلوه .

و الحاصل : أنّ كلّما دلّ الدليل على ثبوته في الفرائض، نحكم بثبوته في النوافل، إلّا إذا دلّ الدليل على عدمه، و نحكم (٢) باستحباب (بِحَوْلِ اللَّهِ وَقُوَّتِهِ) عند الأخذ بالقيام من السجود فيها، والتحميد بعد الإنتصاب من الركوع و بعد السمعلة و الدعاء في كلّ من الركوع و السجود وغيرها من الآداب و الأقوال الراجحه المتكثّره، و إن لم يظهر لنا دليل مختصّ بالنوافل، بل لو كان إطلاق في بعض ما ذكر لم نكن مقتصرين (٣) في الحكم بالثبوت إليه في الحقيقة .

إن قلت: إنّ هذه القاعده وإن كانت وجيهه، لكنّها مبنيّه على تسليم إتحاد المهيه، [وهو ممنوع] (٤)، فالتمسك بما (٥) فيما أنتم بصدد مصادره.

قلت : مع ظهور الأمر و عدم الإفتقار إلى الإستدلال نقول : يمكن

ص: ١٨٤

١-١ . ما بين المعقوفين أثبتناه من المصدر المنقول عنه .

٢-٢ . في المصدر المنقول عنه : فنحكم .

٣-٣ . في المصدر المنقول عنه : مفتقرين .

٤-٤ . ما بين المعقوفين أثبتناه من المصدر المنقول عنه .

٥-٥ . كذا في الأصل، و في المصدر المنقول عنه : بها، و هو الصواب .

الإستدلال عليه من نصوص متعدّده، منها : الصحيح المعروف العذى أطبقت المشايخ الثلاثة _ نور الله تعالى ضرايحهم _ عن حمّاد بن عيسى قال : قال [لى] (١) أبو عبدالله عليه السلام [يومًا] (٢) : يا حمّاد ! أتحسن أن تصلّى ؟ قال: فقلت : يا سيّدى ! عندي كتاب حريز بن عبدالله فى الصلوه (٣). قال : لا عليك يا حمّاد ! قم فصلّ .

قال: فقامت بين يديه متوجّها إلى القبلة، فاستفتحت الصلوه فركعت وسجدت، فقال : يا حمّاد ! لا تحسن أن تصلّى، ما أقبح بالرجل منكم يأتى عليه ستون سنه، أو سبعون سنه، فلا يقيم صلاه واحده بحدودها تامّه.

قال حمّاد : فأصابنى فى نفسى الذلّ، فقلت : جعلت فداك، فعلمنى الصلوه، فقال : فقام أبو عبدالله عليه السلام مستقبل القبلة منتصبًا، فأرسل يديه جميعًا على فخذه قد ضمّ أصابعه، و قرب بين قدميه حتّى كان بينهما قدر ثلاث أصابع منفرجات، فاستقبل (٤) بأصابع رجليه جميعًا قبله (٥) لم يحرفهما عن القبلة، فقال (٦) بخشوع : ألله أكبر . ثمّ قرء الحمد بترتيل وقل هو الله أحد، ثمّ صبر هنيئًا بقدر ما يتنفس و هو قائم، ثمّ رفع يديه حيال وجهه و قال : ألله أكبر، وهو قائم .

ص: ١٨٥

١-١ . ما بين المعقوفين أثبتناه من المصدر .

٢-٢ . ما بين المعقوفين أثبتناه من المصدر .

٣-٣ . فى المصدر هكذا : أنا أحفظ كتاب حريز فى الصلوه .

٤-٤ . فى المصدر : واستقبل .

٥-٥ . كذا فى الأصل، والصواب : القبلة .

٦-٦ . فى المصدر : و قال .

ثم ركع و ملأ- كفّيه من ركبتيه منفرجات، و ردّ ركبته إلى خلفه حتّى استوى ظهره، حتّى لو صبّ عليه قطره من ماء أو دهن لم تزل لاستواء ظهره، و مدّ عنقه، و غمض عينيه، ثمّ سجّح ثلاثاً بترتيل، فقال: سبحان ربّي العظيم و بحمده، ثمّ استوى قائماً، فلمّا استمكن من القيام قال: سمع الله لمن حمده، ثمّ كبر وهو قائم، و رفع يديه حيال وجهه، [ثمّ سجد وبسط كفّيه مضمومتى الأصابع بين يدي ركبتيه حيال وجهه] (١) فقال: سبحان ربّي الأعلى و بحمده، ثلاث مرّات، و لم يضع شيئاً من جسده على شيء منه، و سجد على ثمانيه أعظم: الركبتين و الكفّين (٢)، و [أنامل] (٣) إبهامي الرجلين، والجبهه، و الأنف، و قال: سبعة منها فرض يسجد عليها، وهي التي ذكرها الله في كتابه فقال [في كتابه] (٤): « أَنْ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا » (٥)، وهي الجبهه، والكفّان، والإبهامان، و الركبتان، ووضع الأنف على الأرض سنّه .

ثمّ رفع رأسه من السجود، فلمّا استوى جالساً قال: ألله أكبر، ثمّ قعد على فخذيه الأيسر _ و قد وضع ظاهر قدمه الأيمن على بطن قدمه الأيسر و قال: أستغفر الله ربّي و أتوب إليه . ثمّ كبر _ و هو جالس _ وسجد السجده الثانيه، و قال كما قال في الأوّل، و لم يضع شيئاً من بدنه على شيء منه في ركوع و لا سجود، و كان مجنّحاً و لم يضع ذراعيه على

ص: ١٨٦

١-١ . ما بين المعقوفين أثبتناه من المصدر .

٢-٢ . في المصدر: الكفّين والركبتين .

٣-٣ . ما بين المعقوفين أثبتناه من المصدر .

٤-٤ . ما بين المعقوفين ليس في المصدر .

٥-٥ . الجنّ: ١٧ .

الأرض، فصلّى ركعتين على هذا، ويداه مضمومتا الأصابع _ وهو جالس فى التشهد _ فلما فرغ من التشهد سلّم، فقال : يا حمّاد ! هكذا صلّ (١).

وجه الدلالة على المرام هو أنّ الظاهر أنّ ما صدر منه عليه السلام هو النافله، ومقتضى قوله [عليه السلام] : « هكذا صلّ » إتيان الصلوه _ واجبه كانت أو مستحبه _ على النحو الصادر منه، وهو إنّما يكون عند إتحاد المهيه، وهو المدعى .

أقول : قد بذل السيّد _ دام ظلّه _ سعيه، وكّد فى سعيه، وجدّ فى ترويح متاعه بتأسيس أساس و اتيان بنيان و أركان قد ظهر ضعف البناء و الأساس، وانهدام السطوح والجدران .

حبيبى و سيّدى ! قد وصل إلينا من الشارع أنّ الصلوه إفتتاحها وتحريمها: التكبير على الوجه المعهود منه، و تحليلها التسليم، و صلّى، و قال : « صلّوا كما رأيتمونى أصلى » (٢)، ولم يقل: هذا الفعل المأتى به أى جزء من أجزائها (٣) واجب، و أى جزء منها مندوب، فحكمنا بوجوب جزء و ندب جزء آخر، منوط بالإجماع والأخبار الواردة عن سادات الأنام .

كما أنّه لم يصل إلينا منهم أنّ الركوع ركن، و ذكره واجب غير ركن، بل إنّنا بعد أن علمنا منهم أنّ السهو إذا وقع من المصلّى و ترك الركوع حتّى خرج عن محلّه،

ص: ١٨٧

١- ١ . الكافى : ٣ / ٣١١ ح ٨ ؛ التهذيب : ٢ / ٨١ ح ٣٠١ ؛ الفقيه : ١ / ٣٠٠ ح ٩١٥ .

٢- ٢ . صحيح البخارى : ١ / ١٥٥ ، كتاب الصلوه ، باب الأذان للمسافر إذا كانوا جماعة؛ سنن الدارمى : ١ / ٢٨٦ .

٣- ٣ . كذا بخطّه، والصواب : أجزائه .

يوجب بطلان الصلوه، و كذا فى زياده الركوع الموجب للبطلان، و لم يحكموا بالبطلان إذا وقع السهو فى الذكر، علمنا أنّ الواجب من أجزاء هذه العباده ليست (١) على وتيره واحده، فجعلنا الأجزاء الواجبه على قسمين : ركناً و غير ركن، تمييزاً بين الأجزاء، و لو لا- الإجماع و الأخبار من المتواتره والآحاد لم يمكن لنا الحكم بالتفاوت بين الأجزاء ندباً و وجوباً، و ركناً و غير ركن، و لو لم يتيّنوا لنا كيفيّة إتيان النساء تلك العباده، لم يمكن لنا الحكم فى النساء بأنّ ركوعهنّ ليس مثل ركوع النساء (٢)، و كذا فى جهرهنّ و إخفاتهنّ و آدابهنّ فى القيام والقعود والسجود .

و بالجملة : ليس لنا من الأمر شيء إلاّ ما علّمنا موالينا و أئمتنا، فنقول : غايه ما بلغ منهم إلينا وجوب التسليم أو ندبه، و لذا وقع الخلاف بين الأصحاب فى أنّه واجب أو ندب، و على تقدير الوجوب فهل هو جزء و شرط، أو خارج و شرط، ومنشأ الخلاف إختلاف الآثار و إختلاف الآراء فى درك الأخبار .

و بالجملة : ما يستفاد من الآثار سوى أنّ التسليم محلّل، و لم يقيّدوا بأنّه محصور فى الفريضة، بل حكموا على الصلوه المطلقه المرسله بأنّ التكبير بدؤها ومنشأ حرمه التكلّم فيها، والتسليم محلّلها و ختمها، و نحن نسلّم ذلك فى تلك العباده المركبه الممثله بالمعجون المؤلّفه من أجزاء بعضها فيه بمنزله الجدران فى البيت، و بعضها بمنزله الجصّ و الزخارف و النقوش، و بعضها المتوسط بين الأمرين و هو الواجب غير الركن، و قد ظهر لنا من الآثار أنّ التسليم ليست (٣)

ص: ١٨٨

١-١ . كذا بخطّه، والصواب : ليس .

٢-٢ . كذا بخطّه، والصواب : الرجال .

٣-٣ . كذا بخطّه، والصواب : ليس .

ركناً، ولكن أمر واجب يوجب تركه البطلان عمداً، و هل هو جزء واجب آخر الأجزاء الواجبه، أو شرط خارج ؟ فهو محل النزاع و ميدان الجدل للفرسان، ونحن قد ذكرنا في رساله ما يشفى العليل و يهدى إلى السبيل .

و هذه القاعده التي مهّدها و قرّرها يوفى بما ادّعاها إذا أنكرنا مدخلية التسليم في مطلق الصلوه، و نحن بُرّاء منه، بل نقول : إنّ التسليم لا بدّ منه في مطلق الصلوه، والكلام في معنى التسليم هل هو الصيغ الثلاث على ما هو المقرّر في الفريضة، بأن يأتي أولاً بالصيغه المندوبه بلا خلاف، ثمّ بالثاني الذي لا خلاف لنا مع القوم في أنّه ينصرف به من الصلوه، ثمّ بالثالث الذي وقع الإجماع على كونه محللاً، وكلّ هذه معنى التسليم لم يقل به أحد، بل كلّهم نطقوا بأنّ التسليم المطلق الوارد في الأخبار والآثار معناه هو السلم عليكم، و التحليل يحصل منه بلا خلاف، لأنّه كلام الآدميين، فكما أنّ بالتكبير يحرم كلام الآدميين، فبالسليم يحلّ له ما حرّم، كما أنّ التقصير في موضعه محلل للمحرم .

فإن أراد السيّد _ دام ظلّه _ أن يجعل هذه الصيغ في النافله لمجرّد كونها مذكوره في الفريضة لأنّ هذه كلّها مأخوذه في معنى التسليم، فهو ممنوع أشدّ المنع، كيف وقد عرفت واعترف السيّد إطباق القوم على أنّ معنى التسليم هو السلم الشائع .

و إن أراد أنّ هذه الصيغ مأخوذه في التسليم لأجل ورود الروايتين المتضمّنتين لإطلاق التسليم على الصيغه الثانيه و إشتمالهما على الحكم بتحقيق الإنصراف بها، فقد عرفت أنّ الإستعمال أعمّ من الحقيقه، كما أنّ الأخبار وارده بأنّ الفقّاع خمر، ولا يلزم منه أن يكون ذلك معناه عند الإطلاق .

وإن أراد أنّ ما كان ثابتاً في الفريضة وجب أن يكون ثابتاً في النافله لأجل

الإِتِّحاد فى المهيَّه (١)، فنقول : ذلك كذلك إذا لم يبيّن لنا الشارع أمر التحليل فى النافله، و أمّا إذا بيّنه بالإكتفاء بالتسليم و كان معنى التسليم هو السلم الشايح، والصيغتان خارجتان عن معناه واردتان عنهم عليهم السلام فى الفريضه (٢)، و لعلّها لأجل مزيه كانت للفريضه، و ليس لنا فى الإدخال و الإخراج مدخلية أصلاً، بل هو حرام علينا، قياس حنيفي باطل .

فبأى حجّه تحكم بجواز ذكرها و ليست دعاءً و لا ذكرًا، كما أنّ المندوبات الوارده فى التشهد و السجود و الركوع لأجل كون هذه المواضع مواضع الدعاء، لنا أن نأتى بها و أن نتركها بالإجماع من أصحابنا الإماميه، فقياس هاتين الصيغتين بالأدعيه والأذكار المندوبه قياس باطل، إذ لا ملازمه و لا أولويه .

بل بعد ورود الأمر البيانى فى تسليم النافله، جره عظيمه على الله و رسوله، إذ لو أخذنا مولانا جعفر بن محمّد الصادق عليه السلام و سألنا عن الحجّه فى ذلك مع تأكيداتهم الوكيده، وتخويفاتهم العظيمه، و تحذيراتهم الشديده عن إرتكاب القياس و إعتبار الإستنباطات، و تصرّياتهم بأنّ أوّل من قاس إبليس، ما الحجّه لنا فى الخلاص بعد العتاب ؟!

أقول فى الجواب : مولاى ! إنك قلت : « تحليلها التسليم »، والتسليم معناه: السلم علينا و على عباد الله الصالحين، فقد عرفت الفساد .

ص: ١٩٠

١- ١ . جاء فى حاشيه الأصل بخطّه : « و قد قرّر فى محلّه أنّ إختلاف اللوازم يدلّ على إختلاف الملزومات، وبهذا يظهر ضعف القول بالإِتِّحاد، فتأمّل، منه ».

٢- ٢ . جاء فى حاشيه الأصل بخطّه : « بل يظهر من بعض الروايات كون الصيغتين من جمله مكملات التشهد كما حرّرنا فى الرساله، منه ».

و إن قلت فى الجواب : إنك قلت : إذا قلت : السلم علينا و على عباد الله الصالحين، إنصرفتم، فإن أجب بأن ذلك وقع منا فى الفريضة، و قد جوزنا ذلك فى الفريضة لحكمه خفيه عليكم، و لم نترك أمر المحلل فى النافله، و قد بينا لكم أن أتموا نوافلكم بالتسليمه، و قد تداول معناه عندكم، و لم يصير حقيقه شرعيه فى الصيغ الثلاث . غايه الأمر أنا حللنا لكم فريضكم بهذه الصيغه خاصه، فمن أى جهه جعلتموها فى النافله مع تحريم القياس (١) ؟ فقل : يا سيدى ما الحجّه فى الخلاص.

و أما إذا كان الأمر على ما ندّعيه، فنقول فى الجواب : بأبى أنت و أمى، التسليم معناه لغه و عرفاً هو السلم عليكم، و ليس الخبر الوارد عنكم إلا قولكم _ سلام الله عليكم _ : « سلم تسليمه »، أو « سلم تسليمه واحده »، أو « فى كلّ ركعتين من النافله إفضل بالتسليمه ». و بعد البيان ليس لنا مجال القياس، فقد ظهر بما قرّنا فساد تلك القاعده الوجيه الحسنه .

و أما الجواب عن حديث حماد بن عيسى، فهو أنّ تلك التى أداها ليست بفريضه و لا نافله، بل هى صوره الصلوه أداها لتعليمه، و لذا تكلم فى البين و قال _ واضعاً جبهته على الأرض _ : « سبعة منها واجبه، و هى التى ذكرها الله تعالى فى كتابه: « أنّ المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحداً » (٢)، و هى : الجبهه، والكفان، والإبهامان، و الركبتان، و وضع الأنف على الأرض سنّه، ثم رفع رأسه ».

مع أنّه لا يفيد فيما ادّعاه، إذ الحماد نقل عنه عليه السلام أنّه بعد الفراغ من تشهده سلم،

ص: ١٩١

١- ١ . جاء فى حاشيه الأصل بخطّه : « و إن زعم السيد أنّه ليس بقياس لاعتقاده إتحاد المهيه، و لكن ليس كذلك، و قد بين فى محله، منه ».

٢- ٢ . الجنّ : ١٧ .

فيعود الكلام إليه كما ذكرنا مكرراً، و الحال أنّ المتبادر و الظاهر في هذا البيان أنّ الإمام أراد أن يعلمه الفريضة التي فرضها الله تعالى و كان عهداً مستولاً، لا- النافله التي يجوز فعلها و تركها، و هي ليست ممّا يليق أن يوبّخها و يعاتبها بأنّ من بلغ ستين أو سبعين و لم يحسن تلك العبادة بحدودها تامّة، إذ النافله لا عتاب في تركها أصلاً .

الردّ على قوله : إن قيل: سلّمنا ذلك، لكن نقول : هنا دليل يدلّ، إلخ

قال السيّد دام ظلّه : إن قيل : سلّمنا ذلك، لكن نقول : هنا دليل يدلّ على لزوم الإقتصار في النوافل بصيغته : السلم عليكم، و عدم جواز الجمع بينهما (١)، وذلك لأنّ شيخ الطائفة إقتصر في المصباح في نافله الزوال بالصيغة المذكورة، و لم يجمع بينها و بين غيرها، و منه يظهر عدم جواز الجمع، إذ لو جاز ذلك لما اقتصر بها، كما لم يقتصر في التشهد على القدر الواجب، بل ذكر [فيه بعض] (٢) الأمور المنسوبة مثل : بسم الله وبالله إلى آخره، و كذا : تقبّل شفاعته في أمّته، و لم يقتصر في تسليم الفريضة بالصيغة الواحدة (٣)، بل جمع بين الصيغ الثلاث، فلو كان الجمع في النافله ثابتاً، لفعل كما فعل في الفريضة (٤).

قلنا : لا شبهه في ضعف هذا الكلام، أمّا أولاً : فلاّ قول الفقيه الواحد لا يصلح أن يكون دليلاً على حكم شرعي حتّى يعدل به عن [مقتضى] (٥) القاعده التي أبرزناها .

ص: ١٩٢

١-١ . في المصدر المنقول عنه : بينها و بين غيرها .

٢-٢ . ما بين المعقوفين أثبتناه من المصدر المنقول عنه .

٣-٣ . في المصدر المنقول عنه هكذا : و خصوصاً أنّه لم يقتصر في تشهد صلاه الظهر بالواحدة .

٤-٤ . في المصدر المنقول عنه : في فريضة الظهر .

٥-٥ . ما بين المعقوفين أثبتناه من المصدر .

و أمّا ثانيًا : فلاّنه صرّح في التهذيب بجواز الجمع بين الصيغتين في تشهد النوافل، حيث قال بعد أن أورد جملة من النصوص الدالّة على التخيير بين التسليم في ركعتي الشفع و عدمه _ الّتي منها صحيحه معاوية بن عمّار : قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام : أسلم في ركعتي الوتر ؟ فقال : إن شئت سلّمت، وإن شئت لم تسلّم _ ما هذا محضّله، و هو : أنّ التسليم المخيّر فيه هنا محمول على التسليم المخصوص، لأنّ عندنا أنّ من قال: السلم علينا و على عباد الله الصالحين في التشهد، فقد انقطعت صلاته، فإن قال بعد ذلك : السلم عليكم جاز، و إن لم يقل جاز [أيضًا (١)]، فالتخيير (٢) إنّما تناول هذا الضرب من التسليم (٣).

أقول : من تتبّع التهذيب و الإستبصار علم أنّ بنائه في الكتابين على رفع الاختلاف من الأحاديث، و كتاب التهذيب ليس عندي، و الإستبصار هكذا، فأما ما رواه الحسين بن سعيد عن النضر، عن محمّد بن أبي حمزه، عن يعقوب بن شعيب قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن التسليم في ركعتي الوتر، فقال : إن شئت سلّمت، و إن شئت لم تسلّم (٤). عنه، عن النضر بن سويد، عن محمّد بن أبي حمزه، عن معاوية بن عمّار قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام : [التسليم] (٥) في ركعتي الوتر، فقال : إن شئت سلّمت، وإن شئت لم تسلّم (٦).

ص: ١٩٣

١-١ . ما بين المعقوفين أثبتناه من المصدر .

٢-٢ . في المصدر المنقول عنه : فكان التخيير .

٣-٣ . التهذيب : ٢ / ١٢٩ ح ٤٩٥ .

٤-٤ . التهذيب : ٢ / ١٢٩ ح ٤٩٥ ؛ الإستبصار : ١ / ٣٤٩ ح ٦ .

٥-٥ . ما بين المعقوفين من الاستبصار، و في التهذيب بدله : أسلم .

٦-٦ . التهذيب : ٢ / ١٢٩ ح ٤٩٦ ؛ الإستبصار : ١ / ٣٤٩ ح ٧ .

ثم قال الشيخ بعد ذكر روايه ثالثة تركت ذكرها لعدم المناسبه : الوجه فى هذه الروايات كلها أن نحملها على ضرب من التقيّه، لأنها موافقه لمذاهب كثير من العامّه، مع أنّ مضمون الحديثين التخيير، و ليس ذلك مذهباً لأحد، لأنّ من أوجب الفصل لا يجوز الوصل، و من أوجب الوصل لا- يجوز الفصل، و يجوز أن يكون قوله : « إن شاء سلّم، و إن شاء لم يسلم » إشاره إلى الكلام الذى يستباح بالتسليم، لأنّ ذلك ليس بشرط فيه (١).

ثم أريد التوجيه الأخير بذكر روايه تناسب ذلك، فانظر إلى هذين التوجيهين وارتابه ذلك مع بعده، كما صرح بذلك بعض المتأخرين بقوله : « لا يخفى ما فيهما من البعد » (٢).

والأولى أن يقال بالتخيير بين الوصل و الفصل ؛ و بالجملة : ليس كلّ ما ذكر فيهما من الحمل والتوجيه بحيث يكون مذهباً له، و لما كان المذهب أنّ الصيغه الأخرى بها يتحقّق الإنصراف وأراد أن يدفع التناقض من الأخبار، حمل الروايتين على أنّ التسليم فى الشفع على التخيير، إن شاء أن يأتى بتلك الصيغه فهو له، و إن شاء أن يترك فهو له، و لا يلزم منه أن يكون الترك المرخص فيه فى الشفع هو ترك السلم الأخير .

و هذا منه محض احتمال لرفع إختلاف، و الحال أنّ السند فى الروايتين فى كمال الضعف، لاشتماله على ابن أبى حمزه البطائنى الكذاب (٣)، و فى كتب

ص: ١٩٤

١- ١ . الإستبصار : ١ / ٣٤٩ .

٢- ٢ . لم نقف على قائله .

٣- ٣ . جاء فى حاشيه الأصل بخطه : « هذه المناقشه وقعت منى سهواً، فإنّ الراوى محمد بن أبى حمزه، وأخطأت فى ما كتبت هو على بن أبى حمزه، و محمد بن أبى حمزه مشترك بين التيملى الثقه على ما فى الخلاصه، و محمد بن أبى حمزه الشمالى من أصحاب الصادق عليه السلام فى الفهرست مهمل، فى رجال الكشى ممدوح، وقال النجاشى: له كتاب، هكذا فى الخلاصه . و تبهنى على ذلك السيّد السند صاحب الرساله، جزى الله عنى خير الجزاء، منه » .

الرجال أنه رأس العمدة الواقفية (١). وبالجملة : ليس في الخبرين دلالة .

وقوله : إنَّ المذهب أنَّ تلك الصيغة يتحقَّق به (٢) الإنصراف، نحن أيضًا نقول به، ولكنَّا نقول : ما ورد عن الشارع في النافله هو التسليم، ومعناه المتبادر هو السلم الشائع، ولا نقول : لو أنَّه أتى بالسَّلام علينا لم يتحقَّق الإنصراف، كيف ! وقد ورد أنَّ شيئين يفسدان الصلوة، أحدهما : هذه الصيغة، والآخر : تعالى جدَّك، كما سيأتي، وقد ذكرنا في الرسالة .

وأما قوله: « قول الفقيه الواحد لا يصلح أن يجعله دليلاً »، فهو حقٌّ، ولكن يرد هذا على من جعل قول الشيخ دليلاً، وما أدري من أين أخذ هذا، ومن جعله دليلاً؟ وكما أنَّ قول الفقيه الواحد لا يصلح للدلالة، قول الفقيهين وثلاثه وأربعة كذلك ما لم يبلغ درجه الإجماع، فالتقييد بالواحد يوهم خلاف الواقع كما لا يخفى، وأما قول الفقيه الواحد _ سيِّما إذا كان شيخ الطائفة ورئيس الفرقة المحقِّقه _ للتأييد ونصره القول فهو يصلح و يليق، كما ذكر الشهيد بعد أن نقل عن الصدوق قولاً لم يعرف مستنده أنَّه لا يقول إلَّا عن ثبت، وقد ذكرنا في الرسالة .

وقوله دام ظلُّه : « و ظاهره دعوى إجماع الشيعة »، ففيه أنَّ ظهور دعواه الإجماع في محلِّ المنع، ولكن بعد التسليم و اغماض النظر، غايه ما في الباب

ص: ١٩٥

١- ١ . رجال النجاشي : ٢٤٩ الرقم ٦٥٦ ؛ و خلاصه الأقوال : ٣٦٢ الرقم ١ .

٢- ٢ . كذا في الأصل، والصواب : بها .

وقوع الإنصراف بتلك الصيغه، و أمّا أنّ النافله فالمعتبر فيه هو بعينه ما يعتبر في الفريضة، فأين من هذا؟! وقد ذكرنا أنّ الشيخ غرضه رفع الاختلاف بأيّ وجه إتفق، ولو كان في نهايه البعد و الكُلفه .

الردّ على قوله : ثمّ الظاهر أنّ شيخ الطائفة في هذا الإقتصار، إلخ

قال السيّد دام ظلّه : ثمّ الظاهر أنّ شيخ الطائفة في هذا الإقتصار تابع شيخنا المفيد في المقنعه، فإنّه إقتصر في تسليم نافله الزوال بتلك الصيغه، بل عبارته في هذا التوهم أقوى، لأنّه قال بعد أن ذكر الآداب المعتبره في الجلوس للتشهد ما هذا لفظه : و يتشهد، فيقول : بسم الله وبالله والحمد لله والأسماء الحسنى كلّها لله، أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنّ محمّداً عبده و رسوله، أرسله بالحقّ بشيراً ونذيراً بين يدي الساعة صلى الله عليه وآله الطاهرين، ويسلمّ تجاه القبله تسليمه واحده، فيقول: السلم عليكم ورحمه الله وبركاته، [و] (١) يميل مع التسليمه بعينه إلى يمينه (٢)، إنتهى كلامه أعلى الله مقامه .

و لما كان قوله : « تسليمه واحده » يوهّم عدم جواز الإثنين، أسقطه شيخ الطائفة في المصباح فقال : « ثمّ يسلمّ تجاه القبله يؤمى بمؤخّر عينيه إلى يمينه، فيقول : السلم عليكم ورحمه الله و بركاته (٣) .

و يظهر من ملاحظه كلامه ظنّ قوى أنّ مقصوده من هذا الإسقاط لئلاّ يذهب الوهم إلى ما يستدعيه ذلك القيد من عدم جواز الجمع بينها وبين

ص: ١٩٦

١-١ . ما بين المعقوفين أثبتناه من المصدر .

٢-٢ . المقنعه : ١٠٧ .

٣-٣ . مصباح المتهجد : ٤٠ .

غيرها، فكيف يجعل كلامه دليلاً على ذلك ؟

أقول : شكر الله سعيه، و أجزل مثوبته، و عظم أجره، فإنَّ السيّد _ دام ظلّه _ أعاننى على ما أدّى إليه فكرى، و بلغ إليه نظرى و سعى _ جزاه الله خير الجزاء _ فإننى كنت غافلاً عما أفاده شيخنا المفيد أعلى الله درجته .

و أمّا إسقاط الوحده فى كلام الشيخ، فليس لأجل عدم التوهم، فإنَّ بعض الظنِّ إثم (١)، بل لما كان فى الفريضة قد ورد عن سادات الأنام بأنّه إذا كان إماماً يسلم على المؤمنين و غيرهم، وإذا كان مأموماً يسلم تسليمين على الإمام مرّه، وعلى من على يمينه مرّه أخرى، و لو كان منفرداً يسلم على الثقلين و الأنبياء و المقرّبين، فهل يكفى مرّه أو مرّتين ؟ ففيه خلاف، قد استوفينا بما لا- مزيد عليه فى الرساله، فأشار بالوحده إلى أنّ النافله ليست مثل الفريضة، بل يكتفى بالمرّه على كلّ حال، وليس المراد بالوحده و التكرار باعتبار السلم علينا و على عباد الله الصالحين، كلّاً وحاشا، ثمّ كلّاً وحاشا، و هذا من مثله لغريب بعيد .

ولو لا- أنّ السيّد هو الذى عرفته بالنفس القدسيّه و المكارم و الأخلاق الكريمه الحميده، لظننت بجنابه سوءاً من اللجاج و الإعتساف، و لكن حاشا جناب قدسه و قدس جنابه عن شوب الجدال، حشره الله مع أجداده سادات الأنام، و أعلى درجته فى فراديس الجنان (٢).

ص: ١٩٧

١- ١ . إقتباس من قوله تعالى فى سورة الحجرات، الآية ١٢ : « إنّ بعض الظنِّ إثم ».

٢- ٢ . جاء فى حاشيه الأصل بخطّه : « أقول : إننى بعد ما كتبت هذه و تعجبت من هذا الحمل فصرتُ أجول النظر فى ما بعد فبلغت إلى آخر ما قال رأيت أنّه _ دام ظلّه _ قد تفتّن بذلك و نفى الاستبعاد، و يا ليت له لم يكتب هذا و اكتفى بذكره ما ذكره أخيراً، منه ».

ثمّ في قوله : « إنّ الشيخ تابع شيخنا المفيد رحمه الله »، إنّ أراد أنّه تابع من غير استناد إلى دليل، فهو تقليد حرام على من بلغ درجه الاجتهاد، سيّما من مثل الشيخ البالغ أقصى درجه الفقهه و قصوى مرتبه الدرايه والرياسه شأنه أرفع من أن يوصف بالاجتهاد، لأنّ الاجتهاد هو الظنّ بالحكم الشرعيّ المستند إلى الأدلّه الظنيّه، وقد كانت القرائن المفيده للعلم حاصله له رحمه الله ، كما يظهر لمن تتبّع مصنّفاته و مؤلّفاته. وإن أراد من المتابعه : الموافقه في الرأي بحسب الدليل، فذلك المتابعه يؤيد ما كنّا فيه زياده تأييد، الحمد لله .

الردّ على قوله : ثمّ إنّ الفاضل سلّار بن عبدالعزيز، إلخ

قال السيّد دام ظلّه : ثمّ إنّ الفاضل سلّار بن عبدالعزيز لم يراع الوجه الذي ذكرناه، فأتى بمثل عبارته المقنعه، قال في المراسم في نافله الزوال: ثمّ يجلس فيشهد بأن يقول : بسم الله و بالله .

إلى أن قال : و (١) يسلمّ تجاه القبلة تسليمه واحده و يقول : السلم عليكم ورحمه الله وبركاته، و ينحرف بوجهه [يميناً] (٢)، و يتمّ ثمانى ركعات، كلّ ركعتين بتسليمه على كيفيه ما رسم .

لكن ذكر في كلامه ما يرشد إلى أنّ ما يستدعيه القيد المذكور لم يكن مراداً له، حيث قال بعده من غير فصل : ثمّ يؤذّن و يقيم، و يصلّي الظهر أربع ركعات (٣) بتسليمه واحده (٤)، إلى آخره .

ص: ١٩٨

١-١ . في المصدر المنقول عنه : ثمّ .

٢-٢ . ما بين المعقوفين من المصدر المنقول عنه .

٣-٣ . في المراسم : و يصلّي الظهر أربعاً .

٤-٤ . المراسم العلويّه : ٧١ و ٧٢ .

مع أنَّ جواز الجمع بين الصيغ (١) التسليم في فريضه الظهر مثلاً ممَّا لا ريب فيه، وإن كان الأمر في النوافل أيضاً كذلك .

و ممَّا يؤيِّد أنَّ مرادهما ليس الإقتصار بصيغه : السلم عليكم، ما ذكره في المقنعه والمراسم في تسليم الفرائض اليوميه، حيث ذكر بعد الفراغ من الدعاء ومستحباته : السلم عليك أيها النبي و رحمه الله و بركاته [ويؤمى بوجهه إلى القبلة و يقول : (٢) السلم على الأئمه الراشدين، السلم علينا وعلى عباد الله الصالحين (٣).

و لم يذكر السلم عليكم بعد السلم علينا، و الظاهر أنَّه ليس كذلك، والدليل عليه من كلام المقنعه هو أنَّه ذكر في هذا المقام بعد السلم علينا ما هذا لفظه: فإذا فعل ذلك فقد فرغ من صلاته، و خرج منها بهذا التسليم (٤). و منه يظهر أنَّه يقول بوجوب التسليم في الجملة (٥).

أقول : كلام صاحب المراسم يزيد قوّه على قوّه و نوراً على نور، جزى الله سيّدنا عنّا خير الجزاء، فإنّه قد أيّد ما نحن بصددّه بموافقه المشايخ العظام والأكابر الفخام أولى الأيدى والأبصار، و ما كنت خبيراً بفتاويهم لعدم اطلاعى على كتاب المراسم، فجعلنى بصيراً بما فيه، وجعل إعتقادي قوياً لإعتقادى بهؤلاء المشايخ، إذ هم لم يقولوا إلّا عن حجه و دليل ؛ و قد عرفت أنَّ القيد المذكور لا يستدعى ما نسب إليه، بل لأجل التكرار في التسليم بحسب أحوال المصلّين في الفريضه،

ص: ١٩٩

١-١ . في المصدر المنقول عنه : صيغ، وهو الصواب .

٢-٢ . ما بين المعقوفين أثبتناه من المصدر .

٣-٣ . المقنعه : ١١٤ ؛ والمراسم العلويه : ٧٣ .

٤-٤ . المقنعه : ١١٤ .

٥-٥ . في المصدر المنقول عنه بدل قوله : « في الجملة » : « كما لا يخفى ».

إمامًا و مأمومًا و فرادى، و التكرار لأجل ملاحظه المقام، و لا نعيد الكلام، من شاء فليرجع إلى رساله .

وأما ما ذكره من التأييد وعدم ذكر السلم الأخير، فكأنه لأجل أنّ تينك الصيغتين ليستا من جملة التسليم، بل من آداب التشهد و مكملاته و مندوباته، والتسليم إسم للسلم الشائع، و هما خارجان (١) عنه، و بذلك يرفع المنافات من البين.

الردّ على قوله : فى ذيل إثبات رجحان ذكر السلم على، إلخ

قال السيّد _ دام ظلّه _ فى ذيل إثبات رجحان ذكر السلم على النبىّ صلى الله عليه و آله فى النافله : و ممّا يمكن الإستدلال به ما رواه شيخنا الصدوق فى باب أحكام السهو فى الصلوه من الفقيه، و شيخ الطائفة فى باب كيفيه الصلوه من زيادات التهذيب، عن أبى كهمش، عن أبى عبد الله عليه السلام قال: سألت عن الركعتين الأولىين إذا جلست فيهما للتشهد ؟ فقلت [وأنا جالس] (٢): السلم عليك أيها النبىّ و رحمه الله و بركاته إنصرف ؟ قال: لا، ولكن إذا قلت : السلم علينا و على عباد الله الصالحين، فهو الإنصراف (٣).

وجه الدلالة هو أنّ الركعتين الأولىين اللتين يكون الإنصراف من الصلوه فيهما مطلوبًا، لم توجدا فى الفرائض اليوميه إلا فريضه الصبح، و ذكر الأولىين غير ملائم [لها] (٤)، بخلاف ما إذا كان المراد منهما النوافل، لإمكان أن يكون المقصود الأولىين من نوافل الزوال أو نوافل

ص: ٢٠٠

١-١ . كذا بخطه، والصواب : خارجتان .

٢-٢ . ما بين المعقوفين أثبتناه من المصدر .

٣-٣ . التهذيب : ٢ / ٣١٦ ح ١٢٩٢ .

٤-٤ . ما بين المعقوفين أثبتناه من المصدر المنقول عنه .

العصر أو نوافل المغرب أو صلاة الليل .

فنقول : الظاهر من السؤال أنَّ السائل يعتقد جواز السلم عليك أيها النبي ورحمه الله وبركاته في تشهدهما، لكن لم يعلم أنَّه يحصل منه الإنصراف من الصلوة أو لا، فسأله عليه السلام عنه، وقَّره على هذا الاعتقاد، وأجاب بأنَّه لا يحصل منه الإنصراف، بل الإنصراف يتحقَّق بقوله: السلم علينا وعلى عباد الله الصالحين، فقد دلَّ الحديث على جواز الجمع بينهما في النافله .

أقول : كأنَّ السيّد _ دام ظلّه _ قد سهى سهوًا واضحًا، و فهم أنَّ السائل في مقام السؤال عمّا به يتحقَّق الإنصراف، ويطلب هل في هذه الصيغه إنصراف لأكتفى به في موضعه من التشهد ؟

و هيئات هيئات ليس الأمر كذلك، بل إنَّه قد أتى بهذه الصيغه سهوًا في التشهد الأوّل من الفريضة، و لم يدر أنَّه قد انصرف بهذه الصيغه سهوًا ليرتّب عليه حكم السهو، أو لا يتحقَّق بهذه، فأجاب عليه السلام بعدم تحقّق الإنصراف بتلك الصيغه، بل يحصل ذلك بالصيغه الأخرى .

والشاهد على ذلك ذكر الحديث في ذيل أحكام السهو في الصلوة، كما أنَّ سابقه و لاحقه في ذلك أيضًا، ولكن الجواد قد يكبو .

و لنمسك عنان القلم في هذا المضمّار، و نكتفى بهذا القدر من الكلام، ونستحيى من أن نتعرّض لساير ما أفاده في بقيه تلك الوريقات من النقض والإيراد والردّ والإبرام، و نستدعى من جنابه العالى أن يعفو عنيّ إن خرجت في أثناء الكلام نقضًا وإبرامًا عن رعايه الآداب .

ص: ٢٠١

ثم نلتمس من جنبه السامى أن لا ينسانى عن الدعاء والإستغفار فى آناء الليل وأطراف النهار، كما أتى من الداعين له سرًا و جهراً و ليلاً- و نهاراً، وأرجو من الله أن يوفقه لتحصيل ما يتمناه من العلم، وتهذيب الأخلاق، وإخلاص النيّة، وإكمال العمل لنيل السعادات .

اللهم ألحقه و إيانا بالصالحين الأبرار السارعين إلى الخيرات العاملين الباقيات الصالحات الساعين إلى رفيع الدرجات، واجعله و إيانا و جميع إخواننا من المصطفين الأخيار بحق الأبرار و الأخيار من خالصى عبادك، سيّما المقرب المكين فى عالم اللاهوت المطاع فى الملك و الملكوت محمّد المصطفى وآله و عترته أمناء المعبود، وأسرار اللاهوت، و ينابيع العلوم عن الحى القيوم.

و كتب بيمنه الدائر أ قلّ الخليقه وأضعف البريه على أكبر _ عفى الله عن جرائمه وزلاته _ فى ليلة الأحد من شهر الربيع الأوّل، و قد مضى منه نيف وعشرون من سنه ١٢٢٣، والحمد لله ربّ العالمين، و صلّى الله على محمّد وآله أجمعين.

ص: ٢٠٢

الرساله الرابعه: الردُّ على ردِّ المولى على أكبر الإيجي رحمة الله لحجّه الإسلام الشفّتي قدس سره

اشاره

٤ _ الردُّ على

ردِّ المولى على أكبر الإيجي رحمة الله

تأليفُ

العلامة الفقيه المحقق

السيد محمد باقر بن محمد نقى الشفّتي قدس سره

المُشتهر بحجّه الإسلام

(١١٨٠ _ ١٢٦٠ هـ)

تحقيقُ

السيد مهدي الشفّتي

ص: ٢٠٣

بسم الله الرَّحْمَن الرَّحِيم و به نستعين

الحمد لله الذى أنار المذهب الحقّ و لو سعى فى اطفائه المنكرون، وأضاء مناهج الصدق وإن عثر فيها بتقصيرهم الغافلون، والصلوه والسلام على أجدادى العظام الفخام الذين بهم قامت السموات والأرضون .

وبعد، يقول العبد الملتجئ إلى باب سيّده العليّ العالى محمّد باقر بن محمّد نقى الموسويّ _ حشرهما الله تعالى مع أجدادهما يوم يؤخذ بالنواصي _ : أنّه لمّا ورد عن سيّد البشر _ عليه و على آله صلوات الله الملك الأكبر _ ما هذا لفظه :

« إذا ظهرت البدع فى الدين (١)، فليُظهر العالم علمه، فَمَنْ لم يفعل فعليه لعنة الله » (٢).

وأفشى فى الناس بعض العلماء المعاصرين ما كان اعتقادى أنّه من البدع فى الدين، عزمّت أن أصرف بعض أوقاتي لرفع هذه البدعه، فسلكت فيه مسلكاً يضاهى مسالك الأمر بالمعروف، فكتبت إلى بعض أجلّه (٣) العلماء العظام وأعزّه

ص: ٢٠٥

١-١ . فى المصدر : فى أمتى .

٢-٢ . الكافى : ١ / ٥٤ ح ٢ ؛ وسائل الشيعة : ١٦ / ٢٦٩ ح ١ .

٣-٣ . « أجلّه » لم يرد فى « م » .

الفضلاء الكرام (١) _ أدام الله تعالى ظلاله على رؤس الأنام _ أنّ تلك المسئلة اشتهرت من بعض الأجله واعتقادي أنّها من البدع التي يجب السعي في إبطالها، فليكنف نفسه عنها، فأنه على خلافها إتفاق علماء الشيعة .

و هو _ دام ظلّه العالی _ أرسل رقتي إليه، لكن لم يظهر منه أثر و لم يبرز منه ثمر، بل زاد إصراره في اعتقاده، و بلغ إلى أنّه أخذ أن يكتب في ترويجه رساله، فكتب في إبطاله رساله و أبرزت الحال في ذلك بحيث يصل من لاحظته بعين الإنصاف والبصيره إلى حقيقه الحال من غير شكّ و ريبه، فأرسلتها إليه بعد إرساله رسالته إلى، فرأيتها مشتمله على ما ستقف عليه في المباحث الآتية، و كففت نفسي عن إبرازها احترازاً عن إشاعه الفاحشه، لكنّه أخذ في الردّ على رسالتي، ثمّ بعد أن وصل ردّه إلى رأيته أو هن من بيت العنكبوت وانه لأوهن البيوت، ثمّ كففت نفسي أيضاً إلى أن انقضى سنه و ثلثه أشهر، ثمّ أخذت في الردّ عليه وإظهار الشنايع التي صدرت منه للباعث الذي ستقف عليه، فأقول :

الردّ على قوله : أنّي بعد ما كتبت رساله في بيان التسليم في النافله، إلخ

قوله : أنّي بعد ما كتبت رساله في بيان التسليم في النافله .

فيه أنّ تلك الرساله ليست في بيان التسليم في النافله فقط، بل فصل واحد منها وهو آخر فصولها فيه، كما أشار إليه (٢) بقوله : « الفصل العاشر في بيان تسليم النوافل » إلخ ؛ و قوله في بيان الفصول : الفصل الأول في وجوبه و ندبه، والفصل الثاني في أنّ التسليم هل هو جزء من الصلوه أو خارج عنها، و الفصل الثالث فيما

ص: ٢٠٦

١- ١ . هو العلامة الحاجّ محمّد إبراهيم الكرباسي قدس سره المتوفّى سنه ١٢٦١ هـ .

٢- ٢ . « إليه » لم يرد في « م » .

يتفرّع على القولين المذكورين إلى آخر ما ذكره، و الفصل الرابع في أنّ العبارة المخرجه هل هي السلام علينا و على عباد الله الصالحين أو هي السلام عليكم، الفصل الخامس في حصر المذاهب و تلخيص الأقوال، الفصل السادس في بيان مواضع تعدّد التسليم و كيفيّة أدائه، إعلم أنّ المصلّى في حال التسليم إمّا منفرد أو إمام أو مأموم، الفصل السابع : ذكر الشهيد أنّه يستحبّ أن يقصد الإمام التسليم على الأنبياء، الفصل الثامن: هل يجب فيالتسليم على تقدير الوجوب ورحمه الله، الفصل التاسع : هل يجب نيّه الخروج في التسليم على تقدير وجوبه ، إلى آخر ما ذكره. ومع ذلك، الحكم بكون الرساله في بيان التسليم في النافله لا يخفى ما فيه.

ونحن لمّا أوردنا عليه هذا الإيراد و لم يقدر أن يبرز ما يصلح للجواب، غير العبارة فيما بعد ذلك فقال : « أنّي بعد ما كتبت رساله في بيان التسليم وأحوالها وفي النافله و آدابها »، لكن لا يخفى ما فيه أيضًا، فإنّ الضمير في « أحوالها » يعود إلى التسليم، و المناسب التذكير .

و على فرض الإغماض عنه بأن يحمل الكلام على خلاف ما هو الظاهر منه فيقال: إنّ المرجع صيغه التسليم، نقول : مع أنّه ما الداعي للعدول إلى التأنيث حتّى يفتقر إلى التقدير، ليست الرساله في بيان التسليم.

و على فرض الإغماض عنه أيضًا يبقى المؤاخذة في قوله : « و في النافله و آدابها »، فإنّ الظاهر أنّ قوله : « و في النافله » عطف على التسليم، و مقتضاه أنّ الرساله كما يكون في بيان التسليم يكون في بيان النافله و آدابها، و هو مخالف للواقع، فإنّ الرساله ليست في بيان النافله و لا في بيان آدابها، إلّا أنّ فصلًا واحدًا منها في بيان التسليم في النافله، و هو حاله واحده لها، لا أحوالها .

فهو في هذا التغيير و إن عمد الفرار من محذور، لكنّه وقع في محذورات عديده، ولنعم ما قيل: « حفظت شيئاً و غابت عنك أشياء » (١).

و لو لا- هذا التغيير منه، لأمكن أن يوجّه كلامه بأن يقال: إنّ كلمه « في » في: « بيان التسليم في النافله » للسببيّه، فالمعنى (٢): أنّي بعد ما كتبت رساله بسبب بيان التسليم في النافله، لكنّه أعلم بمراده .

الردّ على قوله : أقول: في قوله: « أنّه مخالف للواقع »، مراده أنّه الواقع، إلخ

قوله : أقول : في قوله : « أنّه مخالف للواقع »، مراده أنّه الواقع بحسب ما أدّى إليه فهمه واجتهاده، لا الواقع الواقعي، لأنّه لا يمكنه ولا غيره ذلك إلّا من عصمه الله و أودعه الأسرار والأحكام، نعم على مذهب المصوّبه القائلين بأنّ حكم الله تعالى هو ما أدّى إليه رأى المجتهد و ليس لله حكم، يصحّ، و ذلك مذهب قبيح .

هذا الإيراد من غرائب الأمور و عجائب الدهور، إذ حاصله يرجع إلى أمرين: وجودي و عدمي، أمّا الأوّل : فهو أنّ الحكم بأنّ الشئ الفلاني مخالف للواقع الواقعي إنّما يصحّ على مذهب المصوّبه ؛ و هو قد (٣) بلغ في الفساد حدّاً لا يكاد يختفى على أداني الطلبه فضلاً عن الأواسط والأعالي، إذ بناءً على هذا المذهب السخيف لا حكم للشارع في الواقع حتّى يمكن أن يقال: إنّّه مخالف له، كما لا يخفى.

إن قيل : يمكن أن يكون المراد بالواقع على هذا المذهب هو ما تعلّق به رأى

ص: ٢٠٨

١- ١ . هذا عجز بيت صدره : فقل لمن يدعى في العلم فلسفه ؛ والبيت لأبي نؤاس، ديوانه : ص ٧ .

٢- ٢ . في « م » : والمعنى .

٣- ٣ . « قد » لم يرد في « م » .

المجتهد. قلنا : حمل الواقع عليه ممّا لا- وجه له، إلّا- إذا وقع فى كلام القائلين بالتصويب ؛ و على فرض الإغماض عنه نقول : حينئذ يكون متعلّق (١) رأى أى مجتهد كان واقعاً، فلا يمكن أن يقال إنّ مخالف للواقع، نعم إنّما يصحّ هذا القول بناءً على هذا المذهب فيما إذا صدر الحكم ممّن ليس من أهل الفتوى، فحينئذ يكون الأمر كما أنصف، لكن يبقى المؤاخذة فى الحصر كما ستقف عليه .

وأما الثانى : فهو أنّ ذلك لا يصحّ على مذهب المخطئه، فإن كان المراد أنّه بناءً عليه لا يمكن أن يقول قائل : أنّ اعتقاده أنّ هذا الحكم مخالف للواقع قطعاً أو ظناً أو بعنوان الإطلاق، ففساد الحال فيه أظهر من أن يفتقر إلى البيان، إذ المسئلة إن كانت من المسائل القطعيّة يحكم على خلافها أنّه مخالف للواقع قطعاً (٢)، وإن كانت من المسائل الظنيّة يحكم على خلافها أنّه مخالف للواقع ظناً، و منه يظهر الحال فى الإطلاق .

و إن كان المراد أنّه بناءً عليه لا يمكن أن يقال : إنّ مخالف للواقع الواقعى، نقول: إن كان المراد منه القطعى فقد عرفت الحال فيه، و دعوى إمتناع القطع فى شىء من الأحكام الشرعيّة قطعيّة الفساد ضروريّة البطلان، فقله : « و لا يمكنه ولا غيره ذلك » حينئذ قول عرى عن البرهان، بل يشهد على خلافه العيان، وكيف مع أنّ المسائل المستنده إلى الإجماع أو العقل القاطع أو الأخبار المتواتره بالمعنى أو المحفوفه بالقرائن القطعيّة كلّها قطعيّة، فالحصر فى كلامه : « إلّا من عصمه الله » إلخ، غير صحيح، و كيف مع أنّ جماعه من قدماء الأصحاب المنكرين للعمل بالأدلة الظنيّة يدعون القطع فى جميع المسائل الشرعيّة، ونحن وإن لم ندّع

ص: ٢٠٩

١-١ . « متعلّق » لم يرد فى « ل » .

٢-٢ . « قطعاً » لم يرد فى « م » .

الإيجاب الكلى، لكن دعوى السلب الكلى قد عرفت الحال فيها .

و إن كان المراد من الواقعى غير ما ذكر _ مع أنّه فى أمثال المقام لم يظهر له معنى غير ذلك _ فعليه بالبيان حتّى تتكلم فى صحّته و فساده .

و هنا احتمال آخر، و هو أن يكون المراد أنّ الحكم القطعى بأنّ ذلك الحكم حكم واقعى، إنّما يمكن على مذهب المصوّبه فقط، لأنّهم لمّا حكموا بأنّه ليس لله تعالى حكم فى الواقع، بل حكمه يتبع رأى المجتهد، فالحكم الواقعى هو ما تعلق به رأى المجتهد، فيكون الحكم قطعياً، فحينئذ و إن سلم من مؤاخذه الأمر الوجودى، لكن مؤاخذه الأمر العدمى على حالها كما لا يخفى، مضافاً إلى منافاته لما يذكره فى آخر رساله كما ستقف عليه، و أيضاً أنّ إirاده فى المقام فى غير محلّه كما لا يخفى (١).

هذا كلّ فيما إذا كان المراد العموم و الإطلاق، و إن كان المراد خصوص المسئله، فالأمر فيه يظهر ممّا ذكر من غير افتقار إلى الذكر، و أنت إذا أحطت خبراً بما حرّناه يظهر لك أنّ دون تصحيح هذا الإيراد خرط القتاد، فالحمد لله الموفق لطريق السداد و الهادى إلى سبيل الرشاد .

الردّ على قوله : وفى قوله : « المتخلف عمّن هو للشريعة حافظ » ركاه، إلخ

قوله : وفى قوله : « المتخلف عمّن هو للشريعة حافظ » ركاه و بشاعه يظهر لمن تتبع موارد التخلف، فهل سمعت أحداً يقول : الشريعة تخلفت (٢) عن الشارع ، أو الشارع تخلفت (٣) عن الشريعة . قال

ص: ٢١٠

١-١ . من قوله : « و هنا احتمال آخر » إلى هنا، لم يرد فى « ل » .

٢-٢ . فى الأصل المنقول عنه : تخلف، و هو غلط .

٣-٣ . فى الأصل المنقول عنه : تخلف، و هو الصواب .

رسول الله صلى الله عليه وآله : مثل أهل بيتي كمثل سفينة نوح، من ركبها نجي، ومن تخلف عنها غرق (١). وقوله صلى الله عليه وآله : لعن الله من تخلف عن جيش أسامه (٢).

وفى قوله : « أرجو من الله أن لا يكون قصدي إلا ابتغاء مرضاته »، أقول : قال الله تعالى : « بَلِ الْإِنْسَانُ عَلَى نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ » (٣)، وإلا فكيف يصح التكليف بالإخلاص و تصفيه السر عن شوب ما سواه ؟! نعم، المخلصون على خطر عظيم (٤).

أقول : عبارتي هكذا : « بلغني عن بعض الأفاضل _ حشره الله مع سادات الأواخر و الأوائل _ في تسليم النوافل ما كان إعتقادي أنه مخالف للواقع ومنافر للمتخلف ممن هو للشريعة حافظ و صادع ».

إعلم : انّ التخلف قد يستعمل مع « من » فيقال : هذا تخلف من فلان، أى : بقى منه، و منه قولك : « ما تخلف من الميّت شيء » .
و قد يستعمل مع حرف المجاوزة، فيكون المراد ما ذكره، و يمكن أن يكون المراد التأخر أيضاً، قال فى القاموس :

ص: ٢١١

١- ١ . المستدرک للحاکم : ٣ / ١٥١ ؛ حليه الأولياء : ٤ / ٣٠٦ ؛ الصواعق المحرقة : ١٨٤ .

٢- ٢ . قد أخرج هذا الحديث مسنداً أبو بكر أحمد بن عبدالعزيز الجوهري فى كتاب السقيفه و فدك (: ٧٧)، قال: حدّثنا أحمد بن إسحاق بن صال، عن أحمد بن سيار، عن سعيد بن كثير الأنصارى، عن رجاله، عن عبد الله بن عبد الرحمن أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله فى مرض موته أمر أسامه، إلى أن قال : فلمّا أفاق رسول الله (صلى الله عليه وآله) سأل عن أسامه والبعث، فأخبر أنّهم يتجهّزون، فجعل يقول : أنفذوا بعث أسامه، لعن الله من تخلف عنه، الحديث. ورواه عنه ابن أبى الحديد فى شرحه (: ٥٢ / ٦) .

٣- ٣ . القيامة : ١٤ .

٤- ٤ . قطعه من حديث تمامه هكذا : « الناس كلّهم هلکى إلاّ العالمون، والعالمون كلّهم هلکى إلاّ العاملون، والعاملون كلّهم هلکى إلاّ المخلصون، والمخلصون على خطر عظيم » ؛ جاء نصّ هذه العبارة فى مجموعته الشيخ ورام : ص ٣٢٠، عن النبىّ صلى الله عليه وآله مرسلًا، و كذلك جاء فى مصباح الشريعة المنسوب إلى الصادق عليه السلام فى الباب ٧٧ ما يقرب من هذا النصّ .

تخلف : تأخر (١). فيكون المراد أنّ القول بلزوم الإقتصار في تسليم النوافل بصيغه السلام عليكم و عدم جواز العدول عنها إلى السلام علينا و لا الجمع بينهما، مناف لما بقى و وصل إلينا من صاحب الشريعة _ عليه آلاف السلام والثناء والتحيه.

ثم على تقدير كون الموجود فى النسخه التى نقل عنها كلمه « عن »، يكون « عن » إمّا للمجاوزه، أو بمعنى « من » كما فى قوله تعالى : « وَ هُوَ الَّذِى يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ » (٢)، أو بمعنى « بعد » على ما ذكروا فى قوله تعالى : « لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ » (٣)، و حاصل المعنى فى ما نحن فيه : أنّ ذلك القول مناف لما بقى بعد صاحب الشريعة .

وعلى جميع التقادير ليس فى العبارة غبار، و لِنَعْمَ ما قيل :

و كم من عائب قولاً صحيحاً و آفته من الفهم السقيم (٤)

فالحكم بركاكه أمثال هذه العبارات ركيك جداً، لا يليق أن يصدر ممّن أرخى عنان الفهم فى كتب اللغة ومباحث الألفاظ واطّلع على قواعد الأصول ومناهج الإستنباط.

الردّ على قوله : ما أدرى العامل لهذا الظرف، و ما المقسم عليه، إلخ

قوله : ما أدرى العامل لهذا الظرف، و ما المقسم عليه، أيقول السيد: أرجو بحق كَمَل خليفته، فالقسم فى هذا الموضع لأى فائده ؟ هل يكون له منكر لرجائه و هو يدّعيه و لأجل الإنكار أتى بالقسم ليزيل إنكاره

ص: ٢١٢

١-١ . القاموس المحيط : ٣ / ١٣٨ .

٢-٢ . الشورى : ٢٥ .

٣-٣ . الانشقاق : ١٩ .

٤-٤ . البيت من قطعه أنشدها المتنبيّ، راجع : ديوان المتنبيّ بشرح البرقوقى ٢ / ٣٧٩ .

مثل: « رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ » (١).

والظاهر أنَّ مراده أن يجعل الله تلك الرسالة في صحيفه حسناته خالصة لوجه الله ومرضاته، و جعل كُمل خلق الله واسطه لقبول دعوته في عدّ تلك الرسالة من الحسنات، ولكن ليس في عبارته منه عين ولا- أثر، و لعلّ مراده غير ذلك و فوق ما أدّى إليه النظر، و هو أعلم بمراده.

سبحان الله ! ليت شعري كيف يهَيئ الفاضل نفسه للتصدّي بأمثال هذه الإيرادات؟! فإننا نستبعد صدورها من أدنى الطلبه لظهور الحال في ذلك جدًّا، لوضوح أنَّ الباء في قولنا: « بحق كُمل خليقته » يجوز أن يكون للإستعانه ويكون الظرف متعلّقًا بأرجو، والمعنى: أرجو منه تعالى خلوص القصد في إبطال ذلك الباطل ببركه كُمل خليقته واستعانتهم وشفاعتهم، كما يقال: أرجو منه تعالى سعه رزقي بشفاعه سيّد رسله، ولا ينافيه لفظ الحقّ كما لا يخفى على المتأمل .

كما يمكن أن يكون (٢) للقسم و يكون المعنى: أرجو منه سبحانه أن يجعل قصدي في إبطال ذلك الباطل خالصًا لوجهه الكريم بحق كُمل خليقته، ويكون الظرف متعلّقًا بالفعل المقدّر المدلول عليه بمعونه المقام، كما لا- يخفى على أولى التأمل والأحلام .

و منه يظهر أنَّ المضاف إليه الّذى عوّض عنه اللام في قوله: « و فوق ما أدّى إليه النظر » لا يليق أن يقدر ياء المتكلم، لأنّ شأن أدنى تلامذته أعلى من ذلك، بل المناسب أن يقدر: فوق ما أدّى إليه نظر العوام .

ص: ٢١٣

١-١ . يسآ: ١٦ .

٢-٢ . « أن يكون » لم يرد في « م ».

ثم لا يخفى ان قولنا : « أرجو من الله سبحانه » إلخ، يمكن أن يؤتى به مع علم القائل بأن قصده ليس إلا ابتغاء مرضاته و عدمه، أمّا على الثانى فظاهر، وأمّا على الأول فالتنبية على عدم الإتكال، بل المناسب للعبد التوصل إلى الله تعالى فى جميع الأحوال، و منه يظهر الحال فيما ذكره قبل ذلك حيث قال : قال الله تعالى: « بَلِ الْإِنْسَانُ عَلَى نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ » (١).

الردّ على قوله فى قولنا «إلى بقاء أرضه وسمائه»: لا يخلو عن ركاه، إلخ

قوله فى قولنا « إلى بقاء أرضه وسمائه » : لا- يخلو عن ركاه، ولعلّه سقط من قلم الناسخ شىء، والمناسب فى أمثال هذه المقامات الإتيان بلفظ : « مادام » ليفيد الدوام بدوام ذلك الأمر، كما ترى فى الخطب و التحيّات و الأدعية و الصلوات، كما قال الله تعالى : « خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَ الْأَرْضُ » (٢)، و لا يقال : إلى [بقاء] (٣) السموات والأرض .

هذا الإيراد أيضًا من عجائب الزمان و غرائب الدوران، و ما أشبه هذا الكلام بما حكى عن بعض الأخباريين من أنّه كان يكتب فى كفن أىّ ميّت كان بأنّ إسماعيل يشهد أن لا إله إلاّ الله و أنّ محمّدًا رسول الله صلى الله عليه و آله ، إلتفاتًا إلى ما دلّ على (٤) أنّ مولانا الصادق عليه السلام كتب ذلك فى كفن ابنه إسماعيل .

و الحاصل : أنّ مبنى الإيراد إمّا دعوى مدخليّه لفظ الدوام فى ذلك، أو عدم

ص: ٢١٤

١- ١ . القيامة : ١٤ .

٢- ٢ . هود : ١٠٧ .

٣- ٣ . ما بين المعقوفين أثبتناه من الأصل المنقول عنه .

٤- ٤ . « على » لم يرد فى « م » .

استفاده الدوام من العبارة المذكورة، و كلاهما فاسد، أمّا الأوّل فظهور الفساد فيه يغنى عن إظهاره، و أمّا الثاني فظهور أنّ لفظه « إلى » لم يذكر إلّا- و يزاؤها لفظه « من »، فإن كانت مذكورة فلا كلام، وإلّا فهي مقدّره كما تقول : قرأت القرآن إلى سورة العنكبوت، أى : من أوّله إلى هناك، و منه قوله تعالى : « وَ إِنْ كُنَّا ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ » (١)، أى : من ابتداء زمان العسره إلى زمان اليسار.

إذا علمت ذلك نقول : إنّ « إلى » فى قولنا : « إلى بقاء أرضه و سمائه » قرينه على تقدير لفظه « من »، فلك أن تقدّر الكلام حينئذ هكذا : صلوات الله وسلامه عليه و عليهم من ابتداء ايجاد العالم إلى بقاء الأرض والسماء ؛ فاستفاده الدوام حينئذ ممّا لا يحول حوله شكّ وارتياب، بل الكلام حينئذ يكون أبلغ من قولك : « مادامت السماء والأرض » من وجه كما لا يخفى، و إن كانا مساويين (٢) من وجه آخر . و مع ذلك، الحكم بركاكه مثل هذا الكلام ركيك جدًّا، لا يليق أن يصدر من أدانى الطلبة، فضلًا عن أمثاله .

ثمّ إنّ قوله : « و لا يقال : إلى [بقاء] (٣) السموات والأرض » إمّا غفله صدرت منه كما فى أكثر المباحث على ما ستقف عليه، أو خروج عن جاده الإنصاف والتزام بمسلك الجور و الاعتساف .

توضيح الحال فى ذلك هو أنّنا نقول : ما الفرق بين قولك : « صلّى الله عليه مادامت السموات والأرض » و بين قولك : « ما بقيت السموات والأرض » واستفاده الدوام من كلّ منهما ممّا لا يرد عليه كلام ؟!

ص: ٢١٥

١- ١ . البقره : ٢٨٠ .

٢- ٢ . فى « م » : متساويين .

٣- ٣ . ما بين المعقوفين أثبتناه من الأصل المنقول عنه .

ثم نقول : إنّ كلمه « ما » فى الموضوعين مصدرِيه، و التقدير : « مدّه دوام السموات و الأرض » فى الأوّل، و « مدّه بقائهما » فى الثانى، و هو عبارته أخرى لقولنا : « إلى بقاء السموات و الأرض » كما عرفت، بل يمكن الحكم بأبلغيته من قولك: مدّه دوامهما، كما علمت، فكيف يمكن الحكم بعدم استفاده الدوام فى محلّ الكلام ممّن أدرج نفسه فى جملة العلماء الأعلام ؟!

إذا تقرّر ذلك نقول : إنّ قوله : « و لا يقال : إلى السموات و الأرض » إمّا مبنيّ على الغفله فى التفرقه بين قولك : « خالدين فيها إلى بقاء السموات والأرض » وبين قولك : « خالدين فيها إلى السموات والأرض »، أو على الخروج عن جادّه الإنصاف، و كلاهما و إن كان بعيداً لكنّ الحمل على الأوّل أولى، لأنّ الخروج عن سبيل الإنصاف إخلال بالواجب، فلا ينبغى إحتماله مهما أمكن فى حقّ المسلم، فضلاً عن الحكم بوقوعه ؛ فعلى هذا نقول : إنّّه و إن لم يقل : « صلوات الله عليه إلى السموات و الأرض »، لكن التفرقه بينه و بين قولك : « إلى بقاء السموات والأرض » ظاهره، فلا ينبغى الغفله عنها .

تنبيه

إعلم : أنّ بعض علمائنا _ قدّس الله أرواحهم _ ذكر وجهاً فى اختصاصه تعالى الكريم بالذكر فى قوله تعالى: « مَا عَزَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ » (١) من بين أسمائه وصفاته، فذكر ما حاصله : أنّ ذلك لتلقين الله تعالى العبد العاصى حين ألقى إليه

ص: ٢١٦

يوم القيمة « مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ » أن يقول في مقام الجواب : غَرَّنِي كَرَمُ الْكَرِيمِ (١).

فنقول : لعلّ مولانا الفاضل أراد من إيراد هذه الإيرادات إرشادى لطريق التكلّم على مقالاته، و تعلّميّ لكيفيّة البحث في عباراته و مطالبه، و أيم الله لو لا ذلك واصراره في مجالس متعدّده في ترويج الباطل لما كنت متعرّضاً للتنبيه (٢) على ما صدر منه من الإشتباه والغفله .

فنحن نصرف العنان أوّلاً إلى الغرائب التي صدرت منه في الرسالة، ثمّ نعود إلى بقيّته ما أورده على ما أبرزناه في المسئلة بإعانه الله سبحانه، ثمّ إن ساعدني المجال نتعرّض لسائر ما يتوجّه على ما تمسّك به في مقام الاستدلال في الرسالة وجمله من عباراته، فإنّ استقصاء الجميع يوجب الكلال والملال .

المقام الأوّل: في التنبيه على ما صدر منه في الرسالة الذي لا يليق أن يصدر من أدنى الطلبة

إشاره

[المقام الأوّل]

[في التنبيه على ما صدر منه في الرسالة]

فنقول : البحث في مقامات، الأوّل : في التنبيه على ما صدر منه في الرسالة الذي لا يليق أن يصدر من أدنى الطلبة ؛

منها قوله : لا يقال هذا الخبر مرسل من طرقكم فلا يعمل به، إلخ

فمنها : ما ذكره بعد نقل الاستدلال عن المنتهى (٣) لوجوب التسليم بقوله صلى الله عليه و آله : مفتاح الصلوه الطهور، و تحريمها التكبير، و تحليلها التسليم (٤)،

ص: ٢١٧

١- ١ . ذكر هذا الوجه الشيخ أبو على الطبرسي في تفسيره: « مجمع البيان: ١٠ / ٢٨٦ » نقلاً عن أبي بكر الوراق.

٢- ٢ . في « م » : للتنبيه .

٣- ٣ . أنظر منتهى المطلب : ١٩٩ / ٥ .

٤- ٤ . الكافي: ٣ / ٦٩ ح ٢؛ التهذيب: ٢ / ٩٣ ح ٣٤٩؛ الإستبصار: ١ / ٣٤٧ ح ١٣٠٧؛ الفقيه : ١ / ٢٣ ح ٦٨.

حيث قال :

لا- يقال هذا الخبر مرسل من طرقكم فلا يعمل به، لأننا نقول : لا نسلم أنه مرسل، فإن الأمة تلقتة بالقبول، ونقله العامه و الخاصه، ومثل هذا الحديث البالغ في شهره غايتها قد يحذف رواتها إعتماذاً على شهرتها، على أن الشيخ الرئيس عروه الإسلام أبا جعفر محمد بن يعقوب الكليني، والشيخ الصدوق ثقه الإسلام محمد بن علي بن بابويه القمي، والسيد الأجل المرتضى _ قدس الله أرواحهم _ رووا هذا الحديث مسنداً عن علي بن محمد بن عبد الله، عن سهل بن زياد، عن جعفر بن محمد الأشعري، عن القداح، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : مفتاح الصلوه الطهور، و تحريمها التكبير، و تحليلها التسليم (١).

ولو سلم فهؤلاء الرؤساء العظام والفقهاء الفخام هم العمده في ضبط الأحاديث، و لو لا علم هؤلاء الثلاثة _ قدس الله روحهم _ بصحته لما أرسلوه، و لما حكموا بأنه من قوله عليه السلام .

و فيه نظر من وجوه، منها : أن ما ذكره بعد الترقى بقوله : « على أن الشيخ الرئيس عروه الإسلام » إلخ، من غرائب الأمور، إذ السند المذكور إنما هو سند الكافي، و نسبته إلى الصدوق و السيد المرتضى مخالفه للواقع، كما لا يخفى على من له أدنى إطلاع بكتب الرجال و أسانيد الأحاديث و طبقات الرواه .

ص: ٢١٨

و كيف؟! مع أنّ شيخنا الصدوق لا يروى عن ثقة الإسلام محمد بن يعقوب إلاّ بواسطة، على ما يظهر من قوله: «و ما كان فيه عن محمد بن يعقوب الكليني _ رضى الله عنه (١) _ فقد رويته عن محمد بن عصام الكليني (٢)، و عليّ بن أحمد بن موسى، و محمد بن أحمد الشيباني (٣) _ رضى الله عنهم _ عن محمد بن يعقوب الكليني « (٤)، فكيف يروى عمّن يروى عنه ثقة الإسلام من غير واسطه؟!

و (٥) أمّا السيد المرتضى، فإنّ الأمر فيه أظهر من أن يفتقر إلى البيان، بناء على أنّه (٦) من تلامذه شيخنا المفيد و هو يروى عن شيخنا الصدوق، و قد عرفت أنّ مقتضى كلامه أنّ روايته عن ثقة الإسلام بواسطة، فيكون روايه شيخنا المفيد عن ثقة الإسلام بواسطتين .

هذا إن روى عن ثقة الإسلام بواسطة الصدوق، لكنّه كثيرًا ما يروى عنه بواسطة شيخه أبوالقاسم جعفر بن محمد بن موسى بن قولويه، فحينئذ يكون روايته عنه (٧) بواسطة ؛ و على التقديرين كيف يمكن الحكم بروايه السيد المرتضى عمّن يروى عنه ثقة الإسلام من غير واسطه؟!

سبحان الله ! كيف يجترئ المتدين على إقحام أمثال هذه الأمور في الدين، فإنّه إفتراء بشريعه سيّد المرسلين، و خيانه في الآثار الصادرة عن أئمّائه الأكرمين الموجبه للإنتقام من ربّ العالمين الذي لا يقاومه سكّان السموات والأرضين.

ص: ٢١٩

١-١ . في المصدر : رحمه الله عليه .

٢-٢ . في المصدر : محمد بن محمد بن عصام الكليني .

٣-٣ . في المصدر : السنانيّ .

٤-٤ . كتاب من لا يحضره الفقيه : ٤ / ٥٣٤ .

٥-٥ . « و » لم يرد في « م » .

٦-٦ . في « م » بدل « بناء على أنّه » : « لآئنه » .

٧-٧ . « عنه » لم يرد في « م » .

و (١) الظاهر أنّ صدور أمثال هذه الأمور عنه إنّما هو من جهة قلّه اطلاع بمباني الفنّ و ندره إحاطته بقواعد العلم، فإنّا لما أوردنا عليه هذا الإيراد وأبرزنا له شناعه هذا المقال إضطرب من وفور تدبّنه في مقام الجواب غايه الإضطراب، فأجاب بما حاصله : أنّي أخذته هكذا من بعض الكتب !

و لعمر الحبيب أنّ اللايق بهذا الجواب هو مقابلته بقول الشاعر : « لن يصلح العطار ما أفسده الدهر » (٢) ؛ فقلت ما حاصله : يا مولانا ! تكتب الرسالة وتفتي الناس بما يبنون عليه أمر العباد، و تأتي بمثل هذه مقاله، و كيف يمكن الاعتذار في موقف الحساب مع شدايد القيمه ؟!

ثمّ قلت : حاشا أن يوجد ذلك في كتب و رساله . ثمّ ذكرت له طريق الإشتباه على ما ستقف عليه .

ثمّ بعد أكثر من سنه رأيت أنّه حكّ اسم السيّد المرتضى في نسخته، وأبقى الباقي على حاله (٣)، و لا- يخطر في البال إلّا أن يقال : إنّ الحاكَ أنّما عمد علاج الفاسد بالأفسد .

و منها : أنّ قوله : « و لو سلّم فهؤلاء الرؤساء العظام و الفقهاء الفخام هم العمده

ص: ٢٢٠

١- ١. في « م » : لكن .

٢- ٢. قال ابن طيفور في كتابه « بلاغات النساء، ص ١٠٠ » : وحدّثنا أبو زيد عمر بن شبة قال: قال أبو العاج الكلبي لامرأته : عجوز ترجى أن تكون فتية و قد لحب الجنبان واحد و دب الظهر تدس إلى العطار ميريه أهلها و لن يصلح العطار ما أفسد الدهر
٣- ٣. جاء في حاشيه « ل » بخط المؤلف قدس سره : و منه : « رووا هذا الحديث »، و منه قوله : « و لو سلّم فهؤلاء الرؤساء العظام »، إلى قوله: « و لو لا علم هؤلاء الثلثه _ قدّس الله روحهم _ بصحّته لما أرسلوه و لما حكموا بأنّه من قوله عليه السلام »،
منه .

فى ضبط الأحاديث، و لو لا- علم هؤلاء الثلاثة _ قدس الله روحهم _ بصحته لما أرسلوه « أيضًا غير صحيح، و ستقف على وجهه .

و منها : أنَّ الإتيان بضمير المؤنث فى قوله : « قد يحذف رواها اعتمادًا على شهرتها » فى غير موقعه، لكون المرجع لفظ الحديث، وإنما الموقع له فى هذه الورطه تغيير جزئى صدر منه فى عبارته العلامة، وليته لم يصدر منه ؛ قال فى المنتهى _ بعد أن حكى الحديث عن طريق العامه ووجه الاستدلال به _ ما هذا لفظه :

و من طريق الخاصه ما رواه الشيخ و ابن بابويه و علم الهدى، عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه و آله : مفتاح الصلوه الطهور، و تحريمها التكبير، و تحليلها التسليم (١). وقد مضى وجه الاستدلال به.

لا- يقال : هذا خبر مرسل من طرقكم فلا يعمل به، لأننا نقول : لا نسلم أنه مرسل، فإنَّ الأئمه تلقته بالقبول، و نقله الخاص والعام، و مثل هذا الحديث البالغ فى الشهره قد يحذف رواته اعتمادًا على شهرته، على أنَّ الشيخ محمد بن يعقوب الكلينى رواه مسندًا عن على بن محمد بن عبد الله، عن سهل بن زياد، عن جعفر بن محمد الأشعرى، عن القداح، عن أبى عبد الله عليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه و آله ، الحديث (٢). إلا- أنه قال: مفتاح الصلوه الوضوء. و لو سلم، فهؤلاء الثلاثة هم العمده فى ضبط الأحاديث، و لو لاعلمهم بصحته لما أرسلوه (٣)، إنتهى كلامه أعلى الله مقامه.

ص: ٢٢١

١- ١. التهذيب : ٩٣ / ٢ ح ٣٤٩؛ الفقيه : ٢٣ / ١؛ الناصريات : ٢١١ .

٢- ٢. الوسائل : ٤١٣ / ٦ ح ٨٣١٠ .

٣- ٣. منتهى المطلب : ١٩٩ / ٥ .

و شقيقنا المكرّم _ دام ظلّه _ قد حصل منه التغيير فى ثلثه أمور الموجب لتوجّه المؤاخذه إليه فى كلّ واحد منها، منها : أنّه أسقط لفظ الشيخ فى البين، وضّم الصدوق والسيد المرتضى بثقه الإسلام، و نسب سند الكافى إلى الجميع، وقد عرفت أنّه بلغ حدًّا فى الفساد يصيح به النبات و الجماد .

ولعلّ الداعى لإسقاط الشيخ ملاحظه لفظ : « الثلاثة » فى كلام آيه الله العظمى العلامة حيث قال : « فهؤلاء الثلاثة هم العمده » إلخ، بناء على أنّه لمّا كان العدد بانضمام الشيخ يرتقى إلى الأربعة، أسقطه من بينهم حملاً لكلامه على الغلط أو الإشتباه، ولم يتبّه أنّ المقصود من الثلاثة : الشيخ وابن بابويه وعلم الهدى المذكورون فى كلامه أولاً الذين توجّه إيراد إرسال الحديث على النحو المذكور فى كتبهم، ولمّا كان الحديث مسنداً صريحاً فى كلام ثقه الإسلام، فلا وجه لتسليم الإرسال فى حقّه، و هذا هو الوجه لتخصيص النسبه إلى الثلاثة، فليس فيه شايبه إشتباه وغفله، بل هو فى غايه المتانه .

و شقيقنا المعظم (١) لمّا لم يقدر على درك ذلك، غيّرهُ فى الموضعين الموجب لأن يتوجّه إليه الإيراد و الشين، أحدهما: ما عرفت، والثانى: أنّه جعل ثقه الإسلام من جمله الثلاثة المشار إليهم بقوله : « ولو لا علم هؤلاء الثلاثة »، مع أنّك قد عرفت أنّ الحديث فى كتابه مسند، و هذا هو الوجه فى تصريح العلامة بالثلاثة، إذ لو اكتفى بلفظ إسم الإشاره ربما كان لمتوهم أن يتوهم شموله لثقه الإسلام أيضاً، فصّرّح بالثلاثة لدفع هذه الحزازة، و مع ذلك غفل صديقنا المكرّم عن ذلك وصرّح بالثلاثة وجعل ثقه الإسلام منهم .

ص: ٢٢٢

ولما كان ذكر اسم الإشارة و الثلاثة فى كلام العلامة بعد ذكر ثقہ الإسلام الموجب لبطؤ الإنتقال إلى المرام فى الجملة، لخصه شيخنا البهائى _ مكنه الله تعالى مكان العالى _ فقال فى الحبل المتين فى مقام الإستدلال بوجوب التسليم ما هذا لفظه :

ولنا أيضًا ما رواه الشيخ وابن بابويه و المرتضى _ رضى الله عنهم _ عن أمير المؤمنين عليه السلام . _ ثم أورد الحديث فقال : _ أورد عليه أنه خبر مرسل فلا يجوز التعويل عليه فى إثبات الأحكام الشرعيّة .

وذبّ عنه العلامة فى المنتهى بأنّ الأئمّه تلقّته بالقبول و نقله الخاصّ والعامّ، وما هو بهذه المثابه من الشهره قد يحذف رواته إعتماّدًا على شهرته.

وهؤلاء المشايخ الثلثه هم العمده فى ضبط الأحاديث، و لو لا علمهم بصحّته لما أرسلوه و حكموا بأنّه من قوله صلى الله عليه و آله ، هذا ملخص كلامه (١) ؛ إنتهى كلام شيخنا البهائى .

و من العجب أنّ صاحبنا المكرّم _ دام ظلّه _ مع كون غالب مطالب رسالته مأخوذًا منه، لم يتتبّه لذلك، سيّما أنّه ذكره فى الرسالة بعد ما تقدّم نقله من غير فصل ما ذكره شيخنا البهائى بعد ما حكينا عنه من غير فصل حيث قال :

« وقد يؤيد أيضًا بأنّ مذهب السيّد _ قدّس الله روحه _ فى العمل بأخبار الآحاد معروف، فلو لم يكن إشتهار هذا الحديث فى زمنه بالغًا حدًا يخرجّه عن تلك

ص: ٢٢٣

المرتبه، لم يحسن تعويله عليه»، فتأمل .

ومما ذكر علم موضعان مما وقع التغيير من مخدومنا المكرّم، والموضع الثالث هو قول العلامة : « و مثل هذا الحديث البالغ في الشهره قد يحذف رواته إعتماً على شهرته »، وقال شيخنا البهائي في تلخيص هذا الكلام : « و ما هو بهذه المثابه من الشهره قد يحذف رواته إعتماً على شهرته »، و زاد _ دام ظلّه (١) _ لفظه « غايته »، فكأنّها صارت سبباً لتأنيث الضمير في الموضعين حيث قال : « و مثل هذا الحديث البالغ في الشهره غايتها قد يحذف رواتها إعتماً على شهرتها ».

و ليته لم يزد تلك اللفظه لئلا يقع في تلك الورطه، ليته إكتفى بعين عبارته المنتهى ولم يغيّرّها أصلاً ليسلم من مؤاخذه الشنايع المذكوره و لا يرتفع للأصحاب منه حسن المظنه .

ومنها قوله : بل ادعى الشيخ الصدوق قدس سره أنّ القول بوجوب التسليم، إلخ

و منها : ما ذكره في أواخر الفصل الأول حيث قال :

بل ادعى الشيخ الصدوق _ قدس الله سرّه _ أنّ القول بوجوب التسليم من ضروريّات المذهب .

واعجابه من جرئته على أحكام الله سبحانه !! فإنّ هذا القول إفتراء على شيخنا الصدوق الثقة الأمين، فأنت به إن كنت من الصادقين .

و كيف مع أنّ كتبه التي فيها مظنه ذكر أمثال هذه الأمور بحمد الله تعالى

ص: ٢٢٤

موجوده، و ليس فيها لهذه الدعوى أثرٌ بالمرّه، بل الحكم الصريح بوجوب التسليم لم يوجد فيها فضلاً عن دعوى الضروره، و لهذا ترى فحول الأصحاب _ مع اهتمامهم فى نقل الأقوال والخلاف فى المسئله _ لم ينسب إليه أحد منهم القول الصريح بالوجوب فيما أعلم، وها أنا أذكر عباراتهم فى نقل الأقوال وبيان الخلاف فى المسئله ليكون فى هذا الدعوى على برهان و بينه .

قال المحقق فى المعتبر :

التسليم واجب فى الصلوه، و الإخلال به عمداً مبطل لها لا سهواً، و به قال ابن أبى عقيل مّنّا و علم الهدى و تقى بن نجم، فقال الشافعى : هو ركن فى الصلوه، و قال الشيخان : هو مسنون (١).

و قال العلامة فى المختلف :

أوجب السيّد المرتضى فى المسائل الناصريه و فى المسائل المحمديّه التسليم، و به قال أبو الصلاح و سلار وابن أبى عقيل وابن زهره، و قال الشيخان : أنّه مستحبّ، و هو اختيار ابن البرّاج وابن ادريس (٢).

و قال فى المنتهى :

اختلف أصحابنا فى وجوبه [أى وجوب التسليم] (٣) فى الصلوه، فقال علم الهدى، وابن أبى عقيل، و أبو الصلاح : أنّه واجب تبطل الصلوه بالإخلال به عمداً لا سهواً . و به قال الشافعى، و مالك، و أحمد . و قال

ص: ٢٢٥

١- ١ . المعتبر : ٢ / ٢٣٣ .

٢- ٢ . مختلف الشيعة : ٢ / ١٧٥ .

٣- ٣ . ما بين المعقوفين ليس فى المصدر .

الشيخان: هو مسنون (١).

و قال فخر المحققين فى الإيضاح :

أوجه السيد المرتضى فى المسائل الناصريه و المحمديه، وأبو الصلاح وسلار وابن أبى عقيل، إلى آخر ما ذكره (٢).

و فى الذكرى :

الواجب الثامن : التسليم، يجب (٣) صيغه السلام عليكم عند أكثر من أوجه، و هم ابن أبى عقيل و المرتضى و أبو الصلاح وابن زهره، إلى آخر ما ذكره (٤).

و فى غايه المراد :

إختلف الأصحاب فى وجوب التسليم المخرج من الصلوه، فقال صاحب الفاخر وابن أبى عقيل و المرتضى، و الشيخ فى المبسوط، و سلار، و الحلبيون كأبى الصلاح وابن زهره وأبى صالح وبنى (٥) سعيد، و المصنف فى المنتهى : يجب (٦).

و فى التنقيح :

الوجوب قول المرتضى و التقى وابن أبى عقيل و سلار وابن زهره و المصنف و العلّامه فى بعض كتبه (٧).

ص: ٢٢٦

١-١ . منتهى المطلب : ١٩٨ / ٥ .

٢-٢ . إيضاح الفوائد : ١١٥ / ١ .

٣-٣ . فى المصدر : تجب .

٤-٤ . الذكرى : ٤١٥ / ٣ .

٥-٥ . فى المصدر : إبتنا .

٦-٦ . غايه المراد : ١٥٠ / ١ .

٧-٧ . التنقيح الرائع : ٢١١ / ١ .

و فى المهذب البارع :

هل التسليم واجب أو مندوب ؟ و بالأول قال التقى والحسن والمرضى، و بالثانى قال الشيخان و القاضى وابن إدريس (١).

و فى المدارك :

إختلف الأصحاب فى التسليم هل هو واجب أو مستحب ؟ فقال المرتضى فى المسائل الناصريه و المحمديه، و أبو الصلاح و سائر وابن أبى عقيل وابن زهره بالوجوب (٢).

و فى الحبل المتين :

[قد] (٣) ذهب السيد [المرتضى] (٤)، و الشيخ فى المبسوط، وابن أبى عقيل، و القطب الراوندى، و صاحب البشرى، و سائر، و الحلبيون كأبى الصلاح وابن زهره، و الحلبيون كالمحقق فى كتبه الثلاثه، و يحيى بن سعيد فى الجامع، و العلامه فى المنتهى، و ولده فخرالمحققين فى الإيضاح إلى الوجوب، و وافقهم شيخنا الشهيد (٥).

و فى الذخيره :

إختلف الأصحاب فى التسليم هل هو واجب أو مستحب ؟ فذهب المرتضى فى المسائل الناصريه و المحمديه، و أبو الصلاح و سائر وابن أبى عقيل و القطب الراوندى و صاحب الفاخر وابن زهره إلى الوجوب،

ص: ٢٢٧

١-١ . المهذب البارع : ١ / ٣٨٤ و ٣٨٥ .

٢-٢ . مدارك الأحكام : ٣ / ٤٢٩ .

٣-٣ . ما بين المعقوفين أثبتناه من المصدر .

٤-٤ . ما بين المعقوفين أثبتناه من المصدر .

٥-٥ . الحبل المتين : ٢ / ٤٧١ .

واختاره المحقق و صاحب البشرى و المصنّف فى المنتهى والشهيد (١).

و فى البحار :

ثمّ اعلم أنّ الأصحاب اختلفوا فى التسليم، فذهب المرتضى وأبو الصلاح وسلار وابن أبى عقيل و الراوندى و صاحب الفاخر وابن زهره إلى الوجوب (٢).

و فى كشف اللثام :

أوجبه [الحسن و] (٣) السيّدان، و سلار، و الحلبيّ، و بنو حمزه، و سعيد، و المصنّف فى المنتهى، إلى آخر ما ذكره (٤).

و أنت إذا أحطت خبراً بما أوردناه من عبارات هؤلاء الأجلّ فى تحرير الخلاف فى المسئلة، لا- أظنّك تبقى شاكاً فى فساد الدعوى المذكوره .

وكيف يمكن تحقّق دعوى الضروره من شيخنا الصدوق _ قدّس الله تعالى روحه _ مع أنّه لم ينسب إليه أحد فى العبارات المذكوره أصل القول بالوجوب فضلاً عن دعوى الضروره !؟

و ممّا يتّبه على فساد الدعوى المذكوره مضافاً إلى ما ذكر أمور، منها: أنّ المولى التقيّ المجلسيّ صرّح بأنّه لا يظهر منه القول بالوجوب، حيث قال:

أمّا السلام، فاختلف الأصحاب فى وجوبه واستحبابه، ولا يظهر من الصدوق الوجوب و غيره (٥).

ص: ٢٢٨

١- ١ . الذخيره : ٢ / ٢٨٩ .

٢- ٢ . بحار الأنوار : ٨٢ / ٢٩٦ .

٣- ٣ . ما بين المعقوفين أثبتاه من المصدر .

٤- ٤ . كشف اللثام : ٤ / ١٢٨ .

٥- ٥ . روضه المتّقين : ٢ / ٣٥٧ .

فكيف يجتمع هذا مع دعوى الضرورة منه على (١) الوجوب؟!

و منها : ما ذكره شيخنا الشهيد في غايه المراد من أنّ الظاهر من والد الصدوق القول بالاستحباب (٢) ؛ وكثره اعتماد الصدوق على والده _ نور الله روحهما _ شيء معروف، و شدّه تعويله عليه في المسائل أمر معهود كما لا يخفى على المطلع، فكيف يدعى ضروره مذهبه الشيعه فيما يذهب والده على خلافه مع ما عرفت من شدّه تعويله عليه؟!

و منها : ما ذكره شيخنا الشهيد أيضًا في الذكرى من نسبه القول بالاستحباب إلى أكثر القدماء، حيث قال :

أحدها القول بنديّه التسليم بمعنيّه كما هو مذهب أكثر القدماء (٣).

و نسبه الاستحباب إلى أكثر القدماء ينافي أو لا يلائم دعوى الضرورة من بعضهم في الوجوب .

و منها : ما ذكره في موضع من الفقيه _ بعد أن أورد الحديث الدالّ على فساد الصلوه بقول : « تبارك اسمه و تعالى جدّه » _ حيث قال :

هذا في التشهد الأول، وأمّا في التشهد الثاني بعد الشهادتين، فلا بأس به، لأنّ المصلّى إذا تشهد الشهادتين في التشهد الأخير، فقد فرغ من الصلوه (٤).

وهو كالصريح في عدم وجوب التسليم، فكيف ينسب إليه دعوى الضرورة فيه؟!

ص: ٢٢٩

١- ١. في « ل » : في .

٢- ٢. أنظر غايه المراد : ١ / ١٥٢ .

٣- ٣. الذكرى : ٣ / ٤٣٢ .

٤- ٤. الفقيه : ١ / ٤٠١ ح ١١٩١ .

و من جميع ما ذكر ظهر أنّ التمسك بما ذكره في الأمالي في نسبه الوجوب إليه غير صحيح، لأنه قال في مقام ذكر ما ثبت (١) في دين الإمامية ما هذا لفظه:

والتسليم في الصلوه تجزئ (٢) مرّه واحده، فإنّه يميل بأنفه إلى يمينه، ومن كان في جمع من أهل الخلاف سلّم تسليمتين، عن يمينه تسليمه، وعن يساره تسليمه _ كما يفعلون _ للتقيّه (٣).

إنتهى كلامه _ أعلى الله مقامه _ و لا دلالة فيه على الوجوب، و لذا لا تجد أحدًا من الأصحاب أنّه (٤) نسب الوجوب إليه فيه، بل القدر المسلّم ثبوت التسليم، وأمّا كونه على وجه الوجوب أو الإستحباب فلا . و ممّا يؤيّده ذكر الميل بالأنف إلى اليمين متّصلًا، مع أنّ إنتفاء الوجوب فيه ممّا لا ينبغي التأمل فيه .

إن قيل : أنّ قوله : « تجزئ » دليل على الوجوب، إذ الإجزاء ظاهر في أقلّ ما يحصل به (٥) الإمتثال .

قلنا : دعوى ظهور هذا اللفظ في كلمات قدماء الأصحاب في المعنى المذكور ممنوعه، مضافًا إلى أنّه في محلّ الكلام يمكن دعوى تحقّق القرينه في عدم إرادته هذا المعنى لانتفاء تعدّد التسليم، و لذلك جعل تعدّده في مقام التقيّه .

و منه يظهر أنّ الكلام محمول في حقّ الإمام و (٦) المنفرد، إذ تعدّد التسليم في حقّ المأموم فيما إذا كان في يساره أحد ممّا لا ينبغي التأمل فيه، مضافًا إلى عدم ذكر الإجزاء في بعض نسخ الأمالي، فإنّ الموجود فيه هكذا: « والتسليم في الصلوه

ص: ٢٣٠

١-١ . في « م » : يثبت .

٢-٢ . في المصدر : يجزئ .

٣-٣ . الأمالي للشيخ الصدوق قدس سره : ٧٤١ .

٤-٤ . « أنّه » لم يرد في « م » .

٥-٥ . في « ل » : منه .

٦-٦ . في « ل » : أو .

و كيف كان، أنّ نسبه الوجوب إليه إلتفاتاً إلى ما ذكره في الأمالي غير صحيحه، إذ حاصل كلامه فيه : أنّ من دين الإماميّة ثبوت تسليمه واحده في الصلوه، وأما دلالته على أنّها بعنوان الوجوب أو الندب فلا، كما لا يخفى .

نعم يمكن دعوى ظهور كلامه في موضع من الفقيه والهديه في الوجوب (١)، ولهذا حكمنا في مطالع الأنوار (٢) بأنّ ظاهر الصدوق القول بالوجوب، كما مشى إليه شيخنا الشهيد في غايه المراد، حيث قال :

والأوّل _ أي الوجوب _ ظاهر اختيار الصدوق (٣).

كما أنّ الظاهر من كلامه في العلل عدم الوجوب، حيث قال : « باب علّه التسليم في الصلوه » (٤)، و لم يقل : باب علّه وجوب التسليم، مع أنّ الحديث المذكور في ذلك الباب مشتمل على وجوب التسليم سؤالاً و تقريراً، و قد قال في غسل الجمعة : « باب علّه وجوب غسل يوم الجمعة » (٥). و هكذا الحال في موضع آخر من الفقيه كما عرفت، فعلى هذا يبقى الإشكال في نسبه القول بالوجوب إليه ولو كان (٦) بعنوان الظهور .

و قد اتّضح من جميع ما ذكر أنّ الحكم الصريح بالوجوب من الصدوق غير موجود، فضلاً عن دعوى ضروره عليه .

و ما أدري كيف يجترئ الثقة الأمين على الإقدام بإخبار أمثال هذه الأمور

ص: ٢٣١

١- ١ . الفقيه : ١ / ٢٣ ؛ الهدايه : ١٣٣ .

٢- ٢ . مطالع الأنوار : ٢ / ١٨٢ .

٣- ٣ . غايه المراد : ١ / ١٥٢ .

٤- ٤ . علل الشرائع : ٢ / ٣٥٩ .

٥- ٥ . علل الشرائع : ١ / ٢٨٥ .

٦- ٦ . « كان » لم يرد في « ل » .

المخالفة للواقع الموجبه لمؤاخذة يوم الدين، مع ما استفاض عنهم عليهم السلام في مذمه الكذب، سيما في أحكام الله تعالى، مما لو اطلع عليه العاقل يتزعزع روعه عن المؤاخذة في العاجل والآجل؟! وستقف على جملة منها في المباحث الآتية؛ وكذا في مذمه الإفتاء من غير أن يكون أهلاً لذلك، كالصحيح المروي في المحاسن والكافي (١) والتهذيب: عن ابن محبوب، عن ابن رئاب، عن أبي عبيدة قال: قال أبو جعفر عليه السلام: من أفتى الناس بغير علم ولا هدى من الله لعنته ملائكة الرحمة وملائكة العذاب، ولحقه وزر من يعمل (٢) بفتياه (٣).

اللهم إني أعوذ بك من شرّ الشيطان و جنوده، و غلبه الهوى و مقتضياته، بحقّ محمد وآله كُمل خليقته _ عليه وعليهم صلوات الله وسلامه إلى بقاء أرضه وسمائه.

ومنها قوله : وإلى هذا ذهب السيد السند الأجل المرتضى، إلخ

ومنها : ما ذكره في الفصل الرابع، بعد الحكم بأنّ التسليم المحلّ هو السلام عليكم لا السلام علينا، حيث قال :
و إلى هذا ذهب السيد السند الأجل المرتضى، و قال أبو الصلاح : والذي نراه نحن أنّه لا يخرج من الصلوة إلّا بأحد التسليمتين، إمّا السلام علينا، وإمّا السلام عليكم، وبأيهما بدء كان خارجاً من الصلوة، لقوله صلى الله عليه وآله : وتحليلها التسليم، و هو صادق عليهما .

هذا من أغرب الغرائب و أعجب العجائب التي صدرت من شقيقنا المكرّم

ص: ٢٣٢

١-١ . « والكافي » لم يرد في « م » .

٢-٢ . في المحاسن والكافي : عمل .

٣-٣ . المحاسن : ١ / ٢٠٥ ح ٦٠ ؛ الكافي : ١ / ٤٢ ح ٣ و : ٧ / ٤٠٩ ح ٢ ؛ التهذيب : ٦ / ٢٢٣ ح ٥٣١ .

— دام ظلّه (١) — حيث جعل « والذى نراه نحن » إلخ، من كلام أبى الصلاح، وهو مخالف للواقع كما ستقف على حقيقه الحال فى ذلك .

ثمّ (٢) على تقدير صحّحه الحكايه يكون مقتضاها أنّ أبى الصلاح يقول بالتخير بين الصيغتين، مع أنّه سيذكر فيما بعد ذلك بقليل : أنّ القول بالتخير هو المذى قال به أكثر المتأخرين، و حكى عن الشهيد : أنّه لا قائل به من القدماء، مع حكايته ذلك عن أبى الصلاح و هو من أجله القدماء، و هو عجيب . وأعجب منه أنّه حكى بأسطر قليله القول بتعيّن السلام عليكم عنه . وحال صاحبنا المكرّم — أطال الله تعالى بقائه — فى هذا الاختلاف يشبه بحال من ينقل النقوش من الكتب من غير تدبّر فى معناه .

ثمّ إنّ الكلام المذى حكاه عن أبى الصلاح هو كلام المحقّق فى المعتبر (٣)، والموقع له فى هذه الورطه ملاحظه كلام شيخنا الشهيد — قدّس الله روحه — فى الذكرى من غير أن يصل إلى فهم معناه، و إن شئت أن تطلع على حقيقه الحال فاستمع لما أتلو عليك من كلام المحقّق فى المعتبر على ما لخصه شيخنا الشهيد فى الذكرى، فأقول : قال فى الذكرى :

قال الشيخ المحقّق نجم الدين بن سعيد فى المعتبر ما خلاصته مع حسنه بأجمعه : لنا على وجوبه مواظبه النبى صلى الله عليه و آله ، واقتصاره على الخروج (٤) من الصلوه عليه، و ذلك إمثال للأمر المطلق فيكون بياناً.

ص: ٢٣٣

١- ١ . « دام ظلّه » لم يرد فى « ل » .

٢- ٢ . فى « م » : و .

٣- ٣ . المعتبر : ٢ / ٢٣٤ .

٤- ٤ . فى المصدر: فى الخروج .

إلى أن قال _ حاكياً عن المعتبر (١) _ :

و أما الأصحاب، فظاهر كلام المفيد أن آخر الصلوة الصلوة على النبي وآله عليهم السلام ، فلو أحدث بعد ذلك لم تبطل، و الشيخ في المبسوط يوجب السلام علينا و على عباد الله الصالحين، ويجعله آخر الصلوة، ويشير بالإستحباب إلى قول (٢) : السلام عليكم ورحمه الله وبركاته، ومنهم من عيّن السلام عليكم ورحمه الله للخروج، وهو المرتضى وأبو الصلاح. قال: والذى نراه نحن أنه لا يخرج من الصلوة إلا بأحد التسليمين، إمّا السلام عليكم، أو السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، و بأيّهما بدء كان خارجاً من الصلوة، لقوله صلى الله عليه وآله : وتحليلها التسليم، و هو صادق عليهما، إلخ (٣).

فنقول : على هذا يكون « منهم من عيّن السلام عليكم » إلخ، كلام المحقق، وأبو الصلاح فيه عطف على المرتضى، والمراد أن من عيّن السلام عليكم للخروج هو المرتضى و أبو الصلاح ؛ و لفظه « قال » من كلام شيخنا الشهيد، « والذى نراه نحن » إلخ، من كلام المحقق، أى قال المحقق : والذى نراه نحن أنه لا يخرج من الصلوة، إلخ .

و شققنا المكرّم _ دام ظلّه _ لما لم يصل إلى درك المراد مع ظهوره، جعل لفظه « وأبو الصلاح » فى الكلام المذكور مبتدأ، و « قال » خبره، ثم تصرف فى عبارته _ إظهاراً للفضيلة _ فقدّم «قال» وجعل «أبو الصلاح» فاعلاً له، و «والذى نراه» إلخ،

ص: ٢٣٤

١- ١ . المعتبر : ٢ / ٢٣٤ .

٢- ٢ . فى « م » : قوله .

٣- ٣ . الذكرى : ٣ / ٤٢٢ و ٤٢٣ .

من مقوله، فوقع فيما لو تخيله في المنام يهجر عن جفنه النوم إلى يوم القيام، وتمنى أن لا يصدر منه إلا الإذعان بحقيقته المرام ولم يدر حول مباشره التأليف تحاشياً عن اذاعه الحال و احترازاً عن ظهور شناعه المقال، لكن الله تعالى يحق الحق و يزهد الباطل « إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا » (١).

تنبيه

إعلم : أنّ الموجود في الذكرى و كذا في المعتبر : « أنه لا- يخرج من الصلوه إلا- بأحد التسليمين »، ومخدومنا المكرّم غير التسليمين بالتسليمتين، و أبقى لفظ « أحد » على حاله، و لم يتنبّه أنّ المناسب بالتسليمتين تبديل « أحد » بـ « إحدى » في البين .

ومنها قوله : ونقل الصدوق أنّ وجوب التسليم من دين الإماميّة، إلخ

و منها : ما ذكره في الفصل الخامس حيث قال :

و نقل الصدوق أنّ وجوب التسليم من دين الإماميّة .

و هو أيضاً مخالف للواقع، لأنّه إن كان المراد منه كلامه في المجالس، فقد عرفت أنّ غايه ما يستفاد منه في مقام ذكر ما ثبت في دين الإماميّة ثبوت أصل التسليم في الصلوه وإجراؤه مرّة واحده وعدم تكراره، ولادلاله فيه على الوجوب أصلاً، و لهذا لم ينسب إليه أحد من العلماء القول بالوجوب فيه على ما عرفت ممّا فصلنا (٢) المقال في ذلك . وإن كان المراد غيره، فليأت به إن كان من الصادقين.

ص: ٢٣٥

١- ١ . الإسراء : ٨١ .

٢- ٢ . في « م » : فصلت .

سبحان الله ! انّ شقيقنا المكرّم _ دام ظلّه _ تارّة ينقل عن الصدوق أنّه ادّعى أنّ القول بوجوب التسليم من ضروريّات المذهب، و أخرى ينقل عنه أنّه نقل أنّ وجوب التسليم من دين الإماميّة، و كلاهما خلاف الواقع، و قد أوضحناه بما لا مزيد عليه .

و لنمسك عنان القلم في إبراز ما صدر منه في الرسالة، فإنّه أكثر من أن يحصى، ولعلنا نتعرّض لجمله منها في المقام الثالث إن ساعدنى المجال و إن كان الأوقات أشرف من أن تصرف في أمثال هذه الأمور .

و من العجائب أنّه ذكر في أوّل رسالته أنّه أراد أن يكون تلك الرسالة ذخيره له يوم الحشر والمعاد، و مع ذلك أورد فيها ما أوجب المؤاخذه الشديده في يوم التناد كما عرفت، وكأنّه نسي ما ذكره أوّلاً، لأنّ الإنسان محلّ النسيان .

غرض المصنّف قدس سره من التعرّض لسنائع ما ذكره

إعلموا يا إخواني في الدين و أخلائى باليقين _ أذاقكم الله تعالى حلاوه البصيره في الدين و حشركم مع أمّنائهِ الأَطيبين الأكرمين _ : انّ شقيقنا المكرّم لمّا أرسل رسالته إليّ، أرسلت رسالتي إليه، ثم لاحظت رسالته وجدتها مع عدم ربطها سوى قليل منها بما كنّا بصدد بيانه مشتمله على تلك الشنايع الفاحشه والفضايح الرديّه، فظهر لى أنّه على خلاف ما كنت أعتقد في حقّه فيما قبل، وتبيّن أنّه لا يد له في هذا الفنّ، بل لا ربط له في أكثر مبانيه و مداركه، و تيقّنت أنّ تصرّفه في المسائل جرء في الدين موجبه لمؤاخذه يوم الدين، لكن تأملتُ حتّى يتبيّن لى حاله بعد ملاحظه الرسالة هل يترك اصراره فيما كان اعتقاده في المسئله ويرجع

إلى الحقّ فيها أو لا ؟!

و ظنّني أنّه بعد الملاحظه لم يبق إلّا أنّه يعدل عن معتقده، ويعترف بفساده، ولا يرتاب في حقّيه خلافه لما كنتُ بإعانه الله تعالى وتوفيقه وارشاده بيّنتُ الأمر فيها بإتقان وإحكام لو اطلع عليها من له أدنى يد في العلوم يعترف بحقّيه المطلوب.

ثمّ تبين أنّها لم تثمر في اعتقاده، بل حكى أنّه أخذ في الردّ عليها، لكنني لِمَا فيها من الإتقان والإحكام بإرشاد الله الملك العلام و بركات أجدادى العظام الفخام كنتُ عالماً بأنّ من فتح عليها (١) باباً من الردّ يفتح على نفسه أبواباً من الطعن، ومن ألقى عليها سترًا من الجفا رفع عن عيبه أنواعاً من الغطاء .

ثمّ لما وصل الردّ إليّ، علمتُ أنّه لم يزدّها إلّا حسنًا و سدادًا، و تيقّنتُ أنّه لم يوجب لها إلّا بهاءً و رواجًا لما هو المعروف من أنّ بالأضداد يعرف الأشياء، فرأيتّه مشتتملاً على الفصائح العجيبه و متضمّنًا للشنايع الغريبه التي لا يكاد يصدر ممّن له أدنى ذكاء و فطنه، فضلاً عمّن كان معدودًا من جملة العلماء الأجلّه، فعند ملاحظتها تعجّبتُ (٢) من أنّه كيف يمكن أن يرتضى العاقل الكامل من أن يصدر منه ما لو رآته عين الإنصاف لم يلق إليه إلّا أنّه آفل آفل ؟!

فعند ذلك ضاق خلقي، ولدى مشاهدته حار نفسي، فهيتّأنا مجلسًا للمباحثه وكان فيه جمع من الأخيار والثقات والأجلّه، ثمّ لما أبرزنا له نبذه من الإشتباهات الصادره، و أظهرنا ضعف جملة من الإيرادات التي أوردها على رساله، لم ينته

ص: ٢٣٧

١-١ . « عليها » لم يرد في « م » .

٢-٢ . كذا في « ل »، و في « م » : تعجب .

الأمر إلّا إلى الإذعان والإعتراف بعد المباحثه إلّا فى بعض الأدلّه الّذى حاول بيانه فى الأزمنه الآتيه كما ستقف على تفصيل ذلك فى المباحث الآتيه، فعند ذلك سددت لسانى عن الكلام، و عقدت منطقى عن الملام إعتقادًا منى أنّ شقيقنا المكرّم _ دام ظلّه (١) _ وصل إلى حقيقه الحال، و عثر بضعف ما صدر منه من القيل والقال.

ثمّ (٢) بعد أن انقضى قليل من زمان المباحثه، بلغ إلّى من بعض الإخوان أنّ شقيقنا المكرّم أخذ فى الإصرار فى المسئله على النحو الّذى كان يقول بها فيما قبل، و ينكر إذعانه، و يضعّف ما ذكره فى رساله و غيره، لكنّى ما كنتُ احتمل الوقوع لما اعتقدتُ فيه من التقوى والورع العايقين لإبراز خلاف الواقع، إلى أن تكرّرت منه هذه الحكايه، و تخلّل فصل طويل بسنه و أشهر ثلاثه .

ثمّ حكى لى بعض الثقات أنّه فى ليله من الليالى فى محضر جمع من الأكابر والأعالى بعد أن جرى ذكر المسئله، تمسّك بذيل الإنكار بالإعتراف فى تلك الليله، بل أبرز غلبته علينا عند المباحثه و قال : « انّ حكايتى فى ذلك المجلس حكايه: « لا أدرى » الصادر من بعض إلى بعض علماء الأجلّه ».

ثمّ أخذ فى تفصيل تلك الحكايه ؛ حاصل تلك الحكايه على ما اشتهر فى الألسنه : أنّه اتّفق لبعض أكابر العلماء المرور ببعض القرى حال المسافره، و كان فى تلك القرية رجل شغله تعليم الأطفال، و قال لأهل تلك القرية فى مقام إظهار فضيلته عليهم : أنّى أريد المباحثه مع ذلك العالم . فذهب إليه مع جمع من أهل تلك القرية ولما وصل إلى العالم قال: لى مسئله بيّنها لى، فقال العالم : ما هى ؟ فقال : ما

ص: ٢٣٨

١- ١ . « دام ظلّه » لم يرد فى « ل » .

٢- ٢ . فى « ل » : و .

معنى لا- أدرى ؟ فقال العالم: نـمى دانـم . فعند ذلك توجّه إلى أصحابه فرفع صوته بأنّه عجز عن جواب المسئلة، وصاح أهل القرية بأنّ عالمنا غلب ذلك العالم، فأنّه عجز عن جواب مسئلته، وارتفع الضوضاء والنداء منهم فى ذلك، فرجعوا بالسرور والفرج إلى قريتهم .

و أيم الله لمّا سمعتُ منه هذه الحكايه، زاد تعجّبى فى ذلك جدًّا، و رجعتُ إلى نفسى و رأيتها أنّها تستحيى لابرار الواقع، فكيف يمكن لأحدٍ هذا الإصرار فى خلاف الواقع؟! فصار إصراره فى ترويج الباطل موجبًا لتعرّضى فى إبراز شنايع ما ذكره بعد أن استخرتُ الله فى ذلك، لئلاّ يعتمد على دعاويه المخالفه للواقع الجاهل.

المقام الثانى: فيما أوردته على ما احتجنا به على المرام و غيره

اشاره

[المقام الثانى]

[فيما أوردته على ما احتجنا به على المرام و غيره]

والمقام الثانى : فيما أوردته على ما احتجنا به على المرام و غيره ممّا يناسب (1) هذا المقام، فنقول : منها ما ذكره بقوله :

منها قوله : أقول: هذه الروايات الثلاث تدلّ على أنّه إذا أتى، إلخ

أقول : هذه الروايات الثلاث تدلّ على أنّه إذا أتى المصلّى بتلك الصيغه فقد خرج من الصلوه و أتى بالتسليم ، و لكن لا يلزم من هذا أن يكون تلك الصيغه مندرجًا تحت إطلاق التسليم بحيث إذا أطلق التسليم يتبادر منه ذلك .

ص: ٢٣٩

أليس قد ورد من ساداتنا وموالينا : أنَّ الفقَّاع خمر مجهول، والفقَّاع خمر إستصغره الناس (١)، ومع ذلك لا يلزم إندراج الفقَّاع تحت إطلاق الخمر، ونحن نعلم قطعاً إذا قيل : حرِّمت عليكم الخمر، لا يتبادر تناول الفقَّاع. وكذا قد ورد عنهم عليهم السلام : من أدرك ركعه في الوقت فقد أدرك الصلوه (٢)، ولا يتبادر تلك الصلوه الخارجة عن الوقت [عند الإطلاق] (٣)، وكذا قولهم: من أدرك المشعر فقد أدرك الحج (٤)، وكذا قولهم : التراب أحد الطهورين (٥)، وكذا ورد عنهم : من صام شهراً ويوماً فقد صام شهرين متتابعين (٦)، والحال أنَّه لا يتبادر منه ذلك (٧)، ولم يرد عنهم عليهم السلام في النافله إلاّ الإتيان بالتسليمه أو تسليمه واحده، وتلك عند الإطلاق لا يتبادر منه إلاّ التسليم الشائع الذائع المتبادر، وهو التسليم الذائع بين الناس وكان إبتداء كلامهم .

و نحن لا ننازع في أنَّه لو أتى بالصيغه الأخرى فقد انصرف من الصلوه، لأنَّ تلك الصيغه مفسده للعباده، كما هو صريح الروايه الآتيه، والسَّيد _ دام ظلّه _ معترف بأنَّ التسليم يتبادر منه التسليم الشائع بين المخلوقين،

ص: ٢٤٠

١- ١. الكافي : ٤٢٣ / ٦ ح ٩ ؛ التهذيب : ٩ / ١٢٥ ح ٢٧٥ .

٢- ٢. الوسائل : ٢١٨ / ٤ و ٣٩٤ / ٨ ؛ وفيه : من أدرك ركعه من الصلوه .

٣- ٣. ما بين المعقوفين أثبتناه من الأصل المنقول عنه .

٤- ٤. الوسائل : ١٤ / ٤٠ ؛ الإستبصار : ٢ / ٣٠٤ ؛ التهذيب : ٥ / ٢٩١ ح ٩٨٨ .

٥- ٥. لم نعثر عليه بهذا اللفظ في الجوامع الحديثيه، نعم ورد بلفظ : التيمم أحد الطهورين (الكافي : ٣ / ٦٣ ح ٤ ؛ التهذيب : ١

/ ٢٠٠ ح ٥٨٠ ؛ الإستبصار : ١ / ٢٦١ ح ٢٥٥٧) .

٦- ٦. لم نجده في الجوامع الحديثيه للعامة والخاصه .

٧- ٧. في الأصل المنقول عنه : لا يتبادر ذلك عند الإطلاق .

فالحديث النبوي الذي استدلل به لا يضرنا، وتلك الأحاديث التي استشهد بها لإدراج تلك الصيغه تحت إطلاق التسليم لا ينفعه، فقد ظهر ضعف الأساس وانهدام السقف والبنيان، إنتهى كلامه رفع مقامه.

إعلم : أنّ حال صديقنا المكرّم _ دام ظلّه _ يشبه بحال من يعجبه تكثير السواد ولو أوجب ذلك رفع وقعه بين العلماء الأوتاد و مؤاخذه خالق الأرضين والسموات يوم التناد، أو بحال من يكتب في علم من غير بصيره فيه ولا اطلاع بمبانيه، فيدخل في حيز التحرير كلّ ما يخطر بالبال و إن لم يكن له دخل بالمقال، إقتصاراً على ما سمع من أفواه الرجال أو رأى في كتب علمائنا الأخيار من غير علم بحقيقه الحال .

توضيح هذا الإجمال يستدعى أن يقال : إنّ هذا الكلام يوجب توجّه المؤاخذه إليه من وجوه، منها : ما يظهر ممّا نتلو عليك، فنقول : بعد أن استدللنا لجواز الإقتصار في تسليم النوافل بكلّ من السلام علينا و على عباد الله الصالحين والسلام عليكم و رحمه الله بالنبويّ المشهور و هو قوله صلى الله عليه و آله : « تحليلها التسليم »، أوردنا على الإستدلال المذكور إحصاءً للمطلب واتقاناً للمقصد إيرادين، حيث قلنا: إن قلت : يمكن الإيراد عليه من وجهين، أحدهما : أنّ الحديث المذكور مرويّ من طرق العامّة و لم يوجد مسنداً في طرقنا . إلى أن قلنا: والثاني : أنّ لفظ التسليم وإن كان مطلقاً، لكن التمسك بالمطلقات في أفرادها مشروط بتواطئها، وهو مفقود فيما نحن فيه، إلخ . والحاصل: أنّ الإيراد الأوّل بالإضافه إلى سند الحديث، والثاني بالإضافه إلى دلالتة.

ثمّ تصدّينا للجواب عن الأوّل بقولنا : أمّا الجواب عن الأوّل، إلى أن قلنا : إنّنا

وجدناها فى طرقنا بأسانيد متعدّده، إلى آخر ما حكاه شقيقنا المكرّم .

ثمّ إنّّه لمّا لم يخطر بباله فى مقابله الجواب عن الإيراد المذكور و لم يرض لنفسه أن يعترف بالعجز و القصور، تصدّى للإيراد على الجواب الذى أجابنا به عن الإيراد الثانى فى الجواب عن الإيراد الأوّل، و هو من عجائب الأمور، مع أنّه سيعنون قولنا : « و أمّا الجواب عن الإيراد الثانى » و يورد عليه بما يتّحد مع ما ذكره هنا فى المآل، كما ستقف عليه .

و لم يظهر الوجه فى ذلك إلّا أن يكون مراده تكثير السواد و إن أوجب ذلك أنواع اللوم و العتاب، مع أنّه يمكن له أن يقول فى مقام الإيراد على الجواب المذكور: إنّ ذكر الأسانيد المذكوره لا تجدى فيما نحن فيه، أمّا سند الكافى فلضعفه، و السند الضعيف حكمه حكم الإرسال من جهه عدم الحجّيه، و أمّا سند العيون فإنّه و إن كان مقبولا على ما فصلنا الحال فى ذلك، لكنّه كلام مولانا الرضا _ عليه آلاف التحيه و الثناء _ و الكلام إنّما هو فى النبوى المذكور . و من هذين الوجهين يظهر الحال فى سند الخصال .

و الجواب عن الأوّل : هو أنّ كلامنا مع من يطعن فى الحديث بأنّه لم ير مسندا فى كتب الأصحاب، و إنّما هو من طرق العامه، و يكفى فى الطعن على هذا المقال وجدانه مسندا فى طرق الأصحاب و لو كان بسند خال عن الاعتبار .

مضافا إلى أنّه يمكن منع القول بضعف السند، فإنّ ثقه الإسلام رواه عن على بن محمّد، عن سهل بن زياد، عن جعفر بن محمّد الأشعرى، عن القدّاح، عن أبى عبد الله عليه السلام . و على بن محمّد فى المقام إمّا على بن محمّد بن إبراهيم بن أبان الرازى

الكليني (١) _ على ما صرح به العلامة السمي المجلسي (٢) _ أو علي بن محمد بن بندار، و أي منهما كان يمكن القول بصحة حديثه، أما الأول فظاهر، لثبوت توثيقه من «جش» و «صه» (٣)، و أما الثاني فلما صرح به العلامة السمي المجلسي (٤) _ نور الله روحه _ من كونه من مشايخ الكليني (٥).

و أما القداح، فهو عبد الله بن ميمون الذي وثقه «جش» و «صه» (٦) أيضًا، وروى العلامة عن الكشي بسند صحيح عن صفوان بن يحيى، عن أبي خالد صالح القمّاط، عن عبد الله بن ميمون، عن أبي جعفر عليه السلام قال: يابن ميمون! كم أنتم بمكة؟ قلت: نحن أربعة، قال: [أما] (٧) أنكم نور الله في ظلمات الأرض (٨). و أما حكاية زبديته غير ثابتة، و المشتمل عليها ضعيف السند، فلا تعويل عليه.

بقى الكلام في سهل بن زياد و جعفر بن محمد، فنقول: أما جعفر بن محمد، فهو _ على ما يظهر من النجاشي و شيخ الطائفة في الفهرست في ترجمه القداح _ : جعفر بن محمد بن عبيد الله (٩). و كونه صاحب كتاب _ على ما في الفهرست _ دليل على

ص: ٢٤٣

١-١. هو علي بن محمد بن ابراهيم بن أبان الرازي الكليني، المعروف بعلان _ بالعين المهملة المفتوحة واللام المشددة والنون _ و هو خال محمد بن يعقوب الكليني أستاذه؛ ثقه، عين، له كتاب أخبار القائم _ عجل الله فرجه _ و كان استأذن صاحب في الحج فخرج: توقف عنه هذه السنة، فخالف فقتل بطريق مكة (أنظر تنقيح المقال: ٢ / ٣٠٢؛ جامع الرواه: ١ / ٥٩٦؛ رجال ابن داود: ١٤٠).

٢-٢. الوجيزه: ٢٦٣ الرقم ١٢٧١.

٣-٣. رجال النجاشي: ٢٦٠ الرقم ٦٨٢؛ خلاصه الاقوال: ١٨٧ الرقم ٤٧.

٤-٤. في «م»: المجلسي السمي.

٥-٥. الوجيزه: ٢٦٤ الرقم ١٢٧٢.

٦-٦. رجال النجاشي: ٢١٣ الرقم ٥٥٧؛ خلاصه الاقوال: ١٩٧ الرقم ٢٩.

٧-٧. ما بين المعقوفين ليس في المصدر.

٨-٨. خلاصه الاقوال: ١٩٧ الرقم ٢٩.

٩-٩. رجال النجاشي: ٢١٤؛ الفهرست: ١٦٨.

حسن حاله . و يظهر من بعض الأعلام (١) روايه محمّد بن أحمد بن يحيى عنه، فهي لعدم استثنائه فيمن استثنى، دليل الوثوق عليه .

و أمّا سهل، فإنّ الأمر فيه سهل، بناءً على أنّه و إن اجتمع في حقّه وجوه الضعف والقوّه، لكن أمارات الإعتماد فيه أقوى، فالحديث مقبول سندًا .

و أمّا الجواب عن الثانی : فهو أنّ الظاهر أنّ قول مولانا الرضا _ عليه آلاف التحية والثناء _ : « لأنّ تحليل الصلوه التسليم » (٢) إشاره إلى ما اشتهر بين العامّة والخاصّه من الروايه عنه صلى الله عليه و آله : « تحريم الصلوه التكبير و تحليلها التسليم »، فهذا الكلام منه _ عليه الصلوه والسلام _ دليل صحّحه صدوره عنه صلى الله عليه و آله .

ثمّ على تقدير تسليم أن لا يكون ذلك منه عليه السلام إشاره إلى ما صدر عنه صلى الله عليه و آله ، نقول: إنّ صدوره منه عليه السلام يكفي للإعتماد عليه، إذ علومهم _ عليهم آلاف السلام والتحّية _ مقتبسه من مشكاه الرساله والنبوّه ؛ فالقدح بإرسال الروايه المرويّه عن مصباح النبوّه مع صدورهما مسنده عن بعض موالينا الأئمه _ عليهم آلاف السلام والتحّية _ لا يمكن أن يصدر من الفرقه الإماميّة .

و ممّا ذكر يلوح الجواب عن الإيراد المتوهم في المقام من وجه آخر، و هو أنّ قدحهم بالإرسال إنّما هو في حديث : « تحريم الصلوه التكبير وتحليلها التسليم »، والمروى عن مولانا الرضا _ عليه السلام والثناء (٣) _ إنّما هو الجزء الآخر، وذلك لأنّ الإستدلال في مباحث التسليم إنّما هو بالجزء الآخر، و وجدانه مسندًا يكفي في التعويل، كما لا يخفى على من عوّد نفسه في سلوك سواء السبيل . مضافاً إلى

ص: ٢٤٤

١-١ . هو المحقّق الأردبيلي قدس سره في جامع الرواه : ١ / ١٥٧ .

٢-٢ . عيون أخبار الرضا عليه السلام : ٢ / ١٣١ .

٣-٣ . « والثناء » لم يرد في « م » .

أنَّ الحديث على ما في الكافي مشتمل على الجزئين، والصلوة والسلام على سيّد الكونين وآله وعترة المنزّهين عن شبهه الشّين والمّين .

و منها : أنَّ قوله : « هذه الروايات الثلاث تدلّ على أنّه إذا أتى المصلّي بتلك الصّيغه فقد خرج من الصلوة و أتى بالتسليم، و لكن لا يلزم من هذا أن يكون تلك الصّيغه مندرجًا تحت إطلاق التسليم بحيث إذا أطلق التسليم يتبادر منه ذلك »، شاهدٌ قوى و برهان جليّ على ما تبّهنا عليه من أنّ مولانا المكرّم _ دام ظلّه _ إمّا يريد تكثير السواد للعلّه المذكوره، أو يكتب على مقتضى ما قرع سمعه بعض الألفاظ من غير اطلاع بمعناه و مواده .

فإنّ المراد من الصّيغه في قوله « إذا أتى المصلّي بتلك الصّيغه » : السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، فإذا دلّ التسليم في قوله : « إن قيل : فلم جعل التسليم تحليلًا للصلوة و لم يجعل بدله تكبيرًا أو تسبيحًا أو ضربًا آخر ؟ قيل : لأنّه لما كان في الدخول في الصلوة تحريم لكلام المخلوقين و التوجّه إلى الخالق، كان تحليلها كلام المخلوقين و الإنتقال عنها، وابتداء المخلوقين في الكلام هو التسليم » الذي هو من جملة الروايات الثلاث المشار إليها بقوله : « هذه الروايات الثلاث »، على (١) أنّ من أتى بصيغه السلام علينا إلخ، فقد خرج من الصلوة و أتى بالتسليم _ مع كون لفظ التسليم هنا مطلقًا _ كيف لم يدلّ عليه هذا اللفظ في غير هذا الموضع ؟! و كيف يقول (٢) بهذه الدلالة من ينكر إنصراف التسليم المطلق (٣) إلى الصّيغه المذكوره ؟!

ص: ٢٤٥

١- ١ . جاء في حاشيه « ل » بخطّ المؤلّف قدس سره : متعلّق بقولنا : دلّ، في : إذا دلّ التسليم، منه .

٢- ٢ . « يقول » لم يرد في « م » .

٣- ٣ . « المطلق » لم يرد في « م » .

و هل هذا إلا تناقض يتكلم به من يحب تكثير السواد من غير أن يكون له ربط بمقتضى المقال؟!

مضافاً إلى أن من ادعى عكس مقاله المذكور به أن يقول : إن التسليم في غير الرواية المذكورة يمكن إنصرافه إلى السلام علينا وأما فيها فلا، يكون لادّعاءه وجه، بناءً على أن ابتداء المخلوقين إنما هو بصيغه السلام عليكم لا السلام علينا، فلا ينصرف التسليم فيها إليها ؛ و كيف يمكن لشقيقتنا دعوى عكس ذلك؟! ولهذا ترى في الجواب عن الإيراد الثاني ما تعرّضنا إلى هذا الحديث، بل استشهدنا بقوله عليه السلام : « لا يجوز أن يقول في التشهد الأول » إلخ (١)، فتأمل.

و على فرض الإغماض عن ذلك نقول : إن كان المراد أنه لا يمكن التمسك بقوله عليه السلام : « لا يجوز أن يقول في التشهد الأول السلام علينا و على عباد الله الصالحين، لأن تحليل الصلوة التسليم » في شمول التسليم في قوله : « تحليل الصلوة التسليم » لتلك الصيغة، فهو من غرائب الزمان و عجائب الدوران يكاد يصيح به الأنعام والجدران، لوضوح أن ما ذكره عليه السلام يؤل إلى الاستدلال بالشكل الأول، تقريره : أن السلام علينا و على عباد الله الصالحين من صيغ التسليم، وكلما كان كذلك يكون محللاً للصلوة، فينتج أن السلام علينا محلل للصلوة، والصغرى وكذا الكبرى يظهر من قوله عليه السلام بأبلغ (٢) ظهور .

ص: ٢٤٦

١ - ١ . رواه في العيون في باب ما كتبه مولانا الرضا عليه السلام للمأمون، من محض الإسلام، عن عبد الواحد بن عبدوس النيسابوري، عن علي بن محمد بن قتيبة، عن الفضل بن شاذان، عن مولانا الرضا عليه السلام : لا يجوز أن يقول في التشهد الأول : السلام علينا و على عباد الله الصالحين، لأن تحليل الصلوة التسليم، فإذا قلت هذا فقد سلّمت (عيون أخبار الرضا عليه السلام : ١ / ١٣١ ح ١) .

٢ - ٢ . في « م » : « ما بلغ »، والصحيح ما أثبتناه في المتن .

وإن كان المراد أنه لا يمكن التمسك به في شمول التسليم أينما وقع للصيغه المذكوره، فالذى يخطر بالبال مما يناسب هذا المقام التمسك بقول من قال:

إذا لم يكن للمرء عين صحيحه *** فلا غرو أن يرتاب والصبح مسفر

فإنه سيذكر عبارتي التي تنادى بأندى صوت أن المقصود من الإستشهاد بالحديث إثبات شمول التسليم في قوله عليه السلام: «و تحليلها التسليم» لذلك، كما ستقف عليه .

و إن كان المراد أن شمول التسليم في حديث العيون و الخصال لتلك الصيغه وإن كان مسلماً، لكنه في النبوى المذكور غير مسلّم، نقول: قد عرفت أن المذكور فيهما هو عين النبوى المذكور، و أتى به عليه السلام في مقام الإستدلال لشمول التسليم فيه لتلك الصيغه، فكيف يمكن إنكاره؟! و على فرض تسليم المغايره نقول: إن هذا الحديث منه عليه السلام قرينه على شمول التسليم هناك أيضاً لتلك الصيغه، كما لا يخفى على من له أدنى حظ من العلم و المعرفه .

ثم لا يخفى أن « مندرجاً » في كلامه من الأغلاط، والصواب: مندرجه . وقوله: « بحيث إذا أطلق التسليم يتبادر منه ذلك » فيه مؤاخذتان، إحداهما: أن هذا الكلام إنما يناسب إذا ادعى أحد أن المتبادر من التسليم المطلق هو السلام علينا فقط، وهو مما لا شبهه في فساد، بل المناسب للسياق منع تبادر السلام عليكم فقط، وهو الذى ينبغى أن يجعل محلّ الكلام، فالمناسب أن يقول : بحيث إذا أطلق التسليم لم يتبادر منه السلام عليكم، أو يتبادر منه السلام علينا أيضاً، كما لا يخفى على العارف بمباحث الأصول . والثانيه : أن المناسب تبديل « ذلك » بتلك، لوضوح أن المشار إليه تلك الصيغه .

و منها : أنَّ قوله _ دام ظلّه (١) _ : « و كذا قد ورد عنهم عليهم السلام : من أدرك ركعته في الوقت، فقد أدرك الصلوه، و لا يتبادر تلك الصلوه الخارجة عن (٢) الوقت عند الإطلاق، و كذا قولهم : من أدرك المشعر، فقد أدرك الحجّ، و كذا قولهم : التراب أحد الطهورين »، من عجائب الأمور، فإنّ غايه ما يظهر من التمسك بما ذكره في المقام هو أنّ بضاعته في الفنّ بضاعه مزجاء، إذ لو كان المراد أنّ إطلاق الصلوه على الصلوه التي يؤتى بها بعد انقضاء وقتها مجاز _ كما يستدعيه كلامه السابق حيث بنى أنّ إطلاق التسليم على السلام علينا مجاز _ فهو يبيّن الفساد، ضروريّ البطلان.

و هكذا الحال في المثاليين الأخيرين، فإنّ المراد من قولهم : « من أدرك المشعر فقد أدرك الحجّ » أنّ من لم يتمكّن من الوقوف في عرفات و أدرك المشعر فقد أدرك الحجّ، فهو مدرّك للحجّ حقيقه، و لذا لا يمكن السلب في حقّه بأن يقال: إنّ ما حجّ، و هكذا الحال في كون التراب طهورًا .

و إن كان المراد أنّ المتبادر من الصلوه ما كان في الوقت وأنّ الصلوه الواقعة بعد انقضاء الوقت غير متبادره من لفظ الصلوه و إن كان حقيقه فيها أيضًا، فهو ممنوع أيضًا بناءً على أنّ للصلوه أفعال، مفتتحه بالتكبير، مختتمه بالتسليم، سواء كانت في الوقت أو بعد انقضائه .

و على فرض التسليم نقول : إنّ التمسك به فيما نحن فيه ممّا لا شبهه في ضعفه، أمّا أولاً: فلما عرفت من أنّ بنائه على أنّ صدق التسليم على السلام علينا مجاز كما يستدعيه التمسك بحديث الفقّاع ؛ و أمّا ثانياً : فلاّ أنّ عدم التبادر إنّما يجدي إذا

ص: ٢٤٨

١- ١ . « دام ظلّه » لم يرد في « ل » .

٢- ٢ . في « م » : من .

لم يَقم قرينه على إرادته غير المتبادر، و أمّا معها فلا كما لا يخفى، و ما نحن فيه من هذا القبيل على ما عرفت ممّا فضّلنا الحال فى ذلك .

و أيضًا أنّ قوله : « و لا يتبادر تلك الصلوه الخارجة عن الوقت عند الإطلاق » فاسدٌ من وجه آخر، بيانه : هو أنّ المشار إليه بقوله : « تلك » إن كان الصلوه التى أدرك ركعه منها فى الوقت، فلا- يصحّ قوله : « الصلوه الخارجة عن الوقت » لعدم وقوع كلّ الصلوه فى خارج الوقت، و إن كان الصلوه التى وقعت بأسرها فى خارج الوقت _ كما هو الظاهر من الكلام _ فيكون المراد أنّ الصلوه الواقعة فى خارج الوقت غير متبادره من لفظ الصلوه، فمع ما فيه ممّا مرّ يتوجّه عليه حينئذ أنّ إيراد الحديث ممّا لا وجه له .

فلو قيل : إنّ معنى الحديث : أنّ مَنْ أدرك ركعه من الصلوه فى الوقت فقد أدرك الصلوه بأسرها، و معلوم أنّ المُدرك لركعه من الصلوه فى الوقت غير مدرك للجميع فيه، فيكون الحكم بكونه مُدركًا للجميع فيه على المجازيّة كان أولى ؛ لكن لعمر الحبيب أنّ مَنْ له أدنى إطلاع بمباحث الأصول والاستدلال يشمأزّ من أمثال هذه الإفادات التى يفتخر بها من لا يد له فى الفنّ، و أمّا مَنْ له أدنى اطلاع على مباحث الأصول و مبانى الفنّ، فلا يمكن أن يتكلّم بأمثال هذه الأمور التى يوجب رفع وقع المتكلّم بها فى الأنظار .

ثمّ على تقدير الإغماض عن الجميع، غايه ما يلزم من الأمثلة المذكورة كون الإستعمال فيها على وجه المجازيّة، و مَنْ ينكر وجود المجاز حتّى يتمسّك لإثباته بالأمثلة المذكورة التى يتوجّه على المتمسّك بها أنواع الملامه ؟! بل الأنسب أن يقال : إنّه لا شبهه فى وجود مجاز فى اللغة، فاستعمال التسليم فيما

نحن فيه كما يمكن أن يكون بعنوان الحقيقة، يمكن أن يكون بعنوان المجاز، والعامة لادلاله له على الخاص .

لكنك قد عرفت الجواب عنه، حاصله : إنّ تمامية الاستدلال غير متوقف على كون الاستعمال بعنوان الحقيقة، بل متوقفه على كون التسليم في قوله عليه السلام : « وتحليلها التسليم » شاملاً للسلام علينا، وقد عرفت من قول مولانا الرضا _ عليه آلاف التحية والثناء _ مضافاً إلى أنّ الظاهر من قوله عليه السلام : « فإذا قلت (١) هذا، فقد سلمت » أنّ الاستعمال على وجه الحقيقة كما هو التحقيق، وستقف على زياده التوضيح في ذلك .

و منها : قوله : « وكذا ورد عنهم عليهم السلام : من صام شهراً و يوماً، فقد صام شهرين متتابعين، والحال أنّه لا يتبادر ذلك عند الإطلاق » ؛ فإنّ هذا القول إمّا اشتباه في النقل أو (٢) إفتراء في الدين، وجعل في شريعته سيّد المرسلين، وكذب على أمثائه الطاهرين _ عليه و عليهم آلاف التحية من ربّ العالمين _ لأنّه إن كان المراد أنّ من وجب عليه صوم شهرين متتابعين فقد ورد عنهم عليهم السلام في حقّه (٣) أنّه إن صام شهراً و يوماً فقد صام شهرين متتابعين، فهو غير مطابق للواقع، لأنّا لم نجده في الأخبار الصادرة عنهم عليهم السلام (٤).

و لو كان ما رواه عن أجداد المعصومين (٥) حقّاً، ينبغي الحكم بحصول الإمتثال من صوم شهرين متتابعين فيما إذا صام شهراً و يوماً ولم يجب عليه صوم

ص: ٢٥٠

-
- ١-١ . « فإذا قلت » لم يرد في « م » .
 - ٢-٢ . « إمّا اشتباه في النقل أو » لم يرد في « م » .
 - ٣-٣ . « في حقّه » لم يرد في « ل » .
 - ٤-٤ . في « م » : منهم عليهم السلام .
 - ٥-٥ . في « م » بدل « ما رواه عن أجداد المعصومين » : « ذلك » .

الباقى، لأنَّه مقتضى هذا الحديث المجعول، كما لا يخفى على مَنْ له أدنى ربط بقواعد الأصول، و يلوح ذلك من قوله : «
والحال أنَّه لا يتبادر » إلخ .

نعم أنَّ الذى ورد عنهم عليهم السلام فى هذا الباب ما يكون مقتضاه أنَّ مَنْ وجب عليه صوم شهرين متتابعين و صام شهرًا و يومًا
أو أكثر متتابعًا ثمَّ أفطر لعارض (١)، يجوز له الإكتفاء بإتيان الباقي، و لا يجب عليه الإستيناف، كالصحيح المروى فى الكافى
والتهذيب عن الحلبيّ، عن أبى عبد الله عليه السلام قال : صيام كفّاره اليمين فى الظهار شهران متتابعان، و التابع أن يصوم شهرًا
و يصوم من الآخر أيامًا أو شيئًا منه، فإن عرض له شيء يفطر منه أو (٢) أفطر ثمَّ قضى ما بقى عليه، و إن صام شهرًا ثمَّ عرض له
شيء فأفطر قبل أن يصوم من الآخر شيئًا، فلم يتابع، فليعد الصوم (٣) كلّ (٤).

والصحيح المروى فى الكافى والفتاوى عن ابن محبوب، عن أبى أيوب، عن أبى عبد الله عليه السلام فى رجل كان عليه صوم
شهرين متتابعين فى ظهار، فصام ذا القعدة و (٥) دخل عليه ذو الحجة، قال : يصوم ذا الحجة كلّه إلّا أيام التشريق، ثمَّ يقضيها فى
أول أيام من المحرم حتّى يتمّ ثلثه أيام، فيكون قد صام شهرين متتابعين، قال: ولا ينبغي له أن يقرب أهله حتّى يقضى ثلثه (٦)
أيام التشريق التى لم يصمها، ولا بأس إن صام شهرًا ثمَّ صام من الشهر الذى يليه أيامًا، ثمَّ عرضت (٧) له علّه

ص: ٢٥١

١- ١. فى « م » : « العارض »، والصحيح ما أثبتناه فى المتن .

٢- ٢. « أو » لم يرد فى « ل » .

٣- ٣. فى الكافى : أعاد الصيام .

٤- ٤. الكافى : ٤ / ١٣٨ ح ٢ ؛ التهذيب : ٤ / ٢٨٣ ح ٢٩ .

٥- ٥. فى الكافى : ثمَّ .

٦- ٦. فى التهذيب : الثلاثة .

٧- ٧. فى الكافى : عرض .

أن يقطعه (١)، ثم يقضيه بعد (٢) تمام الشهرين (٣).

والصحيح المروى في الكافي عن جميل و محمد بن حمران، عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل الحر يلزمه صوم شهرين متتابعين في ظهار، فيصوم شهرًا، ثم يمرض، قال : يستقبل، وإن زاد على الشهر الآخر يومًا أو يومين بنى على ما بقى (٤).

والصحيح المروى في الكافي أيضًا عن صفوان بن يحيى، عن منصور بن حازم، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال في رجل صام في ظهار شعبان، ثم أدركه شهر رمضان، قال : يصوم رمضان و يستأنف الصوم، فإن هو صام في الظهار فراد في النصف يومًا قضى بقيته (٥).

وأي ذلك من قوله : « من صام شهرًا و يومًا فقد صام شهرين متتابعين » ؟! فإن الفرق ما بينهما ما بين السماء إلى الثرى .

وإن كان المراد غير ما ذكر (٦)، فهو أيضًا مخالف للواقع .

والحاصل : أن ما نسبته إلى الأئمة الطاهرين من أنه ورد عنهم : « من صام شهرًا و يومًا، فقد صام شهرين متتابعين »، لم أظفر به في النصوص المروية عن الأئمة الطاهرين، فليات به إن كان من الصادقين .

ص: ٢٥٢

١-١ . في المصدرين : يقطعهما .

٢-٢ . في الكافي : يقضى من بعد، و في الفقيه : يقضى بعد .

٣-٣ . الكافي : ١٣٨ / ٤ ح ٤ ؛ الفقيه : ١٥٢ / ٢ ح ٢٠٠٧ .

٤-٤ . الكافي : ١٣٨ / ٤ ح ١ .

٥-٥ . الكافي : ١٣٩ / ٤ ح ٥ .

٦-٦ . في « م » بدل « غير ما ذكر » : ذلك .

مضافاً إلى ما عرفت من أنه لا داعى لذكر هذه الأمور فى المقام إلا من جهة أنه قد يطلق اللفظ على المعنى مجازاً، وهو فى الظهور كالنور فى ظلم الديجور على ما علمت .

و ليت شعرى من له هذا الإستعداد فى هذا الشأن و ذلك المقال فى بيان الحال، كيف يجترئ على التصرف فى المسائل الشرعيه والمطالب الدينيه؟! نعوذ بالله تعالى من سوء الفاتحه وخذلان العاقبه .

و منها : قوله _ دام ظلّه _ : « و لم يرد عنهم عليهم السلام فى النافله إلا الإتيان بالتسليمه أو تسليمه واحده »، فإنّ هذا القول أيضاً مخالف للواقع كما ستقف على تفصيل الحال فى ذلك .

و منها : قوله : « و نحن لا ننازع فى أنه لو أتى بالصيغه الأخرى فقد انصرف عن الصلوه، لأنّ تلك الصيغه مفسده للعباده، كما هو صريح الروايه الآتيه »، فإنّ مقتضى هذا الكلام أنّ من أتى بالسلام علينا فى النافله قبل السلام عليكم، يكون ذلك مفسداً لصلوته، فليكن ذلك فى ذكر منك .

ثم نقول : إنّ ذلك إمّا باعتبار اندراجهِ تحت التسليم فى قوله عليه السلام (١): « تحليلها التسليم » كما يستدعيه قوله فيما قبل ذلك : « فلا يلزم من حكمهم عليهم السلام بأنّ من أتى بتلك الصيغه فقد سلّم » إلخ، أو باعتبار الروايه الآتيه ؛ وعلى الأوّل نقول: إنّ عليه السلام حكم بأنّ التسليم الشامل لكلّ من الصيغتين محلّ للصلوه، والمفروض أنّ المراد به بالإضافة إلى السلام عليكم هو أنّه مخرج من الصلوه

ص: ٢٥٣

لا أنه مفسد، فلا بد أن يكون هو المراد بالإضافه إلى قرينه وإلا لزم الإغراء بالجهل، مضافاً إلى أننا لا نفهم من كون التسليم محللاً للصلوة غير هذا المعنى، إلا إذا قام الدليل على إرادته الإفساد منه .

و على الثانى نقول : تحقيق الحال فى الجواب يستدعى إيراد الحديث، فنقول: يمكن أن يكون مراده من الروايه الآتيه ما أوردناه فى البعض المباحث الآتيه حاكياً عن الفقيه والتهذيب، عن أبى كهمش، عن أبى عبد الله عليه السلام قال : سألته عن الركعتين الأوليين إذا جلست فيهما للتشهد فقلت : السلام عليك أيها النبى ورحمه الله وبركاته إنصرف ؟ قال : لا، ولكن إذا قلت : السلام علينا و على عباد الله الصالحين، فهو الإنصراف (١).

لكن دعوى صراحته فى كون السلام علينا مفسداً مآلاً لا شبهه فى فساد، بل فى ظهوره فيه كلام، بيان الحال فى ذلك هو أننا نقول : إن الروايه المذكوره إمّا أن يكون المراد بها النافله أو الفريضه، و على الأول نقول : لا شبهه أن الظاهر منها أنه يتحقق الإنصراف و الفراغ من النافله بقول : السلام علينا، و هو معنى كونه محللاً، فلا وجه لحمله على كونه مفسداً كما لا يخفى .

و على الثانى نقول : إن المعنى أن من جلس فى الركعتين الأوليين من الفرائض للتشهد كالعشائين والظهرين وأتى بالسلام علينا بعد التشهد متعمداً، ينصرف من الصلوه، فحينئذ و إن يلزم فساد الصلوه لكن لا يمكن التمسك بالحديث فى الحكم بالفساد فيما إذا أتى بذلك القول فى النافله بعد الفراغ من التشهد، كما أنه إذا أتى بقول السلام عليكم هناك متعمداً يوجب ذلك فساد الصلوه أيضاً، و لا يوجب ذلك

ص: ٢٥٤

الفساد فيما إذا أتى به فى النافله بعد التشهد .

فقوله : « كما هو صريح الروايه الآتيه » إن كان المراد منه أنّها كذلك فى الفريضه فى الصوره المفروضه، سلّمنا ذلك، لكن لا وجه للتمسّك بها فيما نحن فيه، لما عرفت من أنّ الحال فى السلام عليكم أيضًا كذلك، ولا يمكن لأحد أن يقول: إنّ الإتيان به فى النافله بعد التشهد مفسد لها ؛ وإن كان المراد أنّها كذلك فى النافله، فهو ممنوع، بل قطعى الفساد كما لا يخفى على أولى التأمل و الرشاد .

والظاهر أنّ المراد بالروايه الآتيه قوله عليه السلام : شيئان يفسد الناس بهما صلواتهم: قول الرجل : « تبارك اسمك، و تعالى جدّك، و لا إله غيرك »، و إنّما هو شىء قالته الجنّ لجهاله فحكى الله عنهم، و قول الرجل : السلام علينا و على عباد الله الصالحين (١).

لكنّه أيضًا لا يصحّ التمسّك به فى المقام، لوضوح أنّ ذلك إشاره إلى ما هو المعهود بين العامّه من إتيانهم فى التشهد الأوّل بتلك الصيغه، كما يومئ إليه لفظ « الناس »، فالمعنى : أنّهم يفسدون صلواتهم بإتيان تلك الصيغه فى التشهد الأوّل لعدم ورودها فيه، و لا يلزم منه الحكم بالفساد فيما إذا أتى بها فى النافله قطعًا، كما لا يمكن الحكم بذلك فيما إذا أتى بها فى آخر الصلوه .

مضافًا إلى ما عرفت من أنّ الحكم فى السلام عليكم أيضًا كذلك، فيوجب

ص: ٢٥٥

١- ١ . رواه فى التهذيب عن أحمد بن محمّد، عن ابن أبى نصر، عن ثعلبه بن ميمون، عن ميسر، عن أبى جعفر عليه السلام قال: شيئان يفسدان الناس بهما صلواتهم : قول الرجل : تبارك اسمك و تعالى جدّك و لا إله غيرك، و إنّما هو شىء قالته الجنّ بجهاله، فحكى الله عزّوجلّ عنهم ؛ و قول الرجل : السلام علينا و على عباد الله الصالحين (التهذيب : ٢ / ٣١٦ ح ١٢٩٠).

فساد الصلوه فيما إذا أتى به فى التشهد الأول متعمداً، ولا يلزم منه الحكم بالفساد فيما إذا أتى به فى مقام تسليم النافله.

والحاصل : أنّ حمل التحليل فى قوله عليه السلام : « لأنّ تحليل الصلوه التسليم » على الإفساد ممّا لا ينبغى التأمّل فى فساده، بل معنى قوله عليه السلام : « ولا يجوز أن يقول فى التشهد الأول » إلخ، هو أنّ السلام علينا من صيغه التسليم و هو (١) إنّما يؤتى به فيما إذا حصل التحليل من الصلوه، و معلوم أنّ التحليل من الصلوه لا يحصل فى التشهد الأول، فلا يجوز الإتيان بها (٢) فيه (٣)، كما أنّ السلام عليكم من صيغه التسليم، فلا يجوز الإتيان به فى التشهد الأول .

ثمّ لا يخفى تهافت كلماته حيث قال أولاً : هذه الروايات الثلاث تدلّ على أنّه إذا أتى المصلّى بتلك الصيغه فقد خرج من الصلوه وأتى بالتسليم ؛ و ثانياً : لا يلزم من حكمهم عليهم السلام بأنّ من أتى بتلك الصيغه فقد سلّم، أن يكون التسليم إذا أطلق يتبادر عنه ذلك ؛ و ثالثاً : و نحن لا ننازع، إلخ .

و منها : قوله : « فالحديث النبوى الذى استدلّ به لا يضرّنا، و تلك الأحاديث التى استشهاد بها لإدراج تلك الصيغه تحت إطلاق التسليم لا ينفعه »، قد عرفت ضعف هذا الكلام و أنّه ممّا يوجب لقائله أنواع اللوم و الملام، و لا يمكن أن يصدر ممّن اختلف فى مجالس العلماء العظام، فضلاً عمّن يعدّ نفسه من جمله العلّام، لأنّنا نقول : إنّ قوله : « فالحديث النبوى الذى استدلّ به لا يضرّنا » ينبغى أن يكون المراد أنّه لا يضرّه فى نفس الأمر، لأنّ ما أزال الجهل الذى هو من أسوء الأمراض

ص: ٢٥٦

١-١ . « و هو » لم يرد فى « م » .

٢-٢ . كذا فى النسختين، والظاهر أنّ الصواب : به .

٣-٣ . فى « ل » : « فى النافله »، والصحيح ما أثبتناه فى المتن .

فهو نافع، لا أنه مضرّ، فهو من قبيل جراحه الفصّاد، لأنه وإن أوجب الألم في الظاهر، لكنّه لاخرجه الدم الفاسد المهلك نافع في الواقع، وقد عرفت أنّه كذلك، وستعرف أيضًا بأوضح بيان .

و قوله : « و تلك الأحاديث التي استشهد بها لإدراج تلك الصيغه تحت إطلاق التسليم لا ينفعه »، من غرائب الأمور التي موجبها سوء الفهم و غايه القصور وضعف البضاعه الموجب للفتور، لما عرفت من أنّنا لم نستدلّ في هذا المقام بإيراد النصوص المذكوره لإدراج تلك الصيغه، بل لمنع الإرسال وإثبات الإسناد، كما ينادى عليه قولنا : « و أمّا الجواب عن الإيراد الأوّل » نداءً يخرق أذن النبات والجماد.

نعم إستدللنا بالأوّل والثالث منها في مقام الجواب عن الإيراد الثاني بقولنا: « و أمّا الجواب عن الإيراد الثاني » إلخ، لكون تلك الصيغه مندرجه تحت التسليم في قوله صلى الله عليه و آله : « و تحليلها التسليم »، كما ينادى به قولنا فيما سنذكره، لكنّه في النبويّ المذكور غير مسلّم، نداءً يزيل غشاوه الغفله عمّن له أدنى حظّ من الإنصاف والبصيره، فقوله : « استشهد بها لإدراج تلك الصيغه تحت إطلاق التسليم لا ينفعه » من مقابح (1) الأمور .

إذا لم يكن للمرء عين صحيحه فلا غرو أن يرتاب والصبح مسفر

و لعمر الحبيب أنّه ينفعني و كلّ من يعتقد بإمامه مولانا الرضا _ عليه آلاف التحية والثناء _ بل كلّ من كان من أهل الإسلام و لو كان من أهل الخلاف، لمقبوليّه

ص: ٢٥٧

قول أئمتنا عليهم السلام عندهم أيضًا .

بيان الحال في هذا المرام وإن أجرينا الكلام فيه بأوضح بيان، لكن شقيقنا المكرّم لمّا لم يكن بيده في هذا المقام إلاّ هذا المقال الموجب لرفع وقعه في نظر أهل التحقيق والأفضال، و لهذا طوّل القال بتكرير هذا المقال، أرخينا عنان القلم في بيانه ثانيًا، لعلّ مولانا بتكرير المقال يصل إلى حقيقه الحال وإن كان ذلك من قرائن الحال يشبه فرض المحال، فنقول : إنّ قول مولانا الرضا _ عليه آلاف التحيّة والثناء _ :

« لا يجوز أن يقول في التشهد الأوّل السلام علينا و على عباد الله الصالحين، لأنّ تحليل الصلوه التسليم » (١).

قد عرفت أنّه استدلال لإثبات المرام بما يؤل إلى الشكل الأوّل، حاصله: إنّ السلام علينا من صيغ التسليم، و كلّما كان كذلك يكون محللاً للصلوه، فهذا القول كذلك، فنقول : إنّ الصلوه في قوله عليه السلام أعمّ من الفرض والنفل، كما اعترف به مولانا المكرّم فيما بعد ذلك، بل ادّعى عليه إطباق أهل الحلّ والعقد حيث قال : « إنّنا لا ندعى و لا أحد من أهل الحلّ والعقد [من المسلمين] (٢) خلاف ذلك »، فتكون هذه الصيغه محلّله للنافله في صورته الإقتصار عليها، فلا يتعيّن السلام عليكم لذلك، و هو المطلوب .

فظهر من كلامه عليه السلام ظهورًا بيّنًا شمول التسليم في قول: « تحريمها التسليم » لقول : السلام علينا أيضًا ، فهل يمكن ممّن يعترف بحجّيه قول مولانا الرضا

ص: ٢٥٨

١-١ . عيون أخبار الرضا عليه السلام : ١ / ١٣١ ح ١ .

٢-٢ . ما بين المعقوفين أثبتناه من الأصل المنقول عنه .

__ عليه آلاف التحية والثناء __ إنكار ذلك ؟!

فظهر من جميع ما ذكر أنّ استحكام الأساس وقوّه البنيان ممّا يحكم بحقيته العيان، ولا ينكره إلّا مَنْ لم يوفّق لتحصيل مباني الفنّ، وهو حرمان، فقلّبه : « فقد ظهر ضعف الأساس وانهدام السقف والبنيان » من أعجب عجائب الزمان، فلعمر الحبيب ما أدرى بأبّ الضعفين اعتذر من قبله، ضعف التفريع أو المتفرّع عليه، وأنّ أمثال هذه المباحث محقّقه لمصداق المثل السائر: « الذي لا يعرف الفقه (١) قد صنّف فيه كتابًا ».

ومنها قوله : بعد اعتراف السيّد بأنّ المتبادر من التسليم المطلق، إلخ

قوله : بعد اعتراف السيّد بأنّ المتبادر من التسليم المطلق هو السلام الشائع بين المخلوقين، وإطباق الأصحاب، و موافقه كلماتهم وعباراتهم، وصراحه موثّقه أبى بصير على أنّ التسليم المطلق هو هذا، كيف يصحّ للسيّد بعد الإعراف المذكور أن يتميّك بالحديث النبويّ في قوله صلى الله عليه وآله : وتحليلها التسليم، على اندراج تلك الصيغه تحت قوله: وتحليلها التسليم ؟!

فيه نظر من وجوه، منها : أنّ قوله : « وإطباق الأصحاب، و موافقه كلماتهم وعباراتهم » مخالف للواقع، و عبارتي هكذا : و أمّا الجواب عن الإيراد الثاني __ أى كون المتبادر من التسليم هو السلام عليكم __ فهو أنّ ذلك وإن كان مسلّمًا في كلمات جماعه من الأصحاب، و أين ذلك من دعوى إطباق الأصحاب ؟!

ص: ٢٥٩

والعبارة التي حكاها عني هكذا : « فهو انّ ذلك و إن كان مسلّمًا في كلمات الأصحاب » ، والنسخة التي حكاها عنها لم يكن عندي في هذا الوقت، بل و لا في بلده اصبهان لألاحظها، لكن نتكلّم على النحو الذي حكاه عني فنقول : إنّ قوله دام ظلّه : « و إطباق الأصحاب » عطف على مدخول « با » في قوله : « بأنّ المتبادر » ، فمعنى الكلام حينئذ : بعد الاعتراف بأنّ المتبادر من التسليم المطلق هو السلام الشائع بين المخلوقين والاعتراف بإطباق الأصحاب عليه .

و هو مخالف للواقع، لأنّ هذا الكلام صريح في أنّ متعلّق الاعتراف شيان، أحدهما : كون تلك الصيغة متبادره، والثاني : إطباق الأصحاب على ذلك، وغايه ما يستفاد من العبارة المحكيه في كلامه أنّ المتبادر مسلّم في كلام الأصحاب، وأين ذلك من دعوى إطباقهم عليه أيضًا؟! كما لا يخفى على من له أدنى تأمل. فنسبه الاعتراف بإطباق الأصحاب على ذلك أيضًا إلى فريه بلا مريه، منشأه قله الإحاطه بمباني الفنّ و ندره التأمل في العبارة .

و ممّا ذكر ظهر الحال في قوله : « و موافقه كلماتهم و عباراتهم » ، و لعلّ الباعث حبّ تكثير السواد و إن أوجب ذلك أنواع اللوم والعتاب .

و منها : أنّ قوله : « و صراحه موثّقه أبي بصير على أنّ التسليم المطلق هو هذا » أيضًا مجعول علينا، لأنّه أيضًا عطف على ما ذكر، فمعنى العبارة حينئذ : بعد إعراف السيّد بصراحه الموثّقه، إلخ . و هو مخالف للواقع، إذ غايه ما يظهر من كلامنا الدلالة، لأنّه هكذا : في موثّقه أبي بصير دلالة عليه ؛ و معلوم أنّ الدلالة كما يكون بعنوان الصراحه يكون بعنوان الظهور، والمتحقّق في الموثّقه على فرض التسليم هو الثاني، لإمكان أن يقال : إنّ إنصراف التسليم في قوله عليه السلام : « ثمّ تسلّم »

إلى السلام عليكم إنما هو لذكر الصيغتين الآخرين قبله، و مع تطرّق هذا الإحتمال نقول : إنّ دعوى الصراحه باطله قطعاً، بل يبقى التشكيك فى دعوى الظهور، لكنّ الإنصاف ثبوته .

ثمّ إنّ لفظه « على » فى قوله : « على أنّ التسليم المطلق » فى غير محلّه، إذ المناسب تبديلها بـفى، كما لا يخفى .

و منها : أنّ كلمه « فى » و « على » فى قوله : « أن يتمسك بالحديث النبوىّ فى قوله صلى الله عليه و آله : وتحليلها التسليم، على إندراج تلك الصيغه » وقعتا فى غير موقعهما (1)، لوضوح أنّ الصواب فى الأوّل : هو قوله صلى الله عليه و آله ، و فى الثانى : لاندراج تلك الصيغه، كما لا يخفى .

ثمّ إنّ وجه تسميّة كنا بقوله صلى الله عليه و آله _ على الوجه الذى قرّناه _ كالشمس فى رابعه النهار لا يكاد يختفى إلا على خفافيش الزمان، و مع ذلك ليت شعرى لم يختفى على جنبه العالى، فلا بأس للتعرّض له فى قوله الآتى متميّاً ظهور الحال عند جنبه السامى .

ومنها قوله : وأى مانع فى الحديث النبوىّ ليمنع حملة، إلخ

قوله _ دام ظلّه (2) _ : و أى مانع فى الحديث النبوىّ ليمنع حملة على المتبادر ؟

المانع اعتقادنا بأنّ مولانا الرضا _ عليه و على آبائه و أبنائه آلاف التحية والثناء _ إمام مفترض طاعته، وأنّ أقواله مأخوذه من مصباح النبوة، مضافاً إلى

ص: ٢٤١

١-١ . فى « م » : موقفهما .

٢-٢ . « دام ظلّه » لم يرد فى « م » .

الحديث المتقدم من الخصال، فله الحمد والمنه في كل حال، وقد بينا وجه الاستدلال بحيث يغنى عن إعادته المقال .

و منه يظهر أنّ اللام و على، في قوله _ دام ظلّه _ : « بل الحديث النبويّ حجّه لنا لا علينا » قد أقيم كلّ منهما مقام الآخر .

ومنها قوله : إذ هو يدلّ على أنّ المأخوذ في تلك العبادة، إلخ

قوله _ دام ظلّه (١) _ : إذ هو يدلّ على أنّ المأخوذ في تلك العبادة، والمعتبر في مهيتها و جوهرها فتحةً و ختمًا، تحريمًا و تحليلًا، أمران : إفتتاحها التكبير، إختتامها التسليم .

فيه أولاً : أنّ قوله : « أنّ المأخوذ في تلك العبادة، و المعتبر في مهيتها و جوهرها » إنّما يناسب القول بالجزئية، و هو ينافي ما أفاده في الرسالة حيث قال: « التسليم المحلّ هو التسليم الأخير، إذ الإذن و الإيذان و الإشعار بالتحليل المحرّم في الصلوة وقع بتلك الصيغة الأخيرة، و هي (٢) ليست داخله في الصلوة، بل هي كلام الآدميين، بخلاف الأوليين »، و هو و إن كان في مقام توضيح ما أفاد غيره، لكن هذا التحرير يفيد اعتقاد صاحبه بصحته .

ثمّ إنّ الألف واللام في قوله : « بالتحليل المحرّم » من طغيان القلم، والصواب: بتحليل المحرّم .

و ثانيًا : أنّ إفتتاح الصلوة بالتكبير و كذا الإختتام إنّما هو فعل المصلّي، وجعلهما من الأمور المأخوذة في مهية العبادة لا يخفى ما فيه، و يمكن التوجيه

ص: ٢٦٢

١-١ . « دام ظلّه » لم يرد في « م » .

٢-٢ . في « م » : « هو » . والصحيح ما أثبتناه في المتن .

بجعل المصدر مبنياً للمفعول .

ثم لا يخفى المسامحة في قوله : « إفتاحها التكبير » إلخ، والأولى : إفتاحها بالتكبير ؛ و كذا الكلام في التسليم .

ومنها قوله : ولا دلالة فيه على وضعه لتلك الصيغة بعد وضعه، إلخ

قوله : و لا دلالة فيه على وضعه لتلك الصيغة بعد وضعه السلام (١) الشائع، لا لغه، و لا عرفاً عاماً، و لا حقيقة شرعية، و لا عرفاً خاصاً، و لا مطابقة و لا تضمناً و لا إلتراماً .

ليت شعري من ادعى دلالته على وضع لفظ التسليم لتلك الصيغة حتى يقابل بهذا الكلام؟! بل نقول : إن لفظ التسليم في الحديث شامل لصيغة السلام علينا أيضاً بقرينه ما ورد عن مولانا الرضا عليه السلام . ثم نقول : إن شموله لها من باب شمول المطلقات لأفرادها لما ستقف عليه .

ثم إن المناسب تبديل قوله : « حقيقة شرعية » بلفظ : شرعاً، كما لا يخفى؛ وأيضاً أن مقتضى قوله : « ولا مطابقه » إلخ، أن يكون الوضع بعنوان المطابقة والتضمن والإلترام، ولاخفاء ما فيه، والصواب إسقاط الواو في قوله : « ولا مطابقه » ليكون قيداً للدلالة كما لا يخفى .

ومنها قوله : نعم يظهر من المستفيضه أن الآتى بتلك، إلخ

قوله _ دام ظلّه (٢) _ : نعم يظهر من المستفيضه أن الآتى بتلك الصيغة أتى بالتسليم الموجب للإنصراف، و لعل منزلتها منزله فعل مبطل

ص: ٢٦٣

١-١ . في الأصل المنقول عنه : للسلام .

٢-٢ . « دام ظلّه » لم يرد في « م » .

للصلوه كالحدث بعد الفراغ، ولا يلزم منه أن يكون التسليم كلما أطلق يتبادر منه تلك الصيغه ليلزم أن يكون الحديث النبوي بإطلاقه حجة للسيد _ دام ظلّه _ وقد ذكرنا في الحاشيه [السابقه] (١) وجه القصور.

و فيه وجوه من المؤاخذة، منها : أنّ المستفيضه في قوله : « نعم يظهر من المستفيضه » غير صحيحه، إذ الحديث المستفيض في الإصطلاح هو ما زادت رواته عن ثلاثه في كلّ مرتبه ؛ قال شيخنا الشهيد في الدرايه :

ثمّ هو _ أى خبر الواحد _ مستفيضٌ إن زادت رواته عن ثلاثه في كلّ مرتبه (٢).

و قال شيخنا البهائي :

فإن نقله في كلّ مرتبه أزيد من ثلاثه فمستفيض (٣).

هذا عند الأكثر، و أمّا عند البعض فهو ما زاد رواته في كلّ مرتبه عن اثنين (٤). وعلى التقديرين لم يصح إطلاق المستفيضه على مصطلح علماء الدرايه، وعلى فرض الإغماض عنه نقول : إنّ حال شقيقنا المكرّم _ دام ظلّه _ يشبه بحال من يتكلم من غير شعور بمداليل ألفاظه، و ذلك لأنّ كلامه يناقض اعتقاده.

توضيح الحال في ذلك هو أنّ تمسّكه بذيل الفقاع حدّاً أوجب ملال الطباع وخرق الأسماع، و بالغ في الإصرار في عدم انصراف إطلاق التسليم إلى صيغه السلام علينا، بحيث يتوهم أمثالنا ضعفاء العقول أنّه ليس له غير تلك المقاله، ومع

ص: ٢٦٤

١-١ . ما بين المعقوفين أثبتناه من الأصل المنقول عنه .

٢-٢ . الرعايه : ٦٣ .

٣-٣ . الحبل المتين : ١ / ٢١ .

٤-٤ . نسب الشهيد الثانى قدس سره هذا القول في الدرايه (ص ١٦) إلى البعض، ولم يسمّهم .

ذلك يصرح بأن قوله : « إن قيل : فلم جعل التسليم تحليلاً للصلوة و لم يجعل بدله تكبيراً أو تسييحاً أو ضرباً آخر ؟ قيل : لأنه لما كان في الدخول في الصلوة تحريم لكلام المخلوقين و التوجه إلى الخالق، كان تحليلها كلام المخلوقين والانتقال عنها، وابتداء المخلوقين في الكلام هو التسليم » يدل على أن من أتى بصيغته السلام علينا يحصل له الإنصراف عن الصلوة، و من المعلوم أن ذلك لا يتم إلا على تقدير إنصراف مطلق التسليم إلى تلك الصيغة، و هل هو إلا تناقض ؟!

و هذا هو الوجه في عدم إلتفاتنا في الجواب عن الإيراد الثاني بتلك الرواية، واقتصرنا بغيرها كما نبهنا عليه فيما سلف أيضاً ؛ والعجب أن شقيقنا المكرم _ دام ظلّه _ لم يتنبه على وجه الإقتصار، فأتى بما يناقض إعتقاده مع مبالغته على خلافه والإصرار .

و منها : أن قوله : « و لعل منزلتها منزله فعل مبطل للصلوة كالحدث بعد الفراغ » من غرائب الأمور، لوضوح أن الحدث بعد الفراغ ليس مبطلاً ؛ وأيضاً لو كانت منزله تلك الصيغة منزله فعل مبطل للصلوة كالحدث، يلزم الحكم بكونها كذلك ولو في الفريضة، فلو أتى بها في التشهد الأخير قبل السلام عليكم، بل في التشهد الأول أيضاً ساهياً، يلزم الحكم بفساد الصلوة و لزوم إعادتها .

إن قلت : نفرض المقال فيما إذا أتى بها في التشهد الأول عامداً .

قلنا : السلام عليكم أيضاً كذلك، كما عرفت ممّا فصلنا الحال فيما سبق .

إن قيل : أنها وإن لم تكن مبطله في آخر الفرائض، لكنّها مبطله في آخر النوافل .

قلنا : هذا باطل، أمّا أوّلاً : فلاّنه يلزم حينئذ الحكم بإعادة النافله لو أتى بتلك الصيغه فى مقام التسليم، و هو ممّا لا شبهه فى بطلانه ؛ مضافاً إلى أنّه يمكن دعوى الإجماع على خلافه .

و أمّا ثانياً : فلاّنّ قوله عليه السلام : « و لا يجوز أن يقول فى التشهد الأوّل » إلخ، إمّا مختصّ بالفرائض، أو مشترك بينها و بين النوافل، بيان الحال فى ذلك هو أنّ صدر الحديث مختصّ بالفرائض كما أنّ ذيله مشترك بينهما، و على التقديرين الحكم بكونها مفسده لخصوص النافله ممّا لا يخفى فساد، ولا يمكن أن يصدر مثله من أدنى الطلبه فضلاً عمّن هتأ نفسه لتصدى الأحكام الشرعيّه، نعوذ بالله تعالى من فساد الفاتحه و سوء الخاتمه .

و منها : أنّ قوله : « ليلزم أن يكون الحديث النبوى بإطلاقه حجّه » إلخ، ممّا يعجب صدور مّمّن له أدنى شعور و فطانه .

تحقيق الحال فى هذا المرام وإن ظهر ممّا أسلفناه، لكن شقيقنا المكرّم _ دام ظلّه _ لمّا كرّر هذه المقاله، لا بأس لنا أن نكرّر وجه الدلاله، فنقول : ليت شعرى أى لازم يكون أظهر من ذلك، فإنّ استدلاله عليه السلام لعدم جواز الإتيان بصيغه السلام علينا بقوله : « لأنّ تحليل الصلوه التسليم » صريح فى إندراج تلك الصيغه تحت التسليم فى قوله : « تحليل الصلوه التسليم »، لا سيّما بعد تأكّيده عليه السلام بقوله : « فإذا قلت هذا فقد سلّمت ».

فعلى هذا نقول : إنّ استدلاله عليه السلام بقول : « لأنّ تحليل الصلوه التسليم » إن كان إستدلالاً بما هو الشائع الذائع عنه صلى الله عليه و آله _ كما هو الظاهر _ فالأمر حينئذ ظاهر، وإلاّ فقوله عليه السلام قرينه على شمول التسليم فى النبوى لتلك الصيغه .

و على أى حال لا يكاد يشبه الحال على من له أدنى أنس بكيفيته الإستدلال .

فوالله ما أدرى أنّ من لم يقدر على فهم هذا المطلب الظاهر الذى ظهوره ظهور الشمس فى رابعه النهار، كيف يجترئ على التصرف فى أحكام الله تعالى؟! وأعجب (١) منه تعجبه ممن استفاد هذا المطلب الظاهر منه، حيث قال :

واننى لفى تعجب من السيد، مع كونه علماً فى التحقيق و التدقيق، ذا فطانه و كياسه، و سبق جواده فى ميدان الفقاهه، كيف يخفى عليه ذلك وزعم أنّ الحديث شامل لكلتا الصيغتين باطلاقه!؟

و لعمر الحبيب انّ كلّ أحد حتّى الصبيان والمجانين لو تعجبوا ممن لم يستفد هذا المطلب الظاهر من قوله عليه السلام ، كان تعجبهم فى موقعه .

ومنها قوله : مع تسليمه أولاً، و حكايته وفاق الأصحاب، إلخ

قوله _ دام ظلّه (٢) _ : مع تسليمه أولاً، و حكايته وفاق الأصحاب ثانياً، وذكر الموثقه الصريحه فى البيان ثالثاً .

قد عرفت الحال فى الجميع، و أنّ نسبه دعوى وفاق الأصحاب إلينا فريه بلا مريه، للفرق البين بين دعوى تبادر شىء فى كلام جماعه من الأصحاب أو كلام جميعهم، و بين دعوى إطباقهم عليه، كما لا يخفى .

و لعلّ شقيقنا _ دام ظلّه (٣) _ أراد بذلك التنبيه على عدم التعويل على ما يصدر منه من النسبه، حيث أنّه ينسب إلينا ما لا خير لنا به، بل ما نتحاشى عنه ليتفطن (٤)

ص: ٢٦٧

١-١ . فى « ل » : والأعجب .

٢-٢ . « دام ظلّه » لم يرد فى « م » .

٣-٣ . « دام ظلّه » لم يرد فى « م » .

٤-٤ . فى « م » : لتفطن .

العاقل به أنّ كلّما نذكره يكون من هذا القبيل، فلا يصحّ عليه التعويل، وهو من كمال تدبّره حتّى أوجب ذلك نصب القرينه لعدم التعويل على مقالاته الباطله.

ومنها قوله : فظهر فساد قوله : الإيراد المذكور إجتهد، إلخ

قوله __ دام ظلّه (١) __ : فظهر فساد قوله : « الإيراد المذكور إجتهد فى مقابله النصّ ».

قد عرفت أنّه الحقّ الحقيق الّذى يليق أن يكتب بالنور على صفحات الحور، وأنّ من أنكر أمثال هذا الظهور يفتح على نفسه أنواعاً من اللوم والعتور (٢)، وانكاره ليس إلّا من جهه التقصير فى تحصيل مبانى الفنّ ومقدّماته .

ومنها قوله : وأنّى له بالنصّ و ليس بيده إلّا تلك الروايات، إلخ

قوله __ دام ظلّه (٣) __ : و أنّى له بالنصّ و ليس بيده إلّا تلك الروايات المصرّحه بأنّ الآتى تلك الصيغه أتى بالتسليم الموجب للإنصراف، ولذا منعوا من الإتيان بها فى التشهد الأوّل لحصول الإنصراف به، و ليس فى التشهد الأوّل إنصراف .

و فيه ما لا يخفى، أمّا أوّلاً : فلأنّ قوله : « تلك الروايات » إلخ، صريح فى إنصراف التسليم المطلق بل مع قيام القرينه على أنّ المراد به السلام عليكم إلى صيغه السلام علينا على ما ظهر لك ممّا بيّناه، فهو مناقض لمرامه من غير شعور له بمعانى كلامه .

ص: ٢٦٨

١-١ . « دام ظلّه » لم يرد فى « م » .

٢-٢ . فى « م » : العيوب .

٣-٣ . « دام ظلّه » لم يرد فى « م » .

و أمّا ثانيًا : فلأنّ قوله : « و ليس في التشهد الأول إنصراف » يدلّ على أنّه حمل الإنصراف على الفراغ من الصلوه، مع أنّ كلامه في السابق حيث قال : « ونحن لاننازع في أنّه لو أتى بالصيغه الأخرى فقد انصرف عن الصلوه، لأنّ تلك الصيغه مفسده للعباده » صريح في أنّه حمل الإنصراف على الفساد .

و منه يظهر أنّ مقصوده _ دام ظلّه (١)_ تكثير السواد من غير سلوك في سبيل الرشاد، بل ولو أوجب على نفسه أنواع العتاب .

ثمّ ما أدري ما الباعث له على الإصرار في عدم جواز الإنصراف عن النوافل بصيغه السلام علينا، مع جعله الروايات مصرّحه في حصول الإنصراف بها، وكون الصلوه فيها أعمّ من النوافل و الفرائض، و هو معترف بذلك، بل ادّعى إتّفاق أهل الحلّ والعقد عليه (٢).

لا يقال : إنّ دعواه في النبويّ المذكور، والكلام هنا في الروايات ؛ لِمَا فَضَّلْنَا الْمَقَالَ فِي ذَلِكَ .

ومنها قوله : وقد عرفت أنّ مجرّد ذلك لا يدلّ على، إلخ

قوله _ دام ظلّه (٣)_ : وقد عرفت أنّ مجرّد ذلك لا يدلّ على المدّعى، كما أنّ الفقّاع يطلق عليه الخمر في الروايات، ولا يستلزم الإستعمال أن يكون حقيقه، إذ الإستعمال أعمّ من الحقيقه _ كما حقّق في محلّه _ وقد كان في خاطري أنّ المحقّق المبرور مولانا آقا محمّد باقر قد صرّح بذلك في فوائده العتيق، وليس عندي لأنظر فيه وأنقل كلامه.

ص: ٢٦٩

١-١ . « دام ظلّه » لم يرد في « م » .

٢-٢ . في « ل » بدل « عليه » : « فيما بعد ذلك »، والصحيح ما أثبتناه في المتن .

٣-٣ . « دام ظلّه » لم يرد في « م » .

هذا الكلام منه يدلّ على أنّه ينكر كون إطلاق التسليم على السلام علينا على وجه الحقيقة، وقد تقدّم منه أيضًا، وسيجيء في قوله: « بل الكلام في أنّ التسليم ليس أمرًا زائدًا على السلام الشائع »؛ وهو غير صحيح، بل الظاهر أنّه لا ينبغي التشكيك في كونه حقيقة في كلتا الصيغتين، والدليل على ذلك وجوه:

منها: قوله عليه السلام فيما تقدّم: « ولا تقول في الشّهّد الأوّل » إلخ، للقطع بكون لفظ التسليم في السلام عليكم حقيقة، و بشموله في قوله عليه السلام له و لقول السلام علينا، فلو كان مجازًا فيه يلزم الجمع بين المعنى الحقيقيّ و المجازيّ في استعمال واحد، وهو غير صحيح.

و منها: التصريح في كثير من العبارات بحيث لا يبقى معه شكّ وارتياب، قال المحقّق في المعتمد بعد الحكم بأنّ كلّ واحد من الصيغتين يكفي في الخروج، ما هذا لفظه:

والدليل على أنّ كلّ واحد منهما كاف في الخروج من الصلوة قوله عليه السلام: « وتحليلها التسليم »، وهو يقع على كلّ واحد منهما.

و قال فيما بعد ذلك أيضًا:

ولو قيل: أحججتم بفعل النبيّ صلى الله عليه وآله وهو لم يخرج إلّا بقوله: السلام عليكم و رحمه الله، فيجب الإقتصار عليه، قلنا: دلّ على الجواز قوله عليه السلام: « وتحليلها التسليم »، وهو يصدق على كلّ ما يسمّى تسليمًا، إنتهى (١).

ص: ٢٧٠

و معلوم أنّ هذا الإستدلال إنّما يصحّ لو كان اللفظ حقيقه في كلّ منهما، لوضوح لزوم حمل الألفاظ على معانيها الحقيقيّة، فاحتمال إرادته المعنى المجازي لا يعارض الحمل على الحقيقي ولا يجمع معه، فالإستدلال (١) المذكور لا يصحّ (٢) إلاّ على تقدير كونه حقيقه في الجميع .

و قال العلامة في المنتهى :

و له عبارتان إحداهما : السلام علينا و على عباد الله الصالحين، والأخرى: السلام عليكم و رحمه الله و بركاته ... و من أصحابنا من أوجب العبارة الثانية، ذهب إليه علم الهدى، وأبو الصلاح . لنا قوله عليه السلام : « وتحليلها التسليم »، و هو يقع على كلّ واحد منهما، وكذا قوله عليه السلام : « وآخر الصلوة التسليم » (٣).

وقال أيضًا :

و بأيّهما بدء كان الآخر مستحبًا، وكان الخروج بالأوّل، لقوله عليه السلام : « وتحليلها التسليم ». وذلك يتناول كلّ واحد منهما، فيحصل التحليل (٤) والخروج من الصلوة به (٥).

و قال أيضًا :

جواز العبارة الأولى مستفاد من الأحاديث المنقولة عن أهل البيت عليهم السلام ومن قوله: وتحليلها التسليم، وهو يصدق على العبارة الأولى أيضًا (٦).

ص: ٢٧١

١-١ . في « م » : والإستدلال .

٢-٢ . في « ل » : لا يصلح .

٣-٣ . منتهى المطلب : ٥ / ٢٠١ .

٤-٤ . في « م » وبعض نسخ المصدر : « التحلّل » .

٥-٥ . منتهى المطلب : ٥ / ٢٠٤ .

٦-٦ . منتهى المطلب : ٥ / ٢٠٤ .

و قال فى الشرائع :

و له عبارتان، إحدیهما أن یقول : السلام علینا و على عباد الله الصالحین، والأخرى أن یقول : السلام علیکم و رحمہ الله (١).

و فى النافع :

و صورته السلام علینا و على عباد الله الصالحین، أو (٢) السلام علیکم (٣).

و فى التذکره :

وله عبارتتان: السلام علینا و على عباد الله الصالحین، و(٤) السلام علیکم و رحمہ الله و برکاته، لقوله علیه السلام : « و تحلیلها التسلیم »، وهو یقع على کل واحد منهما (٥).

و فى نہایہ الأحکام :

و له صیغتان : السلام علینا و على عباد الله الصالحین، و السلام علیکم و رحمہ الله و برکاته (٦).

و فى التحریر :

للتسلیم صورتان، أیتھما وقعت أجزأه، السلام علینا و على عباد الله الصالحین، السلام علیکم و رحمہ الله و برکاته (٧).

ص: ٢٧٢

١-١ . شرائع الإسلام : ١ / ٧٩ .

٢-٢ . فى « م » : و .

٣-٣ . المختصر النافع : ٣٣ .

٤-٤ . فى المصدر : أو .

٥-٥ . تذکره الفقهاء : ٣ / ٢٤٥ المسأله ٣٠١ .

٦-٦ . نہایہ الأحکام : ١ / ٥١٤ .

٧-٧ . تحریر الأحکام : ١ / ٢٦٠ .

و فى القواعد :

وصورته : السلام عليكم و رحمه الله و بركاته، أو : السلام علينا و على عباد الله الصالحين (١).

و فى الإرشاد :

و صورته : السلام علينا و على عباد الله الصالحين، أو : السلام عليكم و رحمه الله و بركاته (٢).

و فى التبصره :

و صورته : السلام علينا و على عباد الله الصالحين، أو السلام عليكم و رحمه الله و بركاته (٣).

و منها : الموثق كالصحيح المروى فى التهذيب عن يونس بن يعقوب قال: قلت لأبى الحسن عليه السلام : صليت بقوم صلوه، فقعدت للتشهد، ثم قمت و نسيت أن أسلم عليهم، فقالوا : ما سلمت علينا، فقال : ألم تسلم و أنت جالس ؟ قلت : بلى، قال: فلا بأس عليك، الحديث (٤).

وجه الدلالة هو أنه لو كان لفظ التسليم مجازاً فى السلام علينا، لصح سلبه عنه، واللازم باطل. أمّا الملازمه فظاهره، لوضوح أنّ من أمارات المجاز صحه السلب، وأمّا بطلان الثانى فلا أنّ الظاهر من صدرالحديث وذيله هو أنّ المنسى السلام عليكم، ومع ذلك لم يمكن (٥) للراوى أن يعترف بعدم صدور التسليم عنه، على ما ستقف

ص: ٢٧٣

-
- ١-١ . قواعد الأحكام : ١ / ٢٧٩ .
 - ٢-٢ . إرشاد الأذهان : ١ / ٢٥٦ .
 - ٣-٣ . تبصره المتعلمين : ٤٨ .
 - ٤-٤ . التهذيب : ٢ / ٣٤٨ ح ١٤٤٢ .
 - ٥-٥ . فى « م » : لم يكن .

على تحقيق الحال فى ذلك، وذلك لا يكون إلا لكون هذا اللفظ حقيقة فيهما.

لا يقال : إنه معارض بقوله : « و نسيت أن أسلم عليهم »، و بقولهم : « ما سلمت علينا » لتحقيق السلب فيه ؛ لوضوح أن السلام عليهم إنما يتحقق بقول : السلام عليكم، و « عليهم » و كذا « علينا » قرينه على أن المراد السلام عليكم، والكلام إنما هو فى لفظ التسليم المطلق .

و منها : المعتبر المروى فى التهذيب أيضًا، عن أبى بصير، عن أبى عبد الله عليه السلام قال: إذا كنت إمامًا فإنما التسليم أن تسلم على النبى _ عليه و آله السلام _ وتقول: السلم علينا و على عباد الله الصالحين، فإذا قلت ذلك، فقد انقطعت الصلوه (١). خرج ما دلّ الدليل على إخراج، فبقى غيره مندرجًا تحت الدليل، فعلى ما ذكر يظهر أن مقتضى قول المشهور : أن التسليم فى غير موقعه ساهيًا يوجب سجده السهو، يعم الصيغتين، و مقتضى ما ذكره من كون التسليم فى كلامهم حقيقة فى السلام عليكم فقط، ينبغى أن يحكم بعدم وجوب سجدة السهو فيما إذا أتى بصيغه السلام علينا فقط فى غير محلّها .

ثم إن ما ذكره شقيقنا المكرّم _ دام ظلّه (٢) _ وإن كان مأخوذًا ممّا ذكره شيخنا الشهيد، حيث قال فى الذكرى ردًا على ما ذكره المحقق فى المعتبر، ما هذا لفظه:

واحتجّاه عليه بصدق اسم التسليم عليه محلّ النزاع . ولأنّ راوى هذا الخبر _ مسندًا من العامّة، و (٤) مرسلًا من الخاصّه _ يزعم أن اللام فى التسليم للعهد، وهو التسليم المعروف المخرج من الصلوه عندهم

ص: ٢٧٤

١- ٢ . « دام ظلّه » لم يرد فى « م » .

٢- ٣ . فى المصدر : أو .

لا غيره. ولأنَّ عبارته التسليم قد صارت متعارفه بين الخاصَّه والعامَّه في السلام عليكم، يعلم ذلك من تتبَّع (١) الأخبار والتصانيف حيث يذكر فيها ألفاظ السلام المستحبَّه، ثمَّ يقال بعدها وبعد السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين : ثمَّ يسلم، وهذا تصريح منهم بأنَّ اسم التسليم الشرعيَّ مختصَّ بصيغه السلام عليكم (٢).

إلى آخر ما ذكره، لكنَّه محلّ تأمل، أمَّا أولاً : فلأنَّ ما ذكره من أنَّ راوى هذا الخبر إلخ، مبنيٌّ على عدم الظفر بما نبهنا عليه من كونه مروياً في العيون وغيره بما هو صريح في شمول التسليم في الحديث لقول السلام علينا، ومنه يظهر قوّه ما ذكره المحقّق و العلّامه في المعبر والمنتهى والتذكره من الحكم بشمول التسليم فيه لقول السلام علينا أيضاً، و ضعف دعوى اختصاصه بالسلام عليكم على ما أوضحناه بما لا مزيد عليه .

و أمّا ثانياً : فلأنَّ ما ذكره _ نور الله روحه _ من أنَّه يعلم ذلك من تتبَّع الأخبار إلخ، غير معلوم الصحَّه، وإنَّما يكون الأمر كذلك في موثقه أبي بصير المتقدمه وبعض العبارات، بل في الأخبار والعبارات ما يناقضه، لدالتهما على أنَّه حقيقه في اللفظين كما عرفت مفصلاً .

تنبيه

وممّا ذكر تبين أنَّه لا يمكن الحكم بوجوب سجدة السهو بالسلام على النبي صلى الله عليه وآله

ص: ٢٧٥

١-١ . في المصدر : بتبَّع .

٢-٢ . الذكرى : ٣ / ٤٢٧ .

فى غير محلّه سهوًا، فلو قال فى الركعه الثالثه مثلاً _ مع إعتقاد أنّها الرابعه _ : السلام عليك أيّها النبى و رحمه الله و بركاته، فتذكر أنّها الثالثه، لايجب عليه سجدة السهو، لأنّهم تمسّـكوا فى الحكم بوجوبهما بأمر، منها : إطباقهم عليه، قال المحقّق فى المعبر :

قال علماؤنا : من سلّم فى غير موضعه ناسيًا، سجد للسهو (١).

وعن العلّامه فى المنتهى أنّه ادّعى إجماع الفرقه عليه (٢).

و منها : أنّ التسليم من جمله الكلام، فما دلّ على وجوب السجدين بالتكلم ناسيًا يشمل ما نحن فيه أيضًا .

و منها : ما استدللّ به فى المعبر من قوله عليه السلام : عن رجل صلى ثلاث ركعات وظنّ أنّها أربع، فسلم ثمّ ذكر أنّها ثلاث، قال : يبنى على صلوته و يصلى ركعه ويتشهد و يسلم و يسجد للسهو (٣).

و شىء منها لا يمكن التمسك به فيما نحن فيه، أمّا دعوى الإطباق، فلما عرفت من عدم انصراف التسليم إلى ما نحن فيه، مضافاً إلى ما فى أصل المسئلة من الخلاف، فإنّ المحكى عن الصدوق و والده عدم وجوب السجدين للسلام مطلقاً (٤).

ص: ٢٧٦

١- ١ . المعبر : ٢ / ٣٩٧ .

٢- ٢ . منتهى المطلب : ٧ / ٧١؛ وفيه : « مسأله : وقد اتفق علماؤنا على ايجاب سجدة السهو فيمن سها عن السجده أو التشهد وذكره بعد الركوع، ومن تكلم ناسيًا، ومن سلّم فى غير موضعه ».

٣- ٣ . المعبر : ٢ / ٣٩٧ .

٤- ٤ . قال العلّامه فى المختلف : « و قال أبو جعفر بن بابويه : و لا تجب سجدة السهو إلّا على من قعد فى حال قيامه أو قام فى حال قعوده، أو ترك التشهد، أو لم يدر زاد أو نقص (كتاب من لا يحضره الفقيه : ١ / ٣٤١ ذيل الحديث ٩٩٣) . ثمّ قال فى موضع آخر : وان تكلمت فى صلاتك ناسيًا فقلت : أقيموا صفوفكم فأتمّ صلاتك واسجد سجدة السهو (كتاب من لا يحضره الفقيه : ١ / ٣٥٣ ذيل الحديث ١٠٢٨) . وقال فى المقنع : واعلم أنّ السهو الذى يجب فيه سجدة السهو هو أنّك إذا أردت أن تقعد قمت، وإذا أردت أن تقوم قعدت . قال : وروى أنّه لا- تجب عليك سجدة السهو إلّا- ان سهوت فى الركعتين الأخيرتين، لأنك إذا شككت فى الأولتين أعدت الصلاة . قال : وروى أنّ سجدة السهو تجب على من ترك التشهد (المقنع : ١٠٩) . وأوجب أبوه سجدة السهو فى نسيان التشهد، وفى الشك بين الثلاث والأربع إذا ذهب وهمه إلى الرابعه؛ « مختلف الشيعه : ٢ / ٤٢١ . فأنّه يظهر من كلامهما عدم وجوب السجدين للسلام مطلقاً، حيث أنّهما اقتصرّا عند بيان ما يوجب سجدة السهو على ذكر من عداه .

و أمّا أنّ التسليم من جملة الكلام، فلاّنا على فرض تسليم ذلك نقول : إنّهُ في غير السلام على النبيّ صلى الله عليه وآله ، لما ستقف عليه من صحيحه الحلبّي عن أبي عبد الله عليه السلام أنّه قال : كلّما ذكرت الله به والنبيّ صلى الله عليه وآله ، فهو من الصلوة (١). فعلى هذا نقول : إنّ مَنْ أتى به في جميع أحوال الصلوة ولو متعمّداً، فلا بأس به . قال شيخ الطائفة في مقام بيان الذكر في هذه السجدة ما هذا لفظه :

و تقول : بسم الله و بالله، السلام عليك أيّها النبيّ و رحمه الله وبركاته، وغير ذلك من الأذكار (٢).

ويمكن أن يستفاد ذلك (٣) من روايه أبي كهمش الآتية عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن الركعتين الأوليين إذا جلست فيهما للتشهد فقلت : السلام عليك أيّها النبيّ و رحمه الله و بركاته إنصرف هو ؟ قال : لا، و لكن إذا قلت : السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، فهو الإنصراف (٤). و ستقف على وجه الدلالة في بعض

ص: ٢٧٧

١- ١ . التهذيب : ٣١٦ / ٢ ح ١٢٩٣ .

٢- ٢ . المبسوط : ١ / ١٢٥ .

٣- ٣ . جاء في حاشيه « ل » بخط المؤلف قدس سره : أى جواز القول به متعمّداً في الصلوة، منه .

٤- ٤ . الفقيه : ١ / ٢٢٩ ح ١٠١٤ ؛ التهذيب : ٣١٦ / ٢ ح ١٢٩٢ ؛ الوسائل : ٦ / ٤٢٦ ح ٨٣٤٧ .

و أما الحديث، فلما عرفت من عدم إنصراف التسليم إلى ما نحن فيه، فالظاهر أنّ المسئلة ممّا لا ينبغي التأمل فيها (٢).

ثمّ إياك أن تتعجب من قوله _ دام ظلّه _ : « وقد كان في خاطري أنّ المحقق المبرور مولانا آقا محمّد باقر، قد صرح بذلك في فوائده العتيق، و ليس عندي لأنظر فيه و أنقل كلامه »، لأنّ الإنصاف أنّ من لا ربط له في فنّ يخاف من التكلم فيه، فيتصدى لدفع احتمال المؤاخذه عنه ولو في الأمور الظاهره وإن كان بمثل هذا الكلام الذي يتعجب منه الصبيان والعوام .

ومنها قوله بعد أن عنون قولنا : لا يقال : إنّ التمسك به، إلخ

قوله دام ظلّه (٣) _ بعد أن عنون قولنا : « لا يقال : إنّ التمسك به (٤) فيما نحن فيه غير صحيح »، إلى قولنا: « فكذا بالإضافة إلى تحليلها » _ :

أقول : إنّنا لا ندعى ولا أحد من أهل الحلّ والعقد [من المسلمين] (٥) خلاف ذلك، سواء كان المتبادر منها الفريضة أو الأعمّ (٦)، إذ الوضوء شرط لصحّ الصلوه مطلقاً، ولا حاجة إلى إستثناء صلوه الميت، إذ هي في الحقيقة دعاء، فكما أنّ الوضوء شرط لمطلقها، فكذلك التحريم والتحليل مأخوذان فيها مطلقاً، فريضه كانت أو نافله .

ص: ٢٧٨

١-١ . في « م » : النصوص .

٢-٢ . « فيها » لم يرد في « ل » .

٣-٣ . « دام ظلّه » لم يرد في « م » .

٤-٤ . في « م » : « التسليمه »، والصحيح ما أثبتناه في المتن .

٥-٥ . ما بين المعقوفين أثبتناه من الأصل المنقول عنه .

٦-٦ . في الأصل المنقول عنه : أعمّ .

و هل رأيت أحداً يقول بأنّ النافله لا تسليم فيها، بل الكلام فى أنّ التسليم ليس أمراً زائداً على السلام الشائع، فالصلوه _ أى صلوه كانت _ محتاجه إلى محلّ يحصل التحليل به، كما أنّ الصلوه مطلقاً لها مبدأ به يتحقّق التحريم، و لا يدلّ تلك الأخبار والآثار على أمر زائد، بل مدلول تلك الأخبار هو أنّ التحليل يحصل بالتسليم .

وأنا أقول : المتبادر من التسليم هو الكلام الشائع بين المخلوقين المعبر عنه بالسلام عليكم، و لا ينكر ذلك أحد، حتّى أنّ السيّد _ سلّمه الله، لتقدّس نفسه الزكيه، مع كونه منازعاً _ لم يخرج عن الإنصاف و قال: « التبادر المذكور إتفاقيّ، و كلمات الأصحاب متّفقه على التبادر، بل النصوص مصرّحه بذلك ».

و ليس بيد السيّد إلّا تلك الأخبار الداله على أنّ المصلّى إذا أتى بالصيغه الأخرى فقد أتى بالتسليم، و هذا القدر لا يكفيه، لأنّى لا- أنكر أنّ المصلّى نافله إذا أتى بتلك الصيغه منفردة، أو مع إنضمام السلام الشائع أتى بالمحلّ، لأنّ بتلك الصيغه يتحقّق الإنصراف، و لكنّ الكلام فى أنّ الوارد [علينا] (١) من العترة الطاهره روايه ليس إلّا الأمر بالتسليم بقولهم: « سلّم تسليمه »، و قولهم: « و تسلّم تسليمًا »، و قولهم: « فى كلّ ركعتين تسليمه واحده ».

و بعد الإِعتراف بالتبادر و بلوغ الأخبار عنهم بالتسليمه، أو التسليمه الواحده، فلامجال للسيّد _ دام ظلّه واجتهاده _ بأنّ النافله لا بدّ أن يكون

ص: ٢٧٩

١- ١ . ما بين المعقوفين أثبتناه من الأصل المنقول عنه .

تحليلها كتحليل الفريضة، و الإتيان بالصيغ الثلاث أو الإثنين لأجل اتّحاد المهية، ولأنّ بالصيغ المذكورة يحصل الإنصراف، مع أنّ الوارد في الأخبار الأمر بالتسليمه و بيان التشهد في الفريضة و عدّ الصيغ فيها، و بيان التشهد في النافله و عدم التعرّض لتلك الصيغ، والمبيّن مثل شيخ الفرقه ورئيس الطائفة كما سيذكر السيّد منه و من جماعه من المشايخ العظام، أيّ باعث و داع له على الإبرام في ذلك، والحمد لله .

إنّتهى كلامه الدالّ على عدم ربطه في أمور الدين، وافترائه على أمناء ربّ العالمين، و عدم مبالاته بمؤاخذه يوم الدين .

وإن أردت أن ينكشف لك حقيقة الحال فاستمع لما أتلو عليك بعنوان الإستعجال مع كثره الأشغال و ضيق المجال و كون الأوقات أعزّ من أن يصرف في أمثال هذه الأمور التي يتعجّب منها الأطفال .

فنقول : إنّ ما أفاده وأفضح حاله منظور فيه، أمّا أولاً: - فلأنّ قوله: « ولا يدلّ تلك الأخبار والآثار على أمر زائد » بين الفساد، ضروريّ البطالان، يتعجّب منه العوام والصبيان، لأنّ ما روى عنه عليه السلام من أنّه : « لا يجوز أن يقول في التشهد الأوّل السلام علينا و على عباد الله الصالحين، لأنّ تحليل الصلوه التسليم، فإذا قلت هذا فقد سلّمت » صريح في أنّه يحصل التحليل بصيغه السلام علينا، وقد عرفت أنّ الصلوه فيه و في أمثاله أعمّ من النافله والفريضة _ كما اعترف به دام ظلّه (١) _ فيكون مدلوله حصول التحليل بتلك الصيغه في صلوه النافله أيضًا .

ص: ٢٨٠

و مع ذلك، التمسك بقوله : « و أنا أقول : المتبادر من التسليم هو الكلام الشائع بين المخلوقين المعبر عنه بالسلام عليكم » من عجائب الأمور التي تتعجب منها الوحوش والطيور، لأن كلامه عليه السلام صريح في شمول التسليم للسلام علينا بحيث يخرق أذن الجدران .

فهو عليه السلام يقول بأن السلام علينا يندرج تحت هذا اللفظ، وشقيقنا المكرم _ دام ظلّه (١) _ ينكر ذلك، لأن المتبادر من التسليم هو السلام الشائع، لما قرع سمعه بأن اللفظ محمول على المعنى المتبادر منه، و لا يتنبه على أن التبادر إنما يتمسك به عند إنتفاء القرينه على الشمول .

و أعجب منه أنه سيجيء منه الإعتراف على ما يناقض هذا الكلام، فهذا المقال منه دليل آخر على ما تبهنا عليه من أن ذلك للإدخال في تحرير المقال لما سمعه من أفواه الرجال من غير أن يصل إلى حقيقه الحال .

و أمّا ثانيًا : فلأن ما نسبته إلينا بقوله : « و قال : إن التبادر المذكور إتفاقي » قد عرفت أنه فريه بلا مريه، للفرق البين بين دعوى التبادر عند طائفه، ودعوى إتفاقهم على التبادر، لأن الأول يصح و لو مع عدم دعوى أحد منهم على أنه المتبادر، والثاني لا يصح إلا عند دعوى كل أحد منهم على أنه المتبادر.

و قد وجهنا كلامه فيما سلف، حاصله : أنه _ دام ظلّه (٢) _ لعله أراد راحه الأصحاب و لو توجه إليه أنواع اللوم و العتاب، فأقام القرينه على عدم التعويل على ما صدر منه في حيز التحرير من غير أن يفتقر في الحكم بذلك إلى الرجوع

ص: ٢٨١

١-١ . « دام ظلّه » لم يرد في « م » .

٢-٢ . « دام ظلّه » لم يرد في « م » .

إلى الكتب، فهو من صفاته الحميده كما أشير إليه بقول الشاعر : « رنج خود وراحت ياران طلب ».

ثم إنَّ قوله : « و كلمات الأصحاب متَّفقه على التبادر، بل النصوص مصرَّحه بذلك » إمَّا أن يكون ذلك من جهة (١) جمله ما نسبه إلينا، بأن يكون عطفاً على التبادر في قوله : « وقال : إنَّ التبادر المذكور إتِّفاقي » أو كلام من نفسه، و على التقديرين لا شبهه في مخالفته للواقع، أمَّا على الأوَّل فواضح، و أمَّا على الثاني فكذلك، نعم هو مصرَّح به في كلمات جماعه منهم، كما نبهنا عليه عند تقرير الإيراد الثاني حيث قلنا : « لشيوع هذه اللفظه في صيغه السلام عليكم، كما اعترف به جماعه من المحقِّقين ».

ثم إنَّ قوله : « و النصوص مصرَّحه بذلك » إمَّا مأخوذ من قولنا هناك حيث قلنا: « و يشهد له تتبع النصوص الصادره من الأئمه الطاهرين »، أو لا ؛ و على التقديرين فاسد، أمَّا على الأوَّل (٢) فلوضوح أنَّا في ذلك المقام في مقام التقرير من جانب الخصم، ولا يلزم منه أن يكون مسلماً عند صاحب الكلام، كما لا يخفى على أولى التأمل والأحلام .

ألا- تنظر إلى كلامنا عند الجواب عنه حيث قلنا : « بل في موثقه أبي بصير دلالة عليه »، و أسندنا الدلالة إلى خصوص الموثقه المذكوره، مضافاً إلى أنَّ القول بشهادته تتبع النصوص على شيء يصدق ولو فيما إذا وجد حديث واحد فيها دلَّ عليه، كما لا يخفى على أولى التأمل والنهي ؛ بخلاف القول بأنَّ النصوص مصرَّحه

ص: ٢٨٢

١- ١. « جهه » لم يرد في « م » .

٢- ٢. وكأنَّ المصنَّف قدس سره غفل عن ذكر وجه الفساد على التقدير الثاني، أو لعلَّه سقط من قلم الناسخ .

بذلك، فإنه لا يمكن مع وجدان حديث واحد، بل حديثين، سيّما بعد ما عرفت من عدم صراحته عليه أيضًا، فهذا الكلام منه _
دام ظلّه (١) _ أيضًا قرينه أخرى على ما تبّهنا عليه .

و أمّا ثالثًا : فلأنّ قوله : « و ليس بيد السيّد إلّا تلك الأخبار الدالّة على أنّ المصلّي إذا أتى بالصيغ الأخرى فقد أتى بالتسليم، وهذا القدر لا يكفيه » فمناقض لما هو بصدد بيانه كما تبّهنا عليه مرارًا، لأنّ من جملة تلك الأخبار ما أورده من (٢) العيون والعلل، و هو مشتمل على لفظ التسليم فقط، و لا دلالة فيه على أنّ من أتى بصيغ السلام علينا فهو آتٍ بالتسليم، إلّا على تقدير كون لفظ التسليم حقيقه في الصيغتين، و لم يكن واحده منهما متبادره، و هو مصرّ على خلافه حتّى كأنّه ليس بيده إلّا ذلك، ولذلك كرّره في كلّ موضع .

جزى الله تعالى عنه (٣) شيخنا الشهيد، فإنه لو لم يره في كلامه، لم يكن قادرًا على التكلّم في المسئلة أصلاً، كما لا يخفى على المنصف المتأمل في كلامهما، وليته إقتصر على ما رآه في كلامه ولم يتعدّ منه إلى غيره الموجب لأنواع سهام الملام إلى نفسه كما عرفت .

والحاصل : أنّه لا دلالة للحديث المذكور على ما ذكره إلّا على التقدير المذكور، و (٤) لاسيما بعد ما عرفت ممّا بيّناه من إمكان دعوى القرينه فيه على خلافه، وقد أسلفنا أنّ ذلك هو الباعث لعدم تعرّضنا لذلك الحديث في مقام الجواب عن الإيراد الثاني، و شقيقنا المكرّم غفل عن ذلك فوقع فيما وقع على ما عرفت .

ص: ٢٨٣

١-١ . « دام ظلّه » لم يرد في « م » .

٢-٢ . في « م » : عن .

٣-٣ . « عنه » لم يرد في « م » .

٤-٤ . « و » لم يرد في « م » .

وقوله : « وهذا القدر لا يكفي » لعمر الحبيب إنه يكفينا و كل من يعتقد بإمامه سيدنا و مولانا الرضا _ عليه و على آباءه و أبنائه آلاف التحية والثناء _ بل كل من كان في (1) زمرة الإسلام، بعد ما تأمل الكلام وكان ممن له أدنى ربط بمباني الحلال والحرام

و ذلك لأن ذلك وإن يظهر مما كررنا المقال فيه، لكننا نصرف عنان البيان إليه أيضًا لعل المنصف بحليه الإنصاف و المجتنب عن طريق الجور وسبيل الاعتساف يتشرف للوصول إلى حقيقته الحال، فنقول : إن المفروض أن الصلوة في قوله عليه السلام : « لأن تحليل الصلوة التسليم » شامله للفريضة والنافلة، وأن التسليم فيه شامل لصيغته السلام علينا أيضًا، فهو يدل على من أتى بتلك الصيغة فقد أتى بالتسليم المحلل، واللازم من ذلك جواز الإقتصار بها في النافلة أيضًا، وليس المطلوب إلا ذلك.

و ليت شعري أن من له أدنى شعور و فطانه كيف يمكن له إنكار هذا الأمر الذي يشبه أن يكون إنكاره إنكار الضرورة، فيفتح على نفسه أبواب الطعن والملامه !؟

ثم إن قوله : « لأنني لا أنكر أن المصلي نافلة إذا أتى بتلك الصيغة منفردة أو مع انضمام السلام الشائع أتى بالمحلل، لأن بتلك الصيغة يتحقق الإنصراف »، من عجائب الأمور و غرائب الدهور، لأنه صرح أولاً بأنه لا يدل تلك الأخبار والآثار إلا على أن التحليل يحصل بالتسليم، و يحمل التسليم على السلام الشائع لكونه المتبادر منه، و مقتضاه عدم شموله لصيغته السلام علينا، ثم يناقض هذا المقال بما هو صريح في شموله لها أيضًا حيث قال : « و ليس بيد السيد إلا تلك الأخبار

ص: ٢٨٤

الدَّالَّةُ عَلَى أَنَّ الْمَصْلَى إِذَا أَتَى بِالصِّيغَةِ الْآخَرَى فَقَدْ أَتَى بِالتَّسْلِيمِ»، ثُمَّ يَنْكُرُ كُفَايَهُ هَذَا الْقَدْرَ فِي الْحُكْمِ بِالمَسْئَلَةِ، ثُمَّ يَنْقُضُ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: «لَأَنِّي لَا أَنْكَرُ أَنَّ الْمَصْلَى نَافِلَهُ إِذَا أَتَى بِتِلْكَ الصِّيغَةِ مِنْفَرَدَهُ أَوْ مَعَ إِنْضِمَامِ السَّلَامِ الشَّائِعِ أَتَى بِالمَحْلَلِ»، ثُمَّ يَنْقُضُ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: «فَلَا مَجَالَ لِلسَّيِّدِ — دَامَ ظَلُّهُ وَاجْتِهَادُهُ — بِأَنَّ النِّافِلَةَ لَا بَدَّ أَنْ يَكُونَ تَحْلِيلُهَا كَتَحْلِيلِ الْفَرِيضَةِ» إِنْخ.

وَلَا يَخْفَى عَلَيْكَ أَنَّ هَذِهِ الْمَقَالَاتِ الْوَاهِيَةِ الْمُتَهَافِيَةِ الْمُتَنَافِيَةِ دَلِيلٌ لَا يَخُجُّ وَبِرَهَانٌ سَاطِعٌ عَلَى صِحِّهِ مَا احْتَمَلْنَاهُ سَابِقًا فِي حَقِّهِ مِنْ أَنَّ حَالَهُ يَشْبَهُ بِحَالِ مَنْ يَثْبِتُ النُّقُوشَ فِي الطُّرُوسِ (١) مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ شَاعِرًا بِالمَدْلُولِ.

ثُمَّ لَا يَخْفَى عَلَيْكَ أَنَّ مَا كَانَ اعْتِقَادُهُ هُوَ أَنَّهُ يَتَعَيَّنُ فِي تَسْلِيمِ النِّوَافِلِ الْإِقْتِصَارَ بِصِّيغَةِ السَّلَامِ عَلَيْكُمْ، وَ لَا يَجُوزُ الْعُدُولُ عَنْهَا إِلَى السَّلَامِ عَلَيْنَا، وَلَا الْجَمْعَ بَيْنَهُمَا — كَمَا نَبِّهْنَا عَلَيْهِ فِي أَوَّلِ الرِّسَالَةِ — فَهُوَ بِقَوْلِهِ: «لَأَنِّي لَا أَنْكَرُ أَنَّ الْمَصْلَى نَافِلَهُ» إِنْخ، قَدْ اعْتَرَفَ عَلَى بَطْلَانِ مَعْتَقَدِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَشْعُرَ بِذَلِكَ.

وَأَعْجَبَ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ قَوْلُهُ: «وَلَكِنَّ الْكَلَامَ فِي أَنَّ الْوَاردَ عَلَيْنَا (٢) مِنَ الْعِتْرَةِ الطَّاهِرَةِ رَوَايَهُ لَيْسَ إِلَّا الْأَمْرُ بِالتَّسْلِيمِ بِقَوْلِهِمْ: سَلِّمْ تَسْلِيمَهُ، وَقَوْلِهِمْ: وَتَسَلِّمْ تَسْلِيمًا، وَقَوْلِهِمْ: فِي كُلِّ رَكْعَتَيْنِ تَسْلِيمَهُ وَاحِدَهُ، وَ بَعْدَ الْإِعْتِرَافِ بِالتَّبَادُرِ وَبَلُوغِ الْأَخْبَارِ عَنْهُمْ بِالتَّسْلِيمِ أَوْ التَّسْلِيمِ الْوَاحِدِ، فَلَا مَجَالَ لِلسَّيِّدِ — دَامَ ظَلُّهُ وَاجْتِهَادُهُ — بِأَنَّ النِّافِلَةَ لَا بَدَّ أَنْ يَكُونَ تَحْلِيلُهَا كَتَحْلِيلِ الْفَرِيضَةِ، وَالْإِتْيَانِ بِصِيغِ الثَّلَاثِ أَوْ الْإِثْنَيْنِ لِأَجْلِ اتِّحَادِ الْمَهْيَةِ» إِنْخ، لِأَنَّ مَقْتَضَى الْإِسْتِدْرَاكِ فِي قَوْلِهِ: «لَكِنَّ الْكَلَامَ»

ص: ٢٨٥

١- ١. الطُّرُوسُ: الصَّحِيفَةُ عَمُومًا أَوْ الصَّحِيفَةُ الَّتِي مُجِيتُ ثُمَّ كَتَبْتُ، جَمَعَهُ: أَطْرَاسٌ وَ طُّرُوسٌ (المنجد: ٣٠٩).

٢- ٢. «عَلَيْنَا» لَمْ يَرِدْ فِي «م».

إلخ، هو أنَّ مقتضى الأخبار المذكوره وإن كان شمول التسليم للسلام علينا وتحقق الإنصراف بها، لكنّها غير وارده من العتره الطاهره، واللازم من ذلك أن يكون شقيقنا المكرّم ينكر كون مولانا الرضا _ عليه آلاف التحية والثناء _ من العتره، و كذا الحال في كاشف الأسرار و الدقايق سيّدنا و مولانا جعفر بن محمّد الصادق عليه السلام ، و هو من غرائب الأمور .

و إن كان المراد أنَّ الظاهر من تلك الأخبار و إن كان ذلك لكنّه بعنوان الإطلاق، وإنّما المعتبر فيما يثبت به الحكم الشرعيّ أن يكون بعنوان الخصوص ؛ نقول _ مع فساده في نفسه للقطع بحجّيه ما صدر من الحجّه، سواء كان بعنوان العموم أو الإطلاق أو لا، و انتقاضه بغالب الأحكام الشرعيّه _ : أنَّ المراد من قوله: « ليس إلّا الأمر بالتسليم بقولهم : سلّم تسليمه، و قولهم : و تسلّم تسليمًا، و قولهم: في كلّ ركعتين تسليمه واحده » أنّه ورد في تسليم النوافل عنهم عليهم السلام هذه العبارات الثلاث، و هو جعل في الدين و إفتراء على أمناء ربّ العالمين، لعدم ورودها في النصوص المرويّه عن الأئمّه الطاهرين عليهم السلام ، فليأت به إن كان من الصادقين .

سبحان الله ! ما أدرى كيف يرضى الثقة الأمين بتمويه الكلام على المؤمنين، بل كيف يجترئ العاقل اللبيب على الكذب على الله سبحانه و أمنائه الأطيبين، مع ما ورد في شناعه الكذب ما لو أطلع عليه العاقل يتزلزل روعه عن (١) المؤاخذه في العاجل و الآجل، سيّما الكذب على الله تعالى و أمنائه الأئمّه النجباء، فقد روى في الكافي عن أبي النعمن قال : قال أبو جعفر عليه السلام : يا أبا النعمن ! لا تكذب علينا كذبه فتسلب الحنيفيه (٢)، و لا تطلبن أن تكون رأسًا فتكون ذنبًا، ولا تستأكل الناس

ص: ٢٨٦

١- ١ . في « م » : من .

٢- ٢ . في المصدر : الحنيفيه .

بنا ففتقر (١)، فإنّك موقوف لا محاله و مسئول، فإن صدقت صدقناك، وإن كذبت كذبناك (٢).

توضيح : قوله عليه السلام : « لا تكذب علينا »، يحتمل أن يكون من صيغه الخطاب، كما يحتمل أن يكون من صيغه الغايه، و على الأول يكون كذبه مفعولاً مطلقاً، وعلى الثانى نائباً عن الفاعل، و على التقديرين يكون المراد كذبه واحده، فيدلّ على ثبوت الحكم فى الأكثر بطريق أولى .

« فتسلب الحنفية » إمّا للفاعل أو المفعول، وعلى الأول يكون الضمير فى الفعل عائداً إلى الكذبه و يكون الحنفية مفعوله، وعلى الثانى يكون الحنفية نائباً عن الفاعل، والمعنى : لا تكذب علينا كذبه، فإنّك إذا كذبت علينا كذبه (٣) تسلب الحنفية _ أى المله المحمّديه المائله عن الضلاله إلى الإستقامه، أو من الشده إلى السهوله _ منك، أو : تسلبها كذبه منك . و على أىّ حال يكون حاصل المعنى : أنّ الكذب عليهم عليهم السلام أوجب سلب المله الحنفية من الكاذب .

و فيه أيضاً : عن سيف بن عميره، عن أبى حمزه، عن عمّن حدّثه، عن أبى جعفر عليه السلام قال: كان علىّ بن الحسين عليهما السلام يقول لولده : إتّقوا الكذب، الصغير منه والكبير، فى كلّ جدّ و هزل، فإنّ الرجل إذا كذب فى الصغير إجترأ على الكبير، أما علمتم أنّ رسول الله صلى الله عليه و آله قال : ما يزال العبد يصدق حتّى يكتبه الله صديقاً، وما يزال العبد يكذب حتّى يكتبه الله كذاباً (٤).

و كفاك فى هذا الباب الصحيح المروى فى الكافى أيضاً عن حمّاد بن عيسى،

ص: ٢٨٧

١-١ . فى « م » : فيفتقر .

٢-٢ . الكافى : ٢ / ٣٣٨ ح ١ .

٣-٣ . « علينا كذبه » لم يرد فى « ل » .

٤-٤ . الكافى : ٢ / ٣٣٨ ح ٢ .

عن إبراهيم بن عمر اليماني، عن أبان بن أبي عيَّاش، عن سليم بن قيس الهلالي قال: قلت لأُمير المؤمنين عليّ عليه السلام: إنّي سمعت من سلمان و المقداد و أبي ذر شيئاً من تفسير القرآن، و أحاديث عن نبيّ الله صلى الله عليه و آله ، غير ما في أيدي الناس، ثم سمعت منك تصديق ما سمعته منهم، ورأيت في أيدي الناس أشياء كثيرة من تفسير القرآن، و من الأحاديث عن نبيّ الله صلى الله عليه و آله أنتم تخالفونهم فيها، و تزعمون أنّ ذلك كلّ باطل، افترى الناس يكذبون على رسول الله صلى الله عليه و آله متعمدين، و يفسرون القرآن بآرائهم ؟

قال : فأقبل عليّ عليه السلام فقال : قد سألت فافهم الجواب ! إنّ في أيدي الناس حقّاً و باطلاً، و صدقاً و كذباً، و ناسخاً و منسوخاً، و عامّاً و خاصّاً، و محكّماً و متشابهاً، و حفظاً و وهماً، و قد كذب على رسول الله صلى الله عليه و آله في (١) عهده حتّى قام خطيباً فقال: أيّها الناس قد كثرت على الكذابه (٢)، فمن كذب على متعمداً فليتبوء مقعده من النار، الحديث (٣).

و النصوص في مذمه الكذب كثيرة، و فيما أورده كفايه .

نعم إنّ العبارات المذكورة وإن وردت في النصوص المرويّة عن العتره الطاهره _ عليهم آلاف الثناء و السلام و التحية _ لكنّها في الفريضة، كالصحيح المرويّ في الكافي عن أبي بصير قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : إذا كنت في صفّ فسلم تسليمه عن يمينك، و تسليمه عن يسارك، لأنّ عن يسارك من يسلم عليك، و إذا كنت إماماً

ص: ٢٨٨

١-١ . في المصدر : على .

٢-٢ . الكذابه بكسر الكاف و تخفيف الذال، مصدر : كذب يكذب، أى : كثرت على كذبه الكذابين .

٣-٣ . الكافي : ١ / ٦٢ ح ١ .

فسلم تسليمه وأنت مستقبل القبله (١).

والصحيح المروي فيه عن ابن مسكان، عن عنبسه بن مصعب قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يقوم في الصف خلف الإمام وليس على يساره أحد كيف يسلم ؟ قال : يسلم واحده عن يمينه (٢).

وغيرهما من النصوص التي أوردناها في مطالع الأنوار (٣).

ثم على فرض المحال و تسليم ورود ما ذكره من العبارات الثلاث في خصوص النافله، نقول : إن غايه ما يلزم منه بعد كون التسليم يتبادر منه السلام عليكم، هو قول تلك اللفظه مره واحده، واللازم منه عدم تكرارها في النافله، ولا يلزم منه عدم جواز الجمع بينها وبين غيرها من قول السلام علينا مثلاً. كما في الفريضه حيث وردت تلك العبارات فيها ؛ ومع ذلك لم يقل أحد بعدم جواز الجمع بين تلك الصيغه وغيرها فيها، فليكن الأمر في النافله أيضاً كذلك، فالإستدلال بتلك العبارات المجعوله بعد تسليمها بلزوم الإقتصار في تسليم النوافل بصيغه السلام عليكم و عدم جواز الجمع بينها وبين غيرها، مما لا شبهه في فساد.

إن قيل : كيف تنكرون ورود العبارات المذكوره في الأخبار مع أن ما حكيتم عن أواخر السرائر راجع إليها ؟

قلنا : هذا لا وجه له، أما أولاً : فلأن الكلام فيما ذكره شقيقنا المكرم _ دام ظلّه (٤) _ فإنه لا خبر له بما في السرائر أصلاً كما يؤمى إليه قوله فيما بعد : « وكتاب التهذيب ليس عندي ».

ص : ٢٨٩

١- ١ . الكافي : ٣ / ٣٣٨ ح ٧ .

٢- ٢ . الكافي : ٣ / ٣٣٨ ح ٩ .

٣- ٣ . أنظر مطالع الأنوار : ٢ / ١٨٨ .

٤- ٤ . « دام ظلّه » لم يرد في « م » .

و أمّا ثانيًا : فللفرق البين بين ما أوردناه عن السرائر و بين العبارات المذكوره، لأنّ المروى في أواخر السرائر على ما ستقف هكذا (١) : « إِفصل بين كلّ ركعتين من نوافلك بالتسليم » (٢). والقطع حاصل لكلّ أحد حتّى النسوان والصبيان بأنّ المراد منه أنّ النافله ركعتان ركعتان، و أين هذا الكلام مع ما حكاه عنهم عليهم السلام بقوله: « إنّ الوارد علينا (٣) من العترة الطاهره روايه ليس إلّا الأمر بالتسليم بقولهم: سلّم تسليمه، و قولهم : و تسلّم تسليمًا، و قولهم : في كلّ ركعتين تسليمه واحده » ؟!

ولفظ : « قولهم » في كلّ من العبارات الثلاث، دليلٌ على أنّ مقصوده أنّ عين العبارات المذكوره مرويه عنهم عليهم السلام ، و أين ذلك ممّا حكيناه عن السرائر ؟! نرجو العفو (٤) عن مؤاخذه الواقف بما في الضمائر .

و من جميع ما ذكر يعلم فساد ما ذكره بقوله : « و بعد الإعتراف بالتبادر وبلوغ الأخبار عنهم بالتسليمه، أو التسليمه الواحده، فلا مجال للسيد _ دام ظلّه واجتهاده _ بأنّ النافله لابدّ أن يكون تحليلها كتحليل الفريضه والإتيان بالصيغ الثلاث أو الإثنين لأجل إتحاد المهيه ».

و ذلك لما عرفت من أنّ قولنا : « أنّ النافله مثل الفريضه في التحليل » إنّما هو للإستناد إلى قوله صلى الله عليه و آله : « تحليلها التسليم »، لكون الصلوه فيه أعمّ من الفريضه والنافله، كما هو ظاهر، واعترف به صاحبنا المكرّم كما عرفت، والنصّ الصريح من مولانا الرضا _ عليه آلاف التحية والثناء _ بشمول التسليم فيه لصيغه السلام علينا، و كذب ما حكاه عن أجدادى العظام _ عليهم صلوات الله الملك العلام _

ص: ٢٩٠

١-١ . في « م » : هذا .

٢-٢ . السرائر : ٣ / ٥٨٥ .

٣-٣ . « علينا » لم يرد في « م » .

٤-٤ . « نرجو العفو » لم يرد في « م » .

وعدم منافاته له بعد التسليم كما عرفت .

ثم إنَّ قوله : « و الإتيان بالصيغ الثلاث أو الإثنتين لأجل إتحاد المهية » وقع في غير موقعه، لما عرفت من أنَّ التمسك هنا بالنصوص المذكورة و الإستناد إلى إتحاد المهية سيجيء في المطلب الثاني . و قوله : « أو الإثنتين » غير صحيح كما لا يخفى، والصواب : إثنتين .

ثم إنَّ قوله : « و بيان التشهد في النافله و عدم التعرض لتلك الصيغ » عطفٌ على الأمر في قوله : « مع أنَّ الوارد في الأخبار الأمر بالتسليمه »، و مراده : أنَّ الوارد في الأخبار بيان التشهد و صيغ السلام في الفريضه، و أمَّا في النافله فالوارد فيها بيان التشهد فقط، دون صيغ السلام .

و هو أيضًا خيانه في الدين و كذب على أجدادى الطاهرين، فليأت بخبر واحد مشتمل على التشهد في خصوص النافله، ولا يمكنه ذلك فضلًا عن أخبار متعدده .

وليت شعري أنَّ من يعترف بأنَّ كتاب التهذيب ليس عندى، والنصوص التى أوردها فى رساله أخذ كلَّها أو جلَّها من الحبل المتين، من أين اطلع على تلك الأخبار ولم يطلع على شيء منها علمائنا المحدثون الأبرار لعدم إيرادهم ذلك فى الكافى والفقيه والتهذيب والإستبصار، بل ولا فى الوسائل والبحار ؟!

نعوذ بالله سبحانه من غضب الجبار و من وساوس الخناس المكّار، فإنَّه كيف هوّن هذا الأمر الخطير العظيم الجسيم فى نظره، حيث اجتريء على الإقدام بالخيانه فى الدين والكذب على الله و أمنائه الأكرمين ؟!

ولعمر الحبيب أنَّه استحقَّ فى الإخبار بهذه الأمور المخالفه للواقع أن يلقى إليه

أنه قد جاء أمراً إذا (١) وأبرز قولاً نكراً « تَكَادُ السَّمَوَاتُ يَتَفَطَّرُونَ مِنْهُ وَتَنَشَقُّ الْأَرْضُ وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَدًّا » (٢).

إن قيل : يمكن أن يكون الداعى له إلى هذه الاخبار ملاحظه كلام الشيخ فى المصباح، حيث أنه أورد الشَّهْد الطويل فى النافله، واقتصر فى مقام التسليم بصيغه السلام عليكم (٣)، و منه يظهر أنه اطلع على خبر كذلك .

قلنا : هذا من غرائب الأمور لا- يليق بجنابه الشريف أن يجعل محملاً لكلامه، أما أولاً : فلاَّنه كيف يمكن لعاقل العدول عن إطلاق كلام المعصوم لما وجد فى كتاب الفقيه .

و أما ثانياً : فلاَّن ذلك يستلزم الحكم بحجَّيه قول كلِّ فقيه .

وأما ثالثاً: فلاَّنه سيصرَّح بأنَّ إعتماده فى ذلك ليس على قول الشيخ، حيث قال فى مقابله قولنا مشيراً إلى كلام الشيخ فى المصباح : « انَّ قول الفقيه الواحد لا يصلح أن يجعل دليلاً » ما هذا لفظه : « فهو حقّ، و لكن يرد هذا على من جعل قول الشيخ دليلاً، و ما أدرى من أين أخذ هذا، و مَنْ جعله دليلاً ؟ » إلى آخر ما ذكره، كما (٤) ستقف عليه .

و أما رابعاً : فلاَّن ذلك يستلزم أن يصحَّ أن ينسب إلى المعصوم فتوى كلِّ فقيه، فيجعل فتاوى الشيخ مثلاً من الأحاديث الصادره عن الأئمه، فيعارض بها عموم الكتاب والسَّنه، والضروره قاضيه بفساده .

ص: ٢٩٢

١- ١. فى الصحاح ٢ / ٤٤٠ : « والإد بالكسر والإده : الداهيه، والأمر الفطيع. و منه قوله تعالى : « لقد جئتم شيئاً إداً »؛ مريم: ٨٩.

٢- ٢. مريم : ٩٠ .

٣- ٣. مصباح المتهجد : ٤٧ .

٤- ٤. « كما » لم يرد فى « م » .

و أمّا خامسًا : فلأنّ إيراد التشهد في النافله في كلام شيخ الطائفة كما يمكن أن يكون لورود نصّ فيها بالخصوص، يمكن أن يكون من جهة القاعده الّتي ستقف عليها (١)، و معلوم أنّ العام لا دلالة له على خصوص الخاصّ، فكيف يمكن بمجرد الإحتمال العدول عن مقتضى كلام المعصوم ؟!

مضافًا إلى أنّ الثاني هو المتعيّن، لوضوح أنّه لو كان هناك نصّ مختصّ بتشهد النافله لأوردها هو و غيره في كتب الأحاديث كما لا يخفى، و يظهر من إطباقهم على عدم الإيراد عدم اطلاعهم عليه .

ثمّ إنّ قوله : « و المبيّن مثل شيخ الفرقه » إن أراد أنّه يبيّن أنّ الوارد في الأخبار أنّ التشهد في النافله كذا، فهو مخالف للواقع، لعدم وروده في شيء من كتبه، مضافًا إلى أنّ مراده كلامه في المصباح و ستقف عليه . و إن أراد أنّه يبيّن التشهد في النافله، نقول : إنّهُ مسلّم، لكنّه لا يستلزم أن يكون لأجل خبر بخصوصه، فضلاً عن الأخبار، كما علمت ممّا فصلناه .

قوله : « أيّ باعث و داع له على الإبرام »، قد عرفت أنّ الباعث دفع (٢) البدعه في الدين والمصير إلى ما يدلّ عليه كلام سيّد المرسلين على ما فسّره السادس والثامن من عترته الطاهرين _ عليه و عليهم آلاف التحية من ربّ العالمين _ وإلى ما جرت عليه سيره فقهاؤنا المتقدّمين و المتأخّرين على ما ستقف عليه، وليت شعري أيّ باعث يكون أقوى من ذلك ؟! و لنعم ما قيل :

ص: ٢٩٣

١- ١. في « م » : « عليه »، والصحيح ما أثبتناه في المتن .

٢- ٢. في « م » : رفع .

لقد ظهرت فلا يخفى على أحد *** إلا على أكمه لا يبصر القمر (١)

ثم لا يخفى ما فى قوله : « أئى باعث و داع » من النقصان و افتقاره إلى ما به يحصل الارتباط .

ثم إن هذه الكلمات المتهافيه داله على عدم جواز الإجتزاء فى تسليم النوافل بصيغه السلام علينا، و لا الجمع بينها و بين السلام عليكم، فهو تناقض قوله : « لأننى لا أنكر أن المصلى نافله إذا أتى بتلك الصيغه منفردة أو مع إنضمام السلام الشائع أتى بالمحلل .«

كما أن هذا مناف لما صدر منه سابقاً من حمل الإنصراف بتلك الصيغه على كونها مفسده، فهو بسبب هذا الاختلاف و الإختلال رفع وقعه فى نظر الأحباب والأصحاب و حط قدره عند أولى الأحلام والألباب، فالحمد لله الذى نصر عبده وأعزّ جنده .

ومنها قوله بعد أن عنون قولنا : و من إطلاقات النصوص، إلخ

قوله دام ظلّه (٢) _ بعد أن عنون قولنا : « و من إطلاقات النصوص المشار إليها ما رواه فى أواخر السرائر »، إلى قولنا : « بل هو المتعين لما ستقف من عبارته الداله عليه » _ أقول : الروايه المذكوره فى أواخر السرائر لا تدلّ (٣) على مرامه إلا إذا ثبت أن التسليم و التسليمه فى كلام

ص: ٢٩٤

١ - ١ . البيت من قصيده لغيلان بن عقبه العدوى المشهور بذى الرمه (المتوفى ١١٧)، و فى ديوانه هكذا: لقد بهرت فما تخفى على أحد إلا على أكمه لا يعرف القمرأ أنظر ديوان ذو الرمه : ١٩١ ؛ ومعجم شواهد العربيه : ١٤٢ .

٢ - ٢ . « دام ظلّه » لم يرد فى « م » .

٣ - ٣ . فى الأصل المنقول عنه : يدلّ، و هو غلط .

الشارع إسم لتينك الصيغتين، بحيث إذا أطلق يتبادر منه كلاهما أو إحداهما، وقد عرفت أنه ليس كذلك، و شهد بذلك إعراف السيد بإطباق كلمات الفقهاء قاطبه أن المتبادر من ذلك هو : السلام عليكم.

والإستشهاد بكلام الإمام عليه السلام بأنك إذا قلت: السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين فقد سلمت، قد عرفت ما فيه و في نظائره من أن الإستعمال أعم من الحقيقة، فيحتمل أن يكون مجازاً كإطلاق الخمر على الفقاع، فقد ظهر ضعف دلاله ما استدلل به في النافله، إذ ليس فيالروايه إلا الأمر بالفصل بين كل ركعتين من النافله بالتسليم، و لا نزاع فيه، بل هو شاهد لنا لا علينا بعد أن عرفت أن المتبادر من التسليم هو السلام الشائع.

و فيه نظر من وجوه، الأول : أن مرادنا في هذا المقام أنه يجوز الإجتزاء في تسليم النوافل بكل واحد من الصيغتين المذكورتين، فحينئذ نقول : إن قوله : « إلا إذا ثبت أن التسليم والتسليمه في كلام الشارع » إلخ، إما أن يكون المراد منه أنه ثبت كون اللفظين معاً إسمًا لهما، أو لا بل واحد منهما إسمًا لهما، و على التقديرين لا يخفى فساد، أما على الأول : فلأن المذكور في الحديث لفظ التسليم، فيكفي في دلالة على المدعى كون هذا اللفظ إسمًا لهما، فلا توقف لدلالته عليه على كون لفظ التسليمه إسمًا لهما أصلاً كما لا يخفى، فجعل الموقوف عليه كونهما معاً إسمًا لهما بين الفساد .

و أمّا على الثاني : فلأننا نفرض أن لفظ التسليمه تكون إسمًا لهما دون التسليم، فكيف يكفي الحديث حينئذ في الدلالة على المرام مع أن المذكور فيه التسليم دون التسليمه ؟!

لكن لا- تعجب من صدور مثله منه _ دام ظلّه (١) _ لما عرفت مرارًا من أنّه عوّد نفسه في التكلّم بكلّ ما يخطر بالبال ولو لم يكن له دخل بالمقال، بل كان مضرًا بالحال، مضافًا إلى أنّه بالإضافة إلى إفاداته السابقة كالنور في ظلم الديجور، وغبابه الشيء أنّما تظهر في النظر عند عدم الإقتران بالأغرب .

و الثاني : أنّ قوله : « بحيث إذا أطلق يتبادر منه كلاهما أو إحديهما »، فتح عليه باب مؤاخذه أخرى جزاء لعدم إبرازه في حيّز التحرير على النحو الصادر من الخبير البصير .

بيان ذلك هو أنّ المراد من « كلاهما » إمّا أن يكون هما معًا، أو بعنوان البدليّة، وعلى الأوّل يكون مدلول الحديث إعتبار الصيغتين معًا، و هو خلاف المدّعى، فلا يصحّ قوله : « لا يدلّ على مرامه إلّا إذا ثبت » إلخ، و على الثاني و إن كان صحيحًا لكن يتوجّه المؤاخذه إلى قوله : « أو إحديهما »، إذ حينئذ لا بدّ أن يكون المراد منها صيغه واحده بعنوان التعيين : السلام عليكم أو السلام علينا، و أيّ منهما كان، يكون مدلول الحديث التعيّن، فلا ينطبق على المرام، كما لا يخفى على أولى التأمل والأفهام .

ثمّ لا يخفى ما في قوله : « كلاهما »، والصواب : كلتاها .

ثمّ إنّ قوله : « وقد عرفت أنّه ليس كذلك » ينافي إصراره في أنّ المتبادر من التسليم هو السلام عليكم، إلّا أن يكون المراد من إحديهما بعنوان البدليّة، فحينئذ يكون ذلك قرينه على إرادته المعيّنه من كلاهما، و قد عرفت الحال في ذلك .

ص: ٢٩٦

والثالث : أنَّ قوله : « و شهد بذلك إعراف السيّد بإطباق كلمات الفقهاء أنَّ المتبادر من ذلك هو السلام عليكم » مخالف للواقع، وقد علمت وجهه غير مرّه. وقوله: « أنَّ المتبادر من ذلك » لا- يخلو ما فيه، والأولى أن يقال : على أنَّ المتبادر، كما لا يخفى وجهه .

ثمَّ إنّ الإستدلال بالحديث المذكور لإثبات المرام على النحو المقرّر في كلامنا مبنيّ على تسليم التبادر، كما لا يخفى على مَنْ له أدنى ربط بمباني الفنّ .

توضيح الحال في ذلك هو أنّه لما أثبتنا من النبويّ المذكور و قول مولانا الصادق والرضا _ عليهما آلاف التحية و الثناء _ أنّه يجوز الإجتراء في تسليم النوافل بكلّ واحده من الصيغتين، فهو قرينه على أنَّ المراد من التسليم في قوله عليه السلام : « إ فصل بين كلّ ركعتين من نوافلك بالتسليم » ما يعمّ الصيغتين، إذ لو حمل على السلام عليكم فقط يلزم حمل الأمر على التخيير أو الإستحباب، بخلافه مع الحمل على الإطلاق، فهو أولى .

و الرابع : أنَّ قوله : « و الإستشهاد بكلام الإمام عليه السلام بأنّك إذا قلت : السلام علينا و على عباد الله الصالحين فقد سلّمت، قد عرفت ما فيه و في نظائره من أنَّ الإستعمال أعمّ من الحقيقة، فيحتمل أن يكون مجازاً كإطلاق الخمر على الفقّاع » ضعيف، لما عرفت ممّا فصّلناه من كونه على وجه الحقيقة، فظهر من هذا الكلام ضعف ما فرّعه عليه بقوله : « فظهر ضعف دلاله ما استدلّ به في النافله ». مضافاً إلى أنَّ ذكر النافله هنا في غير موقعه، لإيهامه (١) بأنّ الكلام فيما سبق ليس في النافله كما لا يخفى .

ص: ٢٩٧

١- ١ . في « ل » : « لا بهامه »، والصحيح ما أثبتناه في المتن .

و الخامس : انّ قوله : « إذ ليس فى الروايه إلا الأمر بالفصل بين كلّ ركعتين من النافله بالتسليم، و لا نزاع فيه، بل هو شاهدٌ لنا لا علينا بعد أن عرفت أنّ المتبادر من التسليم هو السلام الشائع » لا يخفى ما فيه، لأنّنا نقول : إنّ غايه ما يستفاد منه بعد حمل التسليم فيه على السلام الشائع والإغماض عمّا بيّناه، أنّ الفصل بين كلّ ركعتين لابدّ أن يكون بذلك (١) التسليم، و هذا القدر لا يكفى فى كونه شاهدًا له، بل إنّما يصلح أن يكون شاهدًا له إذا منع عمّا عداه كما لا يخفى، و هو منتف هنا، للقطع بأنّه لا دلالة لقولك : « لابدّ أن يكون الفصل بين كلّ ركعتين من النوافل بصيغه السلام عليكم » على عدم جواز إتيان السلام علينا أو السلام عليك أيّها النبىّ قبلها أصلاً، كما لا يخفى .

ثمّ إنّ الحديث حينئذ و إن يخرج عمّا نحن فيه، لكنّ الكلام فى التنبيه على عدم صحّحه جعله الحديث شاهدًا له كما عرفت .

ومنها قوله : وأما الروايه المذكوره فى زيادات التهذيب التى، إلخ

قوله دام ظلّه (٢) : و أمّا الروايه المذكوره فى زيادات التهذيب التى استشهد بها على مرامه، فهى مع كون موردها الفريضه الخارجيه عن محلّ النزاع لا دلالة فيها على أنّ التسليم يتبادر منه السلام علينا و على عباد الله الصالحين، بل تلك الروايه يشعر (٣) بظاهرها على عدم وجوب السلام عليكم بعد أن أتى بما يتحقّق به الإنصراف، و لكن هذا فى حال

ص: ٢٩٨

١-١ . فى « م » : « بتلك »، والصحيح ما أثبتناه فى المتن .

٢-٢ . « دام ظلّه » لم يرد فى « م ».

٣-٣ . كذا بخطّه فى الأصل المنقول عنه، والصواب : تشعر .

السهو والنسيان، و بعد التذكّر أو تذكير المأمومين الإمام يجب عليه الإتيان به كما في آخر الرواية، فلا دلالة فيها على عدم الوجوب أيضًا كما لا يخفى .

منظورٌ فيه أيضًا، لأنك قد عرفت أنّ المراد في هذا المقام إثبات جواز الإكتفاء في تسليم النوافل بكلّ واحد من الصيغتين، والتمسك بالحديث المذكور ليس لإثباته، بل لكون التسليم حقيقه في السلام علينا أيضًا، ودلالته عليه بعد ما أبرزناه في معنى الحديث ممّا لا يكاد يخفى على من له أدنى تأمل، بناء على أنّ من أماره المجاز صحّح السلب، و أماره الحقيقه عدمها، وقوله : « بلى » في الجواب عن قوله عليه السلام : « ألم تسلّم ؟ » دليل على عدم إمكان سلب التسليم عن تلك الصيغه، فيكون حقيقه فيها أيضًا، و هو المراد . فعلى هذا نقول : إنّ وروده في الفريضه غير مضرّ بما نحن بصددده كما لا يخفى .

وممّا ذكر يعلم الحال في قوله : « لا- دلالة فيها على أنّ التسليم يتبادر منه السلام علينا »، لوضوح أنّ التمسك بالحديث ليس لإثبات تبادره منه، بل لإثبات كونه حقيقه فيه، والفرق بين المطالبين ظاهر لمن له اطلاع بعلامات الحقيقه والمجاز.

و في قوله : « بل تلك الروايه يشعر بظاهرها عدم وجوب السلام عليكم » مناقشات، منها : أنّ حكاية إشعارها بعدم وجوب السلام عليكم هنا ممّا لا مدخلية له فيما هو بصدد بيانه كما لا يخفى .

و منها : أنّ في قوله : « عدم وجوب السلام عليكم » إسقاطًا لا- يخفى، والأولى: بعدم وجوب السلام عليكم، أو على عدم وجوبها، كما لا يخفى .

و منها : أنّ قوله : « ولكن هذا في حال السهو والنسيان » من عجائب الأمور،

للقطع بانتفاء التكليف فى حاله السهو، فكيف يقول: إن الروايه تشعر بعدم الوجوب حاله ؟! و أيضًا أن قوله عليه السلام : « لا بأس عليك » بمعونه المقام صريح في عدم الوجوب، فالقول (1) بالإشعار عرى عن الاعتبار .

و قوله : « و بعد التذکر أو تذکیر المأمومين الإمام يجب عليه الإتيان به كما فى آخر الروايه، فلا دلالة فيها على عدم الوجوب أيضًا كما لا يخفى »، لا يخفى ما فيها من التهافت، فإنّ تفريع قوله : « فلا دلالة فيها على عدم الوجوب » ممّا يشمأز عنه القلوب .

ثمّ القول بدلاله آخرها على وجوب الإتيان به بعد التذکر، لا يخفى ما فيه، لاسيما بعد ما أبرزناه فى معنى الحديث و بيان التغيير فيه، فالحكم بدلالته على الوجوب بعد الإطلاع على ذلك من عجائب الأمور .

ومنها قوله : وأما الإستشهاد بروايه الحلبيّ، فهو أيضًا فى غايه الضعف، إلخ

قوله : و أما الإستشهاد بروايه الحلبيّ، فهو أيضًا فى غايه الضعف، إذ موردها الفريضة، كما صرح به بقوله : « الصحيح المروى فى التشهد فى الركعتين الأوليين و الرابعه »، و لا شكّ أنّ التشهد فى الأوليين والرابعه ليس إلّا- فى الفريضة المشتمله على أربع ركعات المتضمّنه على تشهدين الأولى والثانيه، و قد قال عليه السلام : إذا قلت : السلام علينا و على عباد الله الصالحين، فقد انصرفت . و نحن نسلم ذلك بلا نزاع ولا تأمل، وأين المدعى من هذا، وهذا واضح بحمد الله لمن تجنّب عن اللجاج

ص: ٣٠٠

وكان طالبًا للرشد والسداد، إنتهى كلامه .

أقول : إنّ الذى يخطر بالبال فى مقابله هذا المقال أن يقال : لعلّه _ دام ظلّه (١)_ أراد ترطيب دماغ الأحباب بلطائف المداعبات (٢) و ترويح روح الأصحاب بطرائف المطائبات، لوضوح أنّ استماع عجائب الزمان ومشاهده غرائب الدوران يوجب أن يتوجّه إليها الأذهان، فيدعو ذلك إلى تفرّق الهموم والأحزان .

توضيح الحال فى بيان المرام يستدعى أن يقال : إنّ قوله : « إذ موردها الفريضة » كما صرّح به بقوله : « الصحيح المروى فى التشهد فى الركعتين » إلخ، ممّا يضحك عليه الثكلى، و يفرح به مَنْ ضلّ عن طريق الحقّ و سبيل الهدى، لأنّ عبارتى هكذا : « و من إطلاقات المشار إليها الصحيح المروى فى باب التشهد فى الركعتين الأوليين و الرابعه و التسليم من الكافى، و باب كيفيه الصلوه من زيادات التهذيب عن الحلبيّ قال : قال أبو عبدالله عليه السلام : فإن قلت : السلام علينا و على عباد الله الصالحين، فقد انصرفت (٣) . و معلوم أنّ المراد : فإن قلت ذلك فى الصلوه، فهو أعمّ من المفروضه و المسنونه، كما لا يخفى على من له درك و فطانه ».

و لعلّ مولانا _ دام ظلّه (٤)_ فهم من قولنا : « فى باب التشهد » ما هو المتعارف فى المحاورات، أى : فى بيان التشهد، فأسقط لفظ « الباب » فقال : « كما صرّح به بقوله الصحيح المروى فى التشهد » إلخ، فوقع فيما لا يسلم عن لومه إلى يوم القيام،

ص: ٣٠١

-
- ١-١ . « دام ظلّه » لم يرد فى « م » .
 - ٢-٢ . دَعَبَ : يَدْعَبُ مثل مَزَحَ يَمْزَحُ وزناً و معنًى، فهو داعب، و فى لغه من باب تعب فهو دَعَبٌ، والدُّعَابَه بالضم اسم لما يستملح من ذلك . و دَاعَبُهُ مُدَاعَبَةً و تَدَاعَبَ القوم (المصباح المنير : ١ / ١٩٤) .
 - ٣-٣ . الكافى : ٣ / ٣٣٧ و ٣٣٨ ح ٦ ؛ التهذيب : ٢ / ٣١٦ ح ١٢٩٣ .
 - ٤-٤ . « دام ظلّه » لم يرد فى « م » .

أَمَّا أَوَّلًا : فلأنَّ الصحيح المذكور غير مشتمل على التشهد أصلاً، فكيف يمكن أن يقول عاقل : الصحيح المروى في التشهد في الركعتين الأوليين والرابعة، مع عدم اشتماله على التشهد أصلاً؟!

و أمّا ثانياً : فللدلالة هذا الكلام على جواز السلام علينا و على عباد الله الصالحين في كلّ من التشهد الأول و الثاني، و هو من غرائب الزمان، و أعجب من ذلك تصريحه بذلك، بل دعوى عدم النزاع والخلاف فيه، حيث قال: « ونحن نسلم ذلك بلانزع ولا تأمّل »، لوضح أنّ المشار إليه (1) لإسم الإشارة في قوله: « ونحن نسلم ذلك » مورد الصحيح وقد جعله مروياً في التشهد الأول والثاني، وهو مشتمل على الصيغة المذكورة .

إن قيل : يمكن التزامه بذلك فيقول : أنّها في التشهد الأول مفسده .

قلنا : إنّ المستفاد من الصحيح جواز هذا القول و هو باطل قطعاً، وأين ذلك من كونه مفسداً؟!

و أمّا ثالثاً : فلأنّ من استفاد هذا المعنى من الكلام المذكور، ما أدري كيف يصنع بقولنا : « من الكافي، و باب كيفيه الصلوه من زيادات التهذيب » ؟!

و أمّا رابعاً : فلأنّ « الأولى » و « الثانية » في قوله من الأغلاط، و الصواب : الأول و الثاني، و ما أشبه هذا المقال بقول من قرء : « إذا خاء بصر الله والقبح »، ثم استفسر عن اللفظ الذي بعده فقال : ما أدري أنّه : و رأيت التاس أو الباس ! فقليل له: أي غلط من أغلاطك أصلح ؟!

ص: ٣٠٢

وليت شعري أى أمر من الأمور المذكوره اعتذر من قبل (١) صديقنا _ دام ظلّه _ غفلته من لفظ : « من الكافي » إلخ، و حمله « الصحيح المروى فى باب التشهد » إلخ، على اللفظ الذى لا معنى له أصلاً، و هو قوله : « الصحيح المروى فى التشهد فى الركعتين الأوليين »، و التزامه بجواز القول المذكور فى التشهد الأول وتعبيره (٢) بالأولى و الثانىة ؟!

إن قيل : يمكن توجيه كلامه بأن يقال : يمكن أن يكون الوجه فى قوله : « الصحيح المروى فى التشهد فى الركعتين الأوليين » إلخ، هو أنّ الباب لمّا كان باب التشهد فى الركعتين الأوليين يلزم منه كون النصوص المذكوره فيه فى التشهد فى الركعتين الأوليين، و لذا أسقط لفظ « الباب » فى البين فقال : « الصحيح المروى فى التشهد ».

قلنا : لعمر الحبيب هذا علاج الفاسد بالأفسد، أمّا أولاً : فلأنّ المناسب حينئذ بعد الإغماض عمّا فيه ممّا ستقف عليه : الصحيح الوارد فى التشهد فى الركعتين الأوليين ؛ لا المروى .

و أمّا ثانياً : فلما عرفت من عدم اشتماله على التشهد أصلاً .

و أمّا ثالثاً : فلما عرفت من أنّ عنوان الباب هكذا : باب التشهد فى الركعتين الأوليين و الرابعه و التسليم، و التسليم فيه عطف على التشهد، و التقدير : باب التسليم فى الصلوه، فالأحاديث المذكوره فى ذلك الباب ينبغى أن يكون متعلّقاً إمّا بالتشهد، أو التسليم، أو بهما معاً، والحديث الذى كلامنا فيه من القبيل الثانى،

ص: ٣٠٣

١-١ . فى « م » : « قبيل »، والصحيح ما أثبتناه فى المتن .

٢-٢ . فى « م » : تغييره .

فقلوه: « الصحيح المروى فى التشهد » إلخ، بين الفساد .

لكنّ الإنصاف أن لا- غرابه فى صدور أمثال هذه الأمور التى ما عثر به مرّ الدهور، ممّن (١) لا- اطلاع له بالفنّ، ولا إحاطه له بكتب الأخبار، ولا بكيفيّة نقل الأحاديث المعهودة بين العلماء الأخيار (٢).

و من جميع ما ذكر ظهر أنّ ما ذكره بقوله: « فهو أيضًا فى غايه الضعف » مقلوبٌ عليه، و أنّ متاعه مردودٌ إليه، للموثق _ كالصحيح _ المروى عن أبى حمزه الثمالى قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: إنّ اللعنه إذا خرجت من فمى صاحبها تردّدت بينهما، فإن وجدت مساعًا، وإلا رجعت على صاحبها (٣).

ولنعم ما أفاد بقوله: « وهذا واضح بحمد الله لمن تجنّب عن اللجاج وكان طالبًا للرشد والسداد »، و أيم الله أنّه كذلك، لكنّ اللانزم من كلامه أنّه _ دام ظلّه (٤) _ شهد على نفسه باللجاج والهجر عن طريق الرشد والسداد، حيث اختفى عليه هذا الأمر الظاهر الذى نسبه (٥) ظهوره ظهور النور فى الظلمه، و تكلم بما لا يكاد يرتضى الأصحاب بصدوره ممّن اختلف فى مجلسه و لو بعنوان الندره .

ومنها قوله : وأما قوله دام ظلّه : مع أنا لم نجد أحدًا فرّق بين، إلخ

قوله : و أما قوله _ دام ظلّه _ : « مع أنا لم نجد أحدًا فرّق بين المقامين »، ففيه أنا لم نجد من كلمات القوم و فتاويهم و روايات سادات

ص: ٣٠٤

١-١ . فى « م » : « و من »، والصحيح ما أثبتناه فى المتن .

٢-٢ . فى « م » : « والأخيار »، والصحيح ما أثبتناه فى المتن .

٣-٣ . الكافى : ٢ / ٣٦٠ ح ٧ .

٤-٤ . « دام ظلّه » لم يرد فى « م » .

٥-٥ . فى « م » : « يشبه ».

القوم ومواليهم إلا الإكتفاء فى النافله بالتسليمه، و وجدناهم مع إعتراف السيّد _ زيد عمره _ مصرّحين بأنّ التسليم إسم للسلام عليكم، فبعد اللّتيّا و اللّتى لعمر الحبيب هل يليق ممّن لا- غرض له إلا ابتغاء وجه الله ورضوانه أن يصرّ و يبرم فى خلاف ذلك وليس له خبر أصلاً _ و لو كان ضعيف السند _ يشمل على مرامه، مع أنّ المذكور فى المصباح الذى ألفه لتعليم الشيعة آداب العباده على وجه الإكمال، ذكر التسليم فى النافله، وصرّح بقوله بعد ذكر تمام المندوبات و المكّمّلات : السلام عليكم ورحمه الله و بركاته.

وما الباعث له _ دام ظلّه _ أن يحمل ما ذكره الشيخ على التخيير بين الأمرين، والحال أنّه لو كان كذلك لكان الجمع بين الصيغتين أكمل وأفضل، والذى يذكر و يأمر بذكر الركوع سبع مرّات مع الأدعيه السابقه واللاحقه، وكذا السجود و التشهد المشتمل على الأدعيه المندوبه، كيف ترك الجمع المشتمل على الأفضليّه و الأكملتيه، بل يحتمل الوجوب الشرطىّ لأجل إتّحاد الفريضه و النافله بحسب النوع و المهيتّه، أغفل عن ذلك أو تسامح ؟!

لعمر الحبيب لم يغفل و لم يتسامح، بل لم يصل إليه من مواليه فى النافله إلا الأمر بالتسليم، أو التسليمه الواحده المتبادره منها السلام عليكم ورحمه الله و بركاته .

إنتهى كلامه _ أدام الله تعالى إنصافه _ و فيه نظر من وجوه، منها : إنّ قوله : « ففيه أنا لم نجد من كلمات القوم » إلى قوله : « إلا الإكتفاء فى النافله بالتسليمه »

لا يخفى ما فى مقابلته بما حكاه عَنَّا، لأنَّ مدلول كلامنا هو أَنَّا لم نجد أَحَدًا مِن فقهاءنا مَن فَرَّق بين تسليم النوافل والفرائض، و منه يظهر إنتفاء التفرقه بينهما فى نظرهم، وإلاَّ لتبهما عليه .

و هذا الكلام ممَّا لا ينبغي أن يشكَّ فيه مَن له اطلاع بسيره العلماء الأعلام، والمناسب لِمَن أراد القدح فيه و يبدى عدم صحَّته، التنبيه (١) على مَن فَرَّق بين المقامين، لا ما قابله به مولانا المكرَّم .

و منها : أَنَّهُ وإن كان قبل أن يوفَّق لمطالعه رسالتنا صادقًا فى هذا الإخبار إن أخبر به، لكنَّه بعد مطالعه الرسالة مخالِفٌ للواقع، لأنَّا أوردنا فيها التصريح من شيخ الطائفة على خلافه، و كذا حكايته عنه من جماعه من فحول الأعلام على وجه يظهر منهم الإعتراف و الإذعان بحقِّيه المرام، كشيخنا الشهيد، و صاحب المدارك، والشيخ البحرانى فى الوسائل، و العلامة السمى المجلسى، و الفاضل المعتمد المعروف بالفاضل الهندى ؛ و مع ذلك إصراره فى هذا الإخبار المخالف للواقع والإعتبار يوجب رفع وقعه فى الأنظار كاد أن يتعجَّب منه الجبال والأشجار .

و منها : أَنَّ ذكر النافله فى قوله : « إلاَّ الإكتفاء فى النافله بالتسليمه » إمَّا أن يكون من قبيل ذكر القيد فى الكلام ليعتبر مفهومه، أو لا و على التقديرين لا يخلو من شين و مين، أمَّا على الأوَّل : فلأنَّنا نقول _ بعد تسليم صحَّه النسبه المذكوره _ : أَنَّ مدلول الكلام حينئذ بعد حمل التسليمه على السلام عليكم هو أَنَّ الموجود فى فتاوى الأصحاب و روايات الأئمة عليهم السلام جواز الإكتفاء فى خصوص النافله بالسلام عليكم دون الفريضه، و هو قد بلغ فى الفساد ممَّا لا يحوله شكَّ

ص: ٣٠٦

وارتياب، لأنَّ جواز الإقتصار في مطلق الصلوات بخصوص السلام عليكم ممَّا استفاض به دعوى الإجماع، مضافاً إلى عدم منافاته لما نحن بصدد بيانه، وعدم كفايته لما هو بصدد بيانه، كما ستقف عليه .

و أمَّا على الثاني : فلأنَّنا نقول : إنَّ غايه ما يستفاد منه _ بعد تسليم صحَّحه النسبه المذكوره _ جواز الإقتصار بصيغه السلام عليكم في النافله، و هو ممَّا لا تأمل فيه، لكن لا يلزم منه عدم جواز العدول إلى غيرها، و لا عدم الجمع بينهما كما لا يخفى ؛ إلا أن يقال : إنَّ ذكر التسليمه المراد بها السلام عليكم يكون من قبيل ذكر القيد، لكنَّه ممَّا يقطع بفساده، مضافاً إلى أنَّه لا يلزم منه عدم جواز الجمع بينهما، كما لا يخفى وجهه للمتأمل .

ثمَّ نقول : إن كان المراد من هذا الكلام أنَّه وجد في فتاوى الأصحاب وأخبارهم أنَّه يجوز الإكتفاء في تسليم النوافل بالتسليمه بهذه العبارة، فلا شبهه أنَّه مخالف للواقع، فليأت به إن كان من الصادقين .

و إن كان المراد أنَّ الموجود فيها أنَّ كلَّ ركعتين من النافله بتسليم، فهو مسلّم، لكنَّك و كلَّ سليم العقل يعلم أنَّ المراد منه أنَّ النافله ركعتان ركعتان، ولا يجوز الإتيان بها ثلث ركعات، أو أربع ركعات بتسليم، و حمله على أنَّ المراد منه تعيّن السلام عليكم، و عدم جواز الجمع بينه وبين غيره، ممَّا لا يحتمله الطبع السليم، ولا يرتكبه الذوق المستقيم .

و لذا ترى مثل هذه العبارة موجوده في الفرائض، و لم يذهب وهمُّ واهمٍ إلى أنَّ المراد منها الإقتصار بتلك التسليمه، و نحن نقتصر في المقام بإيراد كلام المصباح،

لكفايته لرفع الظلمه و فوز الفلاح، لما يظهر من شدّه اعتماد صديقنا _ دام ظلّه (١) _ عليه، حيث أنّه لم يكن بيده فى فتواه أوّل الأمر غيره، فنقول : قال فى المصباح:

الظهر والعصر والعشاء الآخرة أربع ركعات فى الحضر بتشهدين وتسليمه فى الرابعه، وركعتان ركعتان فى السفر بتشهد واحد وتسليم بعده، والمغرب ثلاث ركعات بتشهدين وتسليمه واحده فى السفر والحضر، و صلوه الغداه ركعتان بتشهد واحد وتسليم بعده فى الحالىن، والنوافل أربع و ثلاثون ركعه فى الحضر و سبع عشره ركعه فى السفر، ثماني ركعات قبل فريضه الظهر، كلّ ركعتين بتشهد وتسليم بعده .

إلى أن قال :

و أربع ركعات بتشهدين وتسليمين فى السفر والحضر بعد صلوه المغرب، و ركعتان من جلوس بعد العشاء الآخرة تعدّان بركعه تسقطان فى السفر، و إحدى عشره ركعه صلوه الليل بعد انتصاف الليل، كلّ ركعتين بتشهد وتسليم بعده، و المفرده من الوتر بتشهد وتسليم بعده (٢).

أنشدك أيّها العاقل اللبيب بالله : هل يمكن استفاده المرام من أمثال هذه العبارات، مع أنّه وجد مثلها فى الفرائض، و عدم دلالتها على لزوم الإقتصار بالصيغه المذكوره ممّا لا ينكره أحد، حتّى شقيقنا المكرّم _ دام ظلّه (٣) _ مضافاً إلى أنّك و كلّ سليم العقل يعلم أنّ مرادهم ما نبهنا عليه .

و منها : أنّ قوله : « و وجدناهم مصرّحين بأنّ التسليم إسم للسلام عليكم »

ص: ٣٠٨

١-١ . « دام ظلّه » لم يرد فى « م » .

٢-٢ . مصباح المتّجّد : ٢٥ و ٢٦ .

٣-٣ . « دام ظلّه » لم يرد فى « م » .

مخالفٌ للواقع أيضًا، إذ ظاهره أنَّ الفقهاء بأسرهم صرّحوا بأنَّ التسليم إسم للسلام عليكم فقط، ولا يخفى ما فيه، لوضوح أنَّ كثيرًا منهم جعلوه إسمًا لكلّ منهما، كما في المعتبر والشرائع والنافع والمنتهى والتذكرة والتحرير والقواعد والإرشاد، وقد سمعت عبارته الجميع .

قال في تحصيل المنافع _ بعد الحكم بوجوب التسليم _ :

وهو إمّا السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، أو السلام عليكم (١).

و في نهايه الأحكام :

و له صيغتان : السلام علينا و على عباد الله الصالحين، و (٢) السلام عليكم ورحمه الله و بركاته، لوقوع إسم التسليم عليهما (٣).

و في اللمعه :

و له عبارتان : السلام علينا و على عباد الله الصالحين، أو السلام عليكم ورحمه الله و بركاته (٤).

و مع ذلك نسبه تصريح كون التسليم إسمًا لخصوص السلام عليكم إلى جميع الأصحاب من عجائب الزمان، نعم أنَّ جماعه من الأصحاب ظاهرهم ذلك، وأين ذلك من النسبه إلى الجميع؟!

و من جميع ما ذكر تبين أنَّ ما فرّعه على هذه الأمور الواهيه و المقابح الفاضحه بقوله : « فبعد اللَّتْيَا وَالَّتِي، هل يليق ممّن لا غرض له إلّا ابتغاء وجه الله ورضوانه

ص: ٣٠٩

١-١ . تحصيل المنافع، لابن داود الحلّي رحمه الله صاحب كتاب الرجال المشهور به : مخطوط، لا يوجد لدينا .

٢-٢ . في المصدر : أو .

٣-٣ . نهايه الأحكام : ١ / ٥٠٤ .

٤-٤ . اللمعه الدمشقيّه : ٣٠ .

أن يصرّ و يبرم في خلاف ذلك » ، من باب الإصرار في إبطال خلافه أمير المؤمنين عليه السلام بتزيين المقالات الفاسده و تمويهها لإثبات خلافه الخلفاء السابقين ؛ لما عرفت من أنّ جميع ما أفاده من قوله : « و أمّا الإستشهاد بروايه الحلبيّ » ، بل من أوّل ما بنى الكتابه إلى هنا، ممّا يهزه به السفهاء والصبيان، ويسخر به البلهاء والنسوان، و مع ذلك حاول به إطفاء نور الله تعالى ؛ يريدون ليطفئوا نور الله، ولكنّ الله يتمّ نوره .

و أعجب من جميع العجائب قوله : « و ليس له خبر أصلاً _ و لو كان ضعيف السند _ يشمل على مرامه » ، وما أدري أيّ شمول أظهر من شمول قول مولانا الصادق والرضا _ عليهما آلاف التحيّ والثناء _ : « و لا يجوز أن يقول في التشهد الأوّل: السلام علينا و على عباد الله الصالحين، لأنّ تحليل الصلوه التسليم، فإذا قلت هذا فقد سلّمت » (١) ؟!

فهل ينكره إلّا معاند لجوج، أو من لم يصل إلى مذاقه فهم معانى الأخبار ولو كانت كالشمس في فرط الظهور ؟!

و كيف يمكن لعاقل معارضته و رفع اليد عنه بمجرّد ما يوهمه عبارته المصباح على ما يستفاد من قوله : « مع أنّ المذكور في المصباح » إلخ، مع أنّ الوجه في دلالتها غير معلوم إلّا من جهة السكوت في مقام البيان، لا سيّما بعد اشتمال التشهد المذكور فيها على كثير من الأمور المندوبه، و هو إنّما يعتنى به إذا لم يعارضه ما هو أقوى، و قد بيّناه كما ستقف عليه، و على تقدير عدم المعارض كيف يمكن رفع اليد عن مدلول النصّ بمجرّد ما يظهر من كلام الفقيه ؟!

ص: ٣١٠

ثم كيف يمكن إستفاده عدم جواز تلك الصيغه لعدم ذكرها فى عبارته المصباح، ولا يمكن إستفاده الجواز من الحديث المذكور مع أنّ دلالته عليه كالنور فى ظلم الديجور؟!

ثم إنّ من الغرائب قوله : « و ما الباعث له أن يحمل ما ذكره الشيخ على التخيير بين الأمرين »، لأنّنا لا ندرى أىّ باعث يكون أقوى من تصريحه بجواز الإقتصار بصيغه السلام علينا على نحو يكون ظاهره دعوى إطباق علمائنا عليه _ كما ستقف عليه _؟!

هذا أحد البواعث، و الباعث الآخر : هو أنّنا نعتقد أنّ شيخ الطائفة _ قدّس الله روحه _ من رؤساء الفقهاء و عظمائهم، و نعلم أنّ من وُقِّعَ لسلوك مسلك الفقيه بعين صحيحه و يعتقد جواز الإقتصار بكلّ من الصيغتين فى الفرائض، لا يمكن أن يحتمل فى حقّه إنكار ذلك فى النوافل، فكيف فى حقّ من يكون من أساطين الفقهاء و رؤسائهم .

والباعث الثالث : ظهور دلالته قول مولانا الرضا _ عليه آلاف التحيّه والثناء _ عليه (1)، بحيث لا يكاد يشكّ فيه من له أدنى إطلاع بقواعد الإستدلال، كما لا يخفى على أولى التأمل والأفضال .

ثم إنّ صاحبنا _ دام ظلّه _ و إن لم يوفّق لدرك وجه الحمل على التخيير، سيّما بعد أن تلونا عليه كلام الشيخ فى التهذيب، لكن أدرى أنّ الباعث لإنكاره الحمل عليه مع ظهور الحال فيه، إمّا إنتفاء مقدّمات العلم فى حقّه، أو كون ذلك منافياً

ص: ٣١١

لاعتقاده السابق، لكن بعد أن جاء الحق، لا يكون الباطل إلا و هو زاهق .

ثم لا- يخفى ما فى قوله: « أن يحمل ما ذكره الشيخ على التخيير بين الأمرين » من عدم الملائمة للمرام المعلن لنقصانه فى كلّ مقام، فلاحظ ما ذكرناه فى كلام الشيخ حتّى ينكشف لك حقيقه الحال و سرّ المقال، حيث قلنا : لجواز أن يكون ذلك من باب الإكتفاء بأحد الأمرين المخيّرين .

ثم إنّ فى قوله : « و الحال أنّه لو كان كذلك لكان الجمع بين الصيغتين أكمل وأفضل » إلى قوله : « على الأفضليّه و الأكملية » مؤاخذه من وجوه، منها : أنّ الشرطيّه فى قوله: « لو كان كذلك لكان الجمع بين الصيغتين أكمل وأفضل » ممنوعه، لظهور أنّ التخيير بين الأمرين قد يتحقّق مع عدم جواز الجمع بينهما، فتعليق أفضليّه الجمع على ثبوت التخيير غير جيّد، والمناسب أن يقال: لو لم يتعيّن السلام عليكم عنده، بل يجوز الجمع بينه و بين السلام علينا، لكان الجمع بينهما أولى، و لو كان كذلك لفعله، إلخ . ثمّ اللابق ترك هذا الإيراد هنا والتعرّض له فى المطلب الثانى كما لا يخفى .

و منها : أنّ الفعلين فى قوله : « والذى يذكر و يأمر بذكر الركوع » غير مفتقر إليهما، والأولى الإقتصار بالأوّل بأن يقول : والذى يذكر ذكر الركوع إلخ، كما لا يخفى وجهه .

و منها : أنّ إتيان الأدعيه فى قوله : « مع الأدعيه السابقه واللاحقه » بصيغه الجمع غير صحيح، والصواب مع الدعاء السابق عليها مثلاً، و كذلك الحال فى قوله : « والتشهد المشتمل على الأدعيه المندوبه »، لأنّ الدعاء الذى اشتمل عليه التشهد المذكور فيه : « وتقبل شفاعته فى أمّته وارفع درجته »، والصواب أن يقال:

ثمّ اللازم من هذا الكلام أن لا يجوز التعدّي في ذكر ركوع النافله عن السبع، إذ لو جاز ذلك كان أفضل، ولو كان كذلك لذكره لعين ما ذكره، وهكذا الحال في ذكر السجود، وأن لا يجوز في حال القيام إلى الركعه الثانيه في النافله : بحول الله وقوّته أقوم و أقعد، إذ لو جاز ذلك لذكره بعين ما ذكره، لا سيّما بعد ملاحظه ذكره في الفريضه و عدم ذكره في النافله .

و هكذا الحال أنّه يجب في تشهد النافله الإقتصار بالتشهد المذكور فيه، وهو هذا : « بسم الله و بالله و الأسماء الحسنی کلّها لله، أشهد أن لا إله إلاّ الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمّداً عبده و رسوله، أللّهم صلّ على محمّد و آل محمّد، وتقبّل شفاعته في أمّته، وارفع درجته »، و لا يجوز الزياده عليه بأن يقول بعد الشهاده بالرساله : « أرسله بالهدى و دين الحقّ ليظهره على الدين كلّه و لو كره المشركون »، بعين ما ذكره، لا سيّما بعد ذكره في تشهد الفريضه وعدم ذكره في النافله.

و كذلك الحال (1) في غيره، بل عدم الجواز هنا أولى من عدم الجواز في التسليم، لما عرفت من ثبوت الإطلاقات الشامله في التسليم و لم يظهر مثلها هنا، فنقول: ليت شعري أنّ شقيقنا المكرّم _ دام ظلّه _ لم خصّص المنع بصيغتي : السلام عليك أيّها النبيّ ورحمه الله و بركاته، والسلام علينا، مع عموم مستنده ؟!

إذ له أن يقول: لايجوز أن يقول في تشهد النافله : « أرسله بالهدى و دين الحقّ

ص: ٣١٣

ليظهره على الدين كله و لو كره المشركون»، لأنّ المذكور في المصباح الّذى ألّفه لتعليم العباد آداب (١) العبادة على وجه الإكمال، ذكر التشهّد في النافلة و لم يذكر فيه ذلك، ولو كان ذلك ثابتاً فيه لكان الجمع بينه وبين الشهاده بالرساله أفضل ؛ والّذى يذكر ذكر الركوع سبع مرّات، كيف يترك الجمع المشتمل على الأفضليّه؟! وهكذا الحال في كلّ ما يكون على هذا المنوال، كما لا يخفى على أولى التأمّل والأفضال.

ثمّ الوهن في قوله : « بل يحتمل الوجوب الشرطيّ لأجل اتّحاد الفريضة والنافله بحسب النوع و المهية » لا يخفى على أحد، لأنّه إن أراد أنّ الجمع بينهما في الفريضة واجب شرطاً والنافله متّحدة معها في المهية، ففيه ما لا يخفى، للقطع بعدم وجوبه في الفريضة كما ستقف عليه، و على فرض الإغماض عنه مقتضى الإتحاد في المهية مشاركتها في الحكم، فالإحتمال في النافلة ممّا لامعنى له. وإن أراد أنّ وجوب الجمع بينهما في الفريضة محتمل، و مقتضى الإتحاد في المهية أن يكون الأمر في النافلة كذلك، ففيه : من أين هذا الإحتمال مع إستفاضه نقل الإجماع على خلافه؟! قال في المعتبر :

أمّا أنّه لو لم يقل : السلام علينا و قال : السلام عليكم ورحمه الله وبركاته، كان خروجاً جازياً، فعليه إجماع علماء الإسلام كافّة (٢).

و في التذكرة :

وله عبارتان : السلام علينا و على عباد الله الصالحين، و (٣) السلام

ص: ٣١٤

١-١ . « آداب » لم يرد في « م » .

٢-٢ . المعتبر : ٢ / ٢٣٥ .

٣-٣ . في المصدر : أو .

عليكم ورحمه الله و بر كاته .

إلى أن قال :

و أما العبارة الثانية فعليها علماء الإسلام كآفه (١).

والمراد أن علماء الإسلام على جواز الإجتراء بها فى الخروج عن الصلوه.

و فى نهايه الأحكام :

أجمع العلماء على أن العبارة الثانية إنصراف أيضا (٢).

و فى الذكرى :

و إن أبى المصلّى إلا إحدى الصيغتين، فالسلام عليكم مخرجه بالإجماع (٣).

و فيه أيضا :

أما السلام عليكم فإلجماع الأمة (٤).

و أيضا :

الرابع : وجوب السلام عليكم عينا، لإجماع الأمة على فعله (٥).

و فى المسالك :

أما الثانية فمخرجه بالإجماع (٦).

و فى المقاصد العلية :

ص: ٣١٥

١- ١ . تذكره الفقهاء : ٣ / ٢٤٥ .

٢- ٢ . نهايه الأحكام : ١ / ٥٠٤ .

٣- ٣ . الذكرى : ٣ / ٤٣٣ .

٤- ٤ . الذكرى : ٣ / ٤٣٢ .

٥- ٥ . الذكرى : ٣ / ٤٣٢ .

٦- ٦ . مسالك الأفهام : ١ / ٢٢٤ .

و هي مخرجه بلا خلاف (١).

و قال أيضًا :

والأولى الإقتصار فى الخروج بالسلام عليكم [إلى آخره] (٢) للإجماع على الخروج بها (٣).

و فى البيان _ بعد أن حكم بوجوب التسليم _ :

ولفظه: السلام عليكم ورحمه الله وبركاته، والأكثر على [جواز] (٤) الاجتزاء بالسلام عليكم، و أمّا [جواز] (٥) السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، فالأخبار صريحه فى الخروج بها من الصلوه، ولكن لم يوجبها أحد من القدماء، بل القائل بوجوب التسليم يجعلها مستحبّه كالسلام على الأنبياء والملائكه، غير مخرجه من الصلوه، والقائل بنذب التسليم يجعلها مخرجه من الصلوه (٦).

و فى الذكرى _ بعد احتمال الوجوب العينى فى الصيغتين _ :

أنّه لم يقل به أحد (٧).

و فى المنتهى :

لا نعرف خلافًا فى أنّه لا يجب عليه الإتيان بهما (٨).

ص: ٣١٦

-
- ١- ١. فى المصدر : بغير خلاف .
 - ٢- ٢. ما بين المعقوفين أثبتناه من المصدر .
 - ٣- ٣. المقاصد العليّه : ٢٨١ .
 - ٤- ٤. ما بين المعقوفين ليس فى المصدر .
 - ٥- ٥. ما بين المعقوفين ليس فى المصدر .
 - ٦- ٦. البيان : ٩٤ .
 - ٧- ٧. الذكرى : ٣ / ٤٣٢، والعبارة فيه هكذا : لكنّه لم يقل به أحد فيما علمته .
 - ٨- ٨. المنتهى : ٥ / ٢٠٤ .

و مع هذه الإجماعات المتكثّرة الّتي شهد التّتبّع بصدقها، ليت شعري كيف يبقى هذا الإحتمال؟!

ثمّ على فرض الإغماض و تسليم هذا الإحتمال، ما أدري ما الّذى يرفعه حتّى يحكم صديقنا بمنع الجمع بين الصيغتين مثلاً فى النافله و لزوم الإقتصار بصيغه السلام عليكم؟! و هل هذا إلّا تناقض قد وقع فيه من حيث لا يشعر؟!

إن قلت : يمكن أن يكون المانع ما أورده من الأخبار فى النافله بقوله: « سلّم تسليمه » أو « تسلّم تسليمه واحده ». قلنا : قد عرفت أنّه خيانه فى الدين وجعل على أجدادى الطاهرين _ عليهم صلوات الله و سلامه أجمعين _ و أهل البيت أدري بما فى البيت .

و على فرض التسليم نقول : إنّ اعتقاده أنّ لفظ التسليم إسم لخصوص السلام عليكم، فغايه ما يستفاد من تلك الأخبار المجهوله قول تلك الصيغه مرّه واحده وعدم الإتيان بها متكرّره، فكما لا يلزم من ذلك المنع عن الشهاداتتين، فكذلك الحال فى السلام علينا و على عباد الله الصالحين (١)، و السلام عليكم كما لا يخفى، فهو قد تمسّك فى مقام المنع عن الجمع بين الصيغتين و الثّلت بما (٢) يكون مقتضاه الجمع، و هو غافل عن ذلك، منشأؤه التصرّف فى أمور الدين مع الحرمان عن مبانى (٣) فهم الآثار الصادره من شفعاء يوم الدين _ عليهم آلاف التحيّه من ربّ العالمين.

ص: ٣١٧

١- ١. « و على عباد الله الصالحين » لم يرد فى « ل » .

٢- ٢. فى « ل » : « ربما »، والصحيح ما أثبتناه فى المتن .

٣- ٣. فى « ل » بدل « عن مبانى » : « بمبانى ».

ومنها قوله بعد أن عنون كلامنا و هو هذا : المطلب الثاني : أنه، إلخ

قوله _ بعد أن عنون كلامنا و هو هذا : « المطلب الثاني : أنه لا يجوز الجمع في مقام التسليم في النوافل » إلى : « و مقتضى قوله : هكذا صلّ، إتيان الصلوة واجبة كانت أو مستحبة على النحو الصادر منه، و هو إنّما يكون عند إتحاد المهية، و هو المدعى » _ : أقول : قد بذل السيد _ دام ظلّه _ سعيه، و كدّ في سعيه، وجدّ في ترويج متاعه بتأسيس أساس وإتيان بنيان وأركان قد ظهر ضعف البناء والأساس، وانهدام السطوح والجدران.

هذا من غرائب الزمان و عجائب الأيام، إذ لم يظهر من هذا الكلام إلّا أنّه استهدف نفسه بسهام الآلام، وفتح عليه أبواب الطعون من العلماء العظام، وسلب منه آثار الوثوق والإعتماد حتّى من الصبيان والعوام، فالمناسب حمل كلامه على ضعف بناء الوثوق والإعتماد عليه، إذ هو الظاهر في جميع كلماته السالفة.

و أمّا هذه القاعده المحكمه المتقنه التي أسسناها في المقام، و عرف قدرها من هو من أعظم العلماء العظام، لكثرة ما يترتب النفع عليها في كثير من المقام كما لا يخفى على أولى التأمل والأحلام والأفهام، فهو قبل التكلم عليها يقول : « قد ظهر ضعف البناء و الأساس »، مع أنّه لم يظهر من كلماته السابقة إلّا ما يشيّد أركانها ويتقن أصلها و أغصانها، كما لا يخفى على من خاض فيها بالبصيره النافذه، وجنى ثمراتها بأياد غير قصيره، نعم أنّ الذي يظهر ممّا ذكره أنّه ما انتقل إلى معناها، ومع ذلك يظهر عليها لسان الطعن، بناءً على أنّ المرء عدوّ لما جهل.

توضيح الحال في بيان المرام هو أنّ غايه ما يظهر ممّا كرّره في كلماته السابقة

— وقد عرفت أنه ليس في كيسه غيره — هو الذي ظفر به في كلام الذكرى — جزى الله صاحبه عنه خير الجزاء — وهو أن المتبادر من التسليم هو السلام عليكم، فيحمل عليه ما ورد عنهم عليهم السلام في النافله بقولهم : « سلم تسليمه واحده »، ومنه يعدل عن مقتضى القاعده المذكوره، لكنك قد عرفت مما تبهنا عليه مراراً أن نسبه أمثال ذلك إلى الأئمة الطاهرين إفتاء في الدين .

و على فرض التسليم نقول : إن غايه ما يظهر من ذلك إعتبار السلام عليكم في النافله، و أما الصيغتان الأوليان، فلا دلالة لما ذكر على جواز الإتيان بهما فيها و عدمه، و قد عرفت أن مقتضى القاعده التي مهّدها جوازها، فكيف يمكن للعاقل الخبير بمعاني الألفاظ و قواعد الإستدلال معارضتها بما لا منافات بينه و بينها أصلاً؟!

و مع ذلك نقول : قد عرفت ضعف الأساس ؛ ولعمر الحبيب أنه لا يصدر أمثال ذلك من العاقل فضلاً عن العالم، و لهذا قلنا : إنه لم يظهر منه إلا انهدام آثار الإعتماد عليه، و لم يتبين منه إلا انطماس أمارات الوثوق به .

ومنها قوله : حبيبي و سيدي ! قد وصل إلينا من الشارع، إلخ

قوله : حبيبي و سيدي ! قد وصل إلينا من الشارع أن الصلوه إفتتاحها وتحريمها التكبير على الوجه المعهود منه، و تحليلها التسليم، وصلى وقال: صلّوا كما رأيتموني أصلى (١)، و لم يقل : هذا الفعل المأتي به أي جزء من أجزائها واجب، و أي جزء منها مندوب، فحكمنا

ص: ٣١٩

١- ١. صحيح البخارى : ١ / ١٥٥ كتاب الصلوه، باب الأذان للمسافر إذا كانوا جماعة ؛ سنن الدارمي : ١ / ٢٨٦ .

بوجوب جزء و ندب جزء آخر، منوط بالإجماع والأخبار الواردة عن سادات الأنام .

كما أنّه لم يصل إلينا منهم أنّ الركوع ركن، و ذكره واجب غير ركن، بل إنّنا بعد أن علمنا منهم أنّ السهو إذا وقع من المصلّي و ترك الركوع حتّى خرج عن محلّه، يوجب بطلان الصلوة، و كذا فى زياده الركوع الموجب للبطلان، ولم يحكموا بالبطلان إذا وقع السهو فى الذكر، علمنا أنّ الواجب من أجزاء هذه العبادة ليست على وتيره واحده، فجعلنا الأجزاء الواجبه على قسمين: ركناً و غير ركن، تمييزاً بين الأجزاء .

و لو لا الإجماع و الأخبار من المتواتره و الآحاد لم يمكن لنا الحكم بالتفاوت بين الأجزاء ندباً و وجوباً، و ركناً و غير ركن، و لو لم يبينوا لنا كيفيه إتيان النساء تلك العباده، لم يمكن لنا الحكم فى النساء بأنّ ركوعهنّ ليس مثل ركوع النساء، و كذا فى جهرهنّ وإخفاتهنّ و آدابهنّ فى القيام والقعود والسجود .

إنتهى كلمات لا- دخل لها فى المقام، و لا ربط لها بما هو أصل المرام، فلعلّ المنشأ للإيراد بها هنا حبّ تكثير السواد والعجز عن التكلّم فيما أبرزناه بمعونه الله الموفّق لطريق السداد و الرشاد، و حبّ مقابله بأى شىء كان .

و مع ذلك أنّ ما ذكره منظور فيه من وجوه، منها : أنّ المناسب لما هو بصددّه فى هذا المقام ترك قوله : « إنّ الصلوة إفتتاحها » إلى آخره، فالأولى أن يقتصر بقوله : « قد وصل إلينا من الشارع أنّه صلّى فقال : صلّوا كما رأيتمونى أصلى » كما لا يخفى.

و منها : انّ قوله : « و لم يقل هذا الفعل المأتى به أى جزء من أجزائها واجب » إلخ، غير صحيح، فحقّ العبارة أن يقال : و لم يصل إلينا أنّه صلى الله عليه و آله ميّز بين الأجزاء الواجبه و المندوبه .

و منها : انّ قوله : « أى جزء من أجزائها » لا يخفى ما فيه، والصواب : من أجزائه.

و منها : انّ الحصر فى قوله : « منوط بالإجماع والأخبار الواردة » غير صحيح، كما لا يخفى على المطلع بمباني الفنّ .

و منها : انّ قوله : « بل أنا بعد أن علمنا منهم أنّ السهو إذا وقع من المصلّى وترك الركوع حتّى خرج عن محلّه يوجب بطلان الصلوه » لا يخفى ما فيه من الإطالة الّتى لا تعود إلى طائل، فالأولى أن يقول : بعد أن علمنا منهم أنّ المصلّى إذا أخلّ بالركوع عمدًا كان أو سهوًا و لم يتذكّر به حتّى تعدّى (1) عن محلّه، أوجب ذلك بطلان صلوته، بخلاف الذكر فيه، فإنّ الإخلال به عمدًا و إن أوجب البطلان، لكنّه سهوًا ليس كذلك .

و منها : إنّ قوله : « ليست على وتيره واحده » غير صحيح، والصواب : ليس، كما لا يخفى .

و منها : إنّ الإتيان بصيغه المتكلّم فى قوله : « فجعلنا الأجزاء الواجبه على قسمين » غير مناسب بالإضافة إلى حاله و حالنا، فالمناسب أن يقول : فجعلوا الأجزاء الواجبه ؛ و هكذا الحال فى الصيغ السابقة .

و منها : إنّ « من » فى قوله : « و لو لا الإجماع والأخبار من المتواتره

ص: ٣٢١

والآحاد » غير مفتقر إليه، و أيضًا نطالبه بالأخبار المتواتره الوارده فى بيان تفاوت الأجزاء.

و منها : إنّ لفظ « النساء » فى قوله : « بأنّ ركوعهنّ ليس مثل ركوع النساء » يشبه أفعال النساء، و كأنّه من طغيان القلم، و الصواب : مثل ركوع الرجال.

ومنها قوله : وبالجمله ليس لنا من الأمر شيء إلا ما، إلخ

قوله _ دام ظلّه (١) _ : و بالجمله : ليس لنا من الأمر شيء إلا ما علّمنا موالينا و أئمتنا، فنقول : غايه ما بلغ منهم إلينا وجوب التسليم أو ندبه، ولذا وقع الخلاف بين الأصحاب فى أنّه واجب أو ندب، و على تقدير الوجوب فهل هو جزء و شطر، أو خارج و شرط، و منشأ الخلاف إختلاف الآثار وإختلاف الآراء فى درك الأخبار .

وبالجمله : ما يستفاد من الآثار سوى أنّ التسليم محلّ، و لم يقيّدوا بأنّه محصورٌ فى الفريضه، بل حكموا على الصلوه المطلقه المرسله بأنّ التكبير بدؤها و منشأ حرمه التكلم فيها، و التسليم محلّها و ختمها، ونحن نسلم ذلك فى تلك العباده المركبه الممثله بالمعجون المؤلفه من أجزاء بعضها فيه بمنزله الجدران فى البيت، و بعضها بمنزله الجصّ والزخارف والنقوش، وبعضها المتوسط بين الأمرين و هو الواجب غير الركن، و قد ظهر لنا من الآثار أنّ التسليم ليست ركنًا، و لكن أمر واجب يوجب تركه البطلان عمدًا، و هل هو جزء واجب آخر الاجزاء الواجبه،

ص: ٣٢٢

أو شرط خارج ؟ فهو محلّ النزاع و ميدان الجدل للفرسان، و نحن قد ذكرنا فى الرساله ما يشفى العليل و يهدى إلى السبيل، إنتهى.

قوله : « ليس لنا من الأمر شىء إلا ما علمنا موالينا و أئمتنا » حقّ حقيقاً بأن يكتب بالنور على صفحات الحور، و لكن ليت شعرى أنّه _ دام ظلّه (١) _ مع هذا الاعتقاد الصحيح كيف اجترأ على الإقدام بإخبار تلك الأمور المخالفه للواقع التى يترتب على شىء منها ليقاومه السموات والأرضون (٢) فضلاً عن جميعها ؟!

و قوله : « غايه ما بلغ إلينا منهم وجوب التسليم أو ندبه »، حقّ العبارة هكذا: غايه ما بلغ إلينا منهم النصوص التى بعضها إقتضى وجوب التسليم و بعضها إقتضى ندبه، و لذا وقع الخلاف بين الأصحاب فى أنّه واجب أو ندب ؛ فلاحظ العبارتين حتّى ينكشف لك حقيقه الحال فى البين .

و قوله : « و على تقدير الوجوب، فهل هو جزء و شطر أو خارج » يقتضى انتفاء الخلاف المذكور على تقدير النديبه كما لا يخفى، و هو غير صحيح، لاختلاف كلمات القائلين بالندب فى ذلك أيضاً، والظاهر من جماعه منهم الدخول، لتصريحهم بأنّه من أفعال الصلوه و أجزائها، قال العلّامه _ أحله الله تعالى محلّ الكرامه _ فى النهايه :

و هل يجب تيه الخروج ؟ الأقرب المنع، لأنّه فعل من أفعال الصلوه، فأشبهه سائر الأفعال (٣).

ص: ٣٢٣

١- ١ . « دام ظلّه » لم يرد فى « م » .

٢- ٢ . فى « ل » : « الأرضين »، والصحيح ما أثبتناه فى المتن .

٣- ٣ . نهايه الأحكام : ١ / ٥٠٥ .

و فى التذكره :

فهل تجب نيه الخروج عن الصلوه بالسلام ؟ الأقرب العدم، لانه فعل من أفعال الصلوه، فصار كسائر الأفعال (١).

و فى مجمع الفائده و البرهان مجيباً عن موثقه أبى بصير المتقدمه المشتمله على أنّ آخر الصلوه التسليم : بأنّ الجزء المستحبّ أيضاً آخر (٢).

و يقرب منه ما ذكره فى المدارك (٣).

والعلامه _ نور الله تعالى ضريحه _ مع ما عرفت من التصريح بأنه من أفعاله، قال فى المختلف مجيباً عن قوله صلى الله عليه و آله « صلّوا كما رأيتمونى أصلى » :

نمنع من دلالتة على صوره النزاع، فإنّ التسليم عندنا خارج عن الصلوه، فلا يدخل تحت الأمر بها (٤).

و فى الروض احتمال كلاً من الدخول والخروج، حيث قال :

و حديث أنّ آخر الصلوه التسليم، لا يدلّ على وجوبه أيضاً، فإنّ أفعال الصلاه منها واجبه و منها مندوبه، فلا يدلّ كونه منها على وجوبه، بل هو أعمّ، ولا دلالة للعامّ على الخاصّ، مع أنّه يحتمل كون التسليم غايه للصلوه، والغايه قد تدخل فى المغنى وقد لا تدخل (٥).

و فى الذخيره :

ص: ٣٢٤

١- ١ . تذكره الفقهاء : ٣ / ٢٤٧ .

٢- ٢ . مجمع الفائده والبرهان : ٢ / ٢٨٤ .

٣- ٣ . مدارك الأحكام : ٣ / ٤٣٣ .

٤- ٤ . مختلف الشيعة : ٢ / ١٧٩ .

٥- ٥ . روض الجنان : ٢ / ٧٤٣ .

و هل التسليم جزء من الصلوه أم خارج عنها ؟

إلى أن قال :

و الظاهر الثاني (١).

و فى البحار :

اختلفوا أيضًا فى أنه هل هو جزء من الصلوه أم خارج عنها ؟

إلى أن قال :

و يشكل الجزم بأحد الطرفين، وإن كان الإستحباب والخروج لا يخلوان من قوّه (٢).

قوله : « و بالجملة ما يستفاد من الآثار » إلى قوله : « و هو الواجب غير الركن »، بعضها مكرّر، و كلّها كلام لا طائل له أصلاً، فلا وجه للتمسك به فى هذا المقام كما لا يخفى .

قوله : « و قد ظهر لنا من الآثار أنّ التسليم ليست ركناً، و لكن أمر واجب يوجب تركه البطلان عمداً »، هذا أيضاً ممّا لا فائده له فى هذا المقام أصلاً. ثمّ « ليست » فى قوله : « أنّ التسليم ليست ركناً » من طغيان القلم، والصواب : ليس .

و قوله : « و هل هو جزء واجب آخر الأجزاء الواجبه، أو شرط خارج ؟ فهو محل النزاع »، كلام مكرّر لا دخل له فى المقام، و مع ذلك قاصر عن إفاده محلّ الخلاف، والصواب أن يقال : و هل هو واجب أو مندوب ؟ وعلى التقديرين هل هو داخل أو خارج ؟ فيه خلاف .

ص: ٣٢٥

١- ١ . ذخيره المعاد : ٢ / ٢٩١ .

٢- ٢ . بحار الأنوار : ٨٢ / ٢٩٧ .

قوله : « و نحن قد ذكرنا فى رساله ما يشفى العليل و يهدى إلى السبيل »، أقول: لم يذكر فيها إلا مستند القولين من غير تكلم فى ترجيح الجانبين، فما أدرى من أين جاء الشفاء؟! نعم لما كان العلاج بقدر حذاقه الطبيب، فلا ينبغى المؤاخذه عن ذلك من العاقل (١) اللبيب .

هذا إذا قرأت « يشفى » بالفاء من الشفاء، وإن قرأته بالقاف من الشقاء بمعنى التعب ليكون المعنى : و قد ذكرنا فى رساله فى تلك المسئله ما أوجب تعب العليل و محنته، بناءً على أنّ التكلم فى أطراف المسئله من غير ترجيح يوجب تعب الطالب، فالأمر كما أنصف، فعلى هذا لا مؤاخذه أصلاً .

ثم إننا نرجو أن يجزى الله تعالى شيخنا البهائى عنه جزاءً عظيمًا، فإنه لو لم يتكلم فى المسئله، لا يمكن له التكلم فيها أصلاً، و إن كنت فى ريب مما تبهنا عليك، فاستمع لما أتلو عليك مما ذكره فى المسئله، فأقول : قال شيخنا البهائى فى الحبل المتين :

و أما الكلام فى أنّ التسليم هل هو جزء من الصلوه أو خارج عنها فالروايات التى يمكن أن يستنبط منها ذلك متخالفه، فإنّ قوله عليه السلام فى الحديث الخامس : « حتّى إذا فرغ فليسلم »، و فى الحديث السادس : « يتم صلوته ثم يسلم »، يعطى خروجه .

و قوله عليه السلام فى الحديث الخامس و العشرين : « فإنّ آخر الصلوه التسليم » يعطى كونه جزءًا منها، و كذا قوله عليه السلام فى الحديث الثامن :

ص: ٣٢٦

١- ١ . فى « م » : « القائل »، والصحيح ما أثبتناه فى المتن .

« فصار للأولين التكبير و افتتاح الصلوه، و للآخرين التسليم ».

و أما كلام علمائنا _ قدس الله أرواحهم _ فقد قال السيد المرتضى رضى الله عنه : إنه لم نجد (١) لهم نصًا فى ذلك، ثم قوى كونه جزءًا من الصلوه، بل قال: إنه ركن من أركانها .

و يلوح من كلام بعض القائلين بوجوبه الحكم بخروجه عنها، حيث اشترطوا فى صحّحه الصلوه _ لظنّ دخول الوقت _ دخوله فى أثنائها، وقيدوه بما قبل التسليم، و لم يعتبروا دخوله فى أثنائه.

و قد يترأى أنه لا طائل فى البحث عن ذلك، لرجوع هذا البحث فى الحقيقة إلى البحث عن وجوب التسليم و استحبابه، فعلى القول بوجوبه لا معنى لخروجه، و على القول باستحبابه لا معنى لدخوله، وليس بشيء ؛ إذ على القول باستحبابه يمكن أن يكون من الأجزاء المندوبه كـ بعض التكبيرات السبع و كالسلام على النبى و الملائكه فى آخر التشهد، و على القول بوجوبه يمكن أن يكون من الأمور الخارجه عن حقيقه الصلوه كالتيه عند بعض .

بل جوّز صاحب البشرى السيد جمال الدين بن طاووس _ قدس الله روحه _ أن يكون الخروج من الصلوه بالسلام علينا و على عباد الله الصالحين، و يكون قول : السلام عليكم و رحمه الله وبركاته بعد ذلك واجبًا أيضًا، و إن كان المخرج غيره (٢)، إنتهى كلامه أعلى الله مقامه .

ص: ٣٢٧

١- ١ . فى المصدر : لم يجد .

٢- ٢ . الحبل المتين : ٢ / ٤٦٦ و ٤٦٧ .

و قال صاحبنا _ دام ظلّه (١) _ فى رسالته ما هذا لفظه :

الفصل الثانى : فى أنّ التسليم هل هو جزء من الصلوه أو خارج عنها ؟ إعلم : أنّ الروايات التى يمكن أن يستنبط منها ذلك متخالفه، ولأجل إختلاف الروايات إختلف الفقهاء، فقال السيّد المرتضى رضى الله عنه فى الناصريّه _ لمّا قال الناصر : تكبيره الإفتتاح من الصلوه، والتسليم ليس منها _ : لم أجد إلى هذه الغايه لأصحابنا نصّاً فى هاتين المسئلتين، ويقوى فى نفسى أنّ تكبيره الإفتتاح من الصلوه، و أنّ التسليم أيضاً من جمله الصلوه، وهو ركن من أركانها، و هى مذهب الشافعى (٢).

و يدلّ على الجزئيّه موثقه أبى بصير، قال : سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول فى رجل صلّى الصبح : فلمّا جلس فى الركعتين قبل أن يتشهد رعد، قال: فليخرج و ليغسل أنفه، ثمّ ليرجع وليتمّ صلوته، فإنّ آخر الصلوه التسليم (٣).

وصحيحه زراره و فضيل و محمّد بن مسلم، عن أبى جعفر عليه السلام : إذا كان صلوه المغرب فى الخوف فرّقهم فرقتين، فيصلّى بفرقه ركعتين، ثمّ جلس بهم، ثمّ أشار إليهم بيده، فقام كلّ إنسان منهم فيصلّى ركعه، ثمّ سلّموا وقاموا مقام أصحابهم، و جاءت الطائفه الأخرى فكبروا ودخلوا فى الصلوه وقام الإمام فيصلّى بهم ركعه [ثمّ سلّم ثمّ قام كلّ رجل منهم

ص: ٣٢٨

١- ١. « دام ظلّه » لم يرد فى « م » .

٢- ٢. الناصريّات : ٢٣١ المسأله ٨٢.

٣- ٣. التهذيب : ٢ / ٣٢٠ ح ١٣٠٧ ؛ الإستبصار : ١ / ٣٤٥ ح ١٣٠٢ .

فصلّى ركعه فشفعها بالتي صلى مع الإمام ثم قام فصلّى ركعه [(١) ليس فيها قرائه، فتّمت للإمام ثلث ركعات و للأوليين ركعتان في جماعه و للآخرين وحداناً، فصار للأوليين التكبير وإفتتاح الصلوه، و للآخرين التسليم (٢)].

و يدلّ على كونه خارجاً عنها، صحيحه سليمان بن خالد، قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل نسي أن يجلس في الركعتين الأوليين ؟ فقال: إن ذكر قبل أن يركع فليجلس، و إن لم يذكر حتّى ركع فليتمّ الصلوه حتّى إذا فرغ فليسلم و ليسجد سجدة السهو (٣). و صحيحه ابن أبي يعفور، قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل صلى الركعتين من المكتوبه، فلا يجلس فيها (٤) حتّى يركع ؟ فقال : يتمّ صلوته، ثمّ يسلم ويسجد سجدة السهو وهو جالس قبل أن يتكلّم (٥). و موثقه غالب بن عثمان، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : سألته عن الرجل يصلى المكتوبه فيقضى صلوته ويتشهد، و (٦) ينام قبل أن يسلم، قال : [قد] (٧) تمّت صلوته، و إن كان رعاً فاعسله ثمّ ارجع فسلم (٨).

و قد يخطر بالبال أنّه لا طائل في البحث عن ذلك، لرجوع هذا البحث

ص: ٣٢٩

-
- ١-١ . ما بين المعقوفين أثبتناه من المصدر .
 - ٢-٢ . التهذيب : ٣ / ٣٠١ ح ٩١٧ ؛ الإستبصار : ١ / ٤٥٦ ح ١٧٦٧ .
 - ٣-٣ . التهذيب : ٢ / ١٥٩ ح ٦١٨ ؛ الإستبصار : ١ / ٣٦٢ ح ١٣٧٤ .
 - ٤-٤ . في المصدر : فيهما .
 - ٥-٥ . التهذيب : ٢ / ١٥٧ ح ٦٠٦ ؛ الإستبصار : ١ / ٣٦٣ ح ١٣٧٥ .
 - ٦-٦ . في المصدر : ثمّ .
 - ٧-٧ . ما بين المعقوفين من المصدر .
 - ٨-٨ . التهذيب : ٢ / ٣١٩ ح ١٣٠٤ ؛ الوسائل : ٦ / ٤٢٥ ح ٨٣٤٥ .

فى الحقيقه إلى البعث عن وجوب التسليم و ندبه، فعلى القول بوجوبه لامعنى لخروجه، و على القول بندبه لا معنى لدخوله، و ليس بشىء، إذ على القول بندبه يمكن أن يكون التسليم من الأجزاء المندوبه كبعض التكبيرات السبع، و كالصلوه على النبى و آله _ على القول بندبها فى التشهد، و كالصلوه على الملائكه و الأنبياء و المرسلين _ و كالفنوت، بل يمكن على القول بالوجوب منع إستلزامه الدخول باحتمال كونه من الأمور الواجبه الخارجه عن حقيقتها، بل جَوَزَ صاحب البشرى جمال الدين بن طاوس العلوى الفاطمى _ قدس الله روحه ، و عطر مرقده _ أن يكون الخروج من الصلوه بالسلام علينا و على عباد الله الصالحين، ويكون قوله : السلام عليكم و رحمه الله وبركاته بعد ذلك واجباً أيضاً وإن كان قد خرج من الصلوه بالأولى (١).

إنتهى كلامه _ أطال الله تعالى بقاءه (٢) _ و لا مخالفه بينه و بين ما ذكره شيخنا البهائى إلا فى أمور، منها : أنّ صديقنا المكرّم بعد أن ذكر إختلاف الروايات، فرّع عليه إختلاف الفقهاء، فحكى القول بالجزئيه عن السيد المرتضى، و سكت عن حكايه القول بالخروج، و هو غير مناسب، و لهذا ترى شيخنا البهائى أجرى لسان البيان إلى كلّ من الإحتمالين، وما أدرى لِمَ غفل صديقنا المكرّم عنه ؟!

و منها : أنّه حكى عين عبارته السيد على النحو المذكور فى الذكرى، لكن بدّل ضمير المذكر بضمير المؤنث حيث قال : « و هى مذهب الشافعى »، و لعلّه من طغيان القلم .

ص: ٣٣٠

١- ١ . نقله عنه فى الذكرى : ٣ / ٤٣١ .

٢- ٢ . « أطال الله تعالى بقاءه » لم يرد فى « م » .

و منها : أنّ شيخنا البهائي إستند القول بالخروج إلى حديثين، و صديقنا المكرّم زاد عليهما موثقه غالب بن عثمان، و ليته لم يزد، لأنّه ذكره على النحو الّذى يتعجّب منه الصبيان، لأنّ الحديث هكذا : قال : سألته عن الرجل يصلّى المكتوبه فتنقضى صلوته و يتشّهّد، ثمّ ينام قبل أن يسلم، قال : قد تمّت صلوته، وإن كان رعا فاعسله، ثمّ رجع فسلم (١).

و هو توهم و جعل (٢) فعل الماضى فى المواضع الثلاثة فعل أمر، فزاد (٣) « فا » فى الأوّل، و « الألف » فى الثانى، فذكر : و إن كان رعا فاعسله ثمّ ارجع ؛ وهو وإن كان من غرائب الأمور، لكنّه بالإضافه إليه معذور، لما سيصرّح به من أنّه ليس كتاب التهذيب عنده، و نقله كغيره من الجبل المتين، فيمكن أن يكون غلطاً، أو تصرّف فيه كسائر تصرّفات الجزئيه التى وقعت منه فى كلام الجبل المتين إظهاراً للفضيله، و تحاشياً عن نقل ما فى كتاب الغير من غير تصرّف فيه بالمرّه، فيتصرّف فيه و لو أوجب ذلك أنواع الفضيله .

و منها : ما ذكر بقوله : « و قد يخطر بالبال » إلخ، و كلام الجبل المتين : « وقد يترأى أنّه لا طائل » إلخ، و كأنّه أراد بهذا التغيير أن يوهّم أنّه من المخطره فى باله، لكون أمثال عبارته معهوده فى ذلك، و يمكن أن يكون الداعى ما سلف من التحاشى عن نقل كلام الغير من غير تصرّف أصلاً .

و منها : قوله : « و كالصلوه على الملائكه و الأنبياء و المرسلين »، و قد عرفت أنّ الموجود فى عبارته الجبل المتين : « و كالسلام على النبى و الملائكه فى آخر

ص: ٣٣١

١- ١ . التهذيب : ٢ / ٣١٩ ح ١٣٠٤ ؛ الوسائل : ٦ / ٤٢٥ ح ٨٣٤٥ .

٢- ٢ . « جعل » لم يرد فى « ل » .

٣- ٣ . فى « م » : « فزاده »، والصحيح ما أثبتناه فى المتن .

التشهد»، ولا يخفى ما فيه من مطابقته لظاهر ما اشتمل عليه موثقه أبى بصير المعهوده، و مخالفه لفظ الصلوه معه . و غير ما ذكر من التغييرات الجزئيه التى صدرت منه .

ثم أقول : إن كلامه مأخوذ من الجبل المتين كما عرفت، و هو لما أورد مسئله الخروج و الدخول من غير ترجيح بأحد الجانبين، أوردنا شقيقتنا المكرم كذلك، وأنت وإن شئت أن تطّلع على حقيقه الحال، فعليك بمطالعه ما بيناه فى مطالع الأنوار (١) بإرشاد الله الوهاب الفياض الغفار .

ومنها قوله : وهذه القاعده التى مهّدها و قرّرها يوفى بما، إلخ

قوله _ دام ظلّه (٢) _ : و هذه القاعده التى مهّدها و قرّرها يوفى بما ادّعاه إذا أنكرنا مدخلية التسليم فى مطلق الصلوه، و نحن بُرّاء منه، بل نقول: إن التسليم لابدّ منه فى مطلق الصلوه، و الكلام فى معنى التسليم هل هو الصيغ الثلاث على ما هو المقرّر فى الفريضة، بأن يأتى أولاً بالصيغه المندوبه بلا خلاف، ثم بالثاني الذى لا خلاف لنا مع القوم فى أنّه ينصرف به من الصلوه، ثم بالثالث الذى وقع الإجماع على كونه محللاً، و كلّ هذه معنى التسليم لم يقل به أحد، بل كلّهم نطقوا بأنّ التسليم المطلق الوارد فى الأخبار و الآثار معناه هو السلام عليكم، والتحليل يحصل منه بلا خلاف، لأنّه كلام الآدميين، فكما أنّ بالتكبير يحرم كلام الآدميين، فبالسليم يحلّ له ما حرّم، كما أنّ التقصير فى موضعه محلل للمحرم .

ص: ٣٣٢

١- ١ . أنظر مطالع الأنوار : ٢ / ١٩٠ .

٢- ٢ . « دام ظلّه » لم يرد فى « م » .

إنتهى منه الكلام الذى أوجب عليه ضرورياً من الملام، لأنّ قوله : « وهذه القاعده » إلى آخره، قد علّق فيه إيفاء القاعده المذكوره بما ادّعيناه على إنكاره مدخلية التسليم فى مطلق الصلوه، و مقتضى هذا التعليق عدم الإيفاء عند إنتفاء الإنكار.

و هذا الكلام لا يتفوّه به أدانى الجهّال فضلاً عن أواسطهم و أعاليهم، لأنّ حاصله يرجع إلى أنّه إذا لم نقل بثبوت التسليم فى النافله أصلاً، يلزم من القاعده المذكوره ثبوت الصيغ الثلاث للتسليم فيها، و أمّا إذا قلنا بثبوت التسليم _ أى: السلام عليكم _ فى مطلق الصلوه، فلا يلزم منها ثبوت الصيغتين الآخرين فيها، وهذا لا يصدر ممّن يتصوّر فى حقّه احتمال جواز التصرّف فى أحكام الدين، فكيف ممّن جعل نفسه من خلفاء أمناء ربّ العالمين، « و من لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون » (١).

و إن شئت أن ينكشف لك الحال إنكشاف القمر ليله البدر (٢)، فاستمع لما أتلو عليك، فنقول : إنّنا أسسنا قاعده محكمه، مقتضاها : أنّ كلّ ما ثبت فى الفريضة ينبغى الحكم بثبوتها فى النافله، إلّا إذا دلّ الدليل على الإختصاص، فنقول : إنّ المفروض ثبوت الصيغ الثلاث فى الفريضة، فينبغى الحكم بثبوتها فى النافله، لانتفاء الدليل على الإختصاص، و ما ذكره هذا الفاضل يرجع إلى أنّ مقتضى القاعده المذكوره إنّما يكون ذلك إذا لم نقل بثبوت السلام عليكم فى مطلق الصلوه التى منها النافله، و أمّا إذا قلنا به فلا .

و هو من عجائب الزمان التى يتعجب منها المجانين و الصبيان، و يتحاشى منها

ص: ٣٣٣

١ - ١ . المائده : ٤٧ .

٢ - ٢ . فى « ل » : « القدر »، والصحيح ما أثبتناه فى المتن .

الوحوش و النسوان، لوضوح أنّه إذا اقتضت القاعده ثبوت الثلاث في النافله فيما إذا لم يكن لنا دليل على ثبوت شىء منها فيها، فكيف لا يقتضى (١) ثبوت إثنين فيها مع قيام الدليل على ثبوت واحده منها فيها؟! فهو قد بلغ حدًا في الفساد يوجب لمدّعيه أنواع اللوم والعتاب .

و قوله : « و الكلام فى معنى التسليم هل هو الصيغ الثلاث » من مقابح الأمور ومفاسد الدهور، نَعَمْ ما قيل : « عرض خود مى برى وزحمت ما مى دارى (٢) ».

وقد عرفت أنّ الكلام هنا فى أنّ كلّما ثبت فى الفريضة يحكم بثبوتها فى النافله، سواء كان لفظ التسليم حقيقه فى السلام عليكم فقط أو لا، فنقول : سلّمنا أنّ لفظ التسليم حقيقه فى السلام عليكم فقط، لكن الصيغتان الأخريان ثابتتان (٣) فى الفرائض أيضًا، فنحكم بثبوتهما فى النوافل للقاعده المؤسسه، و أين ذلك من الكلام فى معنى التسليم!؟

و هل يمكن صدور هذا الكلام فى هذا المقام ممّن يتصوّر فى حقّه جواز التصرّف فى الأحكام، و يتصدّى للفتاوى بين الأنام، و يخاف الإنتقام من المنتقم العلّام فى يوم القيام!؟

لكنّ الظاهر أنّ الباعث لتمسكه بذلك هو أنّه لما لم يكن له سواه، يتمسك به أى موضع اتفق و لو لم يكن له مناسبه أصلاً، ولذا قلنا : إنّّه لو لم يظفر به فى كلام شيخنا الشهيد، لم يمكن له التكلّم فى المسئله أصلاً، فهو وإن حصل النفع له من وجه، لكنّه فتح عليه باب الضرر من وجوه، فإثمه أكبر من نفعه، فليته لم يظفر به لئلا يقع فى

ص: ٣٣٤

١-١ . فى « م » : « يقتضى »، والصحيح ما أثبتناه فى المتن .

٢-٢ . فى « م » : « مى دهى ».

٣-٣ . فى « م » : « ثابتان »، والصحيح ما أثبتناه فى المتن .

هذه المهالك العظيمه التي لا يرجى له الخلاص منها ولو عمّر إلى يوم القيامة.

ثم لا يخفى ما فى قوله : « هل هو الصبح الثالث على ما هو المقرّر فى الفريضة، بأن يأتى أولاً بالصيغه المندوبه بلا خلاف، ثم بالثانى الذى لا خلاف لنا مع القوم فى أنّه ينصرف به من الصلوه، ثم بالثالث الذى وقع الإجماع على كونه محللاً »، أمّا أولاً : فتأمل فى قوله : « على ما هو المقرّر فى الفريضة » حتّى يظهر لك ذلك.

و أمّا ثانياً : فلأنّ نفي الخلاف فى نديته السلام على النّبى صلى الله عليه وآله ، غلطٌ، لوجود القائل بوجوبها، و هو جماعه من الأصحاب، منهم: صاحب الفاخر _ على ما حكاه شيخنا الشهيد فى الذكرى (١) عنه _ و الفاضل المقداد فى كنز العرفان بعد حكايته عن بعض شيوخه المعاصرين، حيث قال :

استدلّ بعض شيوخنا المعاصرين على أنّه يجب إضافه السلام عليك أيّها النّبى و رحمه الله و بركاته فى (٢) التشهد الأخير بما تقريره: السلام على النّبى واجب _ و لا شىء منه فى غير التشهد الأخير بواجب _ ينتج أنّه فيه واجب ؛ إلى آخر ما ذكره .

ثم قال هو بعد إيراد جملة من الكلام المشتمله على النقص والإبرام ما هذا لفظه:

و بالجملة الذى يغلب على ظنّى الوجوب، و يؤيده ما رواه أبو بصير عن الصادق عليه السلام قال : إذا كنت إماماً فإنّما التسليم أن تسلم على النّبى صلى الله عليه وآله ، الحديث (٣)، إلى آخر ما ذكره (٤).

ص: ٣٣٥

١- ١. الذكرى : ٣ / ٤٢٠ .

٢- ٢. فى المصدر : على .

٣- ٣. التهذيب : ٢ / ٩٣ ح ١١٧ ؛ الوسائل : ٦ / ٤٢١ ح ٨ .

٤- ٤. كنز العرفان : ١ / ١٤١ .

فمع تحقّق الخلاف من جماعه من علماء الأصحاب، الحكم بنفى الخلاف يرفع الوثوق عن قائله من غير خلاف، لكن لا يبعد أن يقال : إنّه معذور في ذلك، لأنّ غالب مطالبه في رسالته لمّا كان مأخوذاً من شيخنا البهائي في الحبل المتين وعبارته هكذا :

وهيها عبارته ثالثة و هي : السلام عليك أيّها النبيّ و رحمه الله وبركاته، ولا كلام في عدم كونها مُخرجه من الصلوه (١).

عبر _ دام ظلّه (٢) _ بما ذكره إظهاراً للفضيله و تحاشياً عن نقل كلام الغير من غير تصرّف بالمرّه، و لا يتنبّه بأنّ نفي الكلام عن كونها مخرجه لا يستلزم إنتفاء القول بالوجوب، كما لا يخفى على الخير .

و أمّا ثالثاً : فلأنّ مقتضى السياق أن يقول : ثمّ بالثانيه التي لا خلاف لنا مع القوم في أنّه ينصرف بها من الصلوه، و كذا الحال في قوله : « ثمّ بالثالث ».

و قوله : « بل كلّهم نطقوا بأنّ التسليم المطلق الوارد في الأخبار و الآثار معناه هو السلام عليكم » كذبٌ واضح، لما عرفت من التصريح من المعتبر والمنتهى والتذكره على خلافه، و كلمات كثير منهم خاليه عنه، نعم أنّ المصرّح به في كلمات جماعه منهم ذلك (٣)، و أين ذلك من دعوى أنّ كلّهم نطقوا بذلك ؟!

قوله : « و التحليل يحصل منه بلا-خلاف، لأنّه كلام الآدميين »، الظاهر من هذا الكلام عدم جواز الإجتزاء في تسليم الفرائض بقول : السلام علينا و على عباد الله الصالحين، و هو ضعيف جدّاً، لأنّ النصوص المعتبره الوارده عن أئمّتنا الطاهره

ص: ٣٣٦

١-١ . الحبل المتين : ٢ / ٤٦٦ .

٢-٢ . « دام ظلّه » لم يرد في « م » .

٣-٣ . أنظر مستند الشيعة : ٥ / ٣٥٣ .

— عليهم آلاف السلام والثناء والتحيّة — مصرّحه بخلاف ذلك، كما عرفت جملة منها في المباحث السالفه .

ولذا ذهب كثير من الأصحاب إلى جواز الإجتزاء بكلّ من العبارتين، وهو المختار وفقاً للمعتبر و الشرائع و النافع و المنتهى و اللمعه و الألفيّة والدروس والمهذّب و الموجز و الحبل المتين (١) ؛ بل المشهور كما في غايه المراد والمهذّب (٢). ومَن أراد تحقيق المسئلة، فعليه بمطالعه ما بيّناه في مطالع الأنوار (٣).

ومنها قوله : فإن أراد السيّد دام ظلّه أن يجعل هذه، إلخ

قوله — دام ظلّه (٤) — : فإن أراد السيّد — دام ظلّه — أن يجعل هذه الصيغ في النافله لمجرّد كونها مذكوره في الفريضه لأنّ هذه كلّها مأخوذه في معنى التسليم، فهو ممنوع أشدّ المنع، كيف وقد عرفت واعترف السيّد إطباق القوم على أنّ معنى التسليم هو السلام الشائع.

لا يخفى ما في قوله : « لأنّ هذه كلّها مأخوذه في معنى التسليم »، أمّا أوّلاً: فلائّه لو كان الأمر كذلك، لكان الإستدلال حينئذ بالحديث النبويّ المذكور، لا بالقاعده المتقنه .

و أمّا ثانياً: فلائّه إمّا تعليل لكون الصيغ في الفريضه — كما هو الظاهر من الكلام — أو لجعلها في النافله، و على التقديرين لا وجه له، لوضوح أنّ كلامنا

ص: ٣٣٧

-
- ١- ١. المعتمر: ١ / ٧٠؛ شرائع الاسلام: ١ / ٧٩؛ المختصر النافع: ٣٣؛ المنتهى: ٥ / ٢٠٤؛ اللمعه: ٣٠؛ الألفيه: ٦٢؛ الدروس: ١ / ١٨٣؛ المهذّب البارع: ١ / ٩٥؛ الموجز الحاوي (الرسائل العشر): ٨٣؛ الحبل المتين: ٢ / ٤٦٥.
 - ٢- ٢. غايه المراد: ١ / ١٦٠؛ المهذّب البارع: ١ / ٣٨٨.
 - ٣- ٣. أنظر مطالع الأنوار: ٢ / ١٩٢.
 - ٤- ٤. « دام ظلّه » لم يرد في « م ».

صريح في أن الاستدلال إنما هو لمحض ثبوتها في الفريضة حيث قلنا : « بل يمكن أن يقال بعنوان القاعده : كلما ثبت في الفرائض يمكن الحكم بثبوتها في النوافل بمجرد ذلك » ؛ و أما كون ثبوتها في الفرائض لكونها مأخوذه في معنى التسليم، فكلاً، كما لا يخفى .

مضافاً إلى ما عرفت من أنه حينئذ لا حاجة للتمسك بثبوتها في الفرائض كما لا يخفى، فذكر هذا الإحتمال غير صحيح، لعدم احتمال العبارة له .

ومنها قوله : وإن أراد أن هذه الصيغ مأخوذه في التسليم، إلخ

قوله _ دام ظلّه (١) _ : وإن أراد أن هذه الصيغ مأخوذه في التسليم لأجل ورود الروايتين المتضمنتين (٢) لإطلاق التسليم على الصيغ الثانية واشتمالهما على الحكم بتحقيق الإنصراف بها، فقد عرفت أن الاستعمال أعم من الحقيقة، كما أن الأخبار واردة بأن الفقهاء خمر، ولا يلزم منه أن يكون ذلك معناه عند الإطلاق .

هذا الإحتمال أيضاً من مقابح الأمور التي يتحاشى منها الوحوش و الطيور، لما عرفت من صراحه كلامنا في أن المقصود جواز الجمع بين الصيغ الثلاث في النافله لمحض ثبوتها في الفريضة، سواء كان لفظ التسليم حقيقه في الجميع، أم لا، فاحتمال كون الصيغ مأخوذه في التسليم لأجل ورود الروايتين إلخ، في المقام مما يوجب رفع وقع مباشره (٣) بين الأعلام، فلا يمكن صدوره من عقلاء الأنام،

ص: ٣٣٨

١- ١ . « دام ظلّه » لم يرد في « م » .

٢- ٢ . في « م » : « المنصّتين »، والصحيح ما أثبتناه في المتن .

٣- ٣ . في « م » : مباشره ؛ وهو غلط .

فضلاً عَمَّن هَيَّا نَفْسَهُ لِلتَّصَرُّفِ فِي الْأَحْكَامِ .

ثُمَّ لَا يَخْفَى مَا فِي قَوْلِهِ : « أَنَّ هَذِهِ الصَّيْغَ مَأْخُودَةٌ فِي التَّسْلِيمِ » ، ثُمَّ فِي التَّمَسُّكِ بِمَا تَمَسَّكَ بِهِ فِي إِثْبَاتِهِ عَلَى مَنْ لَهُ أَدْنَى تَأَمُّلٍ ، وَالْمُنَاسَبِ فِي الْجُمْلَةِ لِمَا هُوَ بِصَدَدِهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ رِبْطٌ فِي الْمَقَامِ أَصْلًا أَنْ يَقُولَ : وَإِنْ أَرَادَ لَفْظُ التَّسْلِيمِ حَقِيقَةَ فِي الصَّيْغِ الثَّلَاثِ إِيخَ ، كَمَا لَا يَخْفَى .

وَمِنْهَا قَوْلُهُ : وَإِنْ أَرَادَ أَنَّ مَا كَانَ ثَابِتًا فِي الْفَرِيضَةِ وَجِبَ أَنْ ، إِيخَ

قَوْلُهُ _ دَامَ ظَلُّهُ _ : وَإِنْ أَرَادَ أَنَّ مَا كَانَ ثَابِتًا فِي الْفَرِيضَةِ وَجِبَ أَنْ يَكُونَ ثَابِتًا فِي النَّافِلَةِ لِأَجْلِ الْإِتِّحَادِ فِي الْمَهْيَةِ ، فَنَقُولُ : ذَلِكَ كَذَلِكَ إِذَا لَمْ يَبَيِّنْ لَنَا الشَّارِعُ أَمْرَ التَّحْلِيلِ فِي النَّافِلَةِ .

نَعَمْ هَذَا هُوَ الْمُرَادُ ، لَكِنْ لَا بِهَذَا التَّعْبِيرِ الْغَيْرِ الْمُنَاطَبِ ، بَلْ عَلَى التَّعْبِيرِ الَّذِي عَبَّرْنَا بِهِ حَيْثُ قُلْنَا : « وَيُمْكِنُ أَنْ يَقَالَ بِعَنْوَانِ الْقَاعِدَةِ : كَلَّمَا ثَبَتَ فِي الْفَرَائِضِ يُمْكِنُ الْحُكْمُ بِثَبُوتِهِ فِي النَّوَافِلِ بِمَجَرَّدِ ذَلِكَ » ، وَهُوَ قَدْ سَلَّمَ ذَلِكَ حَيْثُ قَالَ : « ذَلِكَ كَذَلِكَ » ، لَكِنْ قَيَّدَهُ بِقَوْلِهِ : « إِذَا لَمْ يَبَيِّنْ » إِيخَ ، أَشَارَ بِذَلِكَ إِلَى مَا افْتَرَى بِهِ عَلَى أَجْدَادِ الْمَعْصُومِينَ ، وَلَمْ يَبَالِ بِمُؤَاخَذَةِ خَالِقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِينَ ، حَيْثُ نَسَبَ إِلَيْهِمْ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ أَنََّّهُمْ قَالُوا : سَلَّمَ فِي النَّافِلَةِ تَسْلِيمَهُ وَاحِدَهُ .

وَقَدْ أَجَبْنَا عَنْهُ فِيمَا سَلَفَ بِكَوْنِهِ إِفْتِرَاءٌ فِي الدِّينِ ، وَبَعْدَ الْإِغْمَاضِ عَنْهُ أَنَّهُ لَا يَجْدَى لَهُ نَفْعًا ، لِأَنَّ بِنَاءَهُ عَلَى أَنَّ لَفْظَ التَّسْلِيمِ حَقِيقَةً فِي السَّلَامِ عَلَيْكُمْ فَقَطْ ، كَمَا أَنَّ كَلَامَهُ مَشْحُونٌ بِذَلِكَ سَابِقًا وَلاحِقًا ، فَمَقْتَضَى الْأَخْبَارِ الْمَجْعُولَةِ بَعْدَ التَّسْلِيمِ عَدَمَ الْإِتْيَانِ بِقَوْلِ : السَّلَامُ عَلَيْكُمْ فِي النَّافِلَةِ مَكْرَرًا ، وَأَيْنَ ذَلِكَ مِنَ الدَّلَالَةِ عَلَى عَدَمِ جَوَازِ الْإِتْيَانِ بغيره ، حَتَّى يَحْكُمَ بِعَدَمِ جَوَازِ الْجَمْعِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الصَّيْغَتَيْنِ

و الحاصل : أنَّ المراد فى هذا المقام هو أنَّه لما جاز الجمع بين الصيغ الثلاث فى الفرائض، ينبغى أن يحكم بجوازها فى النوافل، للقاعده المؤسَّسه، نظرًا إلى إنتفاء الدليل على الإختصاص، و صاحبنا المكترَّم _ دام ظلّه _ سلّم القاعده المذكوره، لكن ذهب إلى الخروج عن مقتضاها بمجرد ما جعله دالًّا على اعتبار السلام عليكم فى النوافل، ولم يتنبه بأنَّ إثبات الشىء لا ينفى ما عداه .

و إن شئت أن يتّضح لك حقيقه الحال بأوضح بيان، فاستمع لما أتلو عليك، فنقول : إنَّ مقتضى التعليق فى قوله : « ذلك كذلك إذا لم يبيّن لنا الشارع أمر التحليل فى النافله » هو أنَّه بعد البيان من الشارع لم يكن كذلك، فإن كان المراد أنَّه بعد بيان التحليل فى النافله لا يمكن الحكم بثبوت ما ثبت فى الفريضه فى النافله (١) مطلقًا، فذلك يبيّن الفساد، ضرورىّ البطلان، لظهور أنَّ بيان التحليل بعد تسليمه إنّما يقتضى أن لا يكون أمر التحليل فى النافله كالتحليل فى الفريضه، ولا يلزم منه إنتفاء المشاركة بالمرّه، حتّى يخرج عن مقتضى القاعده المذكوره.

وإن كان المراد أنَّه بعد بيان التحليل فى النافله لا يكون تحليلها كتحليل الفريضه، سلّمنا ذلك، لكن غايه ما يلزم منه أن لا يكون غير السلام عليكم محللاً فى النافله، لا أنَّه لا يجوز الإتيان به فيها، وقد عرفت أنَّ المراد فى هذا المقام جواز الجمع بين الصيغ الثلاث فى النافله لجوازه فى الفريضه، و لا يلزم ممّا أفاده خلافه، كما لا يخفى .

ص: ٣٤٠

قوله _ دام ظلّه _ : و أما إذا بينه بالإكتفاء بالتسليم و كان معنى التسليم هو السلام الشائع، و الصيغتان خارجتان عن معناه و اردتان عنهم عليهم السلام فى الفريضة، و لعلّها لأجل مزيه كانت للفريضة، و ليس لنا فى الإدخال والإخراج مدخلية أصلاً، بل هو [حرام علينا] (١) قياس حنفى (٢) باطل. فبأى حجه تحكم بجواز ذكرها و ليست دعاءً ولا ذكرًا، كما أنّ المندوبات الواردة فى التشهد و السجود و الركوع لأجل كون هذه المواضع مواضع الدعاء، لنا أن نأتى بها و أن نتركها بالإجماع من أصحابنا الإماميه، فقياس هاتين الصيغتين بالأدعية والأذكار المندوبه قياس باطل، إذ لا ملازمه ولا أولويه، بل بعد ورود الأمر البيانى فى تسليم النافله، جره عظيمه على الله ورسوله .

إنتهى كلامه الذى لا يخفى على أدانى الطلبه وهنه و ضعفه، فنقول : إنّ فساد هذا الكلام وإن بلغ حدًا لا يكاد يختفى على أحد من الطلبه، لا- سيّما بعد الإطلاّع على ما جرى به قلم البيان، لكنّا نصرف عنان البيان إلى ما فيه من الفساد، للتنبيه على بعض المناسبات، فنقول : إنّ قوله : « و أمّا إذا بينه بالإكتفاء بالتسليم » إلى قوله : « فبأى حجه تحكم بجواز ذكرها و ليست دعاءً و لا ذكرًا » منظورٌ فيه، أمّا أولًا -: فلاّنا سلّمنا أنّ معنى التسليم ما ذكر، لكن نقول : إنّ المراد من الإكتفاء بالتسليم إمّا لزومه _ و إن كان خلاف الظاهر من الكلام _ أو جوازه، و على التقديرين لا يتم المرام.

ص: ٣٤١

١- ١ . ما بين المعقوفين أثبتناه من الأصل المنقول عنه .

٢- ٢ . فى الأصل المنقول عنه : حنيفى .

أمّا على الثّاني فظاهر، إذ غايه ما يلزم منه جواز الإكتفاء فى تحليل النوافل بقول: السلام عليكم، وهو ممّا لا ينكره أحد، ولا يلزم منه أن لا يكون السلام علينا محللاً فيها، كما لا يخفى .

و أمّا على الأوّل، فلاّنا نقول بعد الإغماض عن مطالبه مستنده : قد عرفت أنّ غايه ما يلزم منه أن لا يكون غير السلام عليكم محللاً فى النافله، وقد عرفت أنّ المراد فى هذا المقام جواز الجمع بين الصيغ الثلاث فى النافله، لا كون غير السلام عليكم محللاً أيضاً .

ثمّ إنّ الإتيان بضمير المؤنث فى قوله : « و لعلّها لأجل مزيّه فى الفريضه » فى غير محلّه، و الصواب أن يقول : و لعلّه، إذ مقتضى السياق عوده إلى الورود المدلول عليه بقوله : « واردتان ».

و أمّا ثانياً : فلاّنا قوله : « و ليس لنا فى الإدخال » إلى قوله : « قياس حنفى » من شنايع ما صدر منه، لوضوح أنّ بناء كلامنا هو أنّ مهيه الصلوه من مجعولات الشارع، و عيّن لفظ الصلوه لتلك المهيه، و بيّن أجزائها فيما إذا كانت متعلّقه لطلبه الحتمى، ثمّ صارت تلك المهيه الّتى عيّن لها اللفظ المذكور متعلّقه لطلبه الندبى، والقريحه السليمه يقضى بعنوان البدييه بأنّها المراده هنا بجميع أجزائها المقوّمه والمكمله، إلّا- إذا دلّ دليل على خلافه، كما أوضحنا الحال بتصوير مثال يكفى لتوضيح المقال ووضح الشمس رابعه النهار، فلايكاد يختفى إلّا- على خفافيش الزمان المحرومه عن مشاهده النور، فلا- يجترى الظهور إلّا- فى ظلم الديجور، وأين ذلك من القياس ؟!

و منه يظهر أنه — دام ظلّه (١) — ما فهم معنى القياس . وأعجب منه أنه سلّمه أوّلاً- حيث قال : « ذلك كذلك »، و مع ذلك حكم ثانياً بأنه من باب القياس، فهل يوجب ذلك إلا رفع وقعه بين الناس !؟

و ممّا ذكر تبين أنّ الحجّه المجوّزه للجمع بين الصيغ الثلاث في النافله أقوى من الجبل الشامخ، و أظهر من القمر الباذخ، نعمّ ما قيل :

قد ظهرت فلا تخفى على أحد إلا على أكمه لا يبصر القمر (٢)

ثمّ إنّ المناسب — بل اللازم — تبديل الضمير المفرد في قوله : « فبأيّ حجّه تحكم بجواز ذكرها و ليست دعاءً و لا- ذكرًا »، بالثنيه بأن يقول : بجواز ذكرهما وليستا إلخ، لوضوح أنّ المرجع الصيغتان في قوله (٣) : « والصيغتان خارجتان »، لكن أمثال هذه المقابح منه — دام ظلّه — معدوده من المحاسن، بالإضافة إلى الشنايع الصادره منه، فلا ينبغي المؤاخذه عليها .

و ممّا ذكرنا تبين أنّ قوله : « و ليس لنا في الإدخال والإخراج » إلخ، عليه، لا له، لأنّه ناطقٌ بفساد اعتقاده، إذ قد عرفت ممّا تبّهنا عليه أنّ مهية الصلوه عند كونها متعلّقه للطلب النديّ، هي التي كانت متعلّقه للطلب الحتميّ، والمفروض أنّ الصيغتين كانتا من أجزائها هناك، فاللازم منه أن تكونا كذلك عند كونها متعلّقه للطلب النديّ، فالقول بخلافه إخراج للشئ الثابت من غير أن يكون هناك مخرج.

ص: ٣٤٣

١-١ . « دام ظلّه » لم يرد في « م » .

٢-٢ . البيت من قصيده لغيلان بن عقبه العدوي المشهور بذى الرمه، المتوفى ١١٧، و في ديوانه هكذا : لقد بهرت فما تخفى على أحد *** إلا على أكمه لا يعرف القمرأ أنظر ديوان ذو الرمه : ١٩١ ؛ ومعجم شواهد العربيّه : ١٤٢ .

٣-٣ . « الصيغتان في قوله » لم يرد في « م » .

اللهم إلا- أن يقال : إنَّ المخرج تشهى النفس، فيحكم بالإخراج من قبل نفسه، ومع ذلك يقول : « و ليس لنا فى الإدخال و الإخراج مدخلية »، و هو دليل لا يَحُجُّ أيضًا على أنَّه يتفوّه بما لا يشعر بمعناه .

ثمَّ إنَّ قوله : « وليست دعاء ولا ذكرًا » صريحٌ فى أنَّ السلام على النبىِّ صلى الله عليه و آله ليس من الأذكار، و هو باطل للصحيح المتقدم، و لجعلهم ذلك من أذكار سجده السهو، و لازم ما ذكره أنَّ من أتى به فى غير محلّه فى الفريضة عامدًا يحكم بفساد صلوته، و ساهيًا يحكم بلزوم سجدة السهو، و قد عرفت التحقيق فى ذلك (١).

ثمَّ إنَّ اللازم من حكمه بعدم كونهما دعاء و لا- ذكرًا، كونهما من كلام الآدميين، مع أنَّ الظاهر منه فيما سلف _ حيث جعل الوجه فى كون السلام عليكم محللاً دون غيره: كونه من كلام الآدميين _ خلافه .

قوله _ دام ظلّه _ : « كما أنَّ المندوبات الواردة فى التشهد و السجود و الركوع لأجل كون هذه المواضع مواضع الدعاء، لنا أن نأتى بها و أن نتركها بالإجماع من أصحابنا الإمامية، فقياس هاتين الصيغتين بالأدعية و الأذكار المندوبة قياس باطل، إذ لا ملازمه و لا- أولويّه، بل بعد ورود الأمر البيانى فى تسليم النافله جرء عظيمه على الله و رسوله »، فيه أيضًا ما لا يخفى، أمّا أولًا : فلأنَّ المشبه فى كلامه لم يعلم حتّى يجعل قوله : « كما أنَّ المندوبات » إلخ، مشبهًا به .

و أمّا ثانيًا : فلأنَّ اللازم ممّا ذكره عدم جواز الإتيان بتلك المندوبات لكونها مندوبة فى النوافل، بل لكونها دعاء، مع أنَّه ممّا (٢) لا تأمل لأحد فى فساده.

ص: ٣٤٤

١- ١ . « فى ذلك » لم يرد فى « م » .

٢- ٢ . « ممّا » لم يرد فى « م » .

و أما ثالثاً : فلأنّ قوله : « فقياس هاتين الصيغتين » إلخ، من مقايح ما صدر منه، لأنّ كلامنا صريح في أنّ الإتيان بما ذكر أنّما هو لأجل الإتحاد في المهيّة، وأين ذلك من أنّ الإتيان بالصيغتين في النافله لقياسهما على الأذكار والأدعية المندوبه فيها (١) ؟!

ثم إنّ المناسب تبديل الباء في قوله : « بالأدعية » بـ « على »، كما لا يخفى.

وأما رابعاً : فلأنّ قوله : « بل بعد ورود الأمر البياني » إلخ، قد عرفت ما فيه مراراً. وأيم الله أنّ التصدّي للأحكام والفتاوى بين الأنام لمن له هذا الإستعداد جرءٌ عظيمٌ على الله المتعال و رسوله المختار .

ومنها قوله : إذ لو أخذنا مولانا جعفر بن محمّد الصادق عليهما السلام ، إلخ

قوله _ دام ظلّه _ : إذ لو أخذنا مولانا جعفر بن محمّد الصادق عليهما السلام وسألنا عن الحجّه في ذلك مع تأكيداتهم الوكيده، و تخوياتهم العظيمة وتحذيراتهم الشديده عن إرتكاب القياس و اعتبار الإستنباطات، وتصريحاتهم بأنّ أوّل من قاس إبليس، ما الحجّه لنا في الخلاص بعد العتاب ؟!

أتقول في الجواب : مولاي ! إنّك قلت : « تحليلها التسليم » والتسليم معناه: السلام علينا و على عباد الله الصالحين، فقد عرفت الفساد ؛ وإن قلت في الجواب : إنّك قلت : إذا قلت : السلام علينا و على عباد الله الصالحين إنصرفتم، فإنّ أجب بأنّ ذلك وقع منّا في الفريضه، وقد

ص: ٣٤٥

جَوَزْنَا ذَٰلِكَ فِي الْفَرِيضَةِ لِحُكْمِهِ خَفِيَّةٌ عَلَيْكُمْ، وَ لَمْ نَتْرِكْ أَمْرَ الْمُحَلِّ فِي النَّافِلَةِ، وَ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمْ أَنَّ أَتَمَّوْا نَوَافِلَكُمْ بِالتَّسْلِيمِ، وَ قَدْ تَدَاوَلَ مَعْنَاهُ عِنْدَكُمْ، وَلَمْ يَصِرْ حَقِيقَةً شَرْعِيَّةً فِي الصَّيْغِ الثَّلَاثِ، غَايَةُ الْأَمْرِ أَنَّا حَلَّلْنَا لَكُمْ فَرَائِضَكُمْ بِهَذِهِ الصَّيْغَةِ خَاصَّةً، فَمِنْ أَىِّ جِهَةٍ جَعَلْتُمُوهَا فِي النَّافِلَةِ مَعَ تَحْرِيمِ الْقِيَاسِ؟! فَقُلْ : يَا سَيِّدِي ! مَا الْحِجَّةُ فِي الْخُلَاصِ .

أَقُولُ : حَجَّتْنَا فِي ذَٰلِكَ لَا-يَخْفَى عَلَى مَنْ أَحَاطَ خَبْرًا بِمَا أوردناه بعين البصيرة، لكن شقيقنا المكرم لما غفل أو تغافل لا بأس بالإشارة إليه هنا أيضًا، و إن كررنا فيه المقال، فنقول : كلامنا في مقام الجواب عن السؤال المفروض : يا سَيِّدِي ! قد دعونا شيعتكم إلى ترك البدعه، و تلونا عليهم أنه لا- فرق بين النوافل والفرائض في التسليم أصلًا، فكما أنه لا- يتعين في الفرائض الإقتصار بصيغته السلام عليكم، بل يجوز العدول عنها إلى السلام علينا (1) إلخ، فكذا الحال في النوافل ؛ و كما يجوز الجمع بين الصيغ الثلاث في الفرائض، كذلك الحال في النوافل.

أَمَّا الْأَوَّلُ : فَلَقول جَدَّكُمْ _ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَ عَلَيْكُمْ _ : « تحليلها التسليم »، بناء على التفسير الذي بلغ إلينا منكم و من مولانا الرضا عليه السلام في شمول التسليم لقول السلام علينا أيضًا، كما مرَّ الكلام فيه مرارًا .

و يظهر من إصرار شقيقنا المكرم أنه في مقام الجواب يقول : إِنِّي رَأَيْتُ كَلَامَ شَيْخِ الطَّائِفَةِ فِي الْمَصْبَاحِ، إِعْتَقَدْتُ مِنْ حَسَنِ ظَنِّي بِهِ تَعَيَّنَ السَّلَامُ عَلَيْكُمْ فِي النَوَافِلِ، فَأَبْرَزْتُ ذَٰلِكَ فِي شِيعَتِكُمْ، ثُمَّ لَمَّا تَبَهَّنِي بَعْضُ الْقَاصِرِينَ بِمَا وَرَدَ مِنْكُمْ _ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ _ الصَّرِيحُ فِي تَحَقُّقِ التَّحْلِيلِ بِالسَّلَامِ عَلَيْنَا أَيْضًا، أَلْقَيْتُ فِي

ص: ٣٤٦

١- ١ . في « م » : بالسَّلام علينا .

مقام الجواب بدعوى التبادر، حاصله : أنَّ ذلك وإن كان دالًّا عليه، لكن لما كان المتبادر (١) من لفظ التسليم هو السلام عليكم، عدلتُ عن مقتضى تفسيركم .

نعوذ بالله عن مؤاخذه هذا الجواب، فإنَّه فى قوِّه ردِّ قول المعصوم بدعوى تبادر اللفظ فى غير تفسيره ؛ نظيره سلطان حكيم أمرَ بمعجون عَيْن له أجزاء، وجعل فى أجزائه جزءًا خيَّره بين أمرين، وصرَّح بترتّب الثمره المعهوده على كلّ واحد منهما، وينكر ذلك بعض عبيده و يتمسِّك بأنَّه وإن صرَّح بترتّب الثمره على كلّ واحد منهما، لكنَّى أنكر ذلك، لكون المتبادر من اللفظ أحدهما، و هل هو إلّا مخالفه ذلك السلطان الموجه لأشدّ الإنتقام ؟! نعوذ بالله من فساد الفاتحه و سوء الختام .

و أمّا الثانى : فهو أنا نقول : يا سيِّدى ! مثل الصلوه عندنا مثل معجون ركبّه سلطان حكيم من أجزاء، و عَيْن له لفظًا، و طلبه تاره من عبيده فى ضمن ذلك اللفظ بعنوان الحتم والإلزام، و بيّن أجزائها بالتمام، و أخرى فى ضمن ذلك اللفظ أيضًا بعنوان الندب والرجحان، والظاهر منه أنَّه لا تفاوت فى المطلوب، بل التفاوت فى كيفيَّه الطلب، و كلّ أحد حتّى الصبيان و النسوان يعلم من ذلك أنَّ المراد ذلك المعجون عند انتفاء الدليل الدالّ على المغايره _ كما هو المفروض _ فلهذا حكمنا بجواز الجمع بين الصيغ الثلاث فى النافله، و لا شبهه فى مقبوليّه هذا الجواب عند العقلاء .

لكنَّى أقول : إنّ شقيقنا المكرَّم لعَلَّه نسى حال الكتابه قوله تعالى : « أتأمرون الناس بالبرّ و تنسون أنفسكم » (٢)، و قوله تعالى : « يقولون بأفواههم ما ليس

ص: ٣٤٧

١- ١ . فى « م » : « التبادر » ؛ وهو غلط .

٢- ٢ . البقره : ٤٤ .

توضيح المرام هو أننا نقول : يا مولانا ! لو ألقى إليك السؤال : أيها المتصدى للأحكام ! أنك نسبت إلى الصدوق والسيد المرتضى أنهما روىا حديث : « مفتاح الصلوة الطهور، و تحريمها التكبير، و تحليلها التسليم » عن علي بن محمد بن عبد الله، عن سهل بن زياد، عن جعفر بن محمد الأشعري، عن القداح، عن أبي عبد الله عليه السلام (٢)، و هو كذب محض، وإفتاء بحت، ما العذر فى مقام الجواب ؟!

و أيضًا أنك نسبت إلى الصدوق أنه ادعى أن القول بوجوب التسليم من ضروريات المذهب، و هو أيضًا إفتاء و مخالف للواقع، فما الجواب عن هذا السؤال ؟!

و أيضًا أنك نسبت إلى أبي الصلاح أنه قال : « والذى نراه نحن » إلى آخر الكلام المتقدم، مع أنه خلاف الواقع، بل هو كلام المحقق ؛ فإن قلت : إن ذلك إشتباه وغفله منى، كيف يكون الاعتذار لو ألقى إليك أن من كان له هذا الإستعداد كيف يهين نفسه للتصدى بمسائل الحلال والحرام ؟!

و أيضًا أنك نسبت إلى الأئمة الطاهرين أنهم قالوا : « من صام شهرًا و يومًا، فقد صام شهرين متتابعين »، وهو مخالف للواقع .

و أيضًا أنك نسبت إليهم عليهم السلام أنهم قالوا فى النافله : « سلم تسليمه واحده »، وهو جعل فى الدين ؛ و غير ذلك مما تبهنا عليه فى المباحث السالفه، و ما أدرى ما يكون الاعتذار عن هذه المفتريات عند مؤاخذه خلاق الأرضين والسموات

ص: ٣٤٨

١- ١. آل عمران : ١٦٧ .

٢- ٢. الوسائل : ١١ / ٦ ح ٧٢١٣ ؛ الفقيه : ١ / ٢٣ ح ٦٨ .

« وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُ » (١).

ثم لا يخفى ما فى كلماته الواهيه المذكوره، فإنّ منها _ وهو أكثرها _ يظهر من المباحث السالفه، فلا إفتقار إلى الذكر، و منها : أنّ الظاهر من قوله : « واعتبار الإستنباطات » عطفًا على « إرتكاب القياس » منعهم عليهم السلام عن مطلق الإستنباط، وهو أيضًا مخالف للواقع، لما ورد عنهم عليهم السلام من أنّ علينا إلقاء الأصول، وعليكم التفرّع، ففى السرائر :

عن هشام بن سالم، عن أبى عبد الله عليه السلام : إنّما علينا أن نلقى إليكم الأصول، وعليكم أن تفرّعوا (٢).

وفيه أيضًا :

عن أحمد بن محمد بن أبى نصر، عن أبى الحسن الرضا عليه السلام قال : علينا إلقاء الأصول إليكم، و عليكم التفرّع (٣).

و منها : قوله : « فإن أجاب بأنّ ذلك وقع منّا فى الفريضة و قد جوّزنا ذلك فى الفريضة لحكمه خفيّه عليكم » إلخ، فإنّا نستحيل صدور هذا الجواب منه عليه السلام ، لأنّ ممّا دلّ على تحقّق الإنصراف بتلك الصيغه قوله عليه السلام : « تحليل الصلوه التسليم »، لما تقدّم ممّا هو صريح فى شمول التسليم فيه لها، و قد عرفت أنّ الصلوه فيه أعمّ من الفريضة والنافله، و مع ذلك كيف يقول عليه السلام بأنّ ذلك وقع منّا فى الفريضة ؟!

ثمّ على فرض الإغماض عنه نقول : إن كان المراد وقوعه فى الفريضة بحيث

ص: ٣٤٩

١- ١. العنكبوت : ٦٨ .

٢- ٢. السرائر : ٣ / ٥٧٥، والحديث فى الوسائل : الباب ٦ من أبواب صفات القاضى، ح ٥١ .

٣- ٣. السرائر : ٣ / ٥٧٥، والحديث فى الوسائل : الباب ٦ من أبواب صفات القاضى، ح ٥٢ .

يمنع من الإتيان بها في غيرها، فهو كذبٌ محضٌ ؛ وإن كان المراد أنَّ مودعه في الفريضة، نقول : كثير من الأدعية و الأذكار كذلك، كما عرفت ممَّا فضلنا سابقاً، فكما لا يمنع ذلك من الإتيان بها في النافلة، فكذلك الحال فيما نحن فيه، لأنَّ المقتضى _ وهو ما تبهنا عليه من الإتحاد في المهية _ مشتركٌ في الجميع.

و منها : قوله : « وقد بينا لكم أن أتموا نوافلكم بالتسليمه »، فإنَّه أيضاً مخالفٌ للواقع، لعدم ورود هذا اللفظ في الأخبار الصادره من الأئمة الأطهار عليهم صلوات الله الملك العزيز الجبار .

و منها : قوله : « حللنا لكم فرائضكم بهذه الصيغة »، فإنَّ الفرائض لا- تحلل بتلك الصيغة، بل الأمور المحرَّمة فيها يحلل بها، فالصواب أن يقول : فإنَّا جعلنا تحليل فرائضكم بها .

ومنها قوله : وأما إذا كان الأمر على ما ندَّعيه، فنقول، إلخ

قوله _ دام ظلّه _ : و أمّا إذا كان الأمر على ما ندَّعيه، فنقول في الجواب: بأبي أنت و أمي ! التسليم معناه لغه وعرفاً هو السلام عليكم، وليس الخبر الوارد عنكم إلّا- قولكم _ سلام الله عليكم _ : « سلّم تسليمه »، أو « سلّم تسليمه واحده »، أو « في كلّ ركعتين من النافلة إفصل بالتسليمه »، و بعد البيان ليس لنا مجال القياس .

و قد عرفت ممَّا أسلفناه أنَّ هذا الجواب لا يليق أن يلقي إلى الجهال، فضلاً إلى الأفاضل، فكيف إلى أمناء الله الجبار ؛ و ذلك لأنَّ المدعى في المقام أنَّه لا يجوز الجمع في النافلة بين الصيغ الثلاث المعهوده، و مقتضى ما ذكره _ بعد الإغماض عن جعل ما نسبه إلى الأئمة عليهم آلاف السلام والتحيه حيث قال : « إلّا قولكم

سلام الله عليكم : سلم تسليمه واحده «، لعدم ورود مثل ذلك في النافله كما تبيننا عليه غير مره، و تسليم التبادر المتكرر _ اعتبار السلام عليكم في النافله، وليس فيه دلالة على عدم انضمام الصيغتين به أصلاً، فعند رده عليه السلام هذا الجواب إليك، ما يكون الاعتذار أيها المتصدى لمسائل الحلال و الحرام ؟!

ومنها قوله : فقد ظهر بما قررنا فساد تلك القاعده الوجيهه، إلخ

قوله _ دام ظله _ : فقد ظهر بما قررنا فساد تلك القاعده الوجيهه الحسنه.

ما أشبه هذا الكلام بما حكاه بعض الظرفاء عن لسان الجمل حيث قال : قيل للجمل: من أين تجيء ؟ قال : من الحمام، قال : صدقت، ظاهر من رجلك النظيف وخفك اللطيف !!

ومنها قوله : وأما الجواب عن حديث حماد بن عيسى، فهو، إلخ

قوله _ دام ظله _ : و أمّا الجواب عن حديث حماد بن عيسى، فهو أنّ تلك التي أداها ليست بفريضه و لا نافله، بل هي صوره الصلوه أداها لتعليمه، و لذا تكلم في البين و قال _ واضحاً جبهته على الأرض _ : سبعة منها واجبه، و هي التي ذكرها الله تعالى في كتابه : « أنّ المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحداً » (١)، و هي : الجبهه، و الكتفان، و الإبهامان، و الركبتان، و وضع الأنف على الأرض سنّه، ثم رفع رأسه (٢).

ص: ٣٥١

١- ١. الجنّ : ١٧ .

٢- ٢. الكافي : ٣ / ٣١١ ح ٨؛ التهذيب : ٢ / ٨١ ح ٣٠١؛ الفقيه : ١ / ٣٠٠ ح ٩١٥ .

هذا أيضًا خيانه في الدين، لأنّ النقل بالمعنى إنّما يجوز إذا لم يظهر من النقل المخالفه، وهو — دام ظلّه (١) — قد نقل الحديث إلى ما يكون بمعونه السياق صريحًا أو كالصريح في خلافه، إذ الضمائر في قوله: « وقال واضعًا جبهته » عائداً إلى مولانا الصادق عليه السلام، والمعنى أنّه عليه السلام قال حال وضع جبهته الشريفه على الأرض: « سبعة منها واجبه » إلخ، وليس في الحديث ما يظهر منه ذلك إلاّ— قوله: « ثم رفع رأسه »، لكن هذا الظهور معارض بما هو أقوى منه، أمّا أوّلاً: فلعدم معهوديّة التكلّم حال وضع الجبهه، كما لا يخفى .

و أمّا ثانيًا: فلوضوح أنّ ابتداء الكلام بقوله: « سبعة منها واجبه » إلخ، غير مناسب، كما لا يخفى على المتأمل، بل المناسب — على فرض كونه من كلامه عليه السلام في تلك الحال — أن يقول: إنّني سجدت على ثمانيه أعظم مثلاً، ثم يقول بعد بيانها: سبعة منها واجبه، إلخ .

و أمّا ثالثًا: فلوضوح أنّ الكيفيّة الصادره منه عليه السلام التي اشتملت عليها الصحيحه المذكوره، مشتمله على كثير من الآداب و المستحبات، فكيف يحسن منه التنبيه على استحباب خصوص وضع الأنف دون غيره من المستحبات المتكثّره؟!

و الحاصل: أنّ ما صدر منه عليه السلام مشتمل على الأمور المفروضه والمندوبه، وكيف تعرّض عليه السلام في حال وضع الجبهه بأنّ وضع الأعضاء السبعة واجب، ووضع الأنف سنّه، و لم يتعرّض عليه السلام إلّا في تلك الحاله، و لا في حاله القيام، ولا— في غيرهما، للإمتياز بين سائر الأمور المفروضه و المسنونه، بل كيف تعرّض عليه السلام حال وضع الجبهه لذلك و لم يتعرّض أنّ التسيّحات الثلاث الصادره منه عليه السلام في السجود

ص: ٣٥٢

واحد منها واجب والباقي مستحب، و أنَّ أصل وضع اليد حال السجود واجب، وضَمَّ الأصابع حينئذ مستحب، و غير ذلك من الآداب حال السجود .

فالمناسب إمّا عدم التعرّض للتمييز أصلاً، أو التعرّض للجميع، إذ التعرّض للبعض دون غيره موجبٌ للإغراء بالجهل، و احتمال كون الراوى ممّن حصل الإمتياز بين جميع الأمور المفروضة و المسنونه عدا ما ذكر، ممّا لا شبهه فى فساد، كما لا يخفى على من لاحظ صدر الحديث و ذيله .

و من جميع ما ذكر تبين أنَّ التعقيب المستفاد من « ثمَّ » فى قوله : « ثمَّ رفع رأسه »، إنّما هو بالإضافه إلى قوله : « و سجد على ثمانيه أعظم »، و أنَّ قول: « وسبعه منها فرض » إلى قول : « و وضع الأنف على الأرض سنّه » من كلام حمّاد أخذه منهم عليهم السلام إمّا قبل ذلك الوقت أو بعده .

و ممّا يدلّ على ذلك _ مضافاً إلى ما ذكر _ الحديث على النحو المروى فى الفقيه، و هو هكذا : و سجد على ثمانيه أعظم : الجبهه، و الكفّين، و عيني الركبتين، و أنامل إبهامى الرجلين، و الأنف، فهذه السبعه فرض، و وضع الأنف على الأرض سنّه، و هو الإرغام، ثمَّ رفع رأسه (١).

و بمثله رواه فى المجالس (٢).

و هو دليلٌ ظاهرٌ على أنّه ليس من كلامه عليه السلام فى حال السجود، بل فى حال الصلوه، ولعلّ لفظه « قال » _ على ما فى الكافى (٣) _ للتنبيه على أنّه لم يقل به من قبل نفسه، بل مأخوذ منهم عليهم السلام فى غير تلك الحاله، بل لا يبعد أن يكون هذا الكلام

ص: ٣٥٣

١- ١. الفقيه : ١ / ٣٠١ ح ٩١٥ .

٢- ٢. الأمالى للشيخ الصدوق : ٤٩٨ ح ٦٨٣ .

٣- ٣. الكافى : ٣ / ٣١١ ح ٨ .

منه إشارة إلى الصحيح الذي رواه حمّاد هذا عن حريز، عن زراره، عن أبي جعفر عليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : السجود على سبعة أعظم : الجبهة، واليدين، والركبتين، والإبهامين، و ترغم بأنفك إرغامًا. فأما الفرض فهذه السبعة، وأما الإرغام بالأنف فسنة من النبي صلى الله عليه وآله (١).

بل نقول : يمكن أن يجعل المذكور في الفقيه والمجالس، قرينه على أنّ « قال » ليس من كلام حمّاد، بل من كلام إبراهيم بن هاشم الراوى عنه، فيكون الضمير فيه عائداً إلى حمّاد، كما في عدّه مواضع في صدر الحديث، فتأمل .

والحاصل : أنّ الحديث على النحو المروى في الفقيه والمجالس بمعونه السياق صريح في أنّ الكلام المذكور من حمّاد، و على النحو المروى في الكافي _ على فرض التسليم _ ظاهر في كونه من الإمام عليه السلام ، فلا بدّ من إرجاع الظهور إلى الصريح، لكون الحديث واحداً، فيقال : إنّ المقصود أنّه عليه السلام قاله في غير تلك الحالة.

و ممّن صرح بأنّه من كلام الراوى _ ممّن يحضرني حال الكتابه _ مولانا ملا مراد التفرشى، حيث قال بعد ذكره :

أنّه من كلام الراوى، يمكن أن يكون قد سمعه من الإمام بعد إتمام الصلوه، إنتهى (٢).

فالقول بأنّ الصادر منه عليه السلام أنّما هو صوره الصلوه _ كما صدر من شقيقنا المكرّم

ص: ٣٥٤

١- ١. الإستبصار: ١ / ٣٣٧ ح ١٢٢٤ _ ٥ و ٣٢٩ ح ١٢٣٢ _ ١ ؛ وتهذيب الأحكام: ٢ / ٢٢٩ ح ١٢٠٤ _ ٦٠ .

٢- ٢. التعليقه السجاديّه (شرح و حاشيه على كتاب من لا يحضره الفقيه) لملا مراد التفرشى : مخطوط، لا يوجد لدينا .

دام ظلّه (١) إستنادًا إلى أنّه عليه السلام تكلم في البين _ نشأ من غير تأمل، لكنّه دام ظلّه (٢) معذورٌ في ذلك، لأنّه لمّا رآه في كلمات بعض العلماء تبعه في ذلك، وإن كان مقصّرًا في إفراطه في التعبير على ما عرفت .

وممّا يدلّك على ضعف هذا القول _ مضافًا إلى ما ذكر _ أمور، منها : لا شبهه في أنّه لو كان ما صدر منه عليه السلام أصل الصلوه، يكون أولى من كونه صوره الصلوه كما لا يخفى، وأفعالهم _ عليهم آلاف التحيّه والثناء _ محموله على وجه الأكمل عند العارف بمراتبهم و العالم بأحوالهم .

و منها : قوله : « وقال كما قال في الأولى »، إذ بعد جعل التكلم منه عليه السلام في السجود بما ذكر، يكون مقتضى هذا الكلام أن يتكلّم بذلك في السجده الثانيه أيضًا، ولا يخفى ما فيه، فيحتاج إلى التقييد بغير ما ذكر، و هو مخالف للظاهر.

و منها : قوله : « فصلّى ركعتين على هذا »، لوضوح أنّ الظاهر منه أنّه عليه السلام أتى بحقيقه الصلوه، فالحمل (٣) على الصوره مجازًا لا داعي لارتكابه .

إن قلت : إنّ الداعي تكلمه عليه السلام في حال السجود، قلنا: قد عرفت الحال في ذلك بأوضح بيان.

و منها : أنّه لو كان صوره الصلوه، لما افتقار إلى الإتيان بركعتين، لكفايه الركعه الواحده في مقام التعليم .

لا يقال : إنّ لمّا لم يشتمل الركعه الواحده على التشهّد والتسليم، أتى بالركعتين

ص: ٣٥٥

١-١ . « دام ظلّه » لم يرد في « م » .

٢-٢ . « دام ظلّه » لم يرد في « م » .

٣-٣ . في « ل » : والحمل .

لذلك، لأننا نقول : كما يمكن الإكتفاء في تعليم التسليم في الركعة الثالثة في الصلوة الثلاثية و الرابعة في الصلوات الرباعية بما صدر منه عليه السلام في صورته الركعة الثانية، يمكن الإكتفاء في تعليم أصل التشهد و التسليم بما يقع في صورته الركعة الواحدة.

و من جميع ما ذكر لا ينبغي التأمل في المتأمل العارف بكيفية الاستدلال أنّ حمل ما صدر منه عليه السلام على نفس الصلوة أولى من حمله على صورتها ؛ ولذا ترى المولى العالم ملاّ مراد حمله عليها، وقد سمعت عبارته، و هكذا المولى المحقق الأردبيلي _ نور الله تعالى روحه _ حيث قال بعد أن أورد الحديث المذكور :

ويفهم منه إستحباب وضع اليد قبل الصلوة على فخذه .

إلى أن قال :

و جواز الصلوة من غير سبب و في مطلق الوقت و فعلها، ليعلم أنّها صحيحة أم لا (١).

إنتهى كلامه _ أعلى الله مقامه _ و هو صريح في أنّه حمله على نفس الصلوة، بل في حمل ما صدر من حماد عليها أيضًا .

ومنها قوله بعد ما تقدّم نقله عنه: مع أنّه لا يفيد فيما ادّعاه، إلخ

قوله دام ظلّه _ بعد ما تقدّم نقله عنه _ : مع أنّه لا يفيد فيما ادّعاه، إذ الحماد نقل عنه عليه السلام أنّه بعد الفراغ من تشهده سلّم، فيعود الكلام إليه كما ذكرنا مكرّرًا، و الحال أنّ المتبادر و الظاهر في هذا البيان أنّ الإمام أراد أن يعلمه الفريضة التي فرضها الله تعالى و كان عهدًا مسئلاً، لا النافله

ص: ٣٥٦

الَّتِي يَجُوزُ فَعْلُهَا وَ تَرْكُهَا، وَ هِيَ لَيْسَتْ مَمَّا يَلِيقُ أَنْ يُوبَخَها وَ يَعْتَبَها بِأَنَّ مَنْ بَلَغَ سِتِّينَ أَوْ سَبْعِينَ وَ لَمْ يَحْسِنْ تِلْكَ الْعِبَادَةَ بِحُدُودِهَا تَامَّةً، إِذِ النَّافِلَةُ لاعتاب في تركها أصلاً .

هذا الإيراد أيضًا من غرائب الزمان، لأنَّ كلامنا صريح في أنَّ التمسُّكَ بحديث حمَّاد في المقام إنّما هو لإتقان القاعده المذكوره، و إثبات إتحاد الفريضة و النافله في المهية، حيث قلنا : « إن قلت : إنّ هذه القاعده وإن كانت وجيهه » إلخ، و قلنا بعد ذكر الصحيحه : وجه الدلاله على المرام هو أنَّ الظاهر أنَّ الصلوه الصادره منه عليه السلام النافله، و المراد من الصلوه المأمور بها في قوله عليه السلام : « هكذا صلَّ » إمَّا الفريضة فقط، أو أعمَّ من الفريضة و النافله، و احتمال كون المراد منها خصوص النافله ممَّا لا يذهب إليه وهم، و على التقديرين يثبت المرام _ أي : اشتراكهما في المهية _ أمَّا على التقدير الأوَّل فظاهر، لأنَّ الإتيان بالنافله وإحاله الفريضة بها إنّما يصحَّ على تقدير الاشتراك في المهية ؛ و أمَّا على الثاني فيظهر الحال فيه ممَّا ذكر، ضروره أنَّ إحاله المفروضه و المسنونه بالمسنونه لا يتمُّ إلَّا على التقدير المذكور.

و من العجائب أنَّه ادَّعى عدم إفاده الحديث لما ادَّعياه، و قال في بيانه: « والحال أنَّ المتبادر والظاهر من هذا البيان أنَّ الإمام أراد أن يعلمه الفريضة الَّتِي فرضها الله تعالى »، مع أنَّه صريح في إفادته للمدَّعى، و لقد أجرى الله تعالى في لسانه الحقَّ، و هو غير شاعر بذلك .

و قوله : « لا النافله الَّتِي يجوز فعلها و تركها » إلخ، إن أراد أنَّه ليس المراد تعليم خصوص النافله، و هو مسلَّم و إليه الإشاره بقولنا : « و احتمال كون المراد منها خصوص النافله ممَّا لا يذهب إليه وهم »، و مع هذه المبالغه في إنكار ذلك

يكون إحتماله من مقابح الأمور، لا يصدر إلّا ممّن اختار الجمود في ميدان الغفول.

وإن أراد أنّه ليس المراد تعليم النافله مطلقاً، نقول : إنّ هذه الدعوى عريّه من البرهان، و ما ذكره في بيانه حيث قال : « إذ النافله لا عتاب في تركها أصلاً »، منقوضٌ بما في الفرائض .

توضيح الحال يستدعى أن يقال : الظاهر أنّ صلوه حمّاد كانت مشتمله على الأمور المفروضة في الصلوه، مسقطه للقضاء، لأنّه بعيد في الغايه أنّ حمّاداً _ مع كونه حافظاً لكتاب حريز في الصلوه _ لم يكن صلوته مسقطه للقضاء، قال شيخنا الشهيد في الذكري :

قلت : الظاهر أنّ صلوه حمّاد كانت مسقطه للقضاء، و إلّا لأمره بقضائها، ولكنّه عدل به إلى الصلوه التامّه، كما قال : فلا يقيم صلوه واحده بحدودها تامّه (١)، إنتهى كلامه .

فعلى هذا نقول : إنّ التوبيخ المستفاد من كلامه عليه السلام يكون لخلوّ صلوته من الآداب و المستحبات، و لا شبهه في أنّها ممّا جاز تركها أصلاً (٢)، فإذا لم يكن جواز تركها مانعاً من التوبيخ، فليكن الأمر في صلوه النافله أيضاً كذلك، بأن يكون توبيخه عليه السلام للإخلال بالآداب في مطلق الصلوات و لو كانت مستحبّه .

ثمّ نقول : سلّمنا ذلك، لكنّه غير مضرّ بما نحن بصدد بيانه، بعد تسليم أنّ المراد منه تعليم الفريضة، كما ادّعى الظهور و التبادر في ذلك، بل نقول : إنّ الدلاله على المرام حينئذ يكون أقوى، كما لا يخفى على أولى التأمل والنهى .

ص: ٣٥٨

١- ١. الذكري : ٣ / ٢٨١ .

٢- ٢. « أصلاً » لم يرد في « م » .

و من جميع ما ذكر تبين أن الإتيان بقوله : « إذ الحماد نقل عنه عليه السلام أنه بعد الفراغ من تشهده سلم، فيعود الكلام إليه كما ذكرنا مكرراً » في هذا المقام مما يتعجب منه الصبيان.

ثم الإيراد في عبارته بحسب القواعد العربيّة من وجوه، منها : قوله : « لا يفيد فيما ادّعاء »، والمناسب : لا يفيد ما ادّعاء .

ومنها : قوله : « إذ الحماد »، والمناسب : إذ حماد نقل، إلخ .

ومنها : قوله : « و هي ليست ممّا يليق أن يوبخها و يعاتبها »، والمناسب أن يقول : و هي ليست ممّا يوبخ و يعاتب عليها، كما لا يخفى .

ومنها : قوله : « بأن من بلغ ستين أو سبعين ولم يحسن »، والمناسب إسقاط الواو في قوله : « ولم يحسن »، لكونه خبراً لأنّ .

محصل المقال هو أنّنا نقول : الظاهر أنّ ما صدر عنه عليه السلام في مقام التعليم هو الصلوة، لا صورتها، و أنّها نافله، أمّا أنّها صلوة حقيقة فلما عرفت، و أمّا أنّها النافله فلما ستقف عليه .

بل نقول : إنّ الأمر أيضاً كذلك فيما صدر من حماد، أمّا أنّه كانت صلوة حقيقة فلاّنه أتى به إمتثالاً لقوله عليه السلام : « يا حماد ! قم فصل »، و لقوله : « فقامت بين يديه متوجّهًا إلى القبلة، فاستفتحت الصلوة »، و حمل الصلوة على صورتها مجازاً، لا يصار إليه (١) إلاّ عند قيام القرينه المانعه عن الحمل على الظاهر، و هو منتف فيما نحن فيه .

ص: ٣٥٩

وأما أنها كانت نافله، فلأنها على تقدير كونها فريضه إما كانت قضاء عما اشتغل ذمته به، أو مندوره، إذ الظاهر من السياق أنها ليست مما تجب عليه أداء، وكلاهما مدفوع بالأصل، وقد علمت مما حكينا في السابق أنّ المحقق المولى الأردبيلي _ قدس الله روحه _ حمل ما صدر من حماد على أنه صلوه حقيقه، ومما ذكر يظهر الحال في حمل ما صدر منه عليه السلام على النافله، بل الأمر فيه أظهر، كما لا يخفى على المتأمل . و على أى حال، الظاهر أنّ توبيخه عليه السلام لأجل إتيان المفروضه بتلك الكيفيه، وهو إنّما يكون عند اتحاد المهيه، كما نبهنا عليه في رساله.

إن قلت : إنّ قوله : « فركعت و سجدت » قرينه على أنّ ما صدر من حماد كان صورته الصلوه، لظهور عدم تماميه أصل الصلوه بمحض الركوع والسجود، ولا يمكن المصير إلى أنه قطع الصلوه في أثنائها، نظرًا إلى عدم اشتغالها لشرائط الصحه، لما عرفت من أنّ الظاهر أنّ صلوه حماد كانت مبراه للذمه لما سلف .

قلنا : لا يلزم من الإكتفاء بذكر الركوع و السجود دفعه عدم الإتيان بهما مكرراً، كما أنه لم يتبه على الإتيان (1) بفاتحه الكتاب و السوره، مع أنّ الظاهر أنّ اشتغال ما صدر منه عليهما ممّا لا- ينبغي التأمل فيه، فليكن ما نحن فيه أيضاً من ذلك. و على فرض تسليم أنّ ما صدر من حماد كان صورته الصلوه، لا يوجب ذلك أن يكون ما صدر عنه عليه السلام كذلك كما لا يخفى، لاسيّما بعد ما نبهنا عليه من قيام الدليل على خلافه، و هو كاف لإثبات المرام على ما ظهر ممّا بيناه في رساله، ولله الحمد و الشكر و المنّه، و صلواته على من ختمت به رساله و آله أصحاب العصمه والطهاره .

ص: ٣٦٠

١- ١ . فى « م » : على بالاتيان ؛ وهو غلط .

قوله دام ظلّه _ بعد أن عنون قولنا : « إن قيل : سلّمنا ذلك، لكن نقول: هنا دليل يدلّ على لزوم الإقتصار في النوافل بصيغته السلام عليكم »، إلى ما حكينا عن التهذيب : « فكان التخيير إنّما تناول هذا الضرب من التسليم » _ أقول : من تتبع التهذيب و الإستهتبار علم أنّ بناءه في الكتابين على رفع الاختلاف من الأحاديث، و كتاب التهذيب ليس عندي، و الإستهتبار هكذا، فأما ما رواه الحسين بن سعيد، عن النضر، عن محمّد بن أبي حمزه، عن يعقوب بن شعيب قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن التسليم في ركعتي الشفع (١)، فقال : إن شئت سلّمت، وإن شئت لم تسلّم (٢).

عنه، عن النضر بن سويد، عن محمّد بن أبي حمزه، عن معاوية بن عمّار قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام : [التسليم] (٣) في ركعتي الوتر، فقال : إن شئت سلّمت، وإن شئت لم تسلّم (٤).

ثمّ قال الشيخ بعد ذكر روايه ثالثة تركت ذكرها لعدم المناسبه : الوجه في هذه الروايات كلّها أن نحملها على ضرب من التقيّه، لأنّها موافقه لمذاهب كثير من العامّة، مع أنّ مضمون الحديثين التخيير، وليس ذلك

ص: ٣٤١

١- ١. كذا في الأصل المنقول عنه، لكن كتب في هامشه بعلامه البدل : الوتر، كما في المصدر .

٢- ٢. التهذيب : ٢ / ١٢٩ ح ٤٩٥ ؛ الإستهتبار : ١ / ٣٤٩ ح ٦ .

٣- ٣. ما بين المعقوفين من الإستهتبار، و في التهذيب بدله : أسلّم .

٤- ٤. التهذيب : ٢ / ١٢٩ ح ٤٩٦ ؛ الإستهتبار : ١ / ٣٤٩ ح ٧ .

مذهبًا لأحد، لأنَّ مَنْ أوجب الفصل لا- يجوّز الوصل، و من أوجب الوصل لا يجوّز الفصل ؛ و يجوز أن يكون قوله : « إن شاء سلّم، وإن شاء لم يسلم » إشارة إلى الكلام الذي يستباح بالتسليم، لأنّ ذلك ليس بشرط فيه .

ثمّ أيد التوجيه الآخر (١) بذكر روايه تناسب ذلك، فانظر إلى هذين التوجيهين وارتكابه ذلك مع بعده، كما صرّح بذلك بعض المتأخرين بقوله: « لا يخفى ما فيهما من البعد ».

والأولى أن يقال بالتخير بين الوصل والفصل . و بالجملة : ليس كلّ ما ذكر فيهما من الحمل والتوجيه بحيث يكون مذهبًا له، ولمّا كان المذهب أنّ الصيغه الأخرى بها يتحقّق الإنصراف وأراد أن يدفع التناقض من الأخبار، حمّل الروائين على أنّ التسليم في الشفع على التخير، إن شاء أن يأتي بتلك الصيغه فهو له، و إن شاء أن يترك فهو له، ولا يلزم منه أن يكون الترك المرخص فيه في الشفع هو ترك السلام الأخير.

و هذا منه محض احتمال لرفع إختلاف، و الحال أنّ السند في الروائين في كمال الضعف، لاشتماله على عليّ بن أبي حمزه البطائنيّ الكذاب (٢)، وفي كتب الرجال أنّه رأس العمدة الواقفيّة، وبالجملة : ليس

ص: ٣٦٢

١- ١ . في الأصل المنقول عنه : الأخير .

٢- ٢ . في الأصل المنقول عنه : « لاشتماله على ابن أبي حمزه البطائنيّ الكذاب » ؛ و جاء في هامشه: هذه المناقشه وقعت مني سهوًا، فإنّ الراوي محمّد بن أبي حمزه، وأخطأت في ما كتبت هو عليّ بن أبي حمزه ؛ ومحمّد بن أبي حمزه مشترك بين التيملي الثقة على ما في الخلاصه، و محمّد بن أبي حمزه الثمالي من أصحاب الصادق عليه السلام في الفهرست مهمّل، في رجال الكشي ممدوح، وقال النجاشي : له كتاب، هكذا في الخلاصه. وتّبهنى على ذلك السيّد السند صاحب الرساله، جزى الله عنّي خير الجزاء، منه .

إنتهى منه الكلام الذى أوجب عليه أنواع الملام، بل يتعجب منه النسوان، ويهزء به الصبيان، و يتحاشى عنه الوحوش والسكران، وإن شئت أن تتضح لك الحال فاستمع لما أتلو عليك، فنقول : إن شقيقنا _ دام ظلّه _ لما لم يكن بيده فى حال فتواه المخالفه للواقع سوى كلام الشيخ الطائفة فى المصباح _ كما أوأنا إليه وستقف على حقيقه الحال فى ذلك _ تعرّضنا للجواب عنه بعد أن أقمنا البرهان لإثبات المرام على حدّ يصل إلى حقيقه الحال كلّ من له أدنى ذُرب (١) من غير ارتياب، فقلنا بما حاصله : إن كلام المصباح و إن كان موهماً لذلك، لكن هذا الإيهام لا يعتنى به بعد ما وجد منه ما هو صريح فى خلافه، لأنّه صرح فى التهذيب بجواز الجمع بين الصيغتين فى تشهّد النوافل، حيث قال بعد أن أورد جملة من النصوص الدالّة على التخيير بين التسليم فى ركعتى الشفع و عدمه التى منها صحيحه معاويه بن عمّار قال : قلت لأبى عبد الله عليه السلام : أسلم فى ركعتى الوتر ؟ فقال: إن شئت سلّمت، و إن شئت لم تسلّم (٢)، ما هذا محصّله، إلى آخر ما أوردناه فى الرساله .

و شقيقنا _ دام ظلّه _ حاول الجواب عن ذلك فقال : « انّ من تتبع التهذيب والإستبصار » إلخ، و فيه نظر من وجوه، منها : انّ ما ذكره انّ بناء شيخ الطائفة فى الكتابين على رفع الاختلاف بين الأحاديث، إن أراد انّ بناءه فيهما رفع

ص: ٣٦٣

١-١ . الدُربُ، بالضمّ : عاده، وجرأه على الأمر والحرب (القاموس المحيط : ١ / ٦٦) .

٢-٢ . التهذيب : ٢ / ١٢٩ ح ٤٩٥ .

الإختلاف بين الأحاديث فقط، بمعنى أنّه لا يذكر فيهما شيئاً من فتواه، فهو قطعى الفساد، وكيف مع أنّ كلامه فى أوّل الكتابين صريح فى خلافه، قال فى التهذيب:

أذكر مسئلة مسئلة، فأستدلّ عليها إمّا من ظاهر القرآن، أو من صريحه، أو فحواه، أو دليله، أو معناه، وإمّا من السنّة المقطوع بها من الأخبار المتواتره، أو الأخبار التى تقترن إليها القرائن التى تدلّ على صحتها، وإمّا من إجماع المسلمين إن كان فيها، أو إجماع الفرقه المحقّقه، ثمّ أذكر بعد ذلك ما ورد من أحاديث أصحابنا المشهوره فى ذلك، وأنظر فيما ورد بعد ذلك ممّا ينافيها ويضادّها، وأبين الوجه فيها إمّا بتأويل أجمع بينها وبينها، أو أذكر وجه الفساد فيها (١). إلى آخر ما ذكره .

وقال فى الإستبصار :

وسألونى فى (٢) تجريد ذلك و صرف العناية إلى جمعه وتلخيصه وإن ابتداء فى (٣) كلّ باب بإيراد ما اعتمده من الفتوى والأحاديث فيه، ثمّ أعقب بما يخالفها من الأخبار، وأبين وجه الجمع بينها (٤). إلى آخر ما أفاده.

و أيضًا أنّ فتاويه فى الكتابين أكثر من أن يحصيها العادّون، و أوضح من أن ينكرها المنكرون، فها أبين جملة منها من التهذيب، فأقول: منها قوله :

و ينبغي أن لا يتقدّم القوم إلّا ذوو الرأى والعقل والسداد ويكون أقرأ

ص: ٣٦٤

١-١ . التهذيب : ١ / ٣ .

٢-٢ . « فى » لم يرد فى المصدر .

٣-٣ . « فى » لم يرد فى المصدر .

٤-٤ . الإستبصار : ١ / ٣ .

القوم (١)، و (٢) أفقههم (٣).

و منها قوله :

فإذا صلّيت خلف من يقتدى به، فلا يجوز لك أن تقرأ خلفه في سائر الصلوة، سواء كان ممّا يجهر فيها بالقراءة، أو ممّا لا يجهر، و عليك أن تسبح الله تعالى وتهلّله . اللهم إلا أن تكون صلوة يجهر فيها بالقراءة ولا تسمعها أنت، فإنّه حينئذ يجب عليك القراءة، و إن سمعت شيئاً من القراءة أجزأك و إن خفى عليك بعضه (٤).

و غير ذلك من الفتاوى المتكرّره .

و ليت شعري كيف حاول ذلك إلى المتتبع فيهما، إلاّ أن يكون المراد من المتتبع مثل جنابه الّذى يشهد له قوله : « و كتاب التهذيب ليس عندي » ؟!

و إن أراد أنّه يجمع في الكتابين بين الأخبار، فهو مسلّم، لكنّه لا ينافي ذكر فتاويه فيهما أيضاً كما لا يخفى، فذكره في المقام لا يوجب إلّا رفع وقعه بين العلماء الأعلام.

و منها : أنّ التعرّض لما في الإستبصار _ فيما نحن فيه _ في غير محلّه، لعدم إسنادنا إليه شيئاً في المقام، ولعلّه _ دام ظلّه _ أراد تكثير السواد و إن أوجب عليه أنواع العتاب، لكنّه _ دام ظلّه _ معذور في ذلك لقوله المذكور، فهو من باب الإكتفاء بأقرب المجازات عند تعذّر الحقيقة .

ص: ٣٦٥

١-١ . في المصدر : الجماعه .

٢-٢ . في المصدر : أو .

٣-٣ . التهذيب : ٣ / ٣١ .

٤-٤ . التهذيب : ٣ / ٣٢ .

و منها : انّ رفع الإيجاب الكلّي المستفاد من قوله : « و بالجمله ليس كلّ ما ذكر فيهما من الحمل و التوجيه بحيث يكون مذهباً له »، و إن كان مسلّمًا، لكن ذكره فيما نحن فيه من عجائب الأمور، لأنّ استشهادنا في المقام ليس في الحمل الّذى صدر منه في التهذيب، بل فيما جعله شاهدًا للحمل و باعثًا عليه، و هو قوله _ نور الله تعالى ضريحه _ بعد حمل التسليم المخير فيه في النصّ على السلام عليكم: « لأنّ (١) عندنا أنّ من قال : السلام علينا و على عباد الله الصالحين في التشهد، فقد انقطعت صلوته، فإن قال بعد ذلك : السلام عليكم و رحمه الله (٢) جاز، و إن لم يقل جاز أيضًا » (٣).

واللازم ممّا ذكره _ دام ظلّه _ فيما إذا ذكر شيخ الطائفة في الخبر الدالّ على الجبر أنّه يجب الحمل في هذا الخبر لأنّ صانع العالم تعالى غير ظالم، أن لا يصحّ اسناد نفى التكلم منه تعالى إلى الشيخ في التهذيب لعين ما ذكره _ دام فضله.

و منها : انّ قوله : « و لمّا كان المذهب أنّ الصيغه الأخرى بها يتحقّق الإنصراف »، إلى قوله : « و لا يلزم منه أن يكون الترك المرخص فيه في الشفع هو ترك السلام الأخير » من غرائب الأمور أيضًا، لأنّ عبارته التهذيب الّتي أوردناها هكذا: « عندنا أنّ من قال : السلام علينا و على عباد الله الصالحين في التشهد، فقد انقطعت صلوته، فإن قال بعد ذلك : السلام عليكم و رحمه الله جاز، و إن لم يقل جاز أيضًا، فكان التخيير إنّما يتناول (٤) هذا الضرب من التسليم » (٥).

ص: ٣٦٦

١-١ . في المصدر : و هو أنّ .

٢-٢ . « و رحمه الله » لم يرد في « ل » .

٣-٣ . التهذيب : ٢ / ١٢٩ .

٤-٤ . في المصدر : تناول .

٥-٥ . التهذيب : ٢ / ١٢٩ .

إذا علمت ذلك نقول : إنّ المراد من الصيغه الأخرى فى قوله : « أنّ الصيغه الأخرى بها يتحقّق الإنصراف »، إمّا السلام علينا كما يستدعيه كلام الشيخ، أو السلام عليكم، و على الأوّل لا وجه لقوله : « ولا يلزم منه أن يكون الترك المرخص فيه فى الشفع هو السلام الأخير »، لما عرفت من أنّ كلام الشيخ صريح فى أنّ السلام المختير فيه هو السلام عليكم .

و على الثانى نقول : إمّا أن يكون المراد من الصيغه فى قوله : « بتلك الصيغه » السلام عليكم أيضًا أو السلام علينا، و على الأوّل يكون حاصل المعنى : أنّه لمّا كان المذهب أنّ صيغه السلام عليكم يتحقّق بها الإنصراف، و أراد الشيخ رفع التناقض بين الأخبار، حمّل الروايتين على أنّه إن شاء أتى بتلك الصيغه فهو له، وإن شاء أن يترك فهو له، ولا يخفى فساد، لعدم ترتّب الجزاء على الشرط كما لا يخفى .

و على الثانى يكون المعنى : هو أنّه لمّا كان المذهب تحقّق الإنصراف بصيغه السلام عليكم، و أراد رفع التناقض، حمّل الروايتين على أنّه إن شاء أتى بالسلام علينا، و إن شاء تركه، ويتوجّه عليه أنّه مخالف للواقع لما عرفت من أنّ كلام الشيخ صريح فى أنّ التخيير فى صيغه السلام عليكم بعد أن أتى بصيغه السلام علينا، وهو واردٌ على الثانى أيضًا، فليس للعبارة معنى محصّل .

و منها : أنّ قوله : « حمل الروايتين على أنّ التسليم فى الشفع على التخيير » لا يخفى ما فيه، والصواب أن يقال : حمل الروايتين على أنّ التسليم المختير فيه هو السلام عليكم فيما إذا كان بعد السلام علينا، كما لا يخفى .

و منها : أنّ قوله : « وهذا منه محض احتمال »، قد عرفت فساد، و أنّه فى كمال الصراحة .

و منها : انّ قوله : « و الحال أنّ السند فى الروایتين فى كمال الضعف، لاشتماله على على بن أبى حمزه البطائنى الكذاب » ممّا يضحك عليه الثكلى، ويستغربه السفهاء، إذ المذكور فى السندين _ على ما فى التهذيب والإستبصار _ : محمّد بن أبى حمزه، لا على بن أبى حمزه .

و من الغرائب أنّه _ دام ظلّه _ أوردته عن الإستبصار كذلك (١)، و مع ذلك حكم باشتمال سندهما على على بن أبى حمزه، وهو من عجائب الزمان . و محمّد بن أبى حمزه ثقة، وثّقه جماعه (٢)، فالحدیثان صحيحان .

ثمّ على تقدير تسليم الضعف نقول : إنّ التمسك بضعفهما فى محلّ الكلام، يمكن أن يقال : إنّ من أعجب عجائب الزمان، لأنّ الضعف إنّما يضرّ على من

ص: ٣٦٨

١- ١ . « كذلك » لم يرد فى « م » .
٢- ٢ . محمّد بن أبى حمزه مشترك بين الشمالى والتملى، والثانى منهما لم ينصّ على توثيقه فى كتب الرجال على ما قيل إلّا رجال ابن داود، فقال : أنّه ثقة فاضل (رجال ابن داود : ١٥٨) . قال العلّامة رحمه الله فى الخلاصه (ص ٢٥٥) : محمّد بن أبى حمزه، ثقة فاضل ؛ قال الكشى : سألت أبا الحسن حمدويه بن نصير، عن على بن أبى حمزه والحسين بن أبى حمزه ومحمّد أخويه، فقال : كلّهم ثقات فاضلون (إختيار معرفه الرجال : ٢ / ٧٠٧) . وقال السيّد بحر العلوم فى فوائده : ومحمّد بن أبى حمزه مشترك بين الشمالى والثقة، والتملى الذى ذكره الشيخ رحمه الله فى أصحاب الصادق عليه السلام من غير توثيق . وقال فى هامش الكتاب فى هذا الموضع ما هذا لفظه: وقد وثّقه ابن داود، و ردّ بأنّه ليس فى غيره ؛ والظاهر _ كما استظهره الأمير مصطفى (التفریشى قدس سره فى كتابه نقد الرجال : ٤ / ١٠٠) _ اتّحادهما وأنّه لا اشتراك بينهما . وعلى تقدير الإشتراك يمكن تعيين أنّه الشمالى بروايه ابن أبى عمير وأيوب بن نوح عنه، وروايته عن على بن يقطين . ثمّ قال : وينصرف الإطلاق إلى الأوّل، بل لا يبعد أن يكون التيملى تصحيفاً للشمالى، فيرتفع الإشتراك (الفوائد الرجاليه : ١ / ٢٦١ و ٢٦٢) . ولكن الوحيد البهبهانى رحمه الله فى تعليقه على رجال الاسترآبادى المطبوعه معه (: ص ٢٩٢) تأمّل فى اتّحادهما، حيث قال : « والظاهر أنّه والذى سيحىء بعنوان ابن أبى حمزه الشمالى واحد، لأنّه فى كتب الرجال ما يدلّ على تعدّده، ولعلّ منشأ الاثنينيه تصحيف الشمالى بالتيملى . وفى الوجيزه أيضاً حكم بالتصحيف (أنظر الوجيزه : ١٨) ؛ ولا يخلو ما ذكره من تأمّل، وفى البلغه لا يبعد الإتحاد، فتأمّل »، إنتهى.

استدلّ بهما لإثبات المرام، وقد عرفت أنّ التمسك إنّما هو بكلام الشيخ، وذكر صحيحه معاويه بن عمار إنّما هو لتعيين الموضع الذي أتى بذلك الكلام فيه، حيث قلنا: « أنّ شيخ الطائفة صرح في التهذيب بجواز الجمع بين الصيغتين في تشهد النافله، حيث قال بعد أن أورد جملة من النصوص الدالة على التخيير بين التسليم في ركعتي الشفع و عدمه التي منها صحيحه معاويه بن عمار قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : أسلم في ركعتي الوتر ؟ فقال : إن شئت سلّمت، و إن شئت لم تسلم، ما هذا محضه »، إلى آخر ما قدّمناه .

فالتمسك بضعف سند الحديث في هذا المقام من مقابح الأمور، منشاؤه ضعف التمسك، لاسيّما بعد ما عرفت من مخالفته للواقع، ومن هنا تبين ما لخصه في الآخر حيث قال : « وبالجمله ليس في الخبرين دلالة » لا يكون المتحصّل منه إلّا رفع وقع قائله في نظر الأعلام .

و منها : أنّ قوله : « و في كتب الرجال أنّه رأس العمدة الواقفيّة » أيضًا محلّ مؤاخذه، لأنّ عميد _ بالعين والميم المضمومتين _ جمع الكثره لعمود (١)، كما أنّ أعمده جمع القلّه له (٢) ؛ فعلى هذا، كان المناسب تعريته عن الألف واللام وإضافته إلى الواقفه، كما ذكره النجاشي و غيره (٣). فنسبه العبارة المذكوره إلى كتب الرجال إفتراء عليهم، و لا يتبّكك مثل خبير .

والحاصل: أنّ الجمع المضاف من أدوات العموم، فالظاهر من كلامه المذكور أنّ هذه العبارة موجوده في جميع كتب الرجال، وهو غير صحيح، لأنّه غير مذكور في

ص: ٣٦٩

-
- ١- ١. في « م » : « جمع لعمود » .
 - ٢- ٢. أنظر مجمع البحرين : ٣ / ٢٤٦ .
 - ٣- ٣. أنظر رجال النجاشي : ٢٤٩ ؛ ونقد الرجال : ٣ / ٢٢٠ ؛ وجامع الرواه : ١ / ٥٤٧ .

رجال الكشّى، ولا فى رجال شيخ الطائفة، ولا فى فهرسته، ولا فى رجال النجاشى، ولا فى خلاصه العلامه، ولا فى رجال ابن داود، ولا فى كتاب منهج المقال فى تحقيق أحوال الرجال، ولا فى كتاب تلخيص الأقوال، ولا فى نقد الرجال.

نعم فى رجال النجاشى والعلامه فى ترجمه على بن أبى حمزه : أنّه أحد عمد الواقفه (١). و فى منهج المقال و غيره أيضًا (٢) لكن نقلًا عنهما، والفرق بينه وبين ما ذكره _ دام ظلّه _ من وجوه، أحدها : أنّ المضاف فى كلامهما (٣) إلى عمد : أحد، وفى كلامه : رأس، و الفرق بينهما بحسب المعنى ظاهر، إذ معنى قول مَنْ قال : « أنّه أحد عمد الواقفه » أنّه أحد رؤسائهم، و هذا المعنى لا يصحّ إرادته فى قوله : « أنّه رأس العمد الواقفّيه » كما ستقف عليه (٤).

و الثانى : أنّ المذكور فى كلام النجاشى و العلامه إيراد « عمد » من غير الألف واللام، مضافه إلى الواقفه، والمذكور فى كلامه _ دام ظلّه _ معها، فلا يكون مضافه.

والثالث : أنّ الواقفه فى كلامهما من غير ياء النسبه، و فى كلامه معها، و معنى قولهما قد عرفته، و ما ذكره _ دام ظلّه _ نقلًا عن كتب الرجال المجعول عليهم ممّا لا معنى له، و على فرض تسليم أن يتكلّف له معنى، لا يمكن اتّحاده مع ما عرفت، ومعلوم أنّ النقل بالمعنى إنّما يجوز إذا لم يتحقّق المخالفه ؛ لكنّ الإنصاف أنّ هذا مع ما فيه من القبح، ينبغى أن يعدّ من المحاسن بالإضافه إلى سائر المقابح التى

ص: ٣٧٠

١- ١ . رجال النجاشى : ٢٤٩ ؛ خلاصه الأقوال : ٣٦٢ .

٢- ٢ . أنظر منهج المقال : ٢٢٣ ؛ وجامع الرواه : ١ / ٥٤٧ .

٣- ٣ . فى « م » : « كلاهما »، والصحيح ما أثبتناه فى المتن .

٤- ٤ . « كما ستقف عليه » لم يرد فى « ل » .

صدرت منه فى هذا المقام، فضلاً عما عرفت مما صدر منه فى المباحث السالفه، فاعتبروا يا أولى الأبصار .

والذى بعث جدى المخاطب بخطاب : لولاك لما خلقت الأفلاك (١) _ صلوات الله و سلامه عليه و على آله الأطهار _ ائى لفى شديد التعجب فى أن من كانت هذه بضاعته فى الفن و مبانيه، كيف يهتئ نفسه لتصدى مسائل الحلال والحرام، وجعل محلّه مقام أمناء الله الكرام وحججه الكمل الذين بهم الإفتاح والختام ؟!

ثم لما انتهى الكلام إلى هذا المقام، خطر بخاطرى قوله تعالى : « تأمرون الناس بالبرّ و تنسون أنفسكم » (٢)، ففاضت الدموع من عيني، فأقول : يا مولانا ! « من هم كه منعت مى كنم، هستم بدردت مبتلا »، فلا محيص إلاّ الإلتجاء بتفضّله سبحانه، فأقول : اللهم يا سيدى إنك أنشأتنى سوياً، و ربّيتنى صغيراً، و رزقتنى مكفياً، فلك الحمد كلّما حمدك حامد، و كما أنت أهله و مستحقّه، و أسئلك بقدرتك التى بها أنشأت السموات و الأرضين و تفضّلك على العالمين و حبّيك سيّد المرسلين و وليّك على أمير المؤمنين والأئمّه الطاهرين و حجّتك القائم على العالمين والأنبياء المرسلين والملائكه المقرّبين أن لا تؤاخذنا بسوء أعمالنا وبما صدر منا من المسامحه فى شريعتك، و تعفو عن كبائر ذنوبنا و صغائرنا، وبواطن

ص: ٣٧١

١- ١ . جاء هذا الخطاب فى الحديث القدسى المروى عن أمير المؤمنين عليه السلام أنّه قال : كان الله و لا شىء معه، فأول ما خلق نور حبيبه محمّد صلى الله عليه و آله قبل خلق الماء والعرش والكرسى والسموات والأرض واللوح والقلم. إلى أن قال : والحقّ تبارك و تعالى ينظر إليه و يقول : يا عبدى أنت المراد والمريد، و أنت خيرتى من خلقى، وعزّتى و جلالى لولاك لما خلقت الأفلاك، من أحبّك أحبّيته، و من أبغضك أبغضته، الخبر (أخرجه العلّامه المجلسى قدس سره فى البحار: ٥٤ / ١٩٨ ح ١٤٥ ، عن كتاب الأنوار لأبى الحسن البكرى أستاذ الشهيد الثانى).

٢- ٢ . البقره : ٤٤ .

سيئاتنا وظواهرها، و سوائف زلّاتنا وحوادثها، و تعيننا على طاعتك، و تمنعنا من ارتكاب معصيتك، و لا تكلنا إلى أنفسنا طرفه عين، و لا فى حوائجنا إلى المخلوقين، فإنّك المَنَّان على العالمين، والفيّاض للمطيعين، والغفّار للعاصين.

ومنها قوله بعد ما حكينا عنه فيما سلف : و قوله، إلخ

قوله _ دام ظلّه _ بعد ما حكينا عنه فيما سلف _ : و قوله : « إنّ المذهب أنّ تلك الصيغه يتحقّق به الإنصراف »، نحن أيضًا نقول به، ولكنّا نقول : ما ورد عن الشارع فى النافله هو التسليم، و معناه المتبادر هو السلام الشائع، ولا نقول : لو أنّه أتى بالسلام علينا لم يتحقّق الإنصراف، كيف ! و قد ورد أنّ شيئين يفسدان الصلوه، أحدهما : هذه الصيغه، والآخر : « تعالى جدّك » كما سيأتى، وقد ذكرنا فى الرساله.

و هو أيضًا منظورٌ فيه، لأنّ ما ذكره _ أى : « قوله : أنّ المذهب أنّ تلك الصيغه يتحقّق به الإنصراف » _ الظاهر أنّ الضمير فى : « قوله » فى كلامه يعود إلى شيخ الطائفه، لعدم إمكان إرادته غيره، بناء على أنّه حكى ما حكيناه عنه بالمعنى، فجعل الألف واللام فى قوله : « أنّ المذهب » عوضًا عن المضاف إليه، فالمراد أنّ قول الشيخ: « أنّ مذهب الشيعة أنّ صيغه السلام علينا يتحقّق بها الإنصراف »، أراد به كلامه فى التهذيب، و هو قوله : « عندنا أنّ من قال : السلام علينا و على عباد الله الصالحين فى التشهد، فقد انقطعت صلوته » (١).

و قوله : « نحن أيضًا نقول به » صريحٌ فى الإذعان بتحقيق الإنصراف بصيغه

ص: ٣٧٢

السلام علينا فى النافله، و لقد أجرى الله تعالى الحقّ بلسانه و هو غير شاعر به ؛ فنقول: يا مولانا ! إذا أذعنتَ بذلك، يلزمك الإِـعتراف بفساد ما كنتَ معتقداً له فيما قبل من القول بتعيّن السلام عليكم فى الإنصراف عن النافله، فلم تكتمون الحقّ وأنتم تعلمون (١)؟!

ثمّ كيف يجتمع هذا الإِذعان مع المبالغه التى صدرت منه فى السابق فى إنكار الإنصراف بتلك الصيغه عن النافله، حيث قال : « وإن قلت فى الجواب : إنك قلت: إذا قلت: السلام علينا و على عباد الله الصالحين إنصرفتم، فإن أجب بأنّ ذلك وقع منّا فى الفريضة و قد جوّزنا ذلك فى الفريضة لحكمه خفيّه عليكم » ؛ إلى أن قال: « فمن أىّ جهة جعلتموها فى النافله مع تحريم القياس ؟! ». و غير ذلك من كلماته المتهافيه الركيكه، فإنّ مقتضى ذلك حرمة الإتيان بصيغه السلام علينا فى النافله، حتّى جعل المنشأ فى ذلك القياس، و مع ذلك يقول فى هذا المقام : « نحن أيضاً نقول به ».

أقسمك بالله العذّى أنشأ السموات و الأرضين من غير ممدّ و نصير، هل يمكن صدور أمثال ذلك إلّا ممّن سلب منه العقل وانخرط (٢) فى عداد المجانين، أو ممّن ثبت النقوش فى الطُّروس (٣) من غير شعور بالمدلول ؟!

و أعجب من ذلك الإستدراك المذكور فى كلامه حيث قال : « و لكنّا نقول : ما ورد عن الشارع فى النافله و هو التسليم » إلخ، فإنّ الحاصل من الكلام هو أنا

ص: ٣٧٣

١- ١. إقتباس من قوله تعالى فى سورة آل عمران: ٧١ «لَم تلبسون الحقّ بالباطل وتكتمون الحقّ وأنتم تعلمون».

٢- ٢. انخرط فى المكان : دخل مسرعاً (المنجد : ١١٠).

٣- ٣. الطُّروس : الصحيفة عموماً أو الصحيفة التى مُحيّت ثمّ كتبت، جمعه : أطراس و طُّروس (المنجد : ٣٠٩).

نقول: إذا أتى المصلّي في النافلة بصيغته السلام علينا، يتحقّق بها الإنصراف من الصلوة، لكنّه لم يرد من الشارع ذلك، ولا يتنبّه على أنّه لو لم يرد من الشارع لم يجز الإتيان بها، فضلاً عن تحقّق الإنصراف بها .

ثمّ لا يخفى ما في الإستشهاد المذكور في كلامه حيث قال : « كيف وقد ورد أنّ شيئين يفسدان الصلوة، أحدهما : هذه الصيغته، والآخر : تعالى جدّك »، فإنّ المراد من الإنصراف الّذى كان في كلام شيخ الطائفة _ وقد سلّمه دام ظلّه حيث قال: « نحن أيضاً نقول به » _ هو الفراغ من الصلوة بتلك الصيغته، وهو غير الإفساد المذكور في هذا الحديث ؛ والظاهر أنّ المراد من هذا الحديث التنبيه على فساد ما عليه العامّة، كما أنّ الناس في الغالب إشارة إليهم، حيث أنّهم يوردون السلام علينا في التشهد الأوّل أيضاً، وأشار عليه السلام إلى أنّهم يبطلون صلواتهم بذلك، و أين ذلك من الإنصراف الّذى يكون الكلام فيه ؟!

ثمّ على تقدير تسليم كون المراد من الإفساد في هذا الحديث الإنصراف والفراغ _ كما يظهر من كلامه، لأنّه سلّم ما يظهر من كلام شيخ الطائفة وقال تأكيداً له: « ولا نقول لو أنّه أتى بالسلام علينا لم يتحقّق الإنصراف »، وجعل الحديث المذكور شاهداً عليه _ يكون هذا الحديث ممّا دلّ على تحقّق الإنصراف بتلك الصيغته في مطلق الصلوات، حتّى في النافلة، بناء على ما ذكره، فكيف يقول : إنّ الإنصراف بتلك الصيغته في النافلة لم يرد من الشارع و أنّه من خواصّ الفريضة ؟! وهل يمكن صدوره ممّن عرف مدلول كلامه ؟!

ثمّ كيف يجتمع ذلك مع الحصر الّذى أراد من كلامه حيث قال : « لكنّا نقول : ما ورد عن الشارع في النافلة هو التسليم، ومعناه المتبادر هو السلام الشائع » ؟!

سبحان الله !! هذا أمرٌ غريب، بل أعجب من كلِّ عجيب، هل يمكن صدوره من العاقل اللبيب ؟!

ومنها قوله : وأما قوله: قول الفقيه الواحد لا يصلح أن يجعل، إلخ

قوله _ دام ظلّه _ : وأما قوله: « قول الفقيه الواحد لا يصلح أن يجعل دليلاً »، فهو حقٌّ و لكن يرد هذا على من جعل قول الشيخ دليلاً، وما أدري من أين أخذ هذا، و مَنْ جعله دليلاً ؟

أيها المتصدّي لمسائل الحلال والحرام ! مع علمك بأنّه لم يكن لك في هذا الحكم في أوّل الأمر سوى كلام شيخ الطائفة في المصباح، كيف تنكر هذا المقال مع أنّ السلوك في مسلك الإنصاف ممّا يقضى به العقل والنقل المستطاب ؟!

و قوله (١) : « و ما أدري من أين أخذ هذا ؟ »، قلنا له في مجلس المباحثه : أخذنا ذلك من كلامكم في مقام الاستدلال لإثبات فتواكم، حيث قلتم بعد الحكم بتعين السلام عليكم في النافله و عدم جواز الإتيان بالسلام علينا ما هذا حاصله: مَنْ كان له إشتباه في هذا الحكم، فليرجع إلى كتاب المصباح، فإنّه إذا رجع إليه يرفع إشتباهه . و هل يمكن رفع الإشتباه من غير الدليل ؟!

و لما قلنا له : أخذنا ذلك من كلامكم المذكور، قال : كتبتُ ذلك للعوام ؛ أي: العامي إذا رجع إلى كلام الشيخ في المصباح يرفع إشتباهه . قلنا : إنّ العامي حجّته قول المفتي، فبعد الإطّلاع عليه لا يبقى له إشتباه حتّى يزول بالرجوع إلى كلام فقيه، ثمّ على تقدير الإشتباه كيف يرفع بالرجوع إلى كلام فقيه ؟!

ص: ٣٧٥

ثم لا يخفى أن المناسب إيراد هذا الكلام قبل التعرض لكلام التهذيب، لأننا ذكرناه كذلك، فلاحظ رساله حتى يظهر لك حقيقه الحال .

ومنها قوله : وكما أن قول الفقيه الواحد لا يصلح للدلاله، إلخ

قوله : و كما أن قول الفقيه الواحد لا يصلح للدلاله، قول الفقيهين وثله وأربعه كذلك ما لم يبلغ درجه الإجماع، فالتقييد بالواحد يوهم خلاف الواقع كما لا يخفى .

إعلم : أن مفهوم القيد إنما يعتبر عند المحققين إذا لم يظهر للتقييد فائده، والباعث على التقييد فيما نحن فيه هو التنبيه على حقيقه الحال و الواقع، لا لأنه عند إنتفاء الوحده يصلح القول للدلاله .

ومنها قوله : وأما قول الفقيه الواحد _ سيما إذا كان شيخ، إلخ

قوله _ دام ظلّه _ : و أمّا قول الفقيه الواحد _ سيما إذا كان شيخ الطائفه ورئيس الفرقة المحقّقه _ للتأييد و نصره القول، فهو يصلح ويليق.

سبحان الله ! هذا أيضًا من عجائب الزمان، لا يمكن أن يصدر ممّن له حظّ من الإنصاف ولو بمقدار رأس إبره، بل مثقال ذره، لظهور أنّ ذلك ليس قولاً، بل ظهور مستند إلى السكوت في مقام البيان، و تعبيرنا بالقول من باب المماشات مع الخصم، و قولنا في الآخر : « فلا وجه للتعويل على ما يوهمه كلامه في المصباح » قرينه عليه .

و على أيّ حال، فإذا أوردنا منه كلاماً صريحاً في خلافه، بل مظهرًا لإجماع الشيعة على خلافه، كيف يبقى ذلك الظهور صالحًا للتأييد؟! و هل يمكن أن يصدر

ذلك ممّن له أدنى حظّ من الإنصاف والبصيره، و كان قابلاً للاختلاف إلى مجالس العلماء الأجلّ، فضلاً عمّن هيأ نفسه للتصرّف في الأحكام الشرعيّه، وجعله من خلفاء الأنوار الإلهيّة؟! نعوذ بالله تعالى من سوء الفاتحه والخاتمه .

ثمّ لا يخفى ما في قوله، إذ قوله : « للتأييد » متعلّق بقوله : « يصلح »، فالمناسب أن يؤخّر عن عامله، أو يقدّم عليه، لكن يذكر متوسطاً بين جزئيّ الجزاء هكذا: فهو للتأييد ونصره القول يصلح ؛ لئلا يلزم تقديم المعمول على الفاء الجزائيّه .

ومنها قوله : و ظاهره دعوى إجماع الشيعة، ففيه أنّ ظهور، إلخ

قوله _ دام ظلّه _ : و ظاهره دعوى إجماع الشيعة، ففيه أنّ ظهور دعواه الإجماع في محلّ المنع، ولكن بعد التسليم و إغماض النظر، غايه ما في الباب وقوع الإنصراف بتلك الصيغه، و أمّا أنّ النافله فالمعتبر فيه هو بعينه ما يعتبر في الفريضه، فأين من هذا؟! و قد ذكرنا أنّ الشيخ غرضه رفع الاختلاف بأيّ وجه يتفق، ولو كان في نهايه البعد والكُلفه .

و فيه أيضاً نظراً، لظهور أنّ لفظه « عندنا » في كلمات فقهاءنا _ أعلى الله مقامهم _ مصطلحه في مقابله العامّه، فالمراد : عند علماء الشيعة، و منع ذلك ناش من قلّه الأنس باصطلاحهم .

و قوله : « و لكن بعد التسليم و إغماض النظر » إلى قوله : « فأين من هذا » من عجائب الزمان و غرائب الدوران، لأنّ كلامنا صريحٌ في أنّ إيراد كلام الشيخ في التهذيب إنّما هو للدلاله على أنّه يقول بجواز الجمع بين السلام علينا والسلام

عليكم في تشهد النافله، حيث قلنا : « إن قيل : سلّمنا ذلك، لكن نقول : هنا دليل يدلّ على لزوم الإقتصار في النوافل بصيغه السلام عليكم وعدم جواز الجمع بينها وبين غيرها ».

إلى أن قلنا : « و أمّا ثانياً فلاّته صرّح في التهذيب بجواز الجمع بين الصيغتين في تشهد النافله، حيث قال ».

إلى أن قلنا بعد إيراد كلامه : « وهذا الكلام منه _ قدّس الله روحه _ تصرّيح بجواز الجمع بين السلام علينا و على عباد الله الصالحين و بين السلام عليكم في تشهد الشفع، بل في تشهد مطلق النوافل، بل في مطلق التشهد، و ظاهره دعوى إجماع الشيعة عليه، ومع ذلك لاوجه للتعويل على ما يوهمه كلامه في المصباح ».

والمفروض أنّ صاحبنا المنصف _ دام ظلّه _ سلّم دلالة الكلام عليه، بل ظهوره في دعوى الإجماع عليه، و مع ذلك يقول : « و أمّا أنّ النافله فالمعتبر فيه هو بعينه ما يعتبر في الفريضة، فأين من هذا ؟! ».

أنشدك بالله العليّ العظيم أنّ من له أدنى حظّ من الفهم و البصيره، هل يقدر أن يأتي بمثل هذه المقاله التي لا يمكن صدورها ممّن اختلف إلى مجالس الطلبة، فضلاً عمّن كان معدوداً من جملة العلماء الأجلّه ؟!

و من استند إلى كلام الشيخ في إثبات أنّ المعتبر في النافله هو المعتبر في الفريضة ؟!

ثمّ لا يخفى أنّ مدّعاة لزوم الإقتصار في تشهد النوافل بصيغه السلام عليكم و عدم جواز الجمع بينها و بين السلام علينا مثلاً، نظراً إلى أنّ كلام المصباح

ظاهرٌ فيه، و قد تبهنا على أنّ الكلام المذكور منه (١) في التهذيب صريح في جواز الإقتصار بصيغه السلام علينا فقط، و في جواز الجمع بينها و بين السلام عليكم، أمّا الأوّل : فلقوله : « عندنا أنّ من قال : السلام علينا و على عباد الله الصالحين في التشهد، فقد انقطعت صلواته » (٢). وأمّا الثاني : فلقوله : « فإن قال بعد ذلك : السلام عليكم و رحمه الله و بركاته، جاز و إن لم يقل جاز أيضًا » (٣).

فعلى هذا قوله : « ولكن بعد التسليم و إغماض النظر، غايه ما في الباب وقوع الإنصراف بتلك الصيغه »، إن أراد منه أنّ اللازم منه وقوع الإنصراف بصيغه السلام علينا، لا-الجمع بينها و بين السلام عليكم، فهو بين الفساد، لما بينّا أنّ قوله : « فإن قال بعد ذلك : السلام عليكم و رحمه الله و بركاته جاز » صريحٌ في جواز الجمع بين الصيغتين، على أنّا بعد الإغماض عن دلالته نقول : إنّ الإقتصار بصيغه السلام علينا فقط أيضًا يكفي للحكم بعدم تعيّن السلام عليكم عنده . وإن أراد أنّ اللازم منه وقوع الإنصراف بتلك الصيغه مع جواز الجمع بينها و بين غيرها، نقول : هذا غايه المرام، فلا وجه للإنكار و الإبرام .

قوله _ دام ظلّه _ : « و قد ذكرنا أنّ الشيخ غرضه رفع الاختلاف بأيّ وجه إتفق، و لو كان في نهايه البعد و الكلفه »، إن أراد أنّ شيخ الطائفه وإن ذكر كلامًا يظهر منه أنّ جواز الإنصراف بصيغه السلام علينا في النافله ممّا أطبقت عليه علماء الشيعة، لكنّه ليس معتقدًا له، بل إنّما أتى بهذا الحكم الغير المطابق للواقع لرفع الاختلاف بين الأخبار، نقول : إنّهُ ضروريّ البطلان، لوضوح أنّه كيف يمكن لعاقل أن يأتي

ص: ٣٧٩

١-١ . « منه » لم يرد في « م » .

٢-٢ . التهذيب : ٢ / ١٢٩ .

٣-٣ . نفس المصدر .

بالكذب لرفع الاختلاف بين الأخبار؟! و شأن شيخ الطائفة أجل من أن يحتمل في حقه مثل ذلك، نعم: « كافر همه را بكيش خود پندارد ».

و إن أراد أن حمل الحديث على المعنى الذى ذكره بعيد، سلّمنا ذلك، لكن قد عرفت أن الإستشهاد ليس من جهة الحمل المذكور، بل ممّا جعله شاهدًا عليه، فأنت إذا أحطت خبرًا بما أوردناه تعلم أن غايه ما يظهر من هذا الكلام رفع وقع قائله بين العلماء الأعلام، كما لا يخفى على أولى التأمل والأحلام، فلاحظ الارتباط بين هذا الكلام وما تقدّم عليه، حتّى يتبيّن لك حقيقه الحال.

ومنها قوله بعد أن عنون قولنا: ثمّ الظاهر أن شيخ الطائفة، إلخ

قوله _ بعد أن عنون قولنا : « ثمّ الظاهر أن شيخ الطائفة فى هذا الإقتصار تابع شيخنا المفيد »، إلى قولنا : « فكيف يجعل كلامه دليلًا على ذلك ؟! » _ : أقول : شكر الله سعيه، و أجزل مثوبته، و عظم أجره، فإنّ السيّد _ دام ظلّه _ أعاننى على ما أدّى إليه فكرى، و بلغ إليه نظرى و سعى _ جزاه الله خير الجزاء _ فإننى كنت غافلاً عمّا أفاده شيخنا المفيد أعلى الله درجته.

الحمد لله على هذه الغفله، فإنّها نافعه له فى الدنيا والآخرة، فإنّه بمحض اطلاّعه على عبارته المصباح وقع فى هذه المعركة العظمى التى يبقى ثمرتها له إلى يوم القيامة، فكيف لو اطّلع على غيرها ممّا يضاهيها فى الدلالة ؟!

ومنها قوله : وأمّا إسقاط الوحده فى كلام الشيخ، فليس، إلخ

قوله _ دام ظلّه _ : و أمّا إسقاط الوحده فى كلام الشيخ، فليس

لأجل عدم التوهم، فإنّ بعض الظنّ إثم (١)، بل لمّا كان فى الفريضة قد ورد عن سادات الأنام بأنّه إذا كان إمامًا يسلم على المأمومين وغيرهم، وإذا كان مأمومًا يسلم تسليمين على الإمام مرّه، وعلى من على يمينه مرّه أخرى، ولو كان منفردًا يسلم على الثقلين والأنبياء والمقربين، فهل يكفى مرّه أو مرّتين؟ ففيه خلاف، قد استوفينا بما لا مزيد عليه فى الرسالة، فأشار بالوحده إلى أنّ النافله ليست مثل الفريضة، بل يكتفى بالمرّه على كلّ حال، وليس المراد بالوحده والتكرار باعتبار السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين كلًّا وحاشا، [ثمّ كلًّا وحاشا] (٢)، وهذا من مثله لغريب بعيد .

وفيه نظرٌ أيضًا من وجوه، أمّا أوّلًا: فلأنّ ما أفاده من أنّ الوارد عن سادات الأنام (٣) أنّ المأموم يسلم تسليمين مرّه على الإمام وأخرى على من على يمينه، خيانه فى الدين، وجعل على أجدادى الطاهرين _ عليهم آلاف السلام من ربّ العالمين _ فإنّ أهل البيت أدرى بما فى البيت، فإنّ الخط فيه من وجهين، أحدهما: أنّ إطلاق كلامه يقتضى أنّ الوارد عنهم عليهم السلام أنّ المأموم يسلم تسليمين مطلقًا ولو لم يكن على يساره أحد؛ والثانى: أنّه يسلم بالتسليم الأوّل على الإمام فقط، وبالثانى على من على يمينه، وكلاهما مخالفٌ للواقع .

وإن شئت أن تطلع على حقيقه الحال، فاستمع لما أتلو عليك من النصوص

ص: ٣٨١

-
- ١- ١. إقتباس من قوله تعالى فى سورة الحجرات الآية ١٢: « إنّ بعض الظنّ إثم ».
 - ٢- ٢. ما بين المعقوفين أثبتناه من الأصل المنقول عنه .
 - ٣- ٣. فى « م » بدل « الأنام »: « القوم ».

الوارده في الباب، فنقول : منها : الصحيح المروي في الكافي عن أبي بصير قال: قال أبو عبد الله عليه السلام : إذا كنت في صفّ فسلم تسليمه عن يمينك و تسليمه عن يسارك، لأنّ عن يسارك من يسلم عليك، و إذا كنت إمامًا فسلم تسليمه وأنت مستقبل القبلة (١).

و هو صريح في أنّ التسليم الأوّل من المأموم على من على اليمين، والتسليم الثاني على من على اليسار، خلاف ما أفاده _ دام ظلّه .

و منها : ما رواه في التهذيب عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا كنت إمامًا. إلى أن قال : فإذا كنت في جماعه فقل مثل ما قلت، و سلم على من على يمينك و شمالك، فإن لم يكن على شمالك أحد فسلم على الذين على يمينك، ولا تدع التسليم على يمينك إن لم يكن على شمالك أحد (٢).

و قوله عليه السلام : « و شمالك » عطف على « يمينك »، و التقدير : و سلم على من على شمالك، أي يسارك، والمراد سلم عليهم السلام على حدّه، للصحيح المذكور ولقوله عليه السلام : « فإن لم يكن على شمالك أحد فسلم على الذين على يمينك »، ومدلوله أيضًا أنّ السلام الأوّل على من على اليمين، والثاني على من على اليسار.

و منها : الصحيح المروي في التهذيب عن منصور، قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : الإمام يسلم واحده و من ورائه يسلم إثنين، فإن لم يكن عن شماله أحد سلم واحده (٣).

وقوله عليه السلام : « فإن لم يكن » إلخ، دليل على أنّ السلام الثاني على من يساره.

ص: ٣٨٢

١-١ . الكافي : ٣ / ٣٣٨ ح ٧ .

٢-٢ . التهذيب : ٢ / ٩٣ ح ٣٤٩ .

٣-٣ . التهذيب : ٢ / ٩٣ ح ٣٤٦ .

و منها : الصحيح المروى فى التهذيب أيضاً عن عبد الحميد بن عواض، عن أبى عبد الله عليه السلام قال : إن كنت تؤمّ قومًا أجزأك تسليمه واحده عن يمينك، وإن كنت مع إمام فتسليمتين، وإن كنت وحدك فواحده مستقبل القبلة (١).

وقوله عليه السلام : « وإن كنت مع إمام فتسليمتين »، وإن كان مطلقاً، لكنّه مقيد بما إذا كان عن يساره أحد، للنصوص المتقدّمة، وللصحيح المروى فى الكافى والتهذيب عن ابن مسكان، عن عنبسه بن مصعب قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يقوم بالصفّ خلف الإمام و ليس على يساره أحد، كيف يسلم ؟ قال : يسلم واحده عن يمينه (٢).

فالمتحصل من النصوص المذكورة أنّ تعدّد التسليم من المأموم إنّما هو إذا كان على يساره أحد، وأنّه يسلم بالسلام الأوّل على من على يمينه، وبالسلام الثانى على من على يساره، فعلى هذا نقول (٣) : إنّ ما ذكره مخالف لما أخذ من سادات الأئمة عليهم آلاف التحية والسلام _ و مع ذلك نسبه (٤) إليهم، وقى الله شرّه عن جميع المؤمنين .

ثمّ نقول : إنّ ما ذكره كما يكون مخالفاً لما هو المستفاد ممّا ورد عن سادات العباد، كذا يكون مخالفاً لما هو المعروف بين الأصحاب، فهذا أنا أورد شرطاً من عباراتهم فى المقام، ليظهر لك حقيقة المرام.

ص: ٣٨٣

١- ١ . التهذيب : ٢ / ٩٢ ح ٣٤٥ .

٢- ٢ . الكافى : ٣ / ٣٣٨ ح ٩ ؛ التهذيب : ٢ / ٩٣ ح ٣٤٧، وفيه : « قال : تسليمه عن يمينه ».

٣- ٣ . فى « م » : « القول »، والصحيح ما أثبتناه فى المتن .

٤- ٤ . فى « ل » : « نسب »، والصحيح ما أثبتناه فى المتن .

قال فى جمل العلم والعمل :

ثمّ يسلم تسليمه واحده مستقبل القبلة، و ينحرف بوجهه قليلاً إلى يمينه [إن كان منفرداً أو إماماً] (١)، و إن كان مأموماً سَلَّمَ (٢) تسليمتين عن (٣) يمينه و عن شماله، إلا أن يكون جهه شماله خاليه من مصلٍّ، فيسَلِّم على (٤) يمينه خاصّه (٥).

و فى التهذيب :

التسليم فى الصلوه على أربعة أضرب، إذا كان الرجل إماماً يسلم تسليمه واحده، و إن كان مأموماً و لم يكن عن شماله أحد يسلم واحده أيضاً، و إن كان عن شماله إنسان يسلم تسليمتين، و إن كان منفرداً يسلم تسليمه واحده (٦).

و فى النهايه :

فإذا فرغت من صلواتك سلّمت، فإن كنت وحدك سلّمت مرّه واحده تجاه القبلة.

إلى أن قال :

وإن (٧) كنت مأموماً سلّمت عن يمينك مرّه وعن يسارك [مرّه] (٨)

ص: ٣٨٤

-
- ١- ١ . ما بين المعقوفين أثبتناه من المصدر .
 - ٢- ٢ . فى المصدر : تسلم .
 - ٣- ٣ . فى المصدر : على .
 - ٤- ٤ . فى المصدر : عن .
 - ٥- ٥ . جمل العلم والعمل : ٦٢ .
 - ٦- ٦ . التهذيب : ٢ / ٩٢ ح ٣٤٤ .
 - ٧- ٧ . فى المصدر : فإن .
 - ٨- ٨ . ما بين المعقوفين أثبتناه من المصدر .

أخرى إذا كان على يسارك أحد (١)، فإن لم يكن على يسارك أحد أجزأك مرّه واحده (٢).

و فى المبسوط :

و التسليم على أربعة أضرب : الإمام و المنفرد يسلمان تجاه القبله، والمأموم الذى لا أحد على يساره يسلم على يمينه، و من كان على يساره غيره يسلم يميناً و شمالاً (٣).

و فى السرائر :

ثم يسلم تسليمه واحده مستقبل القبله، و ينحرف بوجهه قليلاً إلى يمينه إن كان منفرداً، أو إماماً، وإن كان مأموماً يسلم تسليمتين : واحده عن يمينه على كل حال، و أخرى عن شماله، إلا أن يكون جهه شماله خاليه من أحد، فيسلم عن يمينه و يدع التسليم على شماله (٤).

و فى المعبر :

السنة فى التسليم أن يسلم المنفرد تسليمه إلى القبله، و يومئ بمؤخر عينيه، والإمام بصفحه وجهه، والمأموم تسليمتين بوجهه يميناً و شمالاً (٥).

و فى الشرائع :

و مسنون هذا القسم أن يسلم المنفرد إلى القبله تسليمه واحده، و يومئ

ص: ٣٨٥

١- ١. فى المصدر : إنسان .

٢- ٢. النهايه : ٧٢ .

٣- ٣. المبسوط : ١ / ١١٧ .

٤- ٤. السرائر : ١ / ٢٣١ .

٥- ٥. المعبر : ٢ / ٢٣٧ .

بمؤخر عينيه إلى يمينه، والإمام بصفحه وجهه، وكذا المأموم، ثم إن كان على يساره غيره أو مأً بتسليمه أخرى إلى يساره بصفحه وجهه أيضاً (١).

و في التحرير :

المَرَّة الواحدة مجزيه للإمام و المأموم و المنفرد، لكن يستحبّ للمنفرد أن يسلم تسليمه إلى القبلة، و يومئ بمؤخر عينه إلى يمينه، والإمام بصفحه وجهه، والمأموم يسلم بوجهه مرتين يميناً وشمالاً إن كان على يساره غيره، و إلاً اقتصر على يمينه (٢).

و في نهاية الأحكام :

و المنفرد يسلم تسليمه واحده إلى القبلة، و يومئ بمؤخر عينيه [إلى يمينه] (٣)، و كذا الإمام، لكن يومئ بصفحه وجهه، و المأموم كالإمام إن لم يكن على يساره أحد، وإن كان سلم إثنين بوجهه يميناً وشمالاً (٤).

و في التذكرة مثل ما في نهاية الأحكام (٥).

و في المنتهى :

و يستحبّ للمنفرد أن يسلم تسليمه إلى القبلة، و يومئ بمؤخر عينيه إلى يمينه، والإمام بصفحه وجهه، والمأموم يسلم تسليمين بوجهه يميناً وشمالاً إن كان على يساره غيره، وإن لم يكن اقتصر بالتسليم على يمينه (٦).

ص: ٣٨٦

١-١ . شرائع الإسلام : ١ / ٧٩ .

٢-٢ . تحرير الأحكام : ١ / ٢٦٠ .

٣-٣ . ما بين المعقوفين أثبتناه من المصدر .

٤-٤ . نهاية الأحكام : ١ / ٥٠٤ .

٥-٥ . تذكرة الفقهاء : ٣ / ٢٤٤ .

٦-٦ . منتهى المطلب : ٥ / ٢٠٨ .

و فى القواعد :

و يسلم المنفرد إلى القبله مرّه، و يومئ بمؤخر عينيه إلى يمينه، والإمام بصفحه وجهه، و كذا المأموم، ولو كان على يساره أحد سلم ثانيه يومئ بصفحه وجهه عن يساره (١).

و فى التبصره :

يستحب أن يسلم المنفرد إلى القبله، و يومئ بمؤخر عينيه إلى يمينه، والإمام بصفحه وجهه، والمأموم عن يمينه ويساره إن كان على يساره أحد (٢).

و فى الإرشاد :

يستحب أن يسلم المنفرد إلى القبله، و يشير بمؤخر عينيه إلى يمينه، والإمام بصفحه وجهه، والمأموم عن الجانبين إن كان على يساره أحد، وإلا فعن يمينه (٣).

و المستفاد من هؤلاء الأماجد العظام أنّ المأموم يسلم بالتسليم الثانى على من على يساره، وأنّه يكتفى بسلام واحد فيما إذا لم يكن على يساره أحد.

و فى الإنتصار، والخلاف، والغنيه عليه الإجماع، قال فى الأوّل :

و ممّا انفردت به الإماميه القول بأنّ المنفرد و (٤) الإمام يسلم تسليمه واحده، مستقبل القبله، وينحرف بوجهه قليلاً إلى يمينه، فإن (٥) كان

ص: ٣٨٧

١-١ . قواعد الأحكام : ١ / ٢٧٩ .

٢-٢ . تبصره المتعلمين : ٤٨ .

٣-٣ . إرشاد الأذهان : ١ / ٢٥٦ .

٤-٤ . فى المصدر : أو .

٥-٥ . فى المصدر : و إن .

مأموماً يسلم تسليمين : واحده عن يمينه، و أخرى عن شماله .

إلى أن قال :

الحجّه لنا الإجماع المتكرّر (١).

و فى الثانى :

الإمام والمنفرد يسلمان تسليمه واحده، والمأموم إن كان على يساره إنسان سلم يميناً وشمالاً، وإن لم يكن على يساره إنسان سلم تسليمه واحده .

إلى أن قال :

دلّلنا إجماع الفرقه (٢).

و فى الثالث :

و يسلم المنفرد تسليمه واحده إلى جهه القبلة، و يومئ إليها (٣) إلى جهه اليمين، و كذلك الإمام، والمأموم كذلك إلا أن يكون على يساره غيره، فإنّه حينئذ يسلم يميناً وشمالاً، بدليل الإجماع الماضى ذكره (٤).

نعم أنّ شيخنا الصدوق _ نور الله ضريحه _ و إن قال بأنّ المأموم يسلم بالتسليم الثانى على من على يمينه، لكنّه قال بثلاث تسليمات له، قال فى الفقيه:

و إن كنت خلف إمام تأتم به، فسلم تجاه القبلة واحده ردّاً على الإمام،

ص: ٣٨٨

١-١ . الإنتصار: ١٥٤ و ١٥٥ .

٢-٢ . الخلاف : ١ / ٣٧٧ المسأله ١٣٥ .

٣-٣ . فى المصدر : بها .

٤-٤ . غنيه التروع : ٨١ .

وتسلّم على يمينك واحده، و على يسارك واحده (١). إلى آخر ما ذكره .

و لعلّ مستنده ما رواه فى العلل عن مفضل بن عمر فى حديث طويل، قال: قلت: فلمّ يسلم المأموم ثلاث ؟ قال : تكون واحده ردّاً على الإمام، و تكون عليه وعلى ملكيه، و تكون الثانيه على يمينه و الملكين الموكّلين به، و تكون الثالثه على من على يساره و ملكيه الموكّلين به، الحديث (٢).

و هذا الحديث شاذّ ضعيف، فلا يصلح لمعارضه النصوص المعتمده السالفه، فالحكم بأنّ الوارد عن سادات الأنام هو أنّ المصلّى إذا كان مأمومًا يسلم تسليمتين، على الإمام مرّه و على من على يمينه مرّه أخرى، إمّا مسامحه فى أمور الدين، أو افتراء على أجدادى الطاهرين « وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُ » (٣)، نغم ما قيل : « عرض خود مى برى و زحمت ما مى دارى ».

ثمّ إنّ رسالته _ دام ظلّه _ لم يكن عندى فى هذا الوقت حتّى استفيد ممّا استوفاه فيها حيث قال : « قد استوفينا بما لا مزيد عليه فى الرساله »، لكن : « سالى كه نكوست از بهارش پيدااست ».

و أمّا ثانيًا : فلائذّ قوله : « و لو كان منفردًا يسلم على الثقلين والأنبياء والمقربين، فهل يكفى مرّه أو مرّتين ؟ ففيه خلاف، قد استوفينا بما لا مزيد عليه فى الرساله »، أيضًا محلّ مؤاخذه، لأنّ قوله : « و لو كان منفردًا » إلخ، عطف على قوله : « إذا كان إمامًا »، والتقدير : لمّا كان فى الفريضة قد ورد عن سادات الأنام

ص: ٣٨٩

١-١ . الفقيه : ١ / ٣١٩ .

٢-٢ . علل الشرائع : ٢ / ٣٥٩ .

٣-٣ . العنكبوت : ٦٨ .

بأنه لو كان منفردًا يسلّم على الثقلين، إلى آخره .

و هو أيضًا مخالفٌ للواقع، تحقيق الحال يستدعى أن يقال : إنَّ ما عثرنا به ممّا يناسب المقام عدّه نصوص، منها : ما يدلّ على أنّ المنويّ في حقّ الإمام المأمومون، كالموثّق المرويّ في زيادات التهذيب عن يونس بن يعقوب قال: قلت لأبي الحسن عليه السلام صليت بقوم صلوه فقعدت للتشهد، ثمّ قمت و نسيت أن أسلّم عليهم، فقالوا : ما سلّمت علينا، فقال : ألم تسلّم و أنت جالس ؟ قلت : بلى، فقال: فلا بأس عليك، و لو نسيت حين قالوا لك ذلك استقبلتهم بوجهك، فقلت : السلام عليكم (١).

وجه الدلالة : هو أنّه يفهم من قوله : « و نسيت أن أسلّم عليهم » أنّه كان يعتقد السلام على المأمومين بقول : السلام عليكم، و قرّره عليه السلام عليه . مضافًا إلى ما ذكره عليه السلام في ذيل الحديث .

و ما رواه في التهذيب : عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا كنت إمامًا فإنّما التسليم أن تسلّم على النبيّ صلى الله عليه و آله و تقول : السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، فإذا قلت ذلك فقد انقطعت الصلوه، ثمّ تؤذن القوم فتقول و أنت مستقبل القبلة: السلام عليكم (٢).

والظاهر أنّ المراد من القوم فيه المأمومون، والمراد بإيذانهم بتلك الصيغه: السلام عليهم بها، ليعلموا الفراغ من الصلوه .

و منها : ما يدلّ على أنّ المنويّ في حقّه أيضًا بتلك الصيغه هو من على يمينه،

ص: ٣٩٠

١-١ . التهذيب : ٢ / ٣٤٨ ح ١٤٤٢ .

٢-٢ . التهذيب : ٢ / ٩٣ ح ٣٤٩ .

كالصحيح المروى في التهذيب عن عبد الحميد بن عواض، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إن كنت تؤم قوماً أجزأك تسليمه واحده عن يمينك (١).

إذ الظاهر من التسليم عن اليمين أن يكون المنوى به من في ذلك الجانب.

و منها : ما يدلّ على أنّ المنوى في حقّه أيضاً ملكيه الموكّلين به مع المأمومين، كالمروى في العلل عن المفصل بن عمر، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قلت : فتسليم الإمام على مَنْ يقع ؟ قال : على ملكيه و المأمومين، الحديث (٢).

و منها : ما ورد في حقّ (٣) المأموم، و هو على أقسام أيضاً، منها : ما يدلّ على أنّ المنوى في حقّ المأمومين ملائكتهم الموكّلين بهم، و الإمام و ملكيه (٤)، و مَن على يمينه و ملكيه (٥)، و من على يساره و ملكيه، كالمروى في العلل عن المفصل قال: قلت: فلم يسلم المأموم ثلاثاً؟ قال : تكون واحده ردّاً على الإمام، و تكون عليه و على ملكيه، و تكون الثانيه على [من على] (٦) يمينه و الملكين الموكّلين به، و تكون الثالثه على من [على] (٧) يساره و ملكيه الموكّلين به (٨).

و منها : ما يدلّ على أنّ المنوى في حقّه سائر المأمومين، كقوله عليه السلام فيما رواه أبو بصير حيث قال عليه السلام : فإذا كنت في جماعه فقل مثل ما قلت، و سلّم على مَنْ على يمينك و شمالك، فإن لم يكن على شمالك أحد فسلم على الذين على يمينك (٩)، إلى آخر ما تقدّم .

ص: ٣٩١

-
- ١-١ . التهذيب : ٩٢ / ٢ ح ٣٤٥ .
 - ٢-٢ . علل الشرائع : ٣٥٩ / ٢ .
 - ٣-٣ . « حقّ » لم يرد في « م » .
 - ٤-٤ . « و ملكيه » لم يرد في « م » .
 - ٥-٥ . « و ملكيه » لم يرد في « م » .
 - ٦-٦ . ما بين المعقوفين أثبتناه من المصدر .
 - ٧-٧ . ما بين المعقوفين أثبتناه من المصدر .
 - ٨-٨ . علل الشرائع : ٣٥٩ / ٢ .
 - ٩-٩ . التهذيب : ٩٣ / ٢ ح ٣٤٩ ؛ الإستبصار : ١ / ٣٤٧ ح ١٣٠٧ .

و من هذا القبيل صحيحه أبى بصير المتقدمه لقوله عليه السلام : إذا كنت فى صفّ فسلمّ تسليمه عن يمينك وتسليمه عن يسارك، لأنّ عن يسارك من يسلمّ عليك (١).

ويمكن أن يجعل من هذا القبيل، بل لا يبعد دعوى الظهور فى ذلك، صحيحه منصور المتقدمه، قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : الإمام يسلمّ واحده، و من ورائه يسلمّ إثنين، فإن لم يكن عن شماله أحد يسلمّ واحده (٢).

و مثله الحال فى الصحيح المتقدم، عن ابن مسكان، عن عنبسه (٣).

و منها : ما يدلّ على أنّ المنوى فى حقّه الذين على يمينهم، و هو الذى رواه فى قرب الإسناد عن عليّ بن جعفر، عن أخيه موسى بن جعفر عليهما السلام، قال : وسألته عن تسليم الرجل خلف الإمام فى الصلوه كيف ؟ قال : تسليمه واحده عن يمينك إذا كان عن يمينك أحد أو لم يكن (٤).

لكنّه محمول فيما إذا لم يكن على يساره أحد، لما تقدّم .

و أمّا المنفرد، فمقتضى روايه المفضّل المذكوره أنّ المنوى فى حقّه الملكان، قال: قلت : فلائىّ علّه يسلمّ على اليمين و لا يسلمّ على اليسار ؟ قال : لأنّ الملك الموكل الذى يكتب الحسنات على اليمين [دون اليسار] (٥) و الذى يكتب السيئات على اليسار، والصلوه حسنات ليس فيها سيئات، فلهذا يسلمّ على اليمين دون اليسار . قلت : فلمّ لا يقال : السلام عليك والملك على اليمين واحد، ولكن

ص: ٣٩٢

١- ١ . الكافى : ٣ / ٣٣٨ ح ٧ .

٢- ٢ . الإستبصار : ١ / ٣٤٦ ح ١٣٠٤، و فيه : « والإمام يسلمّ بتسليمه واحده » .

٣- ٣ . الإستبصار : ١ / ٣٤٦ ح ١٣٠٥ .

٤- ٤ . قرب الاسناد : ٢٠٩ .

٥- ٥ . ما بين المعقوفين ليس فى المصدر .

يقال: السلام عليكم ؟ قال : ليكون قد سلّم عليه و على مَنْ على اليسار، وفضل صاحب اليمين عليه بالإيماء إليه (١).

و يمكن أن يحمل عليه ما رواه المحقق في المعبر نقلاً عن جامع البزطي، عن عبدالكريم، عن أبي بصير، قال : قال أبو عبدالله عليه السلام : إذا كنت وحدك فسلّم تسليمه واحده عن يمينك (٢).

إذا علمت ذلك نقول : إنّ ما ذكره _ دام ظلّه _ في وظيفه الإمام و إن أمكن تطبيقه بما يستفاد من النصوص الواردة عن سادات الأنام، لكن ما جعله وظيفه المأموم والمنفرد مع النسبه إلى ما ورد عن سادات الأنام، فغير مطابق له، أمّا الأول: فلما فصّلنا الحال فيه، وأمّا الثاني : فلما عرفت ممّا ذكرنا آنفاً.

وأمّا تسليم المنفرد على الثقلين والأنبياء والمقربين، فلم أجد ما يدلّ عليه من الأخبار، بل لم يوجد ذلك في الكافي والفقيه والتهذيب والإستبصار، ولا ذكره أحد من علمائنا الأخيار في شيء من كتبهم الإستدلاليّه .

و ما أدري مَنْ لم يكن عنده كتاب التهذيب، من أين أطلع على الأحاديث الدالّه على ذلك و لم يطلع عليها غيره من المحدثين الذين صرفوا الأعمار في الليالي والأنهار في تتبع الأخبار الواردة عن سادات الأطهار _ عليهم صلوات الله الملك العزيز الغفار _ ؟! نعوذ بالله من غضب الجبار .

و أمّا ثالثاً : فلأنّ (٣) المراد من الثقلين في أمثال المقام هو الجنّ والإنس، ومعلوم أنّ كلاهما ينقسم إلى مسلم وغيره، و مقتضى ما أفاده _ دام ظلّه _ حيث

ص: ٣٩٣

١- ١. علل الشرائع : ٢ / ٣٥٩ .

٢- ٢. المعبر : ٢ / ٢٣٧ .

٣- ٣. « فلأنّ » لم يرد في « م » .

قال: « و لو كان منفردًا يسلم على الثقلين » أنَّ المنفرد ينوى بالسلام كفَّار الجنِّ والإنس أيضًا، وهو من عجائب الأمور، و لذا ترى أنَّ جماعه من الأصحاب قيد الكلام بمسلمي الجنِّ والإنس، كما ستقف عليه .

ثمَّ تقديم الثقلين على الأنبياء والمقربين غير مناسب، و لذا ترى تأخير الثقلين في كلماتهم عنهم .

و أمَّا رابعًا : فلأنَّ مقتضى المقابلة في كلامه _ دام ظلّه _ أنّه لا يجوز للإمام والمأموم أن ينوى بتسليمهما الأنبياء والمقربين مثلاً، و هو من غرائب الدوران، لوضوح أنَّ ذلك إن جاز ينبغي أن يجوز بالإضافة إلى الجميع، و إلا فلا كذلك، والتفصيل ممّا لا مقتضى له، بل و لا وجه له، و لذا ترى التعميم في كلمات جماعه من علمائنا المتأخرين، قال في الذكرى :

يستحبّ أن يقصد الإمام التسليم على الأنبياء والأئمّه والحفظة والمأمومين.

إلى أن قال :

والمأموم يقصد بأولى التسليمتين الردّ على الإمام _ إلى قوله : _ ويقصد المأموم بالثانيه الأنبياء والأئمّه والحفظة و المأمومين، و أمّا المنفرد فيقصد بتسليمه ذلك، و لو أضاف الجميع إلى ذلك، قصد الملائكه أجمعين، و من على الجانبين من مسلمي الجنِّ والإنس، كان حسنًا (١).

و في الدروس :

ص: ٣٩٤

يقصد المصلّى الأنبياء والملائكة والحفظة والأئمة عليهم السلام (١).

و فى البيان :

ثمّ الإمام يقصد السلام على الأنبياء والأئمة والحفظة والمؤمنين، وكذا المنفرد إلاّ فى قصد المأمومين، والمؤتمّ يقصد بإحديهما الردّ على الإمام، وبالأخرى مقصد الإمام .

إلى أن قال :

و لو قصد المصلّى مسلمى الإنس و الجنّ و جميع الملائكة جاز، ولو ذهل عن هذا القصد فلا بأس (٢).

و فى اللمعه :

و ليقصد المصلّى الأنبياء و الملائكة و الأئمة عليهم السلام و المسلمين من الإنس و الجنّ (٣).

و فى المسالك :

و يستحبّ أن يقصد المنفرد بتسليمه الأنبياء و الأئمة عليهم السلام و الملائكة والحفظة.

إلى أن قال :

والإمام ذلك مع إضافه المأمومين أيضاً، و المأموم بالأولى الردّ على الإمام، و بالثانيه ما قصد (٤) الإمام، و لو أضاف الجميع إلى ذلك مسلمى

ص: ٣٩٥

١-١ . الدروس : ١ / ١٨٣ .

٢-٢ . البيان : ٩٥ .

٣-٣ . اللمعه الدمشقيّه : ٣٠ .

٤-٤ . فى المصدر : مقصد .

و فى المدارك :

يستحبّ أن يقصد المصلّى بالتسليم التسليم على الأنبياء والأئمّه والحفظه، ويزيد الإمام المأمومين، و المأموم الردّ على الإمام و من على جانبه. قال : و فى الأخبار دلالة على ذلك (٢).

إن أراد أنّ فى الأخبار دلالة على أن يقصد الإمام المأمومين، و المأموم الردّ على الإمام و من على جانبه، فهو مسلم يظهر وجهه ممّا ذكرنا ؛ و إن أراد أنّ فى الأخبار دلالة على الجميع، فقد عرفت الحال فيه .

و أمّا خامسًا : فلأنّ قوله : « فهو يكفى مرّه أو مرّتين ؟ ففيه خلاف »، مخالفٌ للواقع أيضًا، إذ مقتضى هذا الكلام وجود القائل بعدم كفايه المرّه، و هو خلاف ما أطبق الأصحاب عليه، لوضوح إطباقهم على أنّ من أتى بصيغه السلام عليكم مرّه (٣)، فقد حصل الإمتثال و لو كان مأمومًا .

و على فرض الإغماض عنه و قلنا : إنّ المراد كفايه المرّه فى تأتّى السنّه كما هو الظاهر وإنّما المسامحه فى العبارة و عدمها، نقول : إنّ اللازم منه وجود القائل بتعيّن المرّتين فى تأتيها و عدم حصولها بالمرّه فى حقّ المنفرد، و هو أيضًا مخالفٌ للواقع، إذ القول بتوقّف حصول وظيفه المنفرد على الإتيان بالتسليمتين ممّا لم يعهد فى كتب الأصحاب، و لا نقله ناقل ؛ فلاحظ ما حكيناه عن جمل العلم والعمل، والتهذيب، والنهاية، والمبسوط، والسرائر، والمعتبر، والشرائع، والتحرير،

ص: ٣٩٦

١-١ . مسالك الأفهام : ١ / ٢٢٥ .

٢-٢ . مدارك الأحكام : ٣ / ٤٣٨ .

٣-٣ . « مرّه » لم يرد فى « م » .

ونهايه الأحكام، والتذكرة، والمنتهى، والقواعد، والتبصره، والإرشاد، فإنّها صريحه في أنّ وظيفه المنفرد هي التسليمه الواحده.

و هكذا الحال في عبارات باقي الأصحاب، قال في الذكرى :

المصلّى حال التسليم إمّا منفرد، أو إمام، أو مؤتم، فالمنفرد يسلم واحده بصيغه السلام عليكم و هو مستقبل القبلة (١).

و في الدروس :

فاذا تلفّظ بالسلام عليكم أوأا الإمام بها عن يمينه بصفحه وجهه، والمنفرد بمؤخّر عينه، والمأموم يسلم مرّتين عن جانبيه و إن لم يكن على يساره أحد و لا- حائط اجتزء بيمينه، و في روايه على بن جعفر عن أخيه عليهما السلام : التسليم على الجانبين مرّتين مطلقاً (٢).

و في البيان :

ثمّ يسلم الإمام واحده إلى القبلة، و يومئ بصفحه وجهه عن يمينه، وكذا المنفرد، لكنّه يومئ بمؤخّر عينه، و قيل : بالعكس، و قال ابن الجنيد : إن كان الإمام في صفّ سلّم عن جانبيه، فروايه على بن جعفر عن أخيه عليه السلام مشعره به .

والمأموم كالإمام إن لم يكن عن يساره أحد و لا حائط، وإلاّ سلّم تسليمتين عن جانبيه (٣).

ص: ٣٩٧

١- ١. الذكرى : ٣ / ٤٣٣ .

٢- ٢. الدروس : ١ / ١٨٣ .

٣- ٣. البيان : ٩٤ .

و كفاك فى هذا الباب ما ذكره صاحب المدارك حيث قال :

أما إكتفاء المنفرد بالتسليمه الواحده إلى القبله، فهو مذهب الأصحاب (١).

و كذا ما ذكره شيخنا البهائى فى الحبل المتين، حيث قال :

و أما الكلام فى كيفيه الإتيان بالتسليم و عدده للإمام والمأموم والمنفرد، فالمذكور فى كتب الفروع أنّ كلاً من الإمام و المنفرد يسلم تسليمه واحده (٢).

مضافاً إلى الإجماع عليه فى الانتصار والخلاف والغنيه، وقد سمعت عبارتها.

و ربّما يظهر من شيخنا الشهيد فى الذكرى ميله إلى التعدّد، حيث قال:

و روى علىّ بن جعفر : « أنّه رأى إخوته موسى و إسحاق ومحمّداً يسلمون عن الجانبين السلام عليكم و رحمه الله » (٣)، و يبعد أن تختصّ الرؤيه بهم مأمومين لا- غير، بل الظاهر الإطلاق، وخصوصاً و فيهم الإمام عليه السلام ، ففيه دلالة على استحباب التسليمتين للإمام والمنفرد أيضاً، غير أنّ الأشهر الواحده فيهما (٤).

لكنّه ليس بشيء، لعدم صلاحية الحديث لمعارضه النصوص المتقدّمة المعترضه بعمل الطائفة والإجماعات المنقوله، فيحمل الحديث على أنّ رؤيته كذلك كانت فى حيوة والدّهم عليه السلام حال إقتدائهم به، و يؤيّده جمعهم فى الذكر، فمدلوله حينئذ تعدّد التسليم للمأموم، و هو مسلم، و ارتكاب هذا الحمل بعد تسليم

ص: ٣٩٨

١-١ . مدارك الأحكام : ٣ / ٤٣٨ .

٢-٢ . الحبل المتين : ٢ / ٤٦٩ .

٣-٣ . التهذيب ٢ : ٣١٧ / ح ١٢٩٧ .

٤-٤ . الذكرى : ٣ / ٤٣٤ .

بُعدَه أولى من المصير إلى الإطلاق لما عرفت .

و إن أبيت عنه نقول : إنّه محمول على ما يظهر منه في البيان، و هو حمله في صوره إقتداء إسحاق و محمّد بأخييهما موسى عليه السلام و كونه عليه السلام في الصفّ، فلاحظ عبارته البيان المذكوره، والأولى حمله على التقيّه لموافقته لمذهب العامّه، لمصيرهم إلى القول بتعدّد التسليم مطلقاً .

ثمّ على تقدير الإغماض عن الجميع، لا يمكن أن يكون ذلك وجهًا لكلامه _ دام ظلّه _ لأنّه صريح في أنّ هذا الخلاف إنّما هو في المنفرد دون الإمام، فلاحظ عبارته، و سنأخذه بذلك أيضًا كما ستقف .

والكلام المذكور من شيخنا الشهيد على فرض دلالته على أنّه مختاره، يكون ذلك مشتركًا بين الإمام والمنفرد، فحصر الخلاف في المنفرد مع اشتراك المقتضى بينه وبين الإمام، دليلٌ يبيّن على ما ذكرنا.

و أمّا سادسًا : فلأنّ التنبيه على وقوع الخلاف في المنفرد دون الإمام يدلّ على أنّ القول بالوحده في حقّ الإمام محلّ وفاق بين الأصحاب، فلاحظ عبارته، وليس الأمر كذلك، لأنّ ابن الجنيد قال بتعدّد التسليم في حقّ الإمام فيما إذا كان في الصفّ، قال في الذكرى :

قال ابن الجنيد : إن كان الإمام في صفّ سلّم عن جانبيه (١).

و في البيان مثل ذلك و زاد :

و رواه عليّ بن جعفر عن أخيه عليه السلام مشعره به (٢).

ص: ٣٩٩

١- ١ . الذكرى : ٣ / ٤٣٤ .

٢- ٢ . البيان : ٩٤ .

فلو عكس الأمر، فحكم بوقوع الخلاف في الإمام دون المنفرد، كان أولى.

ومن العجائب أنه لم يتنبه على محلّ الخلاف، مع تصريحنا عليه في الرسالة بعد ما نقله عنّا في هذا المقام كما ستقف عليه، فوقع في هذه المفسده (١) العظمى التي لا يرجى له الخلاص عنها أبد الآبدين .

ثمّ اعلّموا يا معاشر الفضلاء _ أعانكم الله تعالى للعروج إلى مراتب العلى _ : إنّنا قد ذكرنا في الرسالة ما حاصله هو أنّ شيخ الطائفة لمّا اقتصر في تسليم نافله الزوال بصيغه السلام عليكم، توهم منه هذا الفاضل تعينها و عدم جواز الجمع بينها وبين غيرها في النافله، و عبارته شيخنا المفيد التي لم يطلع عليها هذا الفاضل كان تطرّق هذا التوهم فيها أقوى، لوجود لفظ الوحده فيها .

ثمّ قلنا بعد أن أوردنا كلام شيخنا المفيد ما حاصله : إنّ لفظ الوحده في كلام شيخنا المفيد لمّا كان موهماً لعدم جواز الإثنتين، أسقطه شيخ الطائفة في البين لئلا يذهب الوهم إليه، فكيف (٢) يجعل كلامه دليلاً على عدم الجواز؟!

ثمّ لمّا كان المقام مقام سؤال، تقريره هو : أنّه _ بناء على ما ذكر _ إذا لم يقصد شيخنا المفيد من لفظ الوحده في كلامه عدم جواز الإثنتين، فما الداعي للإتيان بلفظها حينئذ ؟ قلنا : يمكن أن يكون قيد الوحده في كلامه، وكذا كلام تلميذه سلار بن عبدالعزيز، للإحتراز عن الإتيان بتلك الصيغه _ أي : السلام عليكم _ مرّتين، كما في الفرائض بالنسبه إلى المأموم فقط على المشهور بين الأصحاب، أو إلى الإمام أيضاً فيما إذا لم يقف قدّام الصفّ على قول ابن الجنيد ؛ والتقييد بقيد الوحده

ص: ٤٠٠

١-١ . في « م » : « المسئله »، والصحيح ما أثبتناه في المتن .

٢-٢ . « فكيف » لم يرد في « م » .

للتنبية على هذا المرام معروفٌ فيما بينهم، إلى آخر ما ذكرناه .

ثم أنشدكم بالله العليّ العظيم الذي لا إله إلا هو، هل في هذا المطلب الذي تبهنا عليه شايبه لجاج و عناد؟! وانظروا إلى ما صدرَ من هذا الفاضل المتصدّي لمسائل الحلال والحرام الذي فهم منه اللجاج والعناد من الأمور التي تبهنا عليها (١) _ مضافاً إلى ما ستقف عليه _ والتي يليق أن يتعجب منها المجانين والصبيان، ويهزؤ بها العوام والنسوان .

و من أعجب العجائب مقابلته معنا في وجه كلام شيخنا المفيد بما ذكرنا وجهًا له، و هو من أغرب الغرائب ، لا سيّما بالكلام السخيف الركيك الذي لا يليق أن يصدر من أداني الطلبه، حيث قال : « و أمّا إسقاط الوحده في كلام الشيخ، فليس لأجل عدم التوهم، فإنّ بعض الظنّ إثم، بل لما كان في الفريضة » إلى آخر كلامه المذكور ؛ فإنّ « لما » في قوله : « لما كان » (٢) إمّا جار و مجرور، أو من أدوات الشرط، و كلاهما فاسد، أمّا الأوّل : فظاهر، لوضوح عدم الإرتباط والمناسبه بين إسقاط الوحده والتفصيل الذي ورد في الفريضة، بل هو مناسب لذكرها، لا لإسقاطها، كما هو الظاهر من سياق كلامه أيضًا ؛ مضافاً إلى عدم ملائمته بقوله : « فأشار بالوحده » إلخ، كما لا يخفى على المتأمل .

و أمّا الثاني : فلائذّ جواب « لمّا » حينئذّ قوله : « فأشار بالوحده » إلى آخره، ومعلوم أنّ الضمير في « أشار » يعود إلى شيخنا المفيد، فحاصل المعنى في كلامه حينئذّ : أنّ إسقاط الوحده من الشيخ، إلى آخره .

ص: ٤٠١

١- ١ . في «م» : « عليه »، والصحيح ما أثبتناه في المتن .

٢- ٢ . « لما كان » لم يرد في « م » .

ولا- يخفى فسادہ و قبحہ علی مَنْ لہ أدنی شعور، إلّا- أن يحمل قوله : « لما كان في الفريضة » إلى آخره، كلامًا غير مرتبط بما قبله، لكنّه لا- يلائم بلفظ « بل » ولو كان للإضراب ؛ مضافًا إلى ما عرفت من أنّه يرجع إلى ما تبّنها عليه، فكيف يأتي به في مقابلتنا ؟!

ثمّ لا- يخفى ما في قوله من الركاهة اللفظية، لأنّ لفظه « كان » في كلامه إمّا تامّ، أو ناقصه، و على التقديرين يفتقر إلى مرفوع، و أين المرفوع في كلامه ؟!

ثمّ لا- يخفى ما في قوله : « بل يكتفى بالمرّة على كلّ حال »، لأنّ النافله ليس فيها الإمامه والإيتام، [إلّا] (١) أن يحمل على بعض الفروض النادرة .

ثمّ قوله : « و ليس المراد بالوحده والتكرار باعتبار السلام علينا » إلخ، يزيده قبحًا على قبح، و مَنْ ادّعى أنّ الوحده في كلام شيخنا المفيد للتنبيه على عدم الإتيان بصيغته السلام علينا في النافله ؟! و كيف مع أنّا لانجوّز ذلك في حقّ مَنْ وصل إلى مشامه رائحه الفقه، فكيف في حقّ شيخنا المفيد الذي هو من أعظم الفقهاء و رؤسائهم ؟!

ثمّ كيف ذلك و هو ممّا ذهب إليه وهم هذا الفاضل المنصف، و نحن أنكرناه أشدّ الإنكار، حتّى قلنا : يمكن أن يدّعى الإجماع على خلافه، و أنّه ممّا لا- يمكن أن يتفوّه به مَنْ وصل إلى مشامه رائحه الفقه، و مع ذلك ينسبه هذا الفاضل المنصف إلينا و يقول : « و هذا من مثله لغريب بعيد »، و هو كذلك ؛ لكن مثل هذه الأمور المخالفة للواقع من مثله لقريب قريب، كما لا يخفى على مَنْ أحاط خبرًا بما تبّنها

ص: ٤٠٢

١- ١ . ما بين المعقوفين لم يرد في النسختين، وأثبتناه لاستقامه المعنى به .

على ما صدر منه .

وغايه ما تبَّهنا عليه فى هذا المقام ما حاصله هو أنّه ربما (١) كان لمتوهم أن يتوهم من لفظ الوحده فى كلام شيخنا المفيد _ نور الله تعالى مرقده _ عدم جواز الجمع بين السلام عليكم و غيره، أسقطه شيخ الطائفة فى المصباح ؛ وأين ذلك من أن مراد شيخنا المفيد منه ذلك ؟! لا- سيّما بعد ما تبَّهنا عليه من أن المراد من لفظ الوحده فى المقام ما هو . ولا يخفى أن هذا الإنكار منه لا يلائم اعتقاده كما لا يخفى.

ثم إنَّ لفظ التكرار فى قوله : « و ليس المراد بالوحده و التكرار » إلى آخره، ممّا لا- وجه لذكره، كما هو واضح لمن له أدنى تأمل .

أيها المتصدى لمسائل الحلال والحرام ! أليس السلوك فى سبيل الإنصاف، أو الجِدِّ فى إزالة الجهل، والإِتِّصاف بصفه الرشاد، أولى من الوقوع إلى هذه المهالك التى لا- يرجى الخلاص عن مفاستها إلّا مع التوبه والعمل الصالح والإنابه ؟! أرجو من الله سبحانه أن يوفقه لذلك، فإننى و جلال الله سبحانه أخاف عليه المؤاخذة العظمى .

اللهم وفقنا للتوبه، واجعل توبتنا توبه لا نحتاج بعدها إلى توبه، توبه موجهة لمحو ما سلف، والسلامه فيما بقى .

ومنها قوله : ثم فى قوله: إنَّ الشيخ تابع شيخنا المفيد، إلخ

قوله _ دام ظلّه _ : ثم فى قوله : « إنَّ الشيخ تابع شيخنا المفيد رحمه الله »،

ص: ٤٠٣

إن أراد أنه تابع من غير إستناد إلى دليل، فهو تقليد حرام على مَنْ بلغ درجة الإجتهد، سيّما من مثل الشيخ البالغ أقصى درجه الفقهه وقصوى مرتبه الدرايه والرياسه، شأنه أرفع من أن يوصف بالإجتهد، لأنّ الإجتهد هو الظنّ بالحكم الشرعىّ المستند إلى الأدلّه الظنّيه، وقد كانت القرائن المفيده للعلم حاصله له رحمه الله ، كما يظهر لمن تتبّع مصنّفاته ومؤلّفاته .

وإن أراد [من] (١) المتابعه الموافقه فى رأى بحسب الدليل، فذلك المتابعه يؤيّد ما كنّا فيه زياده تأييد .

أقول : المراد هو أنه لمّا أقيم البرهان على جواز الإجتراء فى تسليم الصلوات بكلّ من صيغتي السلام علينا و على عباد الله الصالحين، والسلام عليكم، فلا شبهه فى جواز الإجتراء بأىّ منهما كان، لكن لما اختار شيخنا المفيد _ و هو من أعظم المشايخ و أكابرهم _ فى تسليم النافله صيغه السلام عليكم بالذكر، وافقه تلميذه شيخ الطائفه فى ذلك، فلا يلزم منه تأييد لما توهمه _ دام ظلّه _ ولا تقليد محرّم، كما لا يخفى .

نعم إنّ التقليد المحرّم هو الذى علّقه _ دام ظلّه _ على عنقه، كما لا يخفى على مَنْ أحاط بنبذه ممّا صدر منه ممّا نبّهنا عليه، فضلاً عن أكثرها أو جميعها.

و قوله : « وقد كانت القرائن المفيده للعلم حاصله له رحمه الله » منظور فيه، أمّا أولاً: فلاّته ينافى ما ذكره فى ردّ قولنا : « مخالف للواقع »، حيث قال : « مراده أنه الواقع

ص: ٤٠٤

بحسب ما أدى إليه فهمه واجتهاده، لا الواقع الواقعي، لأنه لا يمكنه ولا غيره، إلا من عصمه الله و أودعه الأسرار والأحكام ؛ و هو شاهد آخر على حقيقته ما تبيننا عليه مراراً من أنه يكتب من غير أن يكون شاعراً بمدلول كلامه .

و أمّا ثانياً : فلأنّ ما ادّعى حصوله لشيخ الطائفة من القرائن المفيدة للعلم في جميع المسائل، هو الذي ادّعى الشيخ نفسه على خلافه الضروره ؛ قال في « عدّه الأصول » في مقام إثبات حجّيه خبر الواحد المروى عن طرق أصحابنا ما حاصله:

إن قيل : لا- نسلم أن يكون الذين أشرتم إليهم عملوا بهذه الأخبار بمجردّها، بل إنّما عملوا بها لقرائن اقترنت بها دلّتهم على صحتها لأجلها عملوا بها، و لو تجرّدت لما عملوا بها و إذا جاز ذلك لم يكن الاعتماد على عملهم بها .

قيل له : القرائن التي تقترن بالخبر و تدلّ على صحّته أشياء مخصوصه _ نذكرها فيما بعد _ من الكتاب والسنة والإجماع والتواتر.

و نحن نعلم أنّه ليس في جميع المسائل التي استعملوا فيها أخبار الآحاد ما ذكر، و ذلك لأنّه ليس في جميعها يمكن الاستدلال بالقرآن، لعدم ذكر ذلك في صريحه وفحواه، و (١) دليله و معناه، ولا بالسنة المتواتره لعدم ذكر ذلك في أكثر الأحكام، بل لوجودها في مسائل معدوده، ولا بالإجماع لوجود الاختلاف في ذلك، فعلم أنّ ادّعاء القرائن في

ص: ٤٠٥

جميع هذه المسائل دعوى مخالفه . و من ادعى القرائن فى جميع ما ذكرناه كان مقولاً على ما يعلم ضروره خلافه مدافعاً لما يعلم من نفسه ضده و نقيضه (١). إلى آخر ما ذكره.

فشيخ الطائفه صرح بأن دعوى تحقق القرينه القطعيه فى جميع المواقع مما قضت الضروره بطلانه، و مع ذلك مولانا المحروم عن جميع ما له دخل فى المطالب يحكم بتحقيق القرائن القطعيه عنده فى جميع المواد (٢).

إن قيل : يمكن أن يكون منظوره تحققها فى بعض المواد لا فى جميعها، فمن أين حكمتم بأن مراده تحققها فى جميع المواد ؟ قلنا : لقوله الدال على رفعه شأنه و معرفته برتبته (٣) الاجتهاد : « شأنه أرفع من أن يوصف بالاجتهاد » إلى آخره .

و أعجب من ذلك قوله الدال على عدم مبالاته بالكذب، و كمال تتبعه و اطلاعه بكتب الشيخ، حيث قال : « كما يظهر لمن تتبع مصنفاته و مؤلفاته »، لدلالته على اطلاعه بالمصنفات التى لم يطلع عليها مصنفها، حيث جعل أكثر المسائل مستنداً إلى الأدله الظنيه، و ادعى أن دعوى تحقق القرائن القطعيه فى الجميع مخالفه للضروره، و اطلع عليها هذا الرجل المنصف الخائف من مؤاخذه يوم القيامه .

ثم ما أدري ان من لم يكن عنده كتاب التهذيب المذى شاع فى الأمصار، من أين اطلع على تلك المصنفات التى خفيت على مصنفها، مع أن مصنفاته تنادى بأندى صوت بأن أكثر المسائل المذكوره فيها مأخوذه من الأدله الظنيه، فلاحظ

ص: ٤٠٦

١- ١ . عدّه الأصول : ١ / ١٣٥ .

٢- ٢ . كذا فى النسخين، والصواب ظاهراً : الموارد .

٣- ٣ . كذا فى النسخين، والصواب : برتبته .

وَمَنْ تَتَّبِعِ التَّهْذِيبَ وَالِاسْتِبْصَارَ بَعِينَ الْبَصِيرَةِ وَالِإِعْتِبَارَ، يَنْكَشِفُ لَدَيْهِ حَقِيقَةُ الْحَالِ؛ قَالَ فِي الْإِسْتِبْصَارِ :

وَعَلِمَ أَنَّ الْأَخْبَارَ عَلَى ضَرْبَيْنِ : مُتَوَاتِرَ، وَغَيْرَ مُتَوَاتِرَ .

إِلَى أَنْ قَالَ :

وَمَا لَيْسَ بِمُتَوَاتِرٍ عَلَى ضَرْبَيْنِ : فَضْرَبَ مِنْهُ يَوْجِبُ الْعِلْمَ أَيْضًا، وَهُوَ كُلُّ خَبَرٍ تَقْتَرِنُ إِلَيْهِ قَرِينُهُ تَوْجِبُ الْعِلْمَ .

إِلَى أَنْ قَالَ :

وَأَمَّا الْقِسْمُ الْآخَرُ، فَهُوَ كُلُّ خَبَرٍ لَا يَكُونُ مُتَوَاتِرًا، وَيتَعَرَّى مِنْ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْقَرَائِنِ، فَإِنَّ ذَلِكَ خَبَرٌ وَاحِدٌ، وَيجوز العمل به على شروط، فإذا كان الخبر لا يعارضه خبر آخر، فإنَّ ذلك يجب العمل به، لأنَّه من الباب

ص: ٤٠٧

١- ١. جاء في حاشيه « ل » بخط المؤلف قدس سره : « قال في الخلاف في مسأله وجوب السوره مع الحمد في الفرائض: الظاهر من روايات أصحابنا و مذهبهم أنَّ قراءه سوره أخرى مع الحمد واجبه في الفرائض [...] . وقال بعض أصحابنا: أنَّ ذلك مستحب، وليس بواجب، و به قال الشافعي، و أكثر أصحابه . إلى أن قال : دليلنا على المذهب الأول: طريقه الاحتياط، لأنَّه إذا قرأ سوره مع الحمد كانت صلوته صحيحه بلا خلاف، و إذا اقتصر على بعضها فليس على صحتها دليل . و روى منصور بن حازم قال : قال أبو عبدالله عليه السلام : لا تقرأ في المكتوبه بأقلَّ من سوره، و لا بأكثر منها . و قال أيضًا : الظاهر من مذهب أصحابنا أن لا يزيد مع الحمد [على] سوره واحده في الفريضه، و يجوز في النافله ما شاء من السور . و من أصحابنا من قال : أنَّه مستحب وليس بواجب، ولم يوافق على ذلك أحد من الفقهاء . دليلنا عليه : طريقه الاحتياط، فإنَّه إذا اقتصر على سوره واحده كانت صلوته ماضيه بلا خلاف، و إذا زاد على ذلك فيه خلاف . و روى محمد بن مسلم عن أحدهما [عليهما السلام] قال: سألت عن الرجل يقرأ السورتين في الركعه ؟ فقال : لا، لكلَّ سوره ركعه ؛ و خبر منصور بن حازم يدلُّ على ذلك أيضًا، و قد بيَّنا الوجه في إختلاف الحديث في هذا المعنى في الكتابين المقدَّم ذكرهما [الخلاف : ١ / ٣٣٥ و ٣٣٦ المسأله ٨٦ و ٨٧] .

الَّذِي عَلَيْهِ الإِجْمَاعُ فِي النُّقْلِ، إِلَّا أَنْ تُعْرَفَ فَتَاوِيهِمْ بِخِلَافِهِ، فَيُتْرَكُ لِأَجْلِهَا الْعَمَلُ بِهِ .

وإن كان هناك ما يعارضه، فينبغي أن ينظر في المتعارضين، فيعمل على أعدل الرواه في الطريقتين، وإن كانا سواء في العدالة عمل على أكثر الرواه عددًا (١).

و أطال الكلام في كيفيه العمل بأخبار الآحاد العاريه عن القرائن القطعيه، ثم قال :

و أنت إذا فكرت في هذه الجملة، وجدت الأخبار كلها لا تخلو من واحد (٢) من هذه الأقسام، و وجدت أيضًا ما عملنا عليه في هذا الكتاب وفي غيره من كتبنا في الفتاوى في الحلال والحرام لا يخلو من واحد من هذه الأقسام (٣).

إنتهى كلامه _ رفع الله مقامه _ و هو صريح في أنه عمل في كتبه بأخبار الآحاد الظنيّه، وهذا الرجل المنصف المحترز عمّا يوجب إنتقام الجبار، ينكره مع المبالغه والإصرار.

و من جميع ما ذكر تبين أنّ قوله : « شأنه أرفع من أن يوصف بالإجتهد » إلخ، قولٌ صدر مع الجهل عن جميع ما يبتنى عليه صدق المقال، بل هو من أباطيل الأوهام الظلمانيه و أكاذيبها، و تخيلات الطبيعه السودائيه و تصاويرها، فاعتبروا يا أولى الألباب، نعوذ بالله سبحانه عن مؤاخذه يوم الحساب .

ص: ٤٠٨

١-١ . الإستبصار : ١ / ٤ .

٢-٢ . في المصدر : قسم .

٣-٣ . الإستبصار : ١ / ٥ .

و أما ثالثاً : فلأنّ ما ذكره في تعريف الإجتهد يدلّ على كمال معرفته بمعناه ! لوضوح أنّ الإجتهد هو بذل الفقيه وسعه لتحصيل الظنّ بالحكم الشرعيّ، لا أنّه نفس الظنّ بالحكم .

و بالجملة ليس غرضنا ممّا ذكرناه تحديد الإجتهد بالحدّ المانع والجامع، فإنّ له مقامًا آخر، و أنّما المقصود هو التنبيه على كون ما ذكره غير مطابق للواقع لما عرفت (١).

ومنها قوله بعد أن عنون قولنا : ثم إنّ الفاضل سلّار بن، إلخ

قوله _ دام ظلّه _ بعد أن عنون قولنا : « ثم إنّ الفاضل سلّار بن عبدالعزيز لم يراع الوجه الذي ذكرناه »، إلى قولنا : « و منه يظهر أنّه يقول بوجوب التسليم في الجملة » : أقول : كلام صاحب المراسم يزيد قوّه على قوّه و نوراً على نور، جزى الله سيّدنا عنّا خير الجزاء، فإنّه قد أتيّد ما نحن بصددّه بموافقه المشايخ العظام و الأكابر الفخام أولى الأيدى والأبصار، وما كنت خبيراً بفتاويهم لعدم اطلاعي على كتاب المراسم، فجعلني بصيراً بما فيه، و جعل إعتقادي قوياً لإعتقادي بهؤلاء المشايخ، إذ هم لم يقولوا إلّا عن حجّه و دليل .

و قد عرفت أنّ القيد المذكور لا يستدعي ما نسب إليه، بل لأجل التكرار في التسليم بحسب أحوال المصلّين في الفريضة، إمّا و مأموماً وفرادى، والتكرار لأجل ملاحظه المقام، و لا نعيد الكلام، من شاء

ص: ٤٠٩

فليرجع إلى الرسالة .

و أما ما ذكره من التأييد وعدم ذكر السلام الأخير، فكأنه لأجل أن تينك الصيغتين ليستا من جملة التسليم، بل من آداب التشهد و مكملاته و مندوباته، و التسليم إسم للسلام الشائع، و هما خارجان عنه .

قوله: «يزيد قوّه على قوّه» نعم ما أنصف، لكن المزيّد فيه لا يخفى على المتأمل .

و قوله : « جرى الله سيّدنا عنا خير الجزاء » فى محلّه، فإنّ من أعظم حقوق الإخوان منعهم عمّا يوجب سخط الرّحمن .

و قوله : « بموافقه المشايخ » ما أدري من هؤلاء المشايخ؟! إذ أقلّ مراتب الجمع هو الثلاثه، و لا-يخفى ما فى قوله : « لعدم اطلاعى على كتاب المراسم » من عدم الإنطباق على المدعى .

و قوله : « و قد عرفت أنّ القيد المذكور لا يستدعى ما نسب إليه » ممّا يزيده وهناً على وهن، كما عرفت ممّا فصلنا، لا سيّما بمثل هذا الكلام الذى لا يخفى ركائكه على المتأمل .

و قوله : « بل لأجل التكرار » مقتضاه تكرار التسليم حتّى فى حقّ المنفرد، و قد عرفت فسادَه .

و قوله : « و أمّا ما ذكره من التأييد و عدم ذكر السلام الأخير، فكأنه لأجل أن تينك الصيغتين ليستا من جملة التسليم » إلى آخره، من عجائب الأمور، لوضوح أنّ كون السلام علينا من آداب التشهد ممّا يشهد على فسادِه العيان ؛ و كيف؟! مع أنّك قد عرفت من كثير من الأصحاب التصريح بأنّ للتسليم صيغتين .

و على فرض تسليم هذا الأمر المستهجن، كيف يمكن لعاقل أن يدعى أن عدم ذكر السلام عليكم فى تسليم الفرائض لكون السلام علينا من آداب التشهد؟! إذ كونه من آداب التشهد يستدعى ذكر السلام عليكم، لا عدم ذكره، لاسيما بالإضافة إلى سائر الذى يقول بوجوب التسليم، بل لا يبعد ذلك فى حق شيخنا المفيد أيضًا، كما تبيننا عليه فى رساله .

و بالجملة : من تأمل بعين البصيره فى هذا الكلام ، يعلم أنه لا يليق أن يصدر من الأطفال والأعوام، فضلًا عمّن هيأ نفسه لبيان الحلال و الحرام ؛ فلاحظ ما أيدناه فى المقام وما ذكره هذا الفاضل الذى جعل (١) شخصه فريدًا بين العلماء العلام .

ثم لا يخفى أن قوله : « خارجان » من الأغلاط، والصواب : خارجتان، لكون الضمير فى قوله عائداً إلى الصيغتين .

ومنها قوله : قال السيد دام ظلّه فى ذيل إثبات رجحان، إلخ

قوله _ دام ظلّه _ : قال السيد _ دام ظلّه _ فى ذيل إثبات رجحان ذكر السلام على النبى صلى الله عليه و آله فى النافله : و ممّا يمكن الإستدلال _ إلى قولنا : _ فقد دلّ الحديث على جواز الجمع بينهما فى النافله .

ثم قال : أقول : كأنّ السيد _ دام ظلّه _ قد سهى سهوًا واضحًا، و فهم أنّ السائل فى مقام السؤال عمّا به يتحقّق الإنصراف، و يطلب [هل] (٢) فى هذه الصيغه إنصراف لأكتفى به فى موضعه من التشهد .

ص: ٤١١

١-١ . « جعل » لم يرد فى « م » .

٢-٢ . ما بين المعقوفين أثبتناه من الأصل المنقول عنه .

و هيهات هيهات ليس الأمر كذلك، بل إنه قد أتى بهذه الصيغه سهوًا في التشهد الأول من الفريضة، و لم يدر أنه قد انصرف بهذه الصيغه سهوًا ليرتب عليه حكم السهو، أو لا يتحقق بهذه، فأجاب عليه السلام بعدم تحقق الإنصراف بتلك الصيغه، بل يحصل ذلك بالصيغه الأخرى .

و الشاهد على ذلك ذكر الحديث في ذيل أحكام السهو في الصلوه، كما أن سابقه و لاحقه في ذلك أيضًا، و لكن الجواد قد يكتبو .

نعم الإيراد ذلك، إذ يظهر منه أنه ما حصّل العلم بالمسائل المفتقر إليها في الصلوه، مع أن هذه الأمور هي التي يعلمها غالب العوام، بل كثير من الصبيان والنسوان .

بيان ذلك هو أنه حمل الحديث على أن المراد منه الإتيان بالصيغتين سهوًا، فاللازم منه الحكم ببطلان الصلوه فيما إذا أتى بصيغه السلام علينا في الركعتين الأوليين سهوًا، و هو وإن كان من غرائب الأمور، لكن عند عدم ملاحظتها مع المقابح الصادره منه على ما فصلنا الحال فيما سلف، وأما مع الملاحظه فالإنصاف إنتفاء الغرابه فيه .

و لما أوردنا عليه ذلك في مجلس المباحثه، اضطرب في الخلاص عن هذه المفسده، فتمسك بأن مرادى لزوم سجدتى السهو، ولعمر الحبيب أنه علاج الفاسد بالأفسد، إذ الحديث هكذا :

سألته عن الركعتين الأوليين إذا جلست فيهما للتشهد، فقلت: السلام عليك أيها النبي و رحمه الله و بركاته إنصراف هو ؟ قال : لا، ولكن

إذا قلت : السلام علينا و على عباد الله الصالحين، فهو الإنصراف (١).

أى عاقل يجوز أن يكون المراد من قوله عليه السلام : « فهو الإنصراف » أنه يجب عليه سجدة السهو حال الإتيان به سهواً؟!

سبحان الله ! هذا شيء عجيب ! بل يمكن أن يقال : إنه أعجب من كل عجيب، لوضوح أن حمل الألفاظ على خلاف المعانى الظاهره إنما يمكن عند تحقق المناسبه المصححه للتجوز مع الإقتران بالقرينه، و أى مناسبه بين الإنصراف عن الصلوه و لزوم سجدتى السهو؟! فهو من باب المجاز الغلط الذى لا يمكن أن يتفوه به من له أدنى حظ من الإدراك، فكيف يجترئ العاقل فى احتمال أمثال هذه الأمور الركيكه فى الكلمات الصادره عن منبع الفصاحه والبلاغه و معدن الشرافه والدرايه؟!

ألا ترى هذا الرجل المنصف كيف بالغ فى بطلان الحمل الذى ذكرناه، و مع ذلك إرتكب هذا الأمر الغريب الذى يستقبحه من له من العقل نصيب، ويستهجى عند (٢) من له أدنى حظ من الإدراك والبصيره، و لا يحتمله من اختلف إلى مجالس العلماء ولو بعنوان الندره، فضلاً عما جعله من جمله العلماء الأجله ؛ نعوذ بالله من سوء الفاتحه و مؤاخذه الخاتمه .

و ليس له فى هذا الحمل الركيك إلا ما أرشدناه إليه من كون الحديث مذكوراً فى الفقيه فى باب أحكام السهو ؛ و ليته عبّر بهذا الكلام لئلا يتوجه عليه بعض ما يأتى من الملام، و لم يدر أن ذلك لا يصلح أن يكون قرينه فى حمل الحديث على

ص: ٤١٣

١- ١. الفقيه : ١ / ٢٢٩ ح ١٠١٤ ؛ التهذيب : ٢ / ٣١٦ ح ١٢٩٢ ؛ الوسائل : ٦ / ٤٢٦ ح ٨٣٤٧ .

٢- ٢. فى « م » : عندى ؛ والصحيح ما أثبتناه فى المتن .

ما عنون به الباب، إذ غايه ما هناك على فرض التسليم فهم صاحب الكتاب، ومعلوم أنه ليس بحجّه حتّى يصرف به كلام المعصوم عليه السلام عن ظاهره إلى خلافه، سيّما إلى مثل هذا الحمل الركيك الذى يشمأز منه الطبع السليم، و ينفر (١) عنه من له ذهن مستقيم .

فانظروا يا معاشر الفضلاء إلى هذا الرجل الفاضل الذى فضّل نفسه على جميع فضلاء الدهر، حيث أنّه قال فى السابق : « كما أنّ قول الفقيه الواحد لا يكون حجّه، كذلك قول الفقيهين و ثلثه و أربعة ما لم يبلغ درجه الإجماع »، و أتى فى هذا المقام بما يناقضه حيث قال : « والشاهد على ذلك ذكر الحديث فى ذيل أحكام السهو » ؛ و معلوم أنّ ذلك إنّما يصلح أن يكون شاهداً إذا كان فهم صاحب الكتاب حجّه، و هو قد اعترف على خلافه مع الإصرار والمبالغه .

مضافاً إلى أنّنا نقول : إنّ من تتبّع الفقيه يظهر له أنّه لا يلزم أن يكون جميع الأحاديث المذكوره فى باب مطابقة لما عنون به الباب، كما أنّه حكم فى أوّل الفقيه حيث قال :

و لم أقصد فيه قصد المصنّفين فى إيراد جميع ما روه، بل قصدتُ إلى إيراد ما أفتى به، و أحكم بصحّته، و أعتقد أنّه حجّه فيما بينى وبين ربّى تقدّس ذكره (٢).

و مع ذلك يذكر فيها أحاديث متعدّده، نحن لا نجوّز أن يكون مضمونها ممّا يفتى به، و يعتقد أنّه حجّه بينه و بين الله تعالى شأنه، لا سيّما فى مثل عباره هذا

ص: ٤١٤

١-١ . فى « م » : يتنفر .

٢-٢ . الفقيه : ١ / ٢ .

الفاضل حيث قال : « ذكر الحديث في ذيل أحكام السهو »، لوضح أنّ ذكر حديث في ذيل شيء لا يصلح أن يكون دليلاً على حمله عليه، كما لا يخفى، فلا يخفى ما في عبارته من عدم الملائمة لما هو بصدد بيانه .

والحاصل : أنّه لا بدّ تنزيه كلام الحكيم عن مثل هذا الحمل القبيح الركيك، فالحديث محمول على ما ذكرناه أولاً، أو ثانياً، و هو أولى .

ولما أبرزنا له شنايع الحمل اللّذى ارتكبه و قلنا : الظاهر أنّ معنى الحديث هو اللّذى تبهنا عليه ثانياً، ذكر أنّه لم يلاحظه ؛ و قلتُ له ما حاصله : أيّها المنصف الفاضل تقول : « نستحيى من أن نتعرّض لسائر ما أفاده في بقيّته تلك الوريقات » ومع ذلك تعتذر (١) بعدم الملاحظه لما بعده ؛ فاعتبروا يا أولى الألباب .

ثمّ إنّ الإتيان بضمير المذكّر في قوله : « لأكتفى به » من الأغلاط، والصواب: بها، كما لا يخفى، و هكذا الحال في قوله : « في موضعه ».

ثمّ لا يخفى ما في ذكر قوله : « من التشهد » في المقام، لعدم الحاجة إليه، بل لامعنى له .

ومنها قوله : ولنمسك عنان القلم في هذا المضمار ونكتفى، إلخ

ثمّ قال _ دام ظلّه _ : و لنمسك عنان القلم في هذا المضمار، ونكتفى بهذا القدر من الكلام، و نستحيى من أن نتعرّض لسائر ما أفاده في بقيّته تلك الوريقات من النقض و الإيراد والردّ والإبرام .

و فيه أيضاً نظرٌ، لأنّ الظاهر من سياق كلامه أنّ قوله : « نكتفى » عطف على

ص: ٤١٥

« نمسك » فى قوله : « ولنمسك » ، فاللأزم حينئذ حذف الاء كما لا يخفى ، وهكذا الحال فى قوله : « نستحيى » .

إن قلت : يمكن أن يكون الواو فيه حالئه ، والمعنى : ولنمسك عنان القلم مكتفياً بهذا القدر من الكلام ، و مستحيئاً ، إلخ .

قلنا : ذكر الواو حينئذ غلط ، لما هو المقرّر فى محلّه أنّ الفعل المضارع المثبت إذا وقع فى مقام الحال ، وجب تجريده عن الواو (١) .

و على تقدير الإغماض وإمكان التوجيه نقول : إنّ استحيائه فى التعرّض للباقي إمّا لكون المطالب المرقومه فيه قد بلغت فى الفساد حدّاً لو تكلم فيه يظهر فساده على كلّ أحد ، و لذلك ترك التكلم فيه .

أو لا لذلك ، بل لما كانت المطالب المرقومه فيه صحيحه ، لم يتطرّق إليها شائبه شبهه ، فلو تكلم فى إبطالها أحد يفتضح حاله عند أولى الأبواب ، و ينحط قدره عند العلماء الأعلام ، فلهذا يستحيى من التكلم فيه ، إذ التكلم بالكلمات الواهيه يوجب إنفعال المتكلم والخجله .

لا يمكن أن يكون المراد هو الأوّل لوجه :

منها : إعرافه مراراً فى مجلس المباحثه فى حضور جمع من الثقات والأجله بعدم ملاحظته فيما بعد ذلك ، فإنّنا لما أوردنا عليه عند قوله : « وكتاب التهذيب ليس عندى والإستبصار هكذا » إلخ ، أنّ إيراد ما فى الإستبصار إن كان لكون ذلك الكلام ليس فيه ، فلا وجه له ، لأنّنا تبّهنا عليه فى آخر الرساله إيراداً على الفاضل

ص : ٤١٦

المحدث القاساني، فاعتذر _ دام ظلّه _ بعدم ملاحظته ؛ و هكذا عند التكلّم في روايه أبي كهمش المتقدمه كما نبهنا عليه، فكيف يمكن لعادل أن يحكم بفساد شيء مع عدم اطلاعه عليه ؟!

و منها : حصول القطع لكلّ من اطّلع على مقالاته السابقه أنّه لو أمكن له التكلّم في إبطال ما يذكر فيه، لتكلّم، سيّما إذا كان الفساد فيه أظهر، فدار الأمر بين أن يقال : إنّ كلامه مبنيّ على الكذب والخروج عن جادّه الإنصاف، أو محمول على ما يأتي، و لا شبهه في أولويّه الثاني و إن أبي صاحبه عنه، فاحمله على الأوّل .

و منها : أنّ المذكور في الباقي ليس إلّا إدّعاء عدم التفرقة في ذلك بين الفريضة والنافله، والتنبيه على استفاده هذا المرام منهم في مقامات، واستفادته منها (١) ممّا لا يقبله الإنكار، كما لا يخفى على من تأملها وكان من أولى الأبصار .

والإيراد على الفاضل المحدث القاسانيّ فيما عزاه إلى الإستبصار ؛ فتعيّن أن يكون المراد هو الثاني، و هو من فرط إنصافه _ دام ظلّه .

و هنا احتمال آخر ليته يكون مراداً له، و هو أن يكون الإستحياء من الله تعالى، بناء على أنّه لمّا لم يكن الصادر منه في أوّل الرساله إلى هنا إلّا الإصرار في مخالفه الواقع والتكلّم بما يوجب غضب الذي ليس لغضبه دافع، تتبه بذلك في المقام، وعلم أنّه لو لم يكف نفسه عن الكلام، كان تكلّمه فيما بعد ممّا أوجب زياده سخط الرحمن، ترك التكلّم إستحياءً منه تعالى .

ص: ٤١٧

١-١ . كذا في « م »، و في « ل » : منهما ؛ والصحيح ما أثبتناه في المتن .

يا ليت أن يكون هذا مرادًا له، فيكون قد ندم ممّا صدر منه من مقالات واهيه، لتكون التوبه موجبہ للخلاص عن مؤاخذہ الشنايع المذكوره في (١) اليوم الذي لاينفع فيه ولد ولا خلّه .

تمّت رسالہ فی يد أقلّ الخلقہ، بعون اللّٰہ واهب العطیّہ، فی سنہ أربع وثلثین (٢) ومأتین وألف من الهجرہ النبویّہ .

— — — —

ص: ٤١٨

١-١ . إلى هنا ما في نسخه « ل ».

٢-٢ . كذا في « م »، والصواب ظاهرًا : « و عشرين ».

— — — —

١ _ فهرس الآيات الكريمه

٢ _ فهرس الأحاديث الشريفه

٣ _ فهرس مصادر التحقيق

٤ _ فهرس المحتويات

ص: ٤١٩

رقم الآيات الصفحة

سوره البقره (٢)

٤٤ « أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ » ... ٣٤٧، ٣٧١

٢٦٠ « أَوْ لَمْ تُؤْمِنْ » ... ٨٧

٢٨٠ « وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرِهِ فَنُظِرْهُ إِلَىٰ مَيْسَرِهِ » ... ٢١٥

سوره آل عمران (٣)

١٦٧ « يَقُولُونَ بِأَفْوَاحِهِمْ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ » ... ٣٤٧

سوره النساء (٤)

٨٦ « وَإِذَا حُيِّتُمْ بِتَحِيَّهِ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوها » ... ١١٠

سوره المائده (٥)

٤٧ « وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ » ... ٣٣٣

ص: ٤٢١

سوره الأعراف (٧)

١٧٢ « أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ » ... ٨٧ ، ١٣٣

سوره هود (١١)

١٠٧ « خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَ الْأَرْضُ » ... ١٦٦ ، ٢١٤

سوره يوسف (١٢)

٧٦ « وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ » ... ٧٤

سوره الإسراء (١٧)

٨١ « إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا » ... ٢٣٥

سوره مريم (١٩)

٩٠ « تَكَادُ السَّمَوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَ تَنْشَقُّ الْأَرْضُ وَ تَخِرُّ الْجِبَالُ هَدًا » ... ٢٩٢

سوره العنكبوت (٢٩)

٦٨ « وَ مَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُ » ... ٣٤٩ ، ٣٨٩

سوره الأحزاب (٣٣)

٥٦ « وَ سَلِّمُوا تَسْلِيمًا » ... ٧٦ ، ٨٢

ص: ٤٢٢

سوره يس (٣٦)

١٦ « رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ » ... ١٦٦، ٢١٣

سوره الشورى (٤٢)

٢٥ « وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ » ... ٢١٢

سوره الجن (٧٢)

١٧ « أَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا » ... ١٤٠، ١٨٦، ١٩١، ٣٥١

سوره القیامه (٧٥)

٣ و ٤ « أَيْحَسِبُ الْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ * بَلَى » ... ١٣٣، ١٧٨

١٤ « بَلِ الْإِنْسَانُ عَلَى نَفْسِهِ بِصِيرَةٍ » ... ١٦٥، ٢١١، ٢١٤

سوره الانفطار (٨٢)

٦ « مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ » ... ٢١٦، ٢١٧

سوره الانشقاق (٨٤)

١٩ « لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ » ... ٢١٢

ص: ٤٢٣

أخبرني عن هذه العلل التي ذكرتها من الاستنباط والإستخراج ... ١٣٠

إذا استويت جالسًا فقل: أشهد أن لا إله إلا الله ... ٨٤

إذا جلست في الرابعة قلت : بسم الله و بالله و الحمد لله ... ٩٤

إذا صليت و زعمت أنك في وقت و لم يدخل الوقت ... ٩١

إذا ظهرت البدع في الدين، فليظهر العالم علمه ... ٢٠٥

إذا فرغ من الشهادتين فقد مضت صلوته ... ٨٣، ١٠٣

إذا قلت هذا فقد مضت صلوتك ... ٨٣

إذا كان صلوه المغرب في الخوف فرّقهم فرقتين ... ٨٠، ٨٩، ٣٢٨

إذا كنت إمامًا فإنما التسليم أن تسلم ... ٩٥، ٩٩، ٢٧٤، ٣٣٥، ٣٨٢، ٣٩٠

إذا كنت إمامًا فسلم تسليمه واحده وأنت مستقبل القبلة ... ١٠٧

إذا كنت في صف فسلم تسليمه عن يمينك ... ١٧٦، ٢٨٨، ٣٨٢، ٣٩٢

إذا كنت وحدك فسلم تسليمه واحده عن يمينك ... ١٠٧، ٣٩٣

إذا لم تدر أربعًا صليت أو خمسًا، أم نقصت أم زدت ... ٧٩

إذا نسي الرجل أن يسلم، فإذا ولى وجهه عن القبلة ... ١٠٤، ١٤٧

إفتتاح الصلوه الوضوء، وتحريمها التكبير ... ١٢٦، ١٣٢، ١٦٩، ١٧٥

إفصل بين كل ركعتين من نوافلك بالتسليم ... ١٣٢، ١٧٧، ٢٩٠، ٢٩٧

الإمام يسلم واحده، ومن ورائه يسلم إثنين ... ٩٥، ٣٨٢، ٣٩٢

أمران يفسدان الناس صلواتهم، أحدهما : تبارك اسمك ... ١٠٣

أن رجلاً دخل المسجد ورسول الله صلى الله عليه و آله جالس في ناحيه المسجد ... ٨٥

إن الفقاع خمر مجهول، والفقاع خمر إستصغره الناس ... ١٧٠، ٢٤٠

إن قلت: السلام علينا و على عباد الله الصالحين، فقد انصرفت ... ٨٦، ٩٩، ١٠٤، ١٣٥، ١٧٨، ١٨٠، ٣٠٠، ٣٠١

إن قيل: فلم جعل التسليم تحليلاً للصلاه ... ١٢٦، ١٦٩، ٢٤٥، ٢٤٥

إن كنت تؤمّ قومًا أجزاك تسليمه واحده عن يمينك ... ٨١، ٩٥، ١٠٧، ٣٨٣، ٣٩١

إن كنت ذكرت أنك لم تصلّ العصر حتى دخل وقت المغرب ... ٨١

إن اللعنه إذا خرجت من فم صاحبها ترددت بينهما ... ٣٠٤

إنما صلواتنا هذه تكبير وقرائه وركوع وسجود ... ٨٤

أن النبي صلى الله عليه و آله كان يسلم في الصلوه عن يمينه و يساره ... ٧٦

أن النبي صلى الله عليه و آله كان يسلم في الصلوه تسليمه واحده تلقاء وجهه ... ٧٧

أنه سأله عليه السلام : لأى عله يسلم على اليمين ولا يسلم على الشمال ... ١٠٨، ٣٩٢

إنى أصلى بقوم، فقال: سلم واحده، ولا تلتفت ... ١١٢

إنى سمعت من سلمان والمقداد وأبى ذر شيئًا من تفسير القرآن ... ٢٨٨

« حرف التاء »

التخير بين التسليم و تركه ... ١٥٥

التراب أحد الطهورين ... ١٧١، ٢٤٠، ٢٤٨

« حرف الناء »

ثم أوحى الله إليه : يا محمد ! صلّ على نفسك و على أهل بيتك ... ٨٨، ٩٧

ثم تؤذن القوم، فتقول وأنت مستقبل القبلة: السلام عليكم ... ٩٥، ٩٩، ١٠٧، ٣٩٠

ثم قل : السلام عليك أيها النبي و رحمه الله و بركاته ... ١٣١، ١٧٢

« حرف الراء »

رأيت إخوتي موسى وإسحاق ومحمدًا بنى جعفر عليه السلام يسلمون فى الصلوة ... ٧٨، ٩٥، ١٠٨، ١١٢، ٣٩٨

رجل صلى فى السفر أربعًا أيعيد أم لا ؟ ... ٧٩

« حرف السين »

سألت أبا عبد الله عليه السلام عن التسليم فى ركعتى الوتر ... ١٤٣، ١٥٦، ١٩٣، ٣٦١، ٣٦٣، ٣٦٩

سألت أبا عبد الله عليه السلام عن التسليم ما هو ؟ فقال : هو اذن ... ١١٠

سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل صلى ركعتين، فلا يدرى ركعتان هى ... ٨٠

سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل صلى الركعتين من المكتوبه ... ٨٠، ٩٠، ٣٢٩

سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل نسي أن يجلس فى الركعتين ... ٨٠، ٩٠، ٣٢٩

سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يقوم فى الصفّ خلف الإمام ... ٢٨٩، ٣٨٣

سألت العبد الصالح عن الوتر، فقال : صله ... ١٥٥

سألته عن رجل صَلَّى خمسين ٨٤

سألته عن الرجل يصلي، ثم يجلس، ثم يحدث قبل أن يسلم ٨٣

سألته عن الرجل يصلي المكتوبة فتتقضى صلواته ويتشهد ٣٣١، ٣٢٩، ٩٠

سألته عن الرجل يقرأ السورتين في الركعة ٤٠٧

سألته عن الرجل يكون خلف الإمام فيطول التشهد ٨٤

سألته عن الركعتين الأوليين إذا جلست فيهما للتشهد ١٥١، ٢٠٠، ٢٥٤، ٢٧٧، ٤١٢

سألته عن الوتر أفصل (هو) أم وصل ١٥٥

سأل المأمون علي بن موسى الرضا عليهما السلام أن يكتب له محض الإسلام ١٢٧

سأله عليه السلام عن السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته إنصرف هو؟ ٨٦، ٩٩، ١٥٢، ٢٧٧، ٤١٢

السجود على سبعة أعظم: الجبهة، واليدين، والركبتين، والإبهامين ٣٥٤

سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول في رجل صَلَّى الصبح ٨٩، ٣٢٨

سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول لبعض أصحاب قيس الماصر: إن الله ١٤٢

« حرف الشين »

شيئان يفسد الناس بهما صلواتهم: قول الرجل: تبارك اسمك ١٥٣، ٢٥٥

« حرف الصاد »

صلوا كما رأيتموني أصلي ٧٦، ١٨٧، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢٤

صليت بقوم صلوه، فقعدت للتشهد، ثم قمت ٨٤، ١٣٢، ١٧٧، ٢٧٣، ٣٩٠

صليت بقومى صلوه، فقمت ولم أسلم عليهم ١٣٤

صيام كفّاره اليمين فى الظهار شهران متتابعان ... ٢٥١

« حرف العين »

عن رجل صلى ثلث ركعات وظنّ أنّها أربع ... ٢٧٦

« حرف الفاء »

فتسليم الإمام على مَنْ يقع ؟ قال : على ملكيه و المأمومين ... ٣٩١

فلم يسلم المأموم ثلاث ؟ قال : تكون واحده ردّا على الإمام ... ٣٨٩ ، ٣٩١

فى تسليم الإمام و هو مستقبل القبلة، قال : يقول : السلم عليكم ... ١٠١

فى الرجل الحرّ يلزمه صوم شهرين متتابعين فى ظهار ... ٢٥٢

فى رجل صام فى ظهار شعبان، ثم أدركه شهر رمضان ... ٢٥٢

فى رجل صلى فلم يدر إثنين صلى أم ثلثاً أم أربعاً ؟ ... ٨١

فى رجل كان عليه صوم شهرين متتابعين فى ظهار ... ٢٥١

فى الرجل يكون خلف الإمام، فيطيل الإمام التشهد ... ٨١

« حرف الكاف »

كان الله و لا شىء معه، فأول ما خلق نور حبيبه محمد صلى الله عليه و آله ... ٣٧١

كان على بن الحسين عليهما السلام يقول لولده : إتقوا الكذب ... ٢٨٧

كلما ذكرت الله به والنبي، فهو من الصلوه ... ١٠٤ ، ١٥١ ، ٢٧٧

« حرف اللام »

لا تقرأ فى المكتوبه بأقلّ من سورة، و لا بأكثر منها ... ٤٠٧

لا يجوز أن يقول فى التشهد الأوّل: السلام علينا و على عباد الله الصالحين ... ١٢٦ ، ١٣١ ، ١٦٩ ، ١٧٢ ، ٢٤٦ ، ٢٥٦ ، ٢٥٨ ، ٢٦٦ ،

٢٨٠ ، ٣١٠

لا يقال في التشهد الأول: السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ... ١٣٠، ١٥٢، ١٧٠

لعن الله من تخلف عن جيش أسامه ... ١٦٥، ٢١١

« حرف الميم »

ما نسيت من الأشياء فلم أنس تسليم رسول الله صلى الله عليه وآله ... ٧٦

مثل أهل بيتي كمثله سفينه نوح، من ركبها نجى ... ١٦٥، ٢١١

مفتاح الصلوه الطهور، وتحريمها التكبير، وتحليلها التسليم ... ٧٦، ٧٨، ٢١٧، ٢١٨، ٢٢١، ٣٤٨

من أدرك المشعر فقد أدرك الحج ... ١٧١، ٢٤٠، ٢٤٨

من أدرك ركعه في الوقت فقد أدرك الصلوه ... ١٧١، ٢٤٠، ٢٤٨

« حرف النون »

الناس كلهم هلكي إلا العالمون، والعالمون كلهم ... ١٦٥، ٢١١

« حرف الواو »

وسألت عن تسليم الرجل خلف الإمام في الصلوه كيف؟ ... ٣٩٢

والوتر ثلث ركعات مفصوله ... ١٥٦

و يقال في افتتاح الصلوه : تعالى عرشك ... ١٥٣

« حرف الياء »

يا أبا النعمن ! لا تكذب علينا كذبه فتسلب الحنفية ... ٢٨٦

يا حماد ! تحسن أن تصلي؟ قال: فقلت: يا سيدي أنا أحفظ ... ١٣٩، ١٨٥

ص: ٤٣٠

١ _ القرآن الكريم

« آ »

٢ _ آداب صلاه الليل، للمولى على أكبر بن محمد باقر الإيجهى (١٢٣٢ هـ)، ط محمدى، ١٣٧٥ هـ .

« أ »

٣ _ إختيار معرفه الرجال (رجال الكششى) : لأبى جعفر شيخ الطائفه محمد بن الحسن المعروف بالشيخ الطوسى (٣٨٥ _ ٤٦٠ هـ)، تحقيق السيد مهدي الرجائي، مؤسسه آل البيت عليهم السلام، قم، ١٤٠٤ هـ .

٤ _ إرشاد الأذهان إلى أحكام الإيمان : للعلامة الحلّى الحسن بن يوسف بن المطهر (٦٤٨ _ ٧٢٦ هـ)، تحقيق الشيخ فارس الحسون، مؤسسه النشر الإسلامى التابعه لجماعه المدرسين، قم، ١٤١٠ هـ .

٥ _ الإستبصار فيما اختلف من الأخبار : لشيخ الطائفه محمد بن الحسن الطوسى (٣٨٥ _ ٤٦٠ هـ)، تحقيق السيد حسن الخراسان، دارالكتب الإسلاميه تهران، ١٣٦٣ .

٦ _ الأمالى : لأبى جعفر محمد بن الحسن الطوسى (م ٤٦٠)، تحقيق قسم الدراسات الإسلاميه، دار الثقافه، قم، ١٤١٤ هـ .

ص: ٤٣١

٧ _ الأُمالي: لأبى جعفر محمّد بن عليّ بن الحسين بن بابويه القمّي المعروف بالشيخ الصدوق (م ٣٨١)، مؤسّسه البعثه، قم، ١٤١٧ هـ.

٨ _ الإنتصار: لأبى القاسم عليّ بن الحسين الموسوى المعروف بالشريف المرتضى وعلم الهدى (٣٥٥ _ ٤٣٦)، تحقيق مؤسّسه النشر الإسلامى، قم، ١٤١٥.

٩ _ الأنساب: لأبى سعد عبدالكريم بن محمّد بن منصور التميمى السمعانى (ت ٥٦٢)، مصر، سنة ١٣٦٩ هـ.

١٠ _ إيضاح الفوائد فى شرح إشكالات القواعد: لأبى طالب محمّد بن الحسن بن يوسف المطهر الحلى (٦٨٢ _ ٧٧١)، تحقيق الكرمانى والإشتهااردى والبروجردى، المطبعة العلميه، قم، ١٣٨٧.

« ب »

١١ _ بحار الأنوار الجامعه لدرر أخبار الأئمّه الأطهار عليهم السلام: للعلّامه محمّد باقر بن محمّد تقى المجلسى (١٠٣٧ _ ١١١٠)، مؤسسه الوفاء، بيروت، ١٤٠٣ هـ.

١٢ _ البيان: للشهيد الأوّل شمس الدّين محمّد بن مكّى العاملى (م ٧٨٦)، الطبعة الحجرية، مجمع الذخائر الإسلاميه، قم، ١٣٢٢.

« ت »

١٣ _ تبصره المتعلّمين فى أحكام الدّين: للعلّامه الحلى جمال الدّين حسن بن يوسف بن المطهر (٦٤٨ _ ٧٢٦)، تحقيق السيّد أحمد الحسينى والشيخ هادى اليوسفى، نشر الفقيه، تهران، ١٣٦٨.

١٤ _ تحرير الأحكام الشرعيّه على مذهب الإماميّة: للعلّامه الحلى جمال الدّين حسن بن يوسف بن المطهر (٧٢٦)، تحقيق الشيخ إبراهيم البهادرى، قم، ١٤٢٠ هـ.

١٥ _ تذكرة الفقهاء: للعلّامه الحلى جمال الدّين حسن بن يوسف بن المطهر (٧٢٦)،

تحقيق و نشر مؤسسه آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، قم، ١٤١٤.

١٦ _ تعليقات على منهج المقال : للعلامة المجدّد محمّد باقر الوحيد البهبهاني (١٢٠٦ هـ)، الطبعة الحجرية، إيران، ١٣٠٦ .

١٧ _ التنقيح الرائع لمختصر الشرائع : لجمال الدّين مقداد بن عبد الله السيوري الحلّي (م ٨٢٦)، تحقيق السيّد عبد اللطيف الحسيني الكوه كمرى، نشر مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله ، الطبعة الأولى، قم، ١٤٠٤ هـ .

١٨ _ تنقيح المقال في علم الرجال : تأليف الشيخ عبد الله المامقاني (١٣٥١)، تحقيق الشيخ محيى الدّين المامقاني، نشر مؤسسه آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، قم، الطبعة الأولى، ١٤٢٣ هـ .

١٩ _ تهذيب الأحكام : لأبي جعفر شيخ الطائفة محمّد بن الحسن المعروف بالشيخ الطوسي (٣٨٥ _ ٤٦٠)، تحقيق السيّد حسن الموسوي الخراسان، دارالكتب الإسلامية، تهران، ١٣٦٥ .

« ج »

٢٠ _ جامع الرواه و إزاحه الإشتباهات عن الطرق والأسناد : لمحمّد بن علي الأردبيلي (م ١١٠١)، من منشورات مكتبة آية الله المرعشي، قم، ١٤٠٣.

٢١ _ الجامع للشرائع : لنجيب الدّين يحيى بن أحمد بن سعيد الحلّي الهذلي (٦٩٠)، لجنة التحقيق بإشراف الشيخ السبحاني، المطبعة العلمية، قم، ١٤٠٥.

٢٢ _ جامع المقاصد في شرح القواعد : للمحقّق الثاني عليّ بن الحسين بن عبد العالي الكركي (٩٤٠)، نشر وتحقيق مؤسسه آل البيت عليهم السلام ، قم، ١٤٠٨.

٢٣ _ جمل العلم والعمل، لأبي القاسم عليّ بن الحسين الموسوي المعروف بالشريف المرتضى (٣٥٥ _ ٤٣٦)، مطبعة الآداب، النجف الأشرف، ١٣٨٧ هـ.

حاشية الإرشاد == غايه المراد فى شرح نكت الإرشاد

٢٤ _ حاشية مجمع الفائده والبرهان : للعلامة محمّد باقر الوحيد البهبهاني (١٢٠٥)، تحقيق و نشر مؤسسه العلامة الوحيد البهبهاني، قم، ١٤١٧.

٢٥ _ الحبل المتين فى أحكام الدّين : للشيخ بهاء الدّين محمّد بن الحسين الحارثى العاملى (٩٥٣ _ ١٠٣٠) الطبعه الحجرية، مكتبه بصيرتى، قم، ١٣٩٨.

٢٦ _ الحقائق الناصره فى أحكام العتره الطاهره : للشيخ يوسف البحرانى (١١٨٦)، تحقيق محمّد تقى الايروانى، مؤسسه النشر الإسلامى، قم.

٢٧ _ حياه المحقق الكرکى وآثاره : تأليف الشيخ محمّد الحسّون، منشورات الإحتجاج، تهران، ١٤٢٣ هـ .

٢٨ _ الخصال، للشيخ الصدوق أبى جعفر محمّد بن على بن الحسين بن بابويه القمى (م ٣٨١)، تحقيق على أكبر الغفّارى، مؤسسه النشر الإسلامى، قم، ١٤٠٣ هـ.

٢٩ _ خلاصه الأقوال فى معرفه الرجال : للعلامة الحلّى جمال الدّين حسن بن يوسف بن المطهر (٦٤٨ _ ٧٢٦)، تحقيق الشيخ جواد القيومى، مؤسسه النشر الإسلامى، النجف الأشرف، ١٣٨١ .

٣٠ _ الخلاف (مسائل الخلاف) : لأبى جعفر شيخ الطائفه محمّد بن الحسن المعروف بالشيخ الطوسى (٣٨٥ _ ٤٦٠)، تحقيق جمع من الأفاضل، مؤسسه النشر الإسلامى، قم، ١٤١٧ هـ.

٣١ _ الدروس الشرعيّه فى الفقه الإماميّة : للشهيد الأوّل شمس الدّين محمّد بن مكّى

العاملی (م ٧٨٦)، تحقیق و نشر مؤسسه النشر الإسلامی، قم، ١٤١٢ هـ.

« ذ »

٣٢ _ ذخیره المعاد فی شرح الإرشاد : للعلامة محمد باقر بن محمد مؤمن السبزواری (م ١٠٩٠)، الطبعة الحجرية، نشر مؤسسه آل البيت عليهم السلام ، قم.

٣٣ _ ذكرى الشيعة فى أحكام الشريعة : للشهيد الأول شمس الدين محمد بن مكى العاملی (ت ٧٨٦)، تحقیق و نشر مؤسسه آل البيت عليهم السلام ، قم، ١٤١٩.

« ر »

٣٤ _ رجال ابن داود : لتقى الدين الحسن بن على بن داود الحلّی (٦٤٧ _ بعد ٧٠٧)، نشر المطبعة الحيدرية، النجف الأشرف، ١٣٩٢ .

٣٥ _ رجال ابن الغضائرى : لأحمد بن حسين بن عبيد الله الغضائرى المشهور بابن الغضائرى (٤٥٠)، المطبوع ضمن مجمع الرجال للقهپائی، مؤسسه إسماعيليان، قم، ١٣٦٤.

٣٦ _ رجال السيد بحر العلوم (الفوائد الرجالية) : للسيد محمد مهدى بحر العلوم (١٢١٢)، تحقیق محمد صادق بحر العلوم، مكتبة الصدوق، طهران، ١٣٦٣.

٣٧ _ رجال الطوسى : لأبى جعفر شيخ الطائفة محمد بن الحسن المعروف بالشيخ الطوسى (٣٨٥ _ ٤٦٠)، تحقیق جواد القیومى الاصفهانى، مؤسسه النشر الإسلامى التابعه لجماعه المدرسين، قم، ١٤١٥ .

رجال الكشّی == إختيار معرفه الرجال

٣٨ _ رجال النجاشى (فهرس أسماء مصنفى الشيعة) : لأبى العباس أحمد بن على بن أحمد بن العباس النجاشى الكوفى (٣٧٢ _ ٤٥٠)، تحقیق السيد موسى الشيرى الزنجانى، نشر مؤسسه النشر الإسلامى، قم، ١٤١٦ هـ.

ص: ٤٣٥

٣٩ _ الرسائل الرجائيه : للسيد محمد باقر الشفطي المشهور بحجّه الإسلام (١٢٦٠)، تحقيق السيد مهدي الرجائي، نشر مكتبه مسجد السيد باصفهان، ١٤١٧ هـ.

٤٠ _ رسائل الشريف المرتضى : لأبي القاسم علي بن الحسين الموسوي المعروف بعلم الهدى (٣٥٥ _ ٤٣٦)، تحقيق السيد مهدي الرجائي، نشر دار القرآن الكريم مدرسه آيه الله الكلپايگاني، ١٤٠٥ هـ .

٤١ _ الرسائل العشر : لجمال الدين أبي العباس أحمد بن محمد بن فهد الحلّي (٨٤١)، تحقيق السيد مهدي الرجائي، نشر مكتبه آيه الله المرعشي، قم، ١٤٠٩ هـ.

٤٢ _ الرعايه في علم الدرايه، للشهيد الثاني زين الدين بن عليّ بن أحمد العاملي (٩٦٥)، عبدالحسين محمد علي بقال، مكتبه آيه الله المرعشي، قم، ١٤٠٨ هـ.

٤٣ _ روض الجنان في شرح إرشاد الأذهان : للشهيد الثاني زين الدين بن عليّ بن أحمد العاملي (٩٦٥)، الطبعة الحجرية، مؤسسه آل البيت عليهم السلام، قم، ١٤٠٤ هـ .

٤٤ _ الروضه البهيّه في شرح اللمعه الدمشقيّه : للشهيد الثاني زين الدين بن عليّ العاملي (٩١١ _ ٩٦٥)، منشورات جامعه النجف الدينيه، قم، ١٤١٠ هـ.

٤٥ _ روضه المّتين في شرح كتاب من لا يحضره الفقيه : للعلّامه محمد تقى بن مقصود علي المجلسي الاصفهاني (م ١٠٧٠)، تحقيق جمع من الأفاضل، نشر المؤسسه الثقافيه الإسلاميه للكوشانبور، قم، ١٤٠٦ هـ .

٤٦ _ رياض المسائل في تحقيق الأحكام بالدلائل : للسيد علي بن محمد علي الطباطبائي (م ١٢٣١)، تحقيق و نشر مؤسسه النشر الإسلامى، قم، ١٤١٢ هـ.

« س »

٤٧ _ السرائر الحاوى لتحرير الفتاوى : لمحمد بن منصور بن أحمد بن إدريس العجلي الحلّي (٥٤٣ _ ٥٩٨)، تحقيق و نشر مؤسسه النشر الإسلامى، قم، ١٤١٠ هـ.

ص: ٤٣٦

٤٨ _ سنن ابن ماجه : لأبى عبدالله محمد بن يزيد بن ماجه القزوينى (٢٠٧ _ ٢٧٥)، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، دار الفكر، بيروت .

٤٩ _ سنن الترمذى : لأبى عيسى محمد بن عيسى بن سوره الترمذى (٢٧٩)، تحقيق عبدالوهاب عبداللطيف، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٣ هـ .

٥٠ _ سنن الدارقطنى : لأبى الحسن على بن عمر بن أحمد الدارقطنى (٣٨٥)، تحقيق مجدى بن منصور بن سيد الشورى، دار الكتب العلميه، بيروت، ١٤١٧ هـ .

٥١ _ سنن الدارمى : لعبدالله بن بهرام الدارمى (٢٥٥)، مطبعه الاعتدال، دمشق، ١٣٤٩ .

٥٢ _ السنن الكبرى (سنن البيهقى) : لأبى بكر أحمد بن الحسين بن على البيهقى (٤٥٨)، نشر دار الفكر، بيروت .

٥٣ _ سنن النسائى : لأحمد بن شبيب النسائى (٣٠٣)، بشرح الحافظ جلال الدين السيوطى وحاشيه السندى، دار الفكر، بيروت، ١٣٤٨ .

« ش »

٥٤ _ شرائع الإسلام فى مسائل الحلال والحرام : للمحقق الحلى الشيخ أبى القاسم جعفر بن حسن بن يحيى بن سعيد الهذلى (٦٠٢ _ ٦٧٢)، تحقيق وتعليق السيد صادق الشيرازى، نشر إنتشارات الإستقلال، طهران، ١٤٠٩ هـ .

٥٥ _ شرح كافيه ابن الحاجب، لنجم الأئمه رضى الدين محمد بن الحسن الأسترآبادى (ت ٦٨٦)، تحقيق يوسف حسن عمر، مؤسسه الصادق، تهران، ١٣٩٥ هـ .

« ص »

٥٦ _ الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربيه) : لإسماعيل بن حماد الجوهري (م ٣٩٣)، تحقيق أحمد بن عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ١٤٠٧ هـ .

٥٧ _ صحيح البخارى : لأبى عبدالله بن إسماعيل البخارى (١٩٤ _ ٢٥٦)، دار الفكر، بيروت، ١٤٠١ هـ .

٥٨ _ صحيح مسلم : لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (٢٦١ هـ) تحقيق محمّد فؤاد عبدالباقى ، دار الفكر ، بيروت ، ١٣٩٨ .

« ط »

٥٩ _ طرائف المقال فى معرفه طبقات الرجال : للسيد على أصغر بن محمّد شفيح الجابلقى البروجردى (١٣١٣)، تحقيق السيد مهدي الرجائي، مكتبة آية الله المرعشى، قم، ١٤١٠ هـ .

« ع »

٦٠ _ عدّه الأصول : لأبي جعفر شيخ الطائفة محمّد بن الحسن المعروف بالشيخ الطوسى (٣٨٥ _ ٤٦٠)، تحقيق محمّد رضا الأنصارى، قم، ١٤١٧ هـ .

٦١ _ علل الشرائع: للشيخ الصدوق أبى جعفر محمّد بن على بن الحسين بن بابويه القمى (م ٣٨١)، نشر المكتبة الحيدريّه، النجف الأشرف، ١٣٨٦ .

٦٢ _ عيون أخبار الرضا عليه السلام : لأبى جعفر محمّد بن على بن الحسين بن بابويه القمى المعروف بالشيخ الصدوق (م ٣٨١)، تحقيق الشيخ حسين الأعلمى، مؤسسه الأعلمى للمطبوعات، بيروت، ١٤٠٤ هـ .

٦٣ _ عوالى اللّائى الحديثيه، لابن أبى جمهور الأحسائى (٨٨٠)، تحقيق الحاج آقا مجتبى العراقى، سيد الشهداء، قم، ١٤٠٣ هـ .

« غ »

٦٤ _ غايه المراد فى شرح نكت الإرشاد : للشهيد الأوّل شمس الدّين محمّد بن مكّى العاملى (٧٨٦)، المطبوعه مع حاشيتا الإرشاد للشهيد الثانى، تحقيق مركز الأبحاث والدراسات الإسلاميه، قم .

٦٥ _ غنيه النزوع إلى علمى الأصول والفروع : لأبى المكارم السيد حمزه بن على بن

ص: ٤٣٨

زهره الحسيني، المعروف بابن زهره (٥١١ _ ٥٨٥)، تحقيق الشيخ إبراهيم البهادري، مؤسسه الإمام الصادق عليه السلام بإشراف الشيخ جعفر السبحاني، قم، ١٤١٧ هـ.

« ف »

٦٦ _ الفرق بين الفريضة والنافله، للعلامة آقا منير الدين البروجردى (١٣٤٢ هـ)، اشراف السيد مرتضى الرضوى، دار المعلم للطباعه، القاهره، ١٣٩٦ هـ .

٦٧ _ فقه ابن أبى عقيل : إعداد مركز المعجم الفقهي، قم، ١٤١٣ هـ .

٦٨ _ الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام : لعلّى بن بابويه القمي رحمه الله (٣٢٩)، تحقيق مؤسسه آل البيت عليهم السلام ، نشر المؤتمر العالمى للإمام الرضا عليه السلام ، مشهد، ١٤٠٦ .

٦٩ _ الفهرست: للشيخ الطوسى أبى جعفر محمد بن الحسن (٣٨٥ _ ٤٦٠)، تحقيق الشيخ جواد القيومى، مؤسسه نشر الفقاهه، قم، ١٤١٧ هـ .

٧٠ _ الفوائد الحائريّه، للعلامة محمد باقر البهبهاني (١٢٠٦ هـ)، مجمع الفكر الإسلامى، قم، ١٤١٥ هـ .

٧١ _ الفوائد الرجائيه : للعلامة محمد باقر الوحيد البهبهاني (١١١٧ _ ١٢٠٥)، مكتبه العلمين الطوسى وبحرالعلوم، نجف الأشرف، ١٣٨٥ .

« ق »

٧٢ _ القاموس المحيط : لأبى طاهر مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (٨١٧)، تحقيق و نشر دار العلم، بيروت، ١٣٠٦ .

٧٣ _ قرب الإسناد : لأبى العباس عبد الله بن جعفر الحميرى القمى (م بعد ٣٠٤)، تحقيق ونشر مؤسسه آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، قم، ١٤١٣ هـ .

٧٤ _ قواعد الأحكام فى معرفه الحلال والحرام : للعلامة الحلّى الحسن بن يوسف بن المطهر (٦٤٨ _ ٧٢٦)، تحقيق و نشر مؤسسه النشر الإسلامى، قم، ١٤١٣ هـ .

٧٥ _ الكافي : لأبي جعفر ثقة الإسلام محمد بن يعقوب بن إسحاق الكليني (م ٣٢٩) تحقيق علي أكبر الغفاري، دار الكتب الإسلامية، طهران، ١٣٨٨ .

٧٦ _ الكافي في الفقه : لأبي الصلاح الحلبي تقي الدين بن نجم (٣٧٤ _ ٤٤٧)، تحقيق الشيخ رضا الأستاذي، مكتبه أمير المؤمنين عليه السلام، اصفهان، ١٤٠٣ هـ .

٧٧ _ كتاب المسند : لأبي عبدالله محمد بن إدريس الشافعي (٢٠٤)، تحقيق مطبعة بولاق الأميرية، دار الكتب العلمية، بيروت .

٧٨ _ كتاب من لا يحضره الفقيه : للشيخ الصدوق أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي (م ٣٨١)، تحقيق علي أكبر الغفاري، نشر جامعه المدرسين، قم، ١٤٠٤ هـ .

٧٩ _ كشف اللثام عن قواعد الأحكام : للشيخ بهاء الدين محمد بن الحسن الاصفهاني المعروف بـ الفاضل الهندي (١٠٦٢ _ ١١٣٧)، تحقيق مؤسسه النشر الإسلامية التابعة لجماعه المدرسين بقم المشرفة، ١٤١٦ هـ .

٨٠ _ كفايه الأحكام : للعلامة محمد باقر بن محمد مؤمن السبزواري (م ١٠٩٠)، الطبعة الحجرية، نشر مدرسه صدر المهدوي، اصفهان .

٨١ _ كنز العرفان في فقه القرآن : لجمال الدين المقداد بن عبدالله السيوري، المعروف بالفاضل المقداد (م ٨٢٦)، تحقيق السيد محمد القاضي، نشر المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية، قم، ١٤١٩ هـ .

٨٢ _ لسان العرب : لجمال الدين محمد بن مكرم بن منظور المصري (٦٣٠ _ ٧١١)، نشر أدب الحوزه، قم، ١٤٠٥ هـ .

٨٣ _ اللمعه الدمشقيّه فى فقه الإماميّه : للشهيد الأوّل شمس الدّين محمّد بن مكّي العاملى (م ٧٨٦)، تحقيق الشيخ على الكوراني، دار الفكر، قم، ١٤١١ هـ.

« م »

٨٤ _ المبسوط : لشيخ الطائفة محمّد بن الحسن الطوسى (٣٨٥ _ ٤٦٠)، تحقيق محمّد تقى الكشفى، نشر المكتبة المرتضويه، طهران، ١٣٨٧ .

٨٥ _ مجمع البحرين و مطلع التّيرين : للشيخ فخر الدّين محمّد الطريحي (م ١٠٨٥) تحقيق السيّد أحمد الحسينى، مكتبه نشر الثقافه الإسلاميه، ١٤٠٨ هـ .

٨٦ _ مجمع البيان فى تفسير القرآن : لأبى على أمين الإسلام الفضل بن الحسن الطبرسى (حوالى ٤٧٠ _ ٥٤٨)، تحقيق لجنة من العلماء والمحقّقين الأخصائيين، نشر مؤسّسه الأعلمى، بيروت، ١٤١٥ هـ .

٨٧ _ مجمع الفائده والبرهان فى شرح إرشاد الأذهان : للمحقّق الأردبيلى أحمد بن محمّد (م ٩٩٣)، تحقيق إشتهاردى وعراقى ويزدى، جامعه المدرّسين، ١٤٠٣ هـ .

٨٨ _ المحاسن، لأحمد بن محمّد بن خالد البرقى (ت ٢٧٤)، دار الكتب الاسلاميه، تهران، ١٣٧٠ هـ .

٨٩ _ المختصر النافع : للمحقّق الحلّى نجم الدّين جعفر بن حسن بن يحيى بن سعيد الهذلى (٦٠٢ _ ٦٧٢)، تحقيق بإشراف الشيخ القمى، نشر مؤسّسه البعثه، طهران، ١٤١٠ هـ (طبع دارالتقريب، قاهره).

٩٠ _ مختلف الشيعة فى أحكام الشريعة : للعلامة الحلّى الحسن بن يوسف بن المطهر (٦٤٨ _ ٧٢٦)، لجنة التحقيق، مؤسّسه النشر الإسلامى، قم، ١٤١٢ هـ .

٩١ _ مدارك الأحكام فى شرح شرائع الإسلام : للسيّد محمّد بن على الموسوى

ص: ٤٤١

العاملی (٩٥٦ _ ١٠٠٩) تحقیق ونشر مؤسسه آل البيت عليهم السلام ، قم، ١٤١٠.

٩٢ _ المراسم النبویّه والأحكام العلویّه : لسّار بن عبدالعزيز الدیلمی (ت ٤٦٣) تحقیق السید محسن الأمینی، نشرالمعاونیه الثقافیه للمجمع العالمی، قم ١٤١٤.

٩٣ _ مسالك الأفهام إلى تنقيح شرائع الإسلام : للشهيد الثاني زين الدّین بن علی بن أحمد العاملی (٩١١ _ ٩٦٥) تحقیق ونشر مؤسسه المعارف الإسلامیه، قم، ١٤١٣.

٩٤ _ مستدرک الوسائل و مستنبط المسائل : للحاج الميرزا حسين المحدث النوري الطبرسي (١٢٥٤ _ ١٣٢٠) ، تحقیق و نشر مؤسسه آل البيت عليهم السلام ، قم، ١٤٠٨ هـ.

٩٥ _ مستند الشيعه في أحكام الشريعة : لملاً أحمد بن محمّد مهدي النراقي (١٢٤٥) تحقیق ونشر مؤسسه آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، قم، ١٤١٥ هـ .

٩٦ _ مسند أحمد: لأحمد بن محمد بن حنبل أبي عبدالله الشيباني (١٦٤ _ ٢٤١)، دارصادر، بيروت، و بهامشه منتخب كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال.

٩٧ _ مصباح المتهجد وسلاح المتعبّد، لشيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي (٤٦٠ هـ)، مؤسسه فقه الشيعه، بيروت، ١٤١١ هـ .

٩٨ _ المصباح المنير في غريب الشرح الكبير : لأحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي (م ٧٧٠)، منشورات دار الهجرة، قم، ١٤٠٥ هـ .

٩٩ _ مطالع الأنوار، للحاجّ السید محمّد باقر الشفتی (١١٨٠ _ ١٢٦٠ هـ)، طبع الأفست، مكتبه مسجد السید، نشاط، اصفهان ١٣٦٦، و ١٤٠٩ هـ.

١٠٠ _ المعبر في شرح المختصر : للمحقّق الحلّي نجم الدّین جعفر بن حسن بن يحيى بن سعيد الهذلي (٦٠٢ _ ٦٧٦)، لجنه التحقيق بإشراف الشيخ ناصر مكارم، مؤسسه سید الشهداء عليه السلام ، قم، ١٣٦٤ .

١٠١ _ مفاتيح الشرائع : للمولى محمد محسن بن الشاه مرتضى المشهور بالفيض

الكاشاني (م ١٠٩١)، تحقيق السيّد مهدي الرجائي، مؤسسه مجمع الذخائر الإسلاميه، قم، ١٤٠١ هـ .

١٠٢ _ المقاصد العليّه في شرح رساله الألفيه : للشهيد الثاني زين الدّين بن عليّ بن أحمد العاملي (٩١١ _ ٩٦٥)، المطبوعه مع حاشيتا الألفيه، تحقيق مركز الأبحاث والدراسات الإسلاميه، قم، ١٤٢٠ هـ .

١٠٣ _ المقنع: للشيخ الصدوق أبي جعفر محمّد بن عليّ بن الحسين بن بابويه القمي (م ٣٨١)، لجنه التحقيق التابعه لمؤسسه الإمام الهادي عليه السلام ، قم، ١٤١٥ هـ .

١٠٤ _ المقنعه : لأبي عبد الله محمّد بن محمّد بن النعمان البغدادي، المعروف بالشيخ المفيد (٣٣٦ _ ٤١٣)، تحقيق و نشر مؤسسه النشر الإسلامى، قم، ١٤١٠ هـ .

١٠٥ _ منتهى المطلب فى تحقيق المذهب : للعلامة الحلّى جمال الدّين حسن بن يوسف بن المطهر (٧٢٦)، تحقيق و نشر قسم الفقه فى مجمع البحوث الإسلاميه، مشهد، ١٤١٢ هـ .

١٠٦ _ منهج المقال فى تحقيق أحوال الرجال (الرجال الكبير) : تأليف ميرزا محمّد بن عليّ الأسترآبادى (م ١٠٢٨)، تحقيق و نشر مؤسسه آل البيت عليهم السلام ، قم، ١٤٢٢ هـ .

١٠٧ _ المهذب البارع فى شرح المختصر النافع : لأبي العباس أحمد بن محمّد بن فهد الحلّى الأسدى (٨٤١) تحقيق الشيخ مجتبى العراقى، نشر جامعه المدرّسين، قم، ١٤٠٧ هـ .

١٠٨ _ المهذب : للقاضى ابن البرّاج أبى القاسم عبدالعزيز بن نحرير بن عبدالعزيز (ت ٤٨١)، تحقيق بإشراف الشيخ جعفر السبحانى، جامعه المدرّسين، قم، ١٤٠٦ هـ .

« ن »

١٠٩ _ الناصريات : للشريف المرتضى أبى القاسم عليّ بن الحسين الموسوى المعروف بعلم الهدى (٣٥٥ _ ٤٣٦)، تحقيق مركز البحوث الدراسات العلميه، نشر رابطه الثقافه والعلاقات الإسلاميه، تهران، ١٤١٧ هـ .

ص: ٤٤٣

١١٠ _ نقد الرجال : للسيد مصطفى بن الحسين الحسيني التفرشي (ق ١١)، تحقيق ونشر مؤسسه آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، قم، ١٤١٨ هـ .

١١١ _ نهايه الأحكام فى معرفه الأحكام : للعلامة الحلّي الحسن بن يوسف بن المطهر (٦٤٨ _ ٧٢٦)، تحقيق السيد مهدي الرجائي، مؤسسه إسماعيليان، قم، ١٤١٠ هـ .

١١٢ _ النهايه فى مجرّد الفقه و الفتاوى : لأبى جعفر شيخ الطائفة محمد بن الحسن المعروف بالشيخ الطوسى (٣٨٥ _ ٤٦٠)، طبعه دار الأندلس، بيروت .

« و »

١١٣ _ الوافى : للمولى محمد محسن بن الشاه مرتضى المشهور بالفيز الكاشانى (م ١٠٩١)، تحقيق ضياء الدين الحسينى الاصفهاني، اصفهان، ١٤٠٦ هـ .

١١٤ _ الوجيزه فى الرجال، للعلامة محمد باقر المجلسي، تحقيق محمد كاظم رحمان ستايش، وزاره الثقافه والارشاد الاسلامي، تهران، ١٤٢٠ هـ .

١١٥ _ وسائل الشيعه (تفصيل وسائل الشيعه إلى تحصيل مسائل الشريعة): للشيخ محمد بن الحسن الحرّ العاملي (١١٠٤)، تحقيق و نشر مؤسسه آل البيت عليهم السلام ، قم، ١٤١٤ .

١١٦ _ الوسيله إلى نيل الفضيله : لعماد الدين أبى جعفر محمد بن على الطوسى، المعروف بابن حمزه (ق ٦)، تحقيق الشيخ محمد الحسون، نشر مكتبه آيه الله المرعشى، قم، ١٤٠٨ هـ .

فهرس المحتويات

مقدمه التحقيق ٧

لمحه من حياه حجه الإسلام الشفتى قدس سره ٨

اسمه و نسبه ٨

ولادته و نشأته ٩

اطراء العلماء له ١٣

زهد و عبادته ١٤

إقامته الحدود الشرعيه ١٥

مشايخ روايته ١٥

تلامذته ١٦

أولاده ١٧

تأليفه القيمه ١٩

وفاته و مرقده ٢٨

نبذه من ترجمه المولى على أكبر الإيجهى قدس سره ٣١

اسمه ٣١

ص: ٤٤٥

ترجمه جدّه : المولى محمّد شريف الرويدشتى ٣٣٠٠٠

الشيخه حميده بنت آقا شريف الرويدشتى ٣٤٠٠٠

الشيخه فاطمه بنت الشيخه حميده ٣٦٠٠٠

أقوال العلماء فيه ٣٦٠٠٠

أساتيده ٣٨٠٠٠

تلاميذه ٣٨٠٠٠

مؤلّفات ٤٠٠٠٠

وفاته ومدفنه ٤٦٠٠٠

بين يدي الكتاب ٤٧٠٠٠

فهرست ما في الكتاب ٤٩٠٠٠

عملنا في التحقيق ٥٦٠٠٠

النسخ المعتمده ٥٦٠٠٠

منهجنا في التحقيق ٥٧٠٠٠

نماذج من صور النسخ الخطيه ٥٩٠٠٠

« الرسالة الأولى »

فِي تَعْيِينِ السَّلَامِ الْأَخِيرِ فِي النَّوَافِلِ

للمولى الإيجهى رحمه الله / ٧١

الفصل الأوّل : في وجوب التسليم و ندبه ٧٤٠٠٠

ص: ٤٤٦

أدله القائلين بنذب التسليم ٨٣٠٠٠

فى ردّ الأدله ٨٥٠٠٠

الفصل الثانى : فى بيان كون التسليم جزءًا أو خارجًا ٨٩٠٠٠

الفصل الثالث : فيما يتفرّع على القولين ٩١٠٠٠

الفصل الرابع : فى أنّ المخرج أى الصيغتين ٩٢٠٠٠

الفصل الخامس : فى تعداد المذاهب فى التسليم ١٠٥٠٠٠

الفصل السادس : فى بيان مواضع تعدّد التسليم وكيفيته أدائه ١٠٦٠٠٠

الفصل السابع : فى إستحباب قصد الردّ ١١٠٠٠٠

الفصل الثامن: فى بيان أنّ القيدىن الاخرىن فىالسلام هل هو واجب أو ندب ١١٢٠٠٠

الفصل التاسع: فى تحقيق وجوب نيّه الخروج وعدم الوجوب ١١٣٠٠٠

الفصل العاشر : فى بيان التسليم فى النوافل ١١٦٠٠٠

« الرساله الثانيه »

الرّدّ على رسالهِ تَعَيّنِ السّلامِ الأَخيرِ فى النّوافِلِ

لحجّه الإسلام الشفّتى قدس سره / ١٢١

الرّدّ على ما ذكره من أنّه يجب الإقتصار فى تسليم النوافل بصيغه السلام عليكم ولايجوز العدول عنها إلى غيرها ١٢٤٠٠٠

الرّدّ على ما ذكره من أنّه لايجوز الجمع فى مقام تسليم النوافل بين السلام عليكم وغيره من صيغتى التسليم ١٣٦٠٠٠

ص: ٤٤٧

الرَّدُّ عَلَى رَدِّ رِسَالِهِ تَعْيِينَ السَّلَامِ الْأَخِيرِ فِي النَّوَافِلِ

للمولى الإيجهى رحمه الله / ١٦١

الرَّدُّ عَلَى قَوْلِهِ : قَدْ بَلَغْنِي عَنْ بَعْضِ الْأَفَاضِلِ ، إِيخ ... ١٦٤

الرَّدُّ عَلَى قَوْلِهِ : وَالظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا الْمَطْلَبَ مِمَّا لَا يَنْبَغِي التَّأَمُّلُ ، إِيخ ... ١٦٧

الرَّدُّ عَلَى قَوْلِهِ : وَأَمَّا الْجَوَابُ عَنِ الْإِيرَادِ الثَّانِي ، إِيخ ... ١٧١

الرَّدُّ عَلَى قَوْلِهِ : لَا يُقَالُ : إِنَّ التَّمَسُّكَ بِهِ فِيمَا نَحْنُ فِيهِ غَيْرُ صَحِيحٍ ، إِيخ ... ١٧٤

الرَّدُّ عَلَى قَوْلِهِ : وَمِنْ إِطْلَاقَاتِ النُّصُوصِ الْمَشَارِإِلَيْهَا ، مَا رَوَاهُ ، إِيخ ... ١٧٦

الرَّدُّ عَلَى قَوْلِهِ : الْمَطْلَبُ الثَّانِي : أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْجَمْعُ فِي مَقَامٍ ، إِيخ ... ١٨١

الرَّدُّ عَلَى قَوْلِهِ : إِنْ قِيلَ : سَلَّمْنَا ذَلِكَ ، لَكِنْ نَقُولُ : هُنَا دَلِيلٌ يَدُلُّ ، إِيخ ... ١٩٢

الرَّدُّ عَلَى قَوْلِهِ : ثُمَّ الظَّاهِرُ أَنَّ شَيْخَ الطَّائِفَةِ فِي هَذَا الْإِقْتِصَارِ ، إِيخ ... ١٩٦

الرَّدُّ عَلَى قَوْلِهِ : ثُمَّ إِنَّ الْفَاضِلَ سَلَّارَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، إِيخ ... ١٩٨

الرَّدُّ عَلَى قَوْلِهِ : فِي ذِيلِ إِثْبَاتِ رَجْحَانِ ذِكْرِ السَّلَامِ عَلَى ، إِيخ ... ٢٠٠

الرَّدُّ عَلَى رَدِّ الْمَوْلَى عَلِيِّ أَكْبَرَ الْإِيجَهِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ

لِحُجَّةِ الْإِسْلَامِ الشَّافِعِيِّ قُدْسُ سِرِّهِ / ٢٠٣

الرَّدُّ عَلَى قَوْلِهِ : أَنِّي بَعْدَ مَا كَتَبْتُ رِسَالَهُ فِي بَيَانِ التَّسْلِيمِ فِي النَّافِلَةِ ، إِيخ ... ٢٠٦

الرَّدُّ عَلَى قَوْلِهِ : أَقُولُ : فِي قَوْلِهِ : « أَنَّهُ مُخَالَفٌ لِلْوَاقِعِ » ، مُرَادُهُ أَنَّهُ الْوَاقِعُ ، إِيخ ... ٢٠٨

الرَّدُّ عَلَى قَوْلِهِ : وَفِي قَوْلِهِ : « الْمَتَخَلِّفُ عَمَّنْ هُوَ لِلشَّرِيعَةِ حَافِظٌ » رَكَكَهُ ، إِيخ ... ٢١٠

الردّ على قوله : ما أدرى العامل لهذا الظرف، و ما المقسم عليه، إلخ ... ٢١٢

الردّ على قوله فى قولنا «إلى بقاء أرضه وسمائه»: لا يخلو عن ركائه، إلخ ... ٢١٤

المقام الأوّل

فى التنبيه على ما صدر منه فىالرساله الذى لا يلىق أن يصدر من أدنى الطلبه

منها قوله : لا يقال هذا الخبر مرسل من طرقكم فلا يعمل به، إلخ ... ٢١٧

ومنها قوله : بل ادّعى الشيخ الصدوق قدس سره أنّ القول بوجوب التسليم، إلخ ... ٢٢٤

ومنها قوله : وإلى هذا ذهب السيّد السند الأجلّ المرتضى، إلخ ... ٢٣٢

ومنها قوله : ونقل الصدوق أنّ وجوب التسليم من دين الإماميّة، إلخ ... ٢٣٥

غرض المصنّف قدس سره من التعرّض لشنائع ما ذكره ... ٢٣٦

المقام الثانى

فيما أورده على ما احتجنا به على المرام و غيره

منها قوله : أقول: هذه الروايات الثلاث تدلّ على أنّه إذا أتى، إلخ ... ٢٣٩

ومنها قوله : بعد اعتراف السيّد بأنّ المتبادر من التسليم المطلق، إلخ ... ٢٥٩

ومنها قوله : وأىّ مانع فى الحديث النبوىّ ليمنع حمله، إلخ ... ٢٦١

ومنها قوله : إذ هو يدلّ على أنّ المأخوذ فى تلك العباده، إلخ ... ٢٦٢

ومنها قوله : ولا دلالة فيه على وضعه لتلك الصيغه بعد وضعه، إلخ ... ٢٦٣

ومنها قوله : نعم يظهر من المستفيضه أنّ الآتى بتلك، إلخ ... ٢٦٣

ومنها قوله : مع تسليمه أوّلاً، و حكايته وفاق الأصحاب، إلخ ... ٢٦٧

- ومنها قوله : فظهر فساد قوله : الإيراد المذكور إجتهد، إلخ ... ٢٦٨
- ومنها قوله : وأتى له بالنص و ليس بيده إلا تلك الروايات، إلخ ... ٢٦٨
- ومنها قوله : وقد عرفت أن مجرد ذلك لا يدل على، إلخ ... ٢٦٩
- ومنها قوله بعد أن عنون قولنا : لا يقال : إن التمسك به، إلخ ... ٢٧٨
- ومنها قوله بعد أن عنون قولنا : و من إطلاقات النصوص، إلخ ... ٢٩٤
- ومنها قوله : وأما الرواية المذكورة في زيادات التهذيب التي، إلخ ... ٢٩٨
- ومنها قوله : وأما الاستشهاد برواية الحلبي، فهو أيضا في غايه الضعف، إلخ ... ٣٠٠
- ومنها قوله : وأما قوله دام ظلّه : مع أنا لم نجد أحدا فرق بين، إلخ ... ٣٠٤
- ومنها قوله بعد أن عنون كلامنا و هو هذا : المطلب الثاني : أنه، إلخ ... ٣١٨
- ومنها قوله : حبيبي و سيدي ! قد وصل إلينا من الشارع، إلخ ... ٣١٩
- ومنها قوله : وبالجمله ليس لنا من الأمر شيء إلا ما، إلخ ... ٣٢٢
- ومنها قوله : وهذه القاعده التي مهّدها و قرّرها يوفى بما، إلخ ... ٣٣٢
- ومنها قوله : فإن أراد السيد دام ظلّه أن يجعل هذه، إلخ ... ٣٣٧
- ومنها قوله : وإن أراد أن هذه الصيغ مأخوذه في التسليم، إلخ ... ٣٣٨
- ومنها قوله : وإن أراد أن ما كان ثابتا في الفريضه وجب أن، إلخ ... ٣٣٩
- ومنها قوله : وأما إذا بينه بالإكتفاء بالتسليم وكان معنى، إلخ ... ٣٤١
- ومنها قوله : إذ لو أخذنا مولانا جعفر بن محمد الصادق عليهما السلام ، إلخ ... ٣٤٥
- ومنها قوله : وأما إذا كان الأمر على ما ندّعيه، فنقول، إلخ ... ٣٥٠
- ومنها قوله : فقد ظهر بما قررنا فساد تلك القاعده الوجيهه، إلخ ... ٣٥١
- ومنها قوله : وأما الجواب عن حديث حماد بن عيسى، فهو، إلخ ... ٣٥١

ومنها قوله بعد ما تقدّم نقله عنه: مع أنّه لا يفيد فيه فيما ادّعاه، إلخ ... ٣٥٦

ومنها قوله بعد أن عنون قولنا: إن قيل : سلّمنا ذلك، إلخ ... ٣٦١

ومنها قوله بعد ما حكينا عنه فيما سلف : و قوله، إلخ ... ٣٧٢

ومنها قوله : وأمّا قوله: قول الفقيه الواحد لا يصلح أن يجعل، إلخ ... ٣٧٥

ومنها قوله : وكما أنّ قول الفقيه الواحد لا يصلح للدلالة، إلخ ... ٣٧٦

ومنها قوله : وأمّا قول الفقيه الواحد _ سيّما إذا كان شيخ، إلخ ... ٣٧٦

ومنها قوله : وظاهره دعوى إجماع الشيعة، ففيه أنّ ظهور، إلخ ... ٣٧٧

ومنها قوله بعد أن عنون قولنا: ثمّ الظاهر أنّ شيخ الطائفة، إلخ ... ٣٨٠

ومنها قوله : وأمّا إسقاط الوحده فى كلام الشيخ، فليس، إلخ ... ٣٨٠

ومنها قوله : ثمّ فى قوله: إنّ الشيخ تابع شيخنا المفيد، إلخ ... ٤٠٣

ومنها قوله بعد أن عنون قولنا : ثمّ إنّ الفاضل سلّار بن، إلخ ... ٤٠٩

ومنها قوله : قال السيّد دام ظلّه فى ذيل إثبات رجحان، إلخ ... ٤١١

ومنها قوله : ولنمسك عنان القلم فى هذا المضمّار ونكتفى، إلخ ... ٤١٥

الفهارس العامّة / ٤١٩

١ _ فهرس الآيات الكريمه ... ٤٢١

٢ _ فهرس الأحاديث الشريفه ... ٤٢٥

٣ _ فهرس مصادر التحقيق ... ٤٣١

٤ _ فهرس المحتويات ... ٤٤٥

ص: ٤٥١

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى وفقنا لإحياء تصنيفات العلماء الأبرار

الملتقط من آثار الأئمة الأطهار عليهم السلام

فهرس منشورات مكتبه مسجد السيد حجة الإسلام قدس سره :

- ١ _ مطالع الأنوار فى شرح شرائع الإسلام (٦ مجلد)
- ٢ _ تحفه الأبرار فى أحكام الصلاة و مسائلها (٢ مجلد)
- ٣ _ بيان المفآخر فى ترجمه حجة الإسلام الشفتى (٢ مجلد)
- ٤ _ الإمامه فى إثبات الإمامه لأهل البيت عليهم السلام (١ مجلد)
- ٥ _ الرسائل الرجائيه فى أحوال رواه الأحاديث (١ مجلد)
- ٦ _ إقامة الحدود فى زمن الغيبه (١ مجلد)
- ٧ _ العصيريه فى أحكام الخمر والعصير (١ مجلد)
- ٨ _ الغيبه فى الإمام الثانى عشر القائم الحجة عليه السلام (٢ مجلد)
- ٩ _ پرسش ها و پاسخ ها پیرامون عقائد شیخیه (١ مجلد)
- ١٠ _ منتخب الصحاح المستخرج من الصحيحين والصواعق و... (١ ج)
- ١١ _ الحليه اللامعه فى شرح البهجه المرضيه (٢ مجلد)

ص: ٤٥٢

بسم الله الرحمن الرحيم
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ
الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعة الكترونية من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدة على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات
توسيع عام لفكرة المطالعة
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات الكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتي بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات ...

الإطلاق والدعم العلمي لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة (sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج في البحث والدراسة وتطبيقها في أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

١. JAVA

٢. ANDROID

٣. EPUB

٤. CHM

٥. PDF

٦. HTML

٧. CHM

٨. GHB

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

١. ANDROID

٢. IOS

٣. WINDOWS PHONE

٤. WINDOWS

وتقدّم مجاناً في الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزى

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده اى، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلى، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الالكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزى ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب فى طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية
اصحان
الغمامي



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايضاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

